هشام صفيّ الدين

دولة المصارف

تاريخ لبنان المالي

ترجمة

فكتور سحاب



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

صفيّ الدين، هشام

دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي/ هشام صفيّ الدين؛ ترجمة فكتور سحاب

272 ص.

ببليوغرافية: ص 255 - 264.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-931-9

1. المصارف - لبنان. 2. مصرف لبنان. 3. السياسة النقدية - لبنان. 4. النظام المالي - لبنان. 5. القطاع المصرفي اللبناني. 6. المالية الاستعمارية – تاريخ. أ. العنوان. ب. سحاب، فكتور (المترجم).

332.1

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Banking on the State:

The Financial Foundations of Lebanon

Hicham Safieddine

(Stanford, CA: Stanford University Press, 2019)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

صورة الغلاف: عمل كولاج

يُظهر المفارقة بين عريضة وقعتها أطراف سياسية ومدنية لبنانية عام 1953 تطالب بتأسيس مصرف مركزي، وبين شعارات من انتفاضة 2019 تطالب بإسقاط حكم المصرف

تصميم الغلاف: يارا حيدر

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/مارس 2021

المحتويات

إلى الشهيدين

علي شعيب وفواز السمّان



«لبنان مصرف كبير»

ذو الفقار قبيسي، رئيس تحرير «المصارف»

المجلس الأعلى للمصالح المشتركة (
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
المؤسسات المالية الدولية
صندوق النقد الدولي
مؤسسة التدريب والأبحاث الدولية للت
مركز بيروت الدولي للتعليم الإحصائي
الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات و
الليرة اللبنانيّة
مليون
طيران الشرق الأوسط
أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية
مركز إمدادات الشرق الأوسط
المكتب الوطني الأمريكي للأبحاث ا
بنك بلجيكا الوطني
البنك الوطني للتنمية الصناعية والسيا-
المؤسسة الوطنية لضمان الودائع
إدارة الدين العثماني العام
شركة التسليف الزراعي والصناعي في
جمعية الدراسات والأعمال الصناعية و
الجمعيّة اللبنانية للاقتصاد السياسي

مقدمة الطبعة العربية

سنة ونصف تفصل بين صدور هذا الكتاب بنسختيه الإنكليزية والعربية. هي مدة وجيزة في عمر الدول عمومًا، لكنها حقبة طويلة في زمن التحوّل التاريخي للبنان، وبخاصة لنظاميه النقدي والمصرفي. سنة وأكثر شهدت أعمق أزمة مصرفية ومالية عرفها لبنان منذ تأسيسه قبل مئة عام، ما لبثت أن تطورت الى أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة، تخلّلتها انتفاضة شعبية ووباء فاتك وانفجار دموي، ولعلّ الآتي أعظم.

ساهم الانهيار النقدي والإفلاس المالي ـ وما عناه ذلك من نهب لمدخرات الناس وإفقار لهم ـ في كسر هيبة القطاع المصرفي وقدسية حاكم مصرف لبنان بسرعة قياسية، بعد أن كانت هذه الهيبة وتلك القدسية من المسلمات العصية على النقد، وفي ذلك دلالة على أن الضرر المادي أصدق إنباءً من الإقناع الفكري. فما كان هرطقة ماركسية لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين عند صدور الطبعة الإنكليزية حول دور مصرف لبنان في خدمة طغمة مالية على حساب المصلحة العامة، أو دور اللوبي المصرفي المتمثل بجمعية المصارف في خنق الاقتصاد اللبناني لا دعمه، عبر سياسات ائتمانية ريعية، أو الضرر من ربط الليرة بالدولار وغيرها من السياسات، بات كلامًا معقولاً لدى الكثير من اللبنانيين، عند صدور النسخة العربية.

لكن كسر الهيبة لا يعني كسر الهيمنة الأيديولوجية، أو إنهاء السيطرة الاقتصادية للطغمة المالية. فعلى الرغم من الضرر الفادح الذي ألحقه مصرف لبنان والمصارف الخاصة بمعيشة اللبنانيين، ما زال حاكم مصرف لبنان وأصحاب المصارف ومديرو الصف الأول ـ أقله حتى كتابة هذه السطور ـ بمنأى من المحاسبة، وما زالوا يستأثرون الى جانب شركائهم من الطبقة الحاكمة بالثروة، وما زالت أجهزة الدولة القمعية تؤمن لهم ولممتلكاتهم الحماية.

وتتعدى سطوة المصارف ذلك، لتشمل البنية المؤسسية الناظمة للقطاع المالي ، بغض

النظر عن الأشخاص، وتشمل أيضًا الأيديولوجية السائدة عن الاقتصاد السياسي عمومًا، كعلاقة الدولة بالقطاع المصرفي والاقتصاد «الحرّ»، في مقابل الاقتصاد الموجَّه، والصراع الطبقي حول امتلاك وسائل الإنتاج والحق في توزيع الثروة. هذه المفاهيم تتعدى مشاعر الحقد تجاه المصارف التي قد يولِّدها حجز أموال الناس أو انهيار العملة، والتي ما تلبث أن تخفت في حال استعادة هذه الأموال أو استقرار سعر الصرف، ولو بعد حين. وهي مشاعر يسعى رأس المال دومًا إلى ترويضها، من خلال احتكاره صناعة الذاكرة الجماعية، وهو ما حدث في إثر أزمات مالية أو نقدية سابقة في لبنان.

تؤَمِّن الهيمنة الأيديولوجية هذه، الى جانب أجهزة الدولة القمعية، أي الأمنية والقانونية على حد سواء، إعادة إنتاج النظام المالي المهيمن بعد كل أزمة. وعليه، فإن مواجهتها تتخطى ترداد مقولات ـ على الرغم من صحتها ـ من نوع إسقاط حكم المصرف أو لوم الطغمة المالية. قد تلقى هذه المقولات رواجًا، أثناء موجات الغضب الشعبي من دون أن ترقى إلى مستوى العقيدة الراسخة والفكر المهيمن المضاد لفكر الطبقة الحاكمة. هذا الفكر المضاد يجب أن يُبنى كحد أدنى على فهم مُعمَّق ومُوَثَّق لنشوء البنية المؤسسية للنظام المالي وتطورها، وفي مقدّمها المصرف المركزي، ضمن إطار سياسي معيّن وسياق تاريخي محدد، وهو ما تصبو إليه هذه الدراسة، بكل ما قد يشوبها من قصور.

إن كانت الأزمة المالية الراهنة قد أكسبت الكتاب قيمة زائدة في عيون بعض القراء، فإن الكتاب يهدف كذلك، وبالأساس، إلى إنتاج تاريخ بديل للبنان عمومًا، ونظامه المالي خصوصًا. يدحض هذا التاريخ البديل الكثير من الفرضيات والسرديات التأسيسية التي ترتكز عليها الروايات التقليدية لتاريخ لبنان الحديث، والتي باتت محفورة في الوعي الجماعي. ويتناول بعين ناقدة كذلك، الدراسات غير التقليدية التي أهملت جوانب مهمة من هذا التاريخ، أو تناولتها، ولكنها اعتمدت على التنظير الأيديولوجي من دون التحليل المنهجي، أو التحليل المنهجي من دون المعطيات والدلائل التاريخية.

أولى هذه السرديات أن لبنان هو دولة الطوائف. وهو كذلك. لكنه أيضًا دولة المصارف. والمفارقة أن التغني بالقطاع المصرفي، كدعامة من دعائم لبنان، كان دومًا مرادفًا لتاريخ لبنان، لكنه قلما تصدر كتب التأريخ، بوصفه مسألة أصيلة، كالمسألة الطائفية، فتُرك الموضوع لذوي «الاختصاص». والكلام على ذوي الاختصاص، يتضمن فرضية ثانية ذات إشكالية. وهي أن النظام المالي شأن اقتصادي، والاقتصاد شأن مستقل عن السياسة، وله قوانينه العلمية. لكن السجل التاريخي، حتى لا نقول المنطق التحليلي، يبين من دون

شك، أن السياسة تقع في صلب تكوين البنى الاقتصادية والمالية. فاللوبي المصرفي في لبنان اعتمد على الدولة، أكثر من السوق، لتأمين ربحية القطاع وامتيازاته منذ نشوئه. وكان المصرف المركزي الذي يحتل حيزاً أساسيًا في هذه الدراسة، من أهم تلك الأدوات.

تتعارض هذه السياسة المُتّبعة للوبي المصرفي مع أيديولوجيته المعلنة حول سياسة عدم التدخل، التي أسّس لها منظِّر القومية اللبنانية ميشال شيحا. واللافت للنظر أن الدراسات التقليدية والنقدية لفكر شيحا على حد سواء، سلّمت بهيمنة هذه الأيديولوجية في مرحلة الاستقلال والتأسيس. وهي فرضية ثالثة يتناولها الكتاب بالنقد. في منتصف القرن العشرين، برزت أيديولوجية برجوازية منافِسة لكن غير مناقِضة، كان لها الباع الطويلة في مأسسة النظام المالي من طريق مجموعة من الاقتصاديين في الجامعة الأميركية، مثل يوسف حمادة وجورج حكيم وسليم الحص، ما زال دورهم التاريخي مهمشًا.

عَكَسَ فكر اقتصاديي الجامعة الأميركية تيارات عالمية من الفكر الإصلاحي المالي ساهم في استبدال النفوذ الرأسمالي الفرنسي بالأمريكي والخليجي التابع له. وهو ما يحيلنا على سردية أخرى هي خصوصية تكوين لبنان. يتبنى الكتاب مقاربة كونية لا خصوصية لتاريخ لبنان، تضعه في سياق عالمي وإقليمي واستعماري. أخيرًا وليس آخرًا، يكشف الكتاب عن ملابسات أزمة بنك إنترا، بناءً على وثائق غير منشورة من الأرشيف، لا على تكهّنات ونظريات مؤامرتية ضعيفة السند.

باختصار، وكما أفصّل في مقدمة الطبعة الإنكليزية، وما يليها من فصول، فإن نظام لبنان المالي، وفي مقدّمه المصرف المركزي، هو نتاج تفاعل بين السيطرة النقديّة الاستعماريّة، وبناء مؤسسات دولة ما بعد الاستقلال، والتيارات العالمية للإصلاح المالي التكنوقراطي، ومصالح خاصة لرأس المال. وقد صبّ في الحصيلة في خدمة طغمة مالية محلية، وتثبيت تبعية بنيوية خارجية. فهل ستشهد المئوية الثانية تحولاً ثوريًا في بنية هذا النظام؟ أم أنّ التاريخ سيعيد نفسه، كمأساة ومهزلة في آن؟

مقدّمة
أوهام الاستقلال المالي

أيها اللبناني،

> **لا وجود لاستقلال سياسي من دون استقلال اقتصادي ولا استقلال اقتصادي من دون بيت المال اللبناني «أي المصرف المركزي اللبناني». وإلا، سنرى زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا ومصايفنا معرّضة للأخطار.**
>
> **من عريضة لأحزاب سياسيّة وهيئات تجارية وصناعية وعمالية لبنانيّة، 1953.**

عام 1918، حين احتلت جيوش الحلفاء الزاحفة من مصر، بقيادة البريطانيين، دمشق، كانت العملة الورقية الصادرة من المصرف السلطاني العثماني (Banque Impériale Ottomane) ما تزال في التداول. أدخلت السلطات البريطانيّة العملة المصرية المرتبطة بالإسترليني، من أجل تمويل نفقاتها العسكريّة في الولايات السورية الواقعة سابقًا تحت الحكم العثماني. وهدد البريطانيون بسجن كل من يرفض قبول الدفع بهذه العملة. وبعد عام، نُقلت السيطرة على الجزء الشمالي من هذه الولايات، وهو يشمل سورية الحديثة اليوم ولبنان، إلى الحكم الفرنسي. وكان نقل السيطرة إلى الفرنسيين تنفيذًا جزئيًا لاتفاقية سايكس ـ بيكو على تقاسم السلطنة العثمانيّة سرًا، وهو التقاسم الذي أعدّ له الحلفاء في أثناء الحرب العظمى. واختار الفرنسيّون مدينة بيروت الساحلية المزدهرة على الشاطئ الشرقي للمتوسط، عاصمة إداريّة لهم. لكنهم، خلال زمن وجيز، وجدوا أن استمرار شراء الجنيهات المصريّة من أجل تمويل حاجاتهم العسكريّة، هو أمر مُكلِف ومرهِق، فلجأوا إلى إعادة هيكلة المصرف السلطاني العثماني لحل مشكلتهم.

تحت الحكم العثماني، كان المصرف مؤسسة خاصة أنكلو ـ فرنسيّة تحتكر الإدارة النقدية والوكالة المالية لاسطنبول. وكان أيضًا الأداة الخاصة للاستثمار المالي الأوروبي، والتوسّع الرأسمالي في الأراضي العثمانيّة، متخذًا بيروت بوّابة له. تحت الحكم الفرنسي، أُعيد تشكيل المقر الإقليمي للمصرف السلطاني العثماني في حي عين المريسة في بيروت على هيئة بنك جديد اسمه بنك سوريا ولبنان[1]. وكانت أول مهمة أنيطت بالبنك الجديد هي إصدار عملة ورقيّة محليّة تحت اسم الليرة السوريّة تم ربطها بالفرنك الفرنسي. أعلن الفرنسيون الليرة عملةً رسميّةً في أنحاء الولايات السورية المحتلة كافة، لتحل محل العملات الأخرى، بما فيها الجنيه المصري، للمدفوعات العسكريّة وغيرها. رفضت الحكومة العربيّة الوليدة حديثًا في دمشق تحت إمرة فيصل بن الحسين وأعيان الشام، التي كانت قد تولّت الإشراف على المدينة بعد الانسحاب البريطاني عام 1919، أن تعترف بالليرة السوريّة. فقد كانت قد أعلنت عملتها الخاصة، الدينار العربي، عملة قانونية. لكن النزاع حُسِم لمصلحة الليرة بقوّة السلاح، لا بمنطق السوق، حين اجتاحت قوات فرنسا بقيادة الجنرال غورو دمشق وأعادت احتلالها في تموز/ يوليو عام 1920.

إلى جانب تسليط الضوء على الدور المفصلي للسياسة عمومًا وللعنف، تحديدًا في تشكيل الاقتصاد المالي لسورية ولبنان، يبيّن هذا النزاع الحاد للسيطرة على العملة، أهميّة الدور المتعاظم للنظم النقديّة في تشكيل الدول الوطنيّة بعد الحرب العالميّة الأولى، و«إصلاح» اقتصادها على حد قول تيموثي ميتشل. قبل ذلك التاريخ، لم تكن المصارف المركزية بشكلها الحديث اليوم لازمة بديهية من لوازم إدارة الدول والإمبراطوريات. لكن في السنة التي سقطت فيها دمشق بأيدي الفرنسيّين، اجتمع المصرفيّون وخبراء الاقتصاد من كل أنحاء العالم، في مؤتمر مالي لعصبة الأمم في بروكسيل، وأعلنوا أنه «ينبغي إنشاء مصارف مركزيّة في كل بلد مستقل سياسيًا **من دون استثناء**» [التشديد من المؤلف][2]. بعد عامين، أعاد مؤتمر جنوى الإعراب عن هذا الرأي. وكانت الحرب العظمى نفسها قد أضاءت على الحاجة إلى وجود مصرف مركزي جاهز لتمويل النشاط الحربي للدول. وفي

---

(1) أعيدت تسمية المصرف السلطاني العثماني أولاً، بنك سورية، ثم بنك سورية ولبنان الكبير، وأخيراً، بنك سوريا ولبنان (BSL).

(2) ينسب بولي الدعوة إلى استقلالية المصارف المركزيّة وإعفائها من التدخل السياسي، إلى مؤتمر لندن الاقتصادي 1933. انظر: Louis W. Pauly, *Who Elected the Bankers?: Surveillance and Control in the World Economy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), p. 63.

انظر أيضًا Talha Yaffi, «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform,» (PhD Diss., University of Wisconsin, 1959), p. 174.

سنوات التضخّم الكبير بين الحربين العالميتين، دَعمت الحاجةُ إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، على نحوٍ إضافي، فكرةَ إنشاء مصارف مركزية، وعزّزت سمعة الفكرة وتأثيرها. وصار قطاع المصارف المركزية «فرعًا منفصلاً تمامًا عن المهنة المصرفيّة، مقارنة بالمصارف التجاريّة، والاستثماريّة، والصناعيّة، والزراعيّة». وطَوَّر «نظام قواعده وممارساته الخاصة» التي رفعته إلى مصاف «علمٍ... يعترف به كثيرون»[3].

تؤدّي المصارف المركزيّة أدوارًا رئيسة ثلاثة، تطوّرت مع مرور الزمن، في بناء وتدعيم دول وطنيّة ناشئة حديثًا، وهي أدوار تعدّ عمليات متوأمة «من خلق كيانات جديدة ذات سيادة... وإقامة مراكز قوة وسيطرة جديدة»[4]. **أولاً**، المصارف المركزية تُصدر عملة وطنيّة وتديرها مفرَدة، ينشأ من جراء تداولها ضمن مجال وطني جغرافي من دون أي عملة أخرى، فضاءٌ نقدي متجانس (Monolithic Monetary Space). **ثانيًا**، تؤدّي المصارف المركزية دور الوكيل المالي ـ الحصري غالبًا ـ للحكومة في أغراض الإدارة الماليّة، وفي بعض الحالات، في أغراض التنمية الاقتصاديّة. **ثالثًا**، تَنظم المصارفُ المركزية القطاع المصرفي وتشجّع النمو وتُعمِّق أسواق المال الوطنيّة. في أوائل القرن العشرين، بدأ يُنظَر شيئًا فشيئًا إلى المصارف المركزيّة على أنها «سلطةٌ معنويّة في زمن الأزمات» ورموزٌ للاستقلال الاقتصادي. وكانت توصَف بأنها قادرة على تطوير نظم مصرفيّة أسلم. وعقب الحرب العالمية الأولى، حدثت «فورة جماعيّة لتعميم المصارف المركزيّة» في البلدان التي لم يكن لديها مؤسسات مصرفيّة مركزيّة، «استنادًا إلى مجرّد الاعتقاد أن هذا كان ضروريًا لإقامة نموذج مصغّر لمصرف إنكلترا، أو بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في نيويورك»[5] وبين عامَي 1920 و1954، تأسس ما يقرب من خمسين مصرفًا مركزيًا[6].

في العالم العربي الحديث، استمرّت عملية إنشاء مصارف مركزية، وهي ما زالت غير مدروسة على نحوٍ وافٍ، إلى منتصف القرن العشرين، وقد تم تقويضها بشدة من جرّاء السياسة الاستعماريّة في ما بين الحربين العالميتين التي يمكن وصفها بسايكس ـ بيكو مالي، لم ينل حظه الوافي من الدراسة. فأثناء الاستعمار الأوروبي، لم تكن النظم النقدية،

(3) Arthur FitzWalter Plumptre, *Central Banking in the British Dominions* (Toronto: University of Toronto Press, 1940), p. 14.

(4) Roger Owen, *State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2000), pp. 5–6.

(5) S. N. Sen, *Central Banking in Undeveloped Money Markets* (Calcutta: Bookland, 1952), pp. 5 - 6.

(6) للاطلاع على قائمة المصارف التي تأسست بين 1920 و1954، انظر: Yaffi, «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform,» pp. 185–187.

وتاليًا النظم الاقتصادية، مصمّمة جنبًا إلى جنب مع الكيانات السياسية الوطنيّة وحدودها، المرسومة حديثًا. ذلك لأن السلطات الفرنسيّة والبريطانيّة، فيما كان يُنتظَر منها أن تعبّد الطريق للاستقلال الآتي بعد حكم الانتداب، لم تضع السياسة النقدية وفي ذهنها تدعيم سلطة الدولة المحليّة، في داخل الحدود الوطنية المرسومة حديثًا. بل إنها عملت بمنطق المصالح الماديّة الاستعماريّة، ووفقًا للظروف السياسيّة الآنية. وقد أدى هذا إلى تشكيل ما أسمّيه الاقتصادات الوطنيّة اللامتجانسة (Heteronomous National Economies)، أي التي لم تتطابق فيها نظم الإدارة النقدية التي أنشأها الاستعمار، لا مع الأسواق المتخيَّلة وطنيًا من جانب النخب المحلية، ولا حتى مع الحدود الجغرافيّة المصطنعة التي وضعها الاستعمار .

والتكوين المتبادَل للاقتصاد السياسي في لبنان وسورية، مثالٌ يُضرَب في هذا المجال[7]؛ فبعد إلحاق القوّات الفرنسيّة المذكورة أعلاه، الهزيمة بالحكومة العربيّة في

---

(7) كان كتاب ميتشل المعنون **استعمار مصر** إحدى أولى الدراسات باللغة الإنكليزية عن تكوين الدول العربية في السياق الكولونيالي المتأخر واللاحق للسلطنة العثمانية، وهو يتفحّص في كتابه الآخر **حكم الخبراء** «الاقتصاد» على الخصوص، بوصفه مصطلحًا لإنتاج الأمة في الشرق الأوسط. انظر كتابيْ: Timothy Mitchell: *Colonising Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 1988), and *Rule of Experts: Egypt, Techno - Politics, Modernity* (Berkeley, CA: University of California Press, 2002).

في هذا الشأن، انظر: Roger Owen, «The Middle Eastern National Economy: Imagined, Constructed, Protected,» in: Samir M. Seikaly, ed., *Configuring Identity in the Modern Arab East* (Beirut: American University of Beirut Press, 2009).

انظر أيضًا استكشاف شيرين صيقلي لدينامية البنى الطبقيّة في فلسطين تحت الانتداب، في كتابها: Sherene Seikaly, *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2015).

وفي موضوع إنتاج الهويّة الوطنيّة، انظر: Joseph Andoni Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan* (New York: Columbia University Press, 2001).

أما كتاب تومسون فينظر في إنتاج الدولة والمواطن، من منظور الجندر. انظر: Elizabeth Thompson, *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon* (New York: Columbia University Press, 2000).

وفي شأن الاقتصاد السياسي الاستبدادي، انظر: Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

أما المال، فحظي بدراسات أقل كثيرًا. ويتفحّص كتاب دايفيس صعود بنك مصر المصري وانهياره، لكنه لا يتناول المرحلة ما بعد الاستعماريّة انظر: Eric Davis, *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920–1941* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983).

انظر أيضًا Abd al-Aziz Izz al-Arab, *European Control and Egypt's Traditional Elites: A Case Study in Elite Economic Nationalism* (Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2002). =

دمشق، قسمت السلطات الفرنسية الأراضي السوريّة التي احتلتها حديثًا إلى أربع دويلات سوريّة، ولبنان الكبير، وعاصمته بيروت. غير أن الكيانات الخمسة، أُعلِنت فضاءً واحدًا من الناحيتين النقديّة والجمركيّة[8]. وحين توحّدت الدويلات السورية في ما بعد، في دولة واحدة في الثلاثينيّات، احتفظ لبنان بوضعه السياسي المنفصل، لكن البلدين ظلا متشاركين في السوق المشتركة والنظام النقدي. في عام 1946، انسحبت القوات الفرنسيّة التي كانت تعسكر في كلا البلدين. لقد انتهى الانتداب الفرنسي السياسي والعسكري على لبنان وسورية. لكن لم ينتهِ الانتداب النقدي الذي تجسّد في الوحدة الجمركيّة والعملة الموحدة المرتبطة بالفرنك الفرنسي، والصادرة من بنك سوريا ولبنان.

كان إنهاء هذه التبعيّة النقديّة لفرنسا، هو المسرّع لبروز المسارين المتباعدين، السوري واللبناني، في ميدان التنظيم المالي والتنمية الاقتصادية. فقد أدّى التفاوض مع باريس إلى عقد اتفاقين نقديين منفصلين أحدهما للبنان (1948) والثاني لسورية (1949)، وقد سرّعا بدورهما إنهاء الوحدة الجمركيّة عام 1950. والأمر الأكثر دلالة، هو أن إصلاح عمل المصرف المركزي، الذي تاقت إليه معظم أمم «العالم الثالث» في تلك السنوات، على أنه حجر الزاوية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، هذا الإصلاح سلك مسارًا مختلفًا في كل من البلدين.

في سورية، أنهت الحكومة من جانب واحد امتياز بنك سوريا ولبنان، بوصفه بنك الدولة، في عام 1953، ثم أحلّت محلّه مصرفًا مركزيًا وطنيًا. وقد أدّى مصرف سورية المركزي دور الأداة الأولية لدعم الدولة في تنمية الاقتصادين الزراعي والصناعي. أما في لبنان، فقد تابع المدير الفرنسي لبنك سوريا ولبنان، رينيه بوسون (René Busson) الذي نادرًا ما يُذكَر في النصوص التأريخية اللبنانيّة، تابع عمله حاكمًا ماليًا فعليًا للبلاد. وهكذا تابعت سياسة بنك سوريا ولبنان النقديّة خلق اقتصاد حُرّ كانت فيه اليد العليا لقطاع الخدمات. وقد احتفظ البنك بامتيازه مدة عقدين من السنين بعد الاستقلال، وبعدئذ حلّ محلّه مصرف مركزي وطني. افتُتح هذا الأخير في 1 نيسان/أبريل عام 1964، ورأت فيه السلطات اللبنانيّة الرمز الأول للسيادة الاقتصاديّة والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال التام. ووصفت الصحافة

= وفي الآونة الأخيرة، فتح آدم هنيّة آفاقًا جديدة لفهم تكوين الموألة (Financialization) وسوق النقد في العالم العربي المعاصر؛ انظر كتابه: Adam Hanieh, *Money Markets and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Contemporary Political Economy of the Middle East* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018).

(8) Joseph Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État* (Toulouse: Éditions Érès, 1982), p. 28.

المصرف بأنه وسيلة نشر سلطة الدولة وتعزيز الكبرياء الوطنية. وكانت هذه الأقوال، وما تزال، من قبيل أوهام الاستقلال المالي. فأُسُس لبنان الماليّة، موضوع هذا الكتاب، تشي بقصة أشد تعقيدًا، وأكثر ارتباطًا بالتاريخ المالي الإقليمي والعالمي لتلك الحقبة.

إن نظام لبنان المالي، كما أبين في ما يلي، هو نتاج التفاعل بين السيطرة النقديّة الاستعماريّة، وبناء مؤسسات دولة ما بعد الاستقلال، والتيارات العالمية للإصلاح المالي التكنوقراطي، ومصالح خاصة لرأس المال. حدث هذا التفاعل تحت وطأة حقبتين تاريخيّتين: الحكم المالي الفرنسي (1919 ـ 1948) وإعادة الهيكلة المالية اللبنانيّة (1948 ـ 1975). تحت الحكم الفرنسي، كان بنك سوريا ولبنان العمود الفقري للنظام المالي الذي ربط اقتصاد المستعمرات باقتصاد المركز في فرنسا (Metropole). وقد انحازت سياسة البنك الائتمانيّة، بالتضافر مع معيار صرف الفرنك، الذي ربط الليرة بالعملة الفرنسيّة، لمصلحة الاستثمار الرأسمالي الفرنسي، على حساب التنمية الاقتصادية المحلية. وفي ما بعد الحرب العالميّة الثانية، تولّى المصرفيّون اللبنانيّون[9] بالتدريج مهمة «المراقبة الاستراتيجيّة» للاقتصاد اللبناني، من خلال القطاع المصرفي، وفاوضوا باستمرار من أجل حصتهم في السلطة المالية على المسرح السياسي[10]. وتحت إشرافهم، أُعيد تشكيل الأسس المالية في البلاد، في سياق الهيمنة المالية الأمريكية، وتدفُّق رأس المال الكبير على الإقليم، وشبكات المعرفة العالمية في شؤون المال. كان المسؤولون الأمريكيون العاملون في بيروت حريصين على أن يروا بنك سوريا ولبنان وقد حلّ مكانه مصرف مركزي وطني، يتوقّف عن محاباة رأس المال المرتبط بفرنسا، بدلاً من منافسيه الأمريكيين.

أثناء مرحلة التكوين هذه، صارت بيروت، عاصمة لبنان، المقصد المالي في المشرق العربي، بفضل تدفق الكثير من البترودولار، ولجوء دفق رأسماليّ هارب من التأميم في البلدان المجاورة، مثل سورية، والعراق، ومصر. وبين عامَي 1945 و1960، زاد عدد المصارف في لبنان على نحو مطّرد، من 9 مصارف إلى 85 مصرفًا[11]. وتحوّل لبنان إلى «جمهورية تجارية»، (Merchant Republic) أو «جمهورية التجار»، حيث حمت

---

(9) تعني عبارة «المصرفيين» في هذا الكتاب، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك، مالكي المصارف، وتنفيذيي الصف الأول، لا موظفي المصرف.

(10) سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعيّة في لبنان: مقاربة سوسيولوجيّة تطبيقيّة**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1982)، ص 134.

(11) جورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل.، 2001)، ص 166.

النُّخَب الحاكمة، التي اعتمدت ثرواتها إلى حد بعيد على الواردات والخدمات المالية للمنطقة، بشراسة، نظام عدم التدخُّل الاقتصادي، ووصفته بأنه الحل الناجع لازدهار البلاد الاقتصادي[12].

سيطرت سرديّة الجمهورية التجارية ولازِمتُها، أي نموذج عدم تدخّل الدولة (laissez faire) ـ، على كتب التاريخ الكلاسيكيّة للبنان الحديث. في هذه التواريخ، قُرِئ اقتصاد عدم التدخُّل اللبناني من خلال منظار الروح الريادية المُفترضة لدى الطبقة التجاريّة ـ الماليّة، والشبكات غير الرسميّة للعلاقات العائليّة والطائفيّة، أو في حالات أكثر موضوعية، من خلال منظار التحليل البنيوي للنمو القطاعي الاقتصادي[13]. في المقابل، نادرًا ما تم تفحُّص البنية المؤسَّسية لسياسة التنظيم المالي والنقدي، التي دعمت سياسة عدم التدخّل. لا شك في أن الدراسات الحديثة والبصيرة للاقتصاد السياسي للبنان بعد الحرب العالمية الثانية، قطعت شوطًا بعيدًا في تبديد أوهام «الروح الريادية» تلك. لكن بخلاف استثناءات نادرة، تبقى هذه الدراسات، مهتمّة إلى حد بعيد، بمسألة دور الدولة اللبنانيّة، في العقد الأول بعد الاستقلال، في إنشاء السوق الحرّة، من خلال عدم تقنين الدفق الرأسمالي[14].

لكن يمكن طرح المسألة على نحو معاكس، أي البحث عن كيفية تشكيل الدولة، وفي مقدّمها أهم مؤسسة مالية ـ أي المصرف المركزي ـ من جانب قوى السوق، وهو ما أقوم به في دفتي هذا الكتاب. يكشف الكتاب كيفية مساومة قوى السوق والمال، بمن فيهم المصرفيون، وخبراء المال، والمسؤولون الإداريون، لتشكيل الدولة ومؤسستها المالية الكبرى، أي المصرف المركزي[15]. ففي مرحلة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، كانت

(12) Carolyn Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (New York: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1998).

(13) انظر: Yusif Abdallah Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962); Samir Khalaf, Lebanon's Predicament (New York: Columbia University Press, 1987), and Samir A. Makdisi, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development* (New York: I. B. Tauris, 2004).

(14) Toufic K. Gaspard, *A Political Economy of Lebanon, 1948–2002: The Limits of Laissez- faire* (Boston, MA: Brill, 2004), and Gates, Ibid.

(15) انظر أيضًا: Ziad Munif Abu-Rish, «Conflict and Institution Building in Lebanon, 1946–1955,» (PhD Diss. University of California, Los Angeles, 2014); Louis W. Pauly, *Who Elected the Bankers? Surveillance and Control in the World Economy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), and Youssef Cassis, *Crises and Opportunities: The Shaping of Modern Finance* (Oxford: Oxford University Press, 2011); Charles W. Calomiris and Stephen H. Haber, *Fragile by Design: The Political Origins of Banking Crises and Scarce Credit* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014).

مؤسسات الدولة المالية، مثل المصارف المركزيّة، أداة أساسيّة لهندسة الاقتصاد الوطني في الكثير من بلدان «العالم الثالث». ولبنان، بغض النظر عن اقتصاده الليبرالي الحر، لم يكن استثناء؛ كان نظامه القائل بعدم التدخّل، نتاج سياسة متعمّدة للدولة، في مقدّمها تصميم المصرف المركزي. لقد كان الضامن الأول لإطالة عمر سياسة عدم التدخّل ونفوذ المصرفيّين، هو مصرف لبنان هذا، لا اليد الخفية لقوى السوق، أو روح الريادة الابتكارية، كما يحلو للبعض الادعاء.

1 ـ دولة المصارف

إن سجل التاريخ المحفوظ في عدة أراشيف اطلعت عليها، لا يترك مجالاً للشك في أن البنية الإدارية والوظائف النقديّة في مصرف لبنان التي تم إنشاؤها في مرحلة ما بعد الاستقلال، كانت مُملاةً إلى حد بعيد، من ديناميّات السلطة السياسيّة ومنطق الربحية لفئة خاصة من المجتمع، لا من مفاهيم تنمية الاقتصاد الوطني. وقد خدم المصرف المركزي، مصالح القلة المالية الحاكمة آنذاك، مثل الأخَوين ريمون وبيار إدّه، اللذين اعتمدا على الدولة أكثر كثيراً من اعتمادهم على السوق لإعادة إنتاج سيطرة القطاع المصرفي في الاقتصاد. كان الأخَوان إدّه مفاتيح أساسية في وضع لبنات العمودَين المؤسَّسِيَّيْن اللذين حوّلا القطاع المصرفي في البلاد إلى جماعة سياسية جيدة التنظيم، لها حصانة في العموم، حيال سلطة الدولة.

كان أول هذين العمودين، قانون السريّة المصرفيّة عام 1956. فقد قال الأخ الأكبر، ريمون، وهو مهندس القانون هذا، للصحافة قبل عام من إقرار السريّة المصرفيّة، إن «طموحـ[ـه] الأكبر هو تحويل لبنان إلى بنك للعالم العربي»، تمامًا مثلما أن سويسرا هي بيت المال في أوروبا[16]. وحقّق له القانون غرضه المزدوج باجتذابه مبالغ كبيرة من رأس مال دول الخليج، وبحمايته، هو والمصرفيين، من مراقبة الدولة ومن الضريبة عقودًا لاحقة من السنين. أما العمود الثاني، فهو جمعية مصارف لبنان، وهي أول جمعية في نوعها في العالم العربي، وقد تأسست عام 1959، تحت قيادة شقيق ريمون الأصغر، بيار، الذي كان رئيسًا لبنك بيروت الرياض، في ذلك الوقت. وكان هدف جمعية مصارف لبنان الدفاع عن مصالح القطاع، أي العمل كجماعة ضغط (لوبي) خاصة، كما بيّن تقريرها السنوي الأول الذي

(16) أدلى إدّه بهذه الملاحظات إلى مجلة *Le Commerce du Levant* في 6 آب/أغسطس 1955؛ انظر: عشّي وعيّاش، تاريخ المصارف في لبنان، ص 163.

ينص على أن أحد الأهداف الرئيسة هو « تأمين الدفاع الجماعي عن مصالح [أعضائها] المهنية، ولهذه الغاية تأمين التمثيل الجماعي [لهم] لدى الإدارات العامة أو غيرها»[17].

اللافت للنظر من وجهة نظر تاريخية أنه بخلاف مؤسسات الدولة التي كثيرًا ما خضعت للدراسة، مثل مجلس النواب، أو رئاسة الجمهورية، أو محاكم الأحوال الشخصيّة، أو المجالس الدينيّة، لم يكن لجمعية مصارف لبنان، وكذلك مصرف لبنان، طابع طائفي بارز، لكنهما في الوقت نفسه شكّلا الأساس البنيوي العميق لإعادة إنتاج السلطة الاقتصادية، التي تُديم هذا النظام الطائفي. وإن كانت الكوتا الطائفية قد حَدّدت إلى حد ما مَن يتولّى ما يجب أن يتولاه في مصرف لبنان، فإن التوجّه العقائدي لمن تولى الإدارة كان أكثر أهمية؛ ففي زمن تأسيس مصرف لبنان، كان أجدر الأشخاص بتولي رئاسته هو جوزف أوغورليان الذي عمل طويلاً مستشارًا في بنك سوريا ولبنان، وكان مخضرمًا في النظم المصرفيّة. لكن هويته الطائفيّة الأرمنيّة، حصرت مهمته في أن يكون نائب الحاكم بدلاً من حاكم. مع ذلك، فقد ترك أوغورليان بصمته الإداريّة المحافِظة في كل مفصل أساسي من بناء النظام المالي، من فك ارتباط الليرة اللبنانية بالفرنك عام 1948، إلى عام 1963، حين حُرِّر قانون النقد والتسليف، الذي أسَّس المصرف المركزي. عدا عن أن أول حاكم، فيليب تقلا، لم يكن مارونيًا. وعلى المنوال نفسه، لم تكن جمعية مصارف لبنان مسوقة بالاعتبارات الوطنيّة، ناهيك بالطائفيّة. ففي بدايتها، كان الفرز من ناحية هوية أعضائها مبنيًا على التحالف مع رأس المال الفرنسي، أو معارضًا له. واحتفظت فيها المصارف اللبنانيّة بأغلبية الأصوات، لكن المصارف الأعضاء المؤسِّسة كانت بينها مصارف محليّة وعربيّة وأمريكيّة. وكان جوليوس تومسون، مدير تشايس مانهاتن، ومقره في بيروت، عضوًا مؤسسًا في مجلس إدارة الجمعيّة.

أمدّت جمعيّة مصارف لبنان بارونات القطاع المصرفي بإطار رسمي ومؤسسي، لا عائلي أو طائفي، يتدخّلون من خلاله في السياسة النقديّة، بعد أن اشتدت المطالبة بتنظيم القطاع. في منتصف الخمسينيّات، تصاعد الضغط من المؤسسات الماليّة الدوليّة (IFI) كصندوق النقد الدولي والخبراء المحليّين من أجل تأسيس مصرف مركزي قوي. وكانت جمعيّة المصارف ناجحة جدًا في الحث على أن يكون المصرف المركزي بلا أنياب، حتى لو كان يحتفظ بدرجة من الاستقلال الإداري، ولو وصف مسؤولو الدولة إنشاءه بأنه ذروة الاستقلال الاقتصادي. لكن انهيار إنترا، أكبر مصرف في البلاد، بعد ثلاثة أعوام، كشف

(17) جمعية المصارف في لبنان، **التقرير السنوي 1960** (بيروت: جمعية المصارف في لبنان، 1960).

هشاشة سياسة عدم التدخّل الطليقة اليد في القطاع المصرفي، وعدم إمكان الاستمرار بها.

حيكت حول أزمة إنترا نظريات مؤامرة غالبًا ما تفتقد السند التاريخي وتختصر القضية بفلسطينية بيدس أو دوره المزعوم في تعزيز رأس المال الوطني المعادي لمصالح الولايات المتحدة. يفند الكتاب هذه النظريات ويطرح بديلاً منها، يعتمد على وثائق من الأرشيف الأمريكي، ومصادر أخرى تشير إلى دور عوامل اقتصادية بنيوية إلى جانب المنافسة بين الطغمة المالية، بدلاً من الصراع الهوياتي، في حدوث الأزمة ودور رأس المال الاجتماعي والسياسي في تحرير الخاسر والرابح. والأهم في سياق البحث عن أسس لبنان المالية، هو أن أزمة إنترا كانت نقطة تحوّل في تاريخ سلطة المصرفيين اللبنانيين، هزّت أركان النظام الاقتصادي الحر. وصار تدخُّل الدولة، بصورة مباشرة، من خلال مصرف لبنان، ضرورة سياسيّة واقتصادية في آن. فعاد مسؤولو الدولة وإداريو المصرف المركزي إلى المربع الأول لتنظيم القطاع. أغرقوا إنترا، لكنهم أنقذوا القطاع المصرفي بإنشاء بنى إدارية جديدة مرتبطة بمصرف لبنان، كنظام الضمان بودائع الاحتياطي المستوحى من نظيره في الولايات المتحدة. كذلك اتفقوا على اتخاذ إجراءات تنظيمية، مثل فرض حد أدنى من الاحتياطي الإلزامي على المصارف، وتصنيف مؤسسات التسليف الطويل الأجل، في مقابل التسليف القصير الأجل. غير أن هذا التدبير التنظيمي الجديد مأسَسَ سياسة عدم التدخّل، بدلاً من لجمها، وذلك بجعل النظام المصرفي الحر أكثر مقاومة للصدمات في المستقبل.

2 ـ سياسة عدم التدخّل وأطباء المال

لم يكن النزاع في شأن القواعد التنظيمية المالية والتوجّه الاقتصادي اللبناني مجرد نزاع بين مصالح، بل كان صراعًا أيديولوجيًا أيضًا. كان أعلى الأصوات المعبّرة بقوّة عن فكرة أن لبنان أنشئ ليكون بطبيعته سوق اقتصاد حر هو صوت ميشال شيحا[18]. كان شيحا مصرفيًا في مهنته، وصحافيًا غزير الكتابة، وسياسيًا ذا نفوذ. وقد أمضى الجزء الأكبر من عمره في الدعوة إلى عقيدة القوميّة اللبنانيّة بالقول والفعل. وقد عارض دمج لبنان بسورية المجاورة، أو بأي دولة عربيّة كبيرة، وشارك في كتابة الدستور اللبناني عام 1926 تحت الوصاية الفرنسيّة. وبعد ولاية قصيرة له في البرلمان في العشرينيّات، مارس نفوذًا

(18) انظر: Carol Hakim, *The Origins of the Lebanese National Idea, 1840–1920* (Berkeley, CA: University of California Press, 2013).

في أروقة السلطة، من خلال علاقته الوثيقة بزوج شقيقته الرئيس بشارة الخوري، الذي ينتمي إلى إحدى عائلات الأعيان في جبل لبنان. وقد عمل الخوري سنوات طويلة في حكومة الاحتلال الفرنسي ليصبح بعدها أول رئيس للبنان بعد الاستقلال عام 1943. إضافة إلى علاقة النسب مع الخوري، مارس شيحا نفوذًا عقائديًا أوسع من خلال كتاباته هو في الصحافة، وفي خُطبِه العامة.

نادى شيحا بعقيدة الحتميّة الجغرافيّة، التي رأى أنها تتحكّم في خصائص لبنان الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وحتى الثقافيّة، التي باتت في صلب الفكر السائد في الوعي اللبناني العام. إن لبنان، بحسب شيحا، فريد في العالم بسبب حجمه الصغير وطبيعته الخاصّة. وهو ملجأ للأقليات الطائفية، كالموارنة، بفضل تضاريس جباله، وبلد إبحار، بفضل ساحله على المتوسّط، وممر طبيعي لطرق التجارة بفضل ما يقال عن موقعه كنقطة لقاء بين ثلاث قارات (أوروبا، وآسيا، وأفريقيا). ولما كان لبنان يفتقر إلى الثروات الطبيعيّة، كما قال شيحا، «فلا بد من أن يُعطى الحريّة الاقتصادية»[19]. في المفردات الشيحاويّة، عاد تاجر الأزمنة القديمة الفينيقية في ثوب اللبناني الريادي في الزمن الحاضر. باختصار صوَّر شيحا أن «الأمة اللبنانيّة» هي أمة تجّار على الصعيد الفردي وأمة أقليات طائفية على الصعيد الجماعي. ولعل الأهم، وإن كان مُضمرًا، في نظر شيحا والطبقة التجارية ـ الماليّة التي كان يمثلها، هو الحفاظ على قطاع التجارة والخدمات، على حساب الصناعة والزراعة.

وبعد الاستقلال عام 1943، اعتمدت إدارة الخوري بحماسة آراء شيحا سياسةً للدولة، ونُشِرت عبر المحافل الفكريّة والمراكز الثقافيّة في الخطاب العام. ففي السياسة، كرّس الميثاق الوطني عام 1943، الذي وضعه الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، بوصف كل منهما ممثلاً مجتمعه النخبوي من مسيحيّين ومسلمين، النظام الطائفي الذي أقامه الفرنسيّون، والذي قضى بأن يكون المنصب السياسي مرتبطًا بالانتماء الطائفي[20].

أما في الاقتصاد، فأُزيلت بالتدريج قيود السوق التي نشأت في أثناء الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك مراقبة دفق رأس المال وأسعار صرف العملات. في الخطاب العام،

---

(19) Michel Chiha, *Propos d'économie libanaise* (Beirut: Éditions du Trident, 1965), p. 10.

في شأن الحتمية الجغرافيّة عند شيحا، انظر: فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة** (بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 1999).

(20) انظر: Farid El_Khazen, *The Communal Pact of National Identities: The Making and Politics of the 1943 National Pact* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991).

كانت سياسة إزالة القيود مُضمَرة في داخل عقيدة شيحا القائلة بعدم التدخّل، التي أسّست لهاجس استقرار الأسعار على حساب النمو الاقتصادي المتوازن. وتولّت المؤسسات المُنشأة حديثًا، مثل الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسي (SLEP)، والمنتدى الشهير للنقاش العلني، الندوة اللبنانيّة، مهمة القنوات الثقافية لنشر العقيدة الشيحاويّة.

لقد افترضت السرديات التقليدية وتلك النقديّة على السواء، أن العقيدة الشيحاويّة كانت تهيمن على نحوٍ غير متنازع عليه على فكر النخبة اللبنانيّة الحاكمة، في سنوات تكوُّن لبنان المستقل. وقد عزّز هذا الأمر سرديّة فرادة لبنان كجمهورية تجارية، بوصفه نموذجًا فريدًا لسياسة عدم التدخُّل غير المقيّدة وعزل تاريخ تكوُّنه عن سيرورة الاقتصاد العالمي في تلك الحقبة. لكن العقيدة الشيحاويّة، على الرغم من سطوتها إبان الاستقلال، واجهت شيئًا فشيئًا، وفي أوج الجمهورية التجارية، عقيدةً منافِسة، لكن غير مناقِضة، هي عقيدة برجوازيّة ليبرالية لكن تكنوقراطية، تبغي تحديث إدارة الدولة. وأثّرت هذه العقيدة كثيرًا في تأسيس القواعد المالية البعيدة المدى للدولة اللبنانية. وكان في لبّ هذه الحركة المناوئة للفكر الشيحاوي، مجموعة من الخبراء الاقتصاديّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت. فقد ارتأى أعضاء في هذه المجموعة، مثل سعيد حماده وسليم الحص، في تقنين الشأن المالي، وبالتحديد تأسيس مصرف مركزي، ضرورة مؤسَّسيّة. والمفارقة أن أسماء هؤلاء وأعمالهم تملأ الحواشي وتذيّل الإحصاءات في معظم دراسات الاقتصاد السياسي لتلك الحقبة، لكن نادرًا ما ظهرت أسماؤهم هذه في السرديّة الكبرى للجمهوريّة التجاريّة. إن قصتهم التي أرويها في هذا الكتاب تشير إلى الأبعاد العقائديّة والمؤسَّسية لانتقال لبنان من تأثير النفوذ الاقتصادي والسياسي الفرنسي، إلى النفوذ الأمريكي، وهي أبعاد حجبها طغيان قصة النفط وسياسات الحرب الباردة والصراع العربي ـ الإسرائيلي على تأريخ النفوذ الأمريكي في المنطقة عمومًا، ولبنان خصوصًا.

لقد أدى التنمويون المؤسَّسِيّون، كما أسمّيهم، دورًا رائدًا في بث أفكار عن تنمية الاقتصاد الوطني ونشرها، وهي تحاكي النموذج الرأسماليّ السائد عالميًا آنذاك، عبر إصلاح ومأسسة النموذج المهيمن في لبنان، القائل بالاقتصاد المالي غير المنظم. كذلك أسهم التنمويون المؤسَّسِيّون بالمقدار ذاته، في بلورة فكرة لبنان كبلد مستقل، لا أقلّ من العقيدة الشيحاويّة، بتوفيرهم للعقيدة المذكورة وجودًا إحصائيًّا منفصلاً، من خلال احتسابهم الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، تَجهد من أجل تمييز الداتا الاقتصادية اللبنانية من تلك السوريّة. وتجاوز نفوذُ وباعُ هؤلاء الاقتصاديّين، إفراديًا ومؤسَّسيًا، من خلال معهد الأبحاث

الاقتصادية الذي أنشأوه عام 1953، تجاوز كثيرًا نطاق دوائر الأكاديميا والأبحاث. فهم كان لديهم حضور بين نخبة الرأي العام اللبناني، بما في ذلك الندوة اللبنانيّة، واخترقوا الجهاز الإداري في الدولة، في ذروة الجمهورية التجاريّة أثناء رئاسة كميل شمعون (1952 ـ 1958) ذي الميول الأنكلوفونية، أي قبل بروز الشكل المعتدل للدولة التكنوقراطية، المرتبط برئاسة فؤاد شهاب (1958 ـ 1964).

كانت الفلسفة الاقتصادية والخبرة المالية لدى هؤلاء الأكاديميين جزءًا من التحوّل العالمي في السياسات والممارسات النقديّة بين أوائل القرن العشرين ومنتصفه. وكان يقود هذا التحوّل إلى حد بعيد، التوسّع الاقتصادي الأمريكي في الخارج، وبروز الدول الوطنيّة في «العالم الثالث». ففي أوائل العقد الأول من القرن العشرين، أرسلت الولايات المتحدة بعثات الخبراء الماليين، ومنهم باركر ويليس وإدوين كيميرر، إلى بلدان الكاريبي وآسيا الواقعة تحت النفوذ الأمريكي، ككوبا والفيليبين، من أجل «إصلاح» نظم النقد وربطها بالدولار الأمريكي. وفي ثلاثينيّات القرن العشرين، كان معظم «الإرساليين الماليين» الأمريكيين، كما تسميهم المؤرخة إيلا روزنبرغ، الذين تحوّلوا إلى طبقة مهنيّة من المستشارين الماليين، أو كما أُطلق عليهم لاحقًا «أطباء المال»، من خريجي التجربة الاستعماريّة. بعد الحرب العالمية الثانية، نما عمل هذه البعثات من كونها المنفّذة والمرسّخة لاستقرار النظم النقدية المرتبطة بالدولار الأمريكي، لأن تصبح هي المبادِرة والمشرفة على وضع خطط المراقبة المالية التي شملت نواحي الإدارة الماليّة كلها، بما فيها نظم الضريبة، وتنظيم القطاع المصرفي الخاص، والإصلاح النقدي.

اعتمد هؤلاء المستشارون الماليون الأمريكيون نظرة أبويّة فوقية تجاه الأمم الأضعف، لا تختلف عن نظرة القوى الإمبرياليّة السابقة، بريطانيا وفرنسا. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، تباينت آراء بعضهم في شأن إصلاح المصارف المركزية، مع آراء نظرائهم الأوروبيّين. فلطالما عارض المسؤولون الماليون البريطانيون والفرنسيون إقامة مصارف مركزيّة، يمكنها أن تقوّض سيطرتهما المالية بعد أن كانت دولتاهما قد فقدتا النفوذ العسكري والسياسي. لذلك، فإنهم اقترحوا إصلاح مجالس النقد التي تم تأسيسها أثناء الاستعمار، مع الإبقاء على ربط العملات المحليّة بالفرنك أو الاسترليني.

في المقابل، كان مستشارو المال الأمريكيون غير التقليديين، مثل مسؤول الاحتياطي الفدرالي الأمريكي روبرت تريفين، يشجّعون ويساعدون على تأسيس مصارف مركزية وطنيّة. فقد فهم تريفين الحاجة إلى دعم الوطنيّة الاقتصادية التي تتبنّى إنشاء مصرف مركزي

قوي في المستعمرات الأوروبيّة السابقة، من أجل إعادة توجيه اقتصاد هذه المستعمرات السابقة بعيدًا من الحواضر الاستعمارية القديمة، أي الأوروبية من جهة، ومن البدائل الشيوعيّة من جهة ثانية، نحو السوق الدوليّة الخاضعة للنفوذ الأمريكي. بذلك أصبح إصلاح المصرف المركزي في دول «العالم الثالث» تلك، جزءًا لا يتجزّأ من سرديّات أوسع عن «علم» التحديث الاقتصادي، وهي السرديّات التي اعتنقها الآلاف من الخبراء العرب وخبراء دول «العالم الثالث» الأخرى، الذين تدرّبوا في الولايات المتحدة، فأرسوا بذلك السلطة الاقتصادية الأمريكيّة في الخارج[21].

في لبنان، دعا المستشارون الماليون، في الجامعة الأميركية في بيروت، وهم خريجو جامعات الولايات المتحدة، إلى إصلاح مالي مستوحىً من صيغ معدّلة من الكينزيّة والمؤسَّسيّة (Institutionalism) الاقتصاديّة، التي قالوا إنها تناسب أكثر أسواق المال غير المتطوّرة. وقد وفّرت فلسفتهم الاقتصادية ذات الاتجاه التجريبي، حلولاً مالية من دون أن تزعزع الأساس العقائدي لسياسة عدم التدخُّل الشيحاوية. وأتاح هذا لنظريتهم المنافِسة أن تكسب موطئ قدم في الدولة، وفي الخطاب العلني في عهد الجمهورية التجارية. لكنه قلّص مسألة الرقابة الاجتماعيّة إلى مجرد مسألة تطوير الآلية الإحصائيّة في الدولة، وجهازها الإداري أيضًا، من أجل عقلنة بنية الاقتصاد اللبناني المختلّة، لا من أجل التغيير الراديكالي لهذه البنية التي يسيطر عليها اقتصاد الخدمات. وفي مثل هذه التركيبة، بات، وللمفارقة ربما، التطور المحلي أسهل انقيادًا لخدمة مصالح رأس المال العالمي ووكلائه المحليين، بدلاً من أن يفيد عامة الناس. هكذا، عقد خبراء الجامعة الأميركية المؤسَّسيون «صفقة فوستيّة» (Faustian bargain) مع الغرب. فقد ساعدت «صفقتهم»، ولو متأخرة، على إدماج نظام لبنان المالي في النظام المالي الدولي بصورة أفضل، على أمل ضمان نمو اقتصادي متوازن للمستقبل البعيد. لكن بفعل تحصُّن المصالح المحليّة لدى الطبقة التجارية ـ المالية، لم يظهر سوى القليل من التطور الاقتصادي. فبقي لبنان متّكلاً على قطاع الخدمات المتضخم جدًّا، وتدفق رؤوس الأموال الخارجيّة، من أجل بقائه الاقتصادي، وعلى التدخّل الخارجي من أجل بقائه السياسي.

3 ـ السيادة الماليّة والتبعية البنيوية لا الطبقية

من السهل أن يُنسَب هذا الاعتماد للطبقة اللبنانية التجارية المالية على الأسواق

---

(21) Nathan Citino, *Envisioning the Arab Future: Modernization in US - Arab Relations, 1945–1967* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017).

الخارجية سعيًا إلى الربحية، وعلى التدخّل الأجنبي سعيًا إلى البقاء السياسي، إلى تكالب «الطبقة الكومبرادوريّة» في لبنان على تنفيذ الأجندة الطبقية لراعيتها في باريس، أو واشنطن، أو بعض العواصم الغربيّة الأخرى. غير أن النزاع في شأن النظام المالي اللبناني بعد الاستقلال، يرسم صورة أكثر تعقيدًا؛ ففي بعض المفاصل التاريخيّة، وجد كبار المصرفيّين اللبنانيّين وإداريّي النقد أنفسهم في وضع متناقض حيال نظرائهم الأجانب الذين نظر هؤلاء اللبنانيون إليهم طلبًا للدعم الاقتصادي والاستلهام الثقافي. على سبيل المثال، حين أرسل صندوق النقد الدولي بعثات في الخمسينيّات من أجل تقنين قطاع المصارف، سخر ميشال شيحا، ومصرفيون مثل جوزف أوغورليان، قبل أن يصبح نائبًا أول لحاكم مصرف لبنان، من عجزٍ مزعومٍ لدى هؤلاء الخبراء الدوليين عن فهم فرادة الاقتصاد اللبناني. ودافع شيحا عن نظامِ عدم التدخّل الاقتصادي في مواجهة الإصلاح، أكان ليبراليًا أم اشتراكيًا[22].

لم يكن شيحا وأنصاره يسعون إلى حماية الاقتصاد اللبناني من مواصلة دمجه في النظام المالي العالمي. بل على العكس من ذلك، سعوا إلى مزيد من التبعيّة للأسواق العالميّة وعملوا طلبًا للرعاية السياسيّة الغربيّة من أجل التعويض من خسارة الرعاية الفرنسيّة، ومواجهة القوى الاشتراكيّة الصاعدة في المنطقة. إلا أنهم لم يريدوا أن يتآكل وضعهم المتميّز بوصفهم وسطاء بين الأسواق العالميّة وتلك الإقليميّة، وهو وضع كانت تضمنه الممارسات المالية غير المقيّدة. ولكن في النهاية، دفعتهم أزمة إنترا إلى القبول بمزيد من التصحيح البنيوي، من أجل مناسبة القواعد المصرفية الدولية، من غير أن يزعزعوا أسس موقعهم المتميز محليًا. من هذه الزاوية، كانت تبعيّة لبنان الماليّة بعد الحرب العالميّة الثانية، بحسب عبارة مهدي عامل، تبعيّة بنية من علاقات الإنتاج، لبنية أخرى من علاقات الإنتاج، لا «مجرد علاقة بسيطة من التبعيّة بين طبقتين»[23].

يلقي تفحّص الأشكال البنيويّة لا الطبقية للتبعيّة المالية الضوء على علاقة متشابكة بين القوميّة الاقتصاديّة والسيادة في الشرق الأوسط؛ فالصيغة الاقتصادية للقوميّة في «العالم الثالث» غالبًا يعبَّر عنها بمسألة الامتلاك «القومي» لرأس المال، مقابل الامتلاك «الأجنبي»، أو بمسألة طبيعة النشاط الاقتصادي، مثل التصنيع الذي يرمي إلى «تنمية ثروات البلاد بأقل

---

(22) في موضوع ميتولوجيا التجارة اللبنانية عند شيحا، انظر: Alessandro Olsaretti and Michelle Hartman, «“The First Boat and the First Oar”: Inventions of Lebanon in the Writings of Michel Chiha,» *Radical History Review*, vol. 86, no. 1 (2003), pp. 37–65.

(23) مهدي عامل، **مقدّمة نظريّة لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرّر الوطني** (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 291.

ما أمكن من مساعدة البلدان الأجنبيّة»[24]. وهاتان المقاربتان ضرورتان لكنهما ليستا كافيتين بمعزل عن مفهومي السيادة الاقتصادية والمالية. والأخيران يتمحوران حول دور الدولة والقرار السياسي بدلاً من دور السوق والاستثمار الخاص. تُعنى السيادة الاقتصاديّة بمسألة استقلالية صنع القرار في مجال السياسة الاقتصاديّة. والاستقلال المالي ضروري للسيادة الاقتصاديّة. وهو مهدَّد من جرّاء الاقتراض السيادي، وخصوصًا من مصدر أجنبي، وبسبب الافتقار إلى مراقبة حركة رأس المال، وتقنين علاقات الائتمان في داخل سوق النقد المحليّة التي تسيطر عليها عادة المصارف في الأسواق غير المتطوّرة[25]. ونظرًا إلى كون المصارف المركزيّة تُعنى بكلٍّ من الاقتراض السيادي والإشراف على التسليف، يغدو فهْم بنية ووظيفة مصرف لبنان المركزي مدخلاً ضروريًا إلى النظر في مدى وجود وممارسة السيادة المالية في لبنان. وهي تتيح ذلك، ليس حيال الأطراف الخارجيّة فقط، بل داخليًا أيضًا حيال الأطراف المحليّة مثل المصرفيين.

إن التشديد على التبعيّة البنيوية لا الطبقيّة يتحدّى كذلك ثنائيّة الرأسماليين «الوطنيين» في مقابل «الأجانب». ففي مرحلة ما بعد الاستقلال، استغل المصرفيّون اللبنانيون انتقائيًا هذه الثنائيّة، من أجل أن تتدخل الدولة لحماية حصتهم في السوق المالية، لا من أجل حماية الاقتصاد الوطني عمومًا. كان تصنيفهم نابعًا من كون مصارفهم محصورة في الأسواق المحليّة، في مقابل أخرى أجنبية لها مدخل على الفروع الدولية التي يمكن أن تستمدّ منها الدعم في أوقات الأزمات. إضافة إلى ذلك، إن تصنيف المصارف، بعد الحرب العالمية الثانية، بين أجنبيّة ووطنيّة، لا يبيّن بدقة نوع الشراكة العابرة للحدود، وشبكات الأعمال الإقليمية، والرعاية السياسية التي نقلت بنية امتلاك رأس المال والحركة الماليّة، من الهيمنة الفرنسيّة إلى الولايات المتحدة، والأسواق العربيّة.

لم تكن الأطراف المحليّة والدولية التي قادت هذا الانتقال، تعمل بمعزل بعضها عن بعض. فغالبًا ما كانت القنوات الدبلوماسية الأمريكية ومنتديات المؤسسات المالية الدولية

(24) في دراسات الشرق الأوسط، أكثر الحالات التي ذُكِرَت في موضوع الوطنية الاقتصادية في الدول المستعمَرَة، هي حال بنك مصر. انظر Peter G. Franck, «Economic Nationalism in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 6, no. 4 (October 1952), p. 429; Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), and Robert Vitalis, *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995).

(25) إحدى الدراسات الحديثة عن الوطنيّة الاقتصاديّة التي تشدّد على دور المؤسسات المرتبطة بالدولة، هي دراسة: Abd al - Aziz Izz al - Arab, *European Control and Egypt's Traditional Elites: A Case Study in Elite Economic* Nationalism (Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2002).

(IFI) تعمل كصلة وصل بين الدوائر المحليّة والدوليّة. لكن التعاون لا ينبغي أن يؤخَذ على أنه علاقات قوى الند للند؛ إذ كانت الشبكات السياسية الأمريكية الفائضة الوجود خارج الولايات المتحدة تتمتع بمواقع التفوّق في المساومة، مقارنة بالأطراف المحليّة أو الإقليميّة. وكانت هذه الشبكات تستخدم رجالاً يضعون رِجلاً في عالم المال ورِجلاً في السياسة الخارجيّة، مثل بول باركر، الذي كان مستشارًا لبنك إنترا وممثلاً سابقًا لوزارة المال الأمريكيّة في الشرق الأوسط، وكذلك الرئيس السابق للبنك الدولي يوجين بلاك، الذي كان مستشار الكويت المالي. لقد أدى كلا الرجلين أدوارًا محوريّة في حل أزمة إنترا، حين كانت الولايات المتحدة، تعمل من أجل إصلاح مالي سريع في لبنان كي تتجنب انهيار اقتصاد سوق حرة، هي، بعيون الإدارة الأمريكية وبحسب وثائقها الرسمية «نكران حي» للاشتراكية العربية، وهو ما يطرح الشك في النظرية التي تقول بوجود مؤامرة أمريكية خلف انهيار إنترا[26]. وقد جير هذا المخرج الأزمة لمصلحة الولايات المتحدة. ووافقت عليه النُّخَب اللبنانيّة المحلية لحماية مصالحها الخاصة على حساب إنترا.

وكان من أمر الحل التنظيمي المالي الذي اعتُمد في إثر أزمة إنترا، أن يقوّي قبضة المصرفيين المُطبِقة على الاقتصاد المحلي. وحين نشبت الحرب الأهلية عام 1975، لم يتأذَّ المصرف المركزي بشدة، بخلاف مؤسسات الدولة الأخرى، ولم ينحَز بصورة فاضحة إلى الفصائل المتحاربة. وفي نهاية الحرب، عام 1990، برز المصرفيون، وفي مقدمهم حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، لتنصيب أنفسهم حراسًا لاستقرار الدولة. واليوم، بعد أكثر من ربع قرن، تمكنوا من أن يحتكروا أسطورة تأسيس لبنان الاقتصاد الحر. لكن ثمة «أرشيف» زاخر لم تتم الإفادة منه، يروي قصة مختلفة. هذا الأرشيف يحتوي على برقيات دبلوماسيّة أمريكية وفرنسية، وتقارير وتعليمات لصندوق النقد الدولي، وتقارير سنوية قديمة لمصرف لبنان، وجمعية مصارف لبنان، وأبحاث غير منشورة لاقتصاديين في الجامعة الأميركية في بيروت وتكنوقراط في الدولة، وصحف ومجلات محليّة وأجنبيّة، وقوانين ومراسيم في القطاع المصرفي المركزي والخاص، ويوميات ونصوص سِيَر ساسة ومصرفيين لبنانيين. وهذا التاريخ البديل والمهمش على الرغم من كل تلك الوثائق ـ بنزاعاته، وتناقضاته، وتسوياته، وأحداثه ـ هو الذي يسعى هذا الكتاب إلى إحيائه.

(26) U.S. Department of State to Jeddah, telegram 69262, October 19, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; National Archives Building [NAB], Washington, DC.
حول تسويق نظريات المؤامرة بشكل يفتقد للمنهجية العلمية في التأريخ، انظر كمثال كتاب: كمال ديب، **إمبراطوريّة إنترا وحيتان المال في لبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، 2014).



الفصل الأول

المالية الاستعمارية:
الانتداب النقدي المديد

لا أدري حتى الآن كيف قبِل مسيو بوسون بوضع نصّ
يقضي بإخضاع مصرفَه للتشريع السوري في الحال والمستقبل

خالد العظم
رئيس الوزراء السوري الأسبق.

كان المصرف السلطاني العثماني مصرفًا حكوميًا لإحدى الدول، هي السلطنة العثمانيّة، يملكه رأس مال خاص لدولتين أخرَيَيْن، هما فرنسا وإنكلترا[1]، وهو ما دعا إيمانويل مونيك، أحد الذين عملوا طويلاً في إدارة المصرف، إلى القول ممازحًا، إنه مصرف «فريد جدًا». وقد وصَفَ المؤرخ الفرنسي جاك توبي حقبة السلطنة العثمانيّة المتأخرة التي أُسِّسَ خلالها المصرف بأنها مرحلة «استعماريّة جنينية» (Proto ـ colonial)[2]. فمن جهة، كان صُنْع القرار العثماني يزداد خضوعًا شيئًا فشيئًا لإملاءات المصالح الأوروبيّة ونظريات عصرنة الدولة. ومن جهة أخرى، كانت إسطنبول تحتفظ بهامش ملموس من الاستقلال، المفتقَد في مناطق تحت الحكم الاستعماري المباشر، مثل الهند البريطانية. كانت المراسيم والقرارات السياسيّة التي ترمي إلى إعادة نظر واسعة في بنية الدولة العثمانية والمجتمع، عبر

---

(1) عبارة تصدير الفصل: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، 3 ج (بيروت: الدار المتّحدة للنشر، 1973)، ج 2، ص 92.

(2) André Autheman, *La Banque impériale ottomane* (Paris: Ministère de l'économie et des finances, Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 1996), pp. v and xi.

ما سُمّي التنظيمات، تعبّر عن الحالة الجنينية للاستعمار تلك. وفي الدراسات العثمانية، غالبًا ما يؤتَى على ذكر التنظيمات في معرض الحديث عن الحقوق المدنيّة، وحقوق الأقليّات، وامتلاك الأرض، والنُظُم التجارية، والتحديث العسكري، والتنظيم الإداري. أما في الحالات القليلة التي تناول فيها المؤرخون العثمانيون الإصلاح المالي، فقَصَرَ اهتمامهم على مسائل السياسة النقديّة والدَيْن العام. وهذا الدَيْن العام، الذي يسَمَّى أيضًا الدين السيادي، هو في لبّ هشاشة السلطنة أمام التدخّل الأوروبي.

تبدأ القصّة المعهودة للدين العثماني العام، مع أول قرض أجنبي منحه المقرضون الأوروبيّون إلى إسطنبول عام 1854، لمساعدتها على تمويل مشاركتها في حرب القرم. وتصل القصّة إلى الذروة، مع إفلاس السلطنة عام 1875. وتنتهي بعد ست سنوات، مع تأسيس إدارة الدين العثماني العام (OPDA)، وهي لجنة أوروبيّة أوكِل إليها رسميًّا أن تدير ماليّة السلطنة. وقد كُلِّفت هذه الإدارة إعادة توجيه الدخل، من أجل منح سداد الدين الأجنبي الأولويّة على النفقات الوطنيّة الأخرى. وقد كان تفويض هذه الإدارة وتكوين أعضائها انتهاكًا صريحًا للسيادة العثمانيّة[3].

نادرًا ما تغوص هذه القصّة بالتفصيل في موضوع أثر سياسة المصرف السلطاني العثماني، على الرغم من أن المصرف كان أداةً للرقابة الماليّة الأجنبيّة، وساهم في التوسّع الرأسمالي الغربي داخل السلطنة. قبل أن يتحوّل الدَّين السيادي المتعاظم إلى أزمة في أواسط سبعينيّات القرن التاسع عشر بوقت طويل، كان المسؤولون البريطانيّون في إسطنبول ينظرون في فكرة إنشاء مصرف عثماني يكون أداة للإصلاح المالي. حتى ذلك الوقت، كان يُحتَفَى بالدَّيْن الأجنبي على أنه ليس سبب الفوضى الماليّة بل إنه علاج لها[4]. وكان للمصرف السلطاني العثماني تفويض مالي واسع، وسلطة اقتصادية كبيرة بصفته الثنائيّة، مصرفًا للدولة، ومصرفًا تجاريًا في آن. ففي إجازة تأسيسه عام 1863، مُنِحَ المصرف ثلاثة امتيازات. **الأول**، هو احتكار سلطة إصدار العملة الورقيّة. **والثاني**، هو الحق الحصري للعمل بصفة وكيل مالي

(3) انظر: Murat Birdal, *The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*, Library of Ottoman Studies; 18 (New York: Tauris Academic Studies, 2010).

(4) Christopher Clay, *Gold for the Sultan: Western Bankers and Ottoman Finance, 1856–1881: A Contribution to Ottoman and to International Financial History* (New York: I.B. Tauris, 2000), pp. 14–15.

في نيسان/أبريل 1851، وفي برقية إلى وزير الخارجية البريطاني، لورد بالمرستون، أعرب السفير ستراتفورد كانِنغ عن خيبته حيال المواقف العثمانية من رأس المال الأجنبي، وارتأى حاجة إلى مصرف وطني، إذ لم يكن يوجد سوى عثمانيَّين اثنين يعرفان على الأقل شيئًا عن المصارف الأوروبية، كما اشتكى الكولونيل روز عام 1852؛ وقال مبعوث بريطاني آخر، هو لورد بونسوبي، إن الصدر الأعظم رشيد باشا «لم يكن يفهم الأمر، ونسيه، وأضاع الورقة».

للخزانة العثمانيّة. أما الثالث، فهو أن يكون صاحب الأولويّة في إقراض الدولة[5]. كان يؤمَل أن «نظامه المنتظم للإقراض القصير الأجل» سيحلّ محل تعاملات الباب العالي المشوّشة والفوضويّة مع صرّافي العملة المحليّين المتمركزين في حي غلطة في إسطنبول[6].

لكن الآمال العريضة التي عُلِّقت على أن يتمكّن المصرف السلطاني العثماني من إصلاح ماليّة السلطنة، خابت. فعلى الرغم من احتكار المصرف إصدار العملة، فإن توحيد النظام النقدي في الممتلكات العثمانية لم يتحقّق حتى عام 1916. وأخفق المصرف في لجم مدّ الانهيار المالي الذي أصاب السلطنة في أواسط سبعينيّات القرن التاسع عشر. ومع بلوغ الأزمة ذروتها عام 1874، كان المصرف يعطي أولويته لمصالحه الخاصة، على حساب مطالب الدولة. وقد أحجم، وإن بشكل دبلوماسي، عن مد الحكومة بقروض جديدة[7]. ومهّد هذا لاعتماد أداة أكثر تخصّصًا وتطفُّلاً في إدارة الدين، هي إدارة الدين العثماني العام المذكورة أعلاه.

لم يَحُل دور المصرف المتضائل في إعادة تنظيم البنية المالية على مستوى الدولة، دون تضخّم دوره على مستوى السوق. ومع بزوغ فجر القرن العشرين، كانت علاقات المصرف الائتمانيّة قد تخطّت كثيراً تلك العلاقات التي حاكها مع الخزانة العثمانيّة. فقد تولّى المصرف تمويل مشاريع على نطاق واسع، وإنشاءها وتشغيلها، في بنية النقل التحتيّة (سكك الحديد، والمرافىء)، واستخراج الموارد (التعدين)، وإنتاج المحاصيل التجاريّة والتوزيع (التبغ)، والتجارة البحريّة (الحرير)[8]. لذا ينبغي ألا نظن أن فشل المصرف في «إصلاح» ماليّة السلطنة، كان أيضًا فشلاً في إنتاج وإعادة إنتاج اقتصاد رأسمالي مرتهن للماليّة الأوروبيّة.

---

(5) أول هذه الامتيازات ـ طبع الأوراق الماليّة ـ كان حصريًا، لكن امتياز المصرف السلطاني العثماني، لم يمنحه صراحة احتكار الوظائف المصرفيّة الأخرى، ومنها تسليف الحكومة. وكان أحد الآثار المترتبة على امتياز المصرف تنظيم الدولة للاقتراض، الذي صار هكذا بالإمكان أن يكون من خلال وزارة الماليّة. وكان إصدار المصرف أوراق النقد يُعَد الميزة الأجزل ربحًا، على الرغم من أن ثقة الجمهور بالعملة كانت ضعيفة، ولا سيما بعد إفلاس السلطنة عام 1875. انظر: Clay, Ibid., pp. 74 - 75.

(6) استدعت الحكومة الصرّافين في حي غلطة بإسطنبول، طلبًا للمعونة الفورية. وفي أثناء الفصل المالي الثاني عام 1873، واصلت التسليفات القصيرة الأجل إلى خزينة الدولة النماء، فوق 1.7 مليون ليرة عثمانية، ودفعت الأزمة المالية الدولية التي وجدت الحكومة التركية نفسها متورّطة فيها، بدور المصرف السلطاني العثماني مجددًا إلى الواجهة؛ انظر: Autheman, *La Banque impériale ottomane*, p. 42.

(7) في شأن تقديرات خدمة الدَين في زمن الأزمة، انظر: Birdal, *The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*, p. 6.

(8) في شأن التاريخ الاجتماعي لكفاح النساء اللبنانيّات العاملات ضد الاحتكار الفرنسي لإنتاج التبغ، انظر: Malek Abisaab, *Militant Women of a Fragile Nation* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2009).
وعن دور المصرف السلطاني العثماني في تمويل بنية النقل التحتيّة، وشركة المرفأ، وشركة السكك الحديد، انظر: Jens Hanssen, *Fin de Siècle Beirut: The Making of an Ottoman Provincial Capital* (New York: Oxford University Press, 2005), pp. 89 and 96.

في الولايات السوريّة، وفّر المصرف السلطاني العثماني لرأس المال الفرنسي موطئ قدم مالي مرتبط بالدولة، قبل أن تطأ أقدام أي جندي فرنسي المنطقة، في نهاية الحرب العالميّة الأولى. وقد أنشئ فرع المصرف في بيروت باكرًا عام 1856، بوصفه فرعًا للبنك العثماني الذي اندمج بالمصرف السلطاني العثماني. كان الفرع هو أول الفروع في ولايات السلطنة العربيّة، وعمل بصفة مركز رئاسة إقليميّة للمصرف[9]. وفي أثناء الحرب العالميّة الأولى، صار ولاء المصرف للمصالح السياسيّة البريطانيّة والفرنسيّة أكثر صراحةً[10]؛ فحين اشترك العثمانيّون في الحرب إلى جانب ألمانيا، سعت قوى الوفاق الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) إلى حرمان إسطنبول أي معونة ماليّة. وكان المصرف في وضع فريد لتنفيذ تلك السياسة. فعلى الرغم من كونه المصرف الحكومي، أحجم المصرف السلطاني العثماني عن منح الحكومة العثمانيّة القروض التي كانت في أمسّ الحاجة إليها. وامتنع الباب العالي عن الإصرار على صرف المال، مخافة أن تؤدّي تلك الخطوة إلى مصادرة موجودات السلطنة في لندن وباريس، أو تجميدها[11]. وقد تَناقضَ هذا تناقضًا صارخًا مع المواقف الأنكلو ـ فرنسيّة في أثناء حرب القرم. في ذلك الوقت، ساندت لندن وباريس إسطنبول ضد سان بطرسبورغ، وتاليًا سهّلتا تمويل النفقات العسكريّة العثمانيّة، من خلال ضمانات قروض. كانت تلك أول قروض تقترضها السلطنة العثمانيّة، فأعدّت الساحة لتأسيس المصرف السلطاني العثماني نفسه.

بعد انتصار الوفاق الثلاثي في الحرب العالميّة الأولى، صار بنك سوريا ولبنان، وريثُ

---

(9) عام 1905، انتقل فرع المصرف السلطاني العثماني إلى مبنى مهيب، عند الرصيف الأول في مرفأ بيروت. انظر: Hanssen, ibid., p. 254.

(10) مع أفول القرن التاسع عشر، صار اتخاذ القرارات امتيازًا للّجنة الفرنسيّة، على نحو متزايد. أما لجنة لندن، فكانت إلى حد بعيد مكوّنة من مصرفيّين من عيار أدنى. ومن جهة أخرى، كان بين الفرنسيّين المشاركين في تأسيس المصرف السلطاني العثماني، أكثر عناصر جماعة **المصارف الكبرى** الفرنسيّة سمعة وثراء، بمن فيها «كريدي موبيلييه»، و«هوتينغيه»، و«فولد»؛ انظر: Clay, *Gold for the Sultan: Western Bankers and Ottoman Finance, 1856–1881: A Contribution to Ottoman and to International Financial History*, pp. 78–83.

للاطلاع على قائمة شاملة لأعضاء اللجنة ومديري المصرف، انظر: Autheman, *La Banque impériale ottomane*, app. 1, pp. 271–273.

(11) طلبت الحكومة العثمانيّة قرضًا من المصرف السلطاني، قبيل انخراطها في الحرب، ولتعزيز قدرة المصرف على الإقراض رفعت سقف إصدار الأوراق الماليّة بنسبة 100 بالمئة، وحين رفض المصرف الاستجابة، لجأ العثمانيّون إلى حلفائهم في الحرب، ألمانيا والنمسا ـ المجر، سعيًا في طلب العون المالي. وكان يتعيّن إيداع القروض التي قدمها هذان الحليفان، في مصرف الدولة الألمانيّة «رايْخْسْبَنك» (Reichsbank)، والمصرف النمسوي ـ الهنغاري. ولكن لم يكن بإمكان إسطنبول أن تسحب من الودائع، إلا أن هذه استُخدِمَت ضمانةً لإصدار الحكومة أوراق النقد؛ انظر: Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria* (Beirut: American Press, 1935), pp. 35 - 36.

المصرف السلطاني العثماني في ما بين الحربين، المؤتمنَ المؤسِّسيَ الأول على انتداب نقدي مديد العمر، على لبنان وسورية. لقد ضمنت السلطات الاستعماريّة شرعيّة بنك سوريا ولبنان وموقعه المتقدم في إطار حيّز وطني ناشئ. في المقابل، أعادت سياسات بنك سوريا ولبنان إنتاج هيمنة رأس المال الفرنسي في سوق النقد. وعلى نطاق أوسع، أدّت النُّظُم المالية الانتدابيّة، بما فيها سياسات البنك، دورًا مركزيًا في إنشاء فضاء نقدي جديد، يمتد من لبنان إلى العراق، دعَم ظهورَ ما يَحسُن وصفُه بنظم الاقتصادات الوطنيّة اللامتجانسة.

أولًا: الاقتصادات الوطنيّة اللامتجانسة

سوّغَت القوى الأوروبيّة المنتصرة سياستَها الانتدابيّة الاقتصاديّة، بوصف إدارتها للممتلكات العثمانيّة السابقة على أنها انتدابٌ «للأمم المتقدّمة» على شعوبٍ «ليست بَعدُ قادرةً على تولّي أمورها بنفسها تحت الظروف الشاقّة في العالم المعاصر». وقد ارتأت السلطات الانتدابيّة أن التطوير الاقتصادي، مثل الحكم السياسي، ينبغي ألا يُترَك في مجمله للشعوب المستعمَرة[12]. وحاولت السلطات الفرنسيّة والبريطانيّة أن تعيد تشكيل العلاقات الاقتصاديّة ليبدو موجَّهًا نحو الاستقلال، لكنه كان يرمي إلى تقييد هذه المناطق، تقييدًا مباشرًا أو غير مباشر، بمصالحها الخاصّة. وكانت لهذه السياسة ثلاثة مبادئ أساسيّة: إدراج المناطق الانتدابيّة على نحوٍ أوثق في الاقتصاد الأوروبي الرأسمالي، ومواصلة استغلال مواردها الطبيعيّة، وإدارة الفوائض والمداخيل الاقتصاديّة على أنها نظام تعويض من نفقاتها الانتدابيّة. وقد أدّى هذا إلى نشوء توتر شديد بين السلطات الأنكلو ـ فرنسيّة الحريصة على حماية مواقع امتيازها من جهة، وبين الأطراف المحليّة التي تميل إلى تحقيق الاستقلال الكامل، ولو بعد حين. ونتيجة لذلك، خضعت الإدارة الاقتصادية لنُظُم قانونيّة وسياسيّة متضاربة[13].

تبايَنَ مستوى التضارب هذا وتأثيرُه، في شأن إدارة الاقتصاد، على امتداد الوقت وبين مناطق الانتداب المختلفة. وحدث النزاع على مستوى الدولة والسوق، بطرائق تراكبَت وتفاعلَت مع الحقائق الماديّة والبنى الاجتماعيّة الواسعة. وكان النزاع في شأن التنظيم

---

(12) Mohammed Ali El-Saleh, «Une évaluation de la gestion mandataire de l'économie syrienne,» in: Nadine Méouchy and Peter Sluglett, eds., *The British and French Mandates in Comparative Perspective* (Leiden: Brill, 2004), pp. 385–386.

(13) كان حكم الانتداب، كما يقول فيليب خوري، حكمًا انتقاليًا في تعريفه، تمهيدًا لفكرة الاستقلال في النهاية؛ انظر: Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987).

المالي، بما في ذلك تأثير بنك سوريا ولبنان في القطاع المصرفي، وفي النطاق الأوسع للاقتصاد السياسي في لبنان، جزءًا من هذه العمليّة. يمكن فهم هذا الأمر فهمًا أفضل، في إطار آليات مرادفة أخرى خلقت نُظُمَ اقتصادٍ وطنيٍ لامتجانس. وشملت هذه الآليات تكوين سوق وطنيّة، ورسم سياسة مالية، وجعل الإدارة مهنيّة في المؤسسات العامة والخاصة.

على صعيد إنشاء سوق وطنيّة، رافق تقسيمَ البلاد وضعُ تعرفات جمركية جديدة، خلقت حدودًا جديدة بين البلدان التي كانت، حتى ذلك الوقت، جزءًا من السوق العثمانيّة الواحدة. وكان وجود قوتين مختلفتين، فرنسيّة وبريطانيّة، على أرضٍ ما كان سوقًا واحدة، يعني أن انقسامات السوق واجهت تهديدًا مزدوجًا من جراء تفتيتها، ضمن المنطقة الانتدابيّة الواحدة (سورية ولبنان)، وبين المنطقتين الانتدابيّتين (سورية وفلسطين). وقد ناضل الوطنيّون السوريّون من أجل التوفيق بين الحاجة إلى الاهتمام بسوق سوريّة وطنيّة في داخل الحدود التي رسمها الفرنسيّون، من جهة، وبين الطموح إلى الاحتفاظ بسوق إقليميّة تتّفق مع الرؤى العربيّة القوميّة، لسوق عربيّة تشمل المناطق التي بحوزة البريطانيين، مثل العراق وفلسطين، من جهة أخرى. وبرزت أشكال جديدة لتنظيم الشركات، من أجل مواجهة بعض هذه التحدّيات. كان يُنظَر إلى هذه الأشكال، على أنها بُعد أساسي لبناء الأمة. على سبيل المثال، ارتأى رجال أعمال سوريّون بارزون، مثل لطفي الحفّار وشكري القوّتلي، الحاجة إلى نظام الشركات المساهمة، بدلاً من الأشكال الأُسَريّة للملكيّة، من أجل إطلاق الصناعة على نطاق تنافسي واسع. فنادى الحفّار بالعمل المساهم، فكرةً أساسيّةً للتكامل الوطني[14]. وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين وثلاثينيّاته، أقيمت شركات مساهمة في أفرع مختلفة من الصناعة، مثل إنتاج الإسمنت، والمعلّبات الغذائيّة، والنسيج. وتعمّد القوّتلي، المنتمي إلى التيار العروبي، أن يسجّل شركته المؤسَّسة حديثًا للمعلّبات الغذائيّة، في سجلاّت البنك العربي في فلسطين، وبنك مصر في دمشق[15]. لكن مع الوقت، أدّى تطوير اقتصادٍ ضمن نطاق الدول القطرية الصغيرة، إلى إضعاف الاندفاعة نحو الوحدة الاقتصاديّة القوميّة العربيّة[16].

---

(14) يفصّل بيتر فرانك الطرائق التي أدّى فيها هذا التقسيم الإشكالي بالصناعيين الدمشقيين إلى توجيه إنتاجهم نحو السوق السوريّة «الوطنيّة»، ودعم سياسات الحماية، وفي الوقت نفسه إلى مناداتهم بتعزيز الدخول في السوقين الفلسطينيّة والعراقيّة؛ انظر Peter G. Franck, «Dismemberment of Empire and Reconstitution of Regional Space: The Emergence of «National» Industries in Damascus between 1918 and 1946,» in: Méouchy and Sluglett, eds., *The British and French Mandates in Comparative Perspective*, pp. 430–431.

(15) كان القوّتلي يلقَّب بملك المشمش، انظر: Khoury, Ibid., pp. 281–282.

(16) Philip S. Khoury, «The Syrian Independence Movement and the Growth of Economic Nationalism in Damascus,» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin*, vol. 14, no. 1 (1987), pp. 25–36 and 31.

زادت السياسة الماليّة والإداريّة الفرنسيّة إلى جانب التقسيم الجغرافي الإنكلو - فرنسي من حالة اللاتجانس في نظم اقتصاد مناطق الانتداب. فكان توحيد الجمارك بين سورية ولبنان مثالاً واضحًا على عدم انسجام الحدود الإقليمية مع الاقتصادات الوطنيّة. وكمثال آخر، كان إنشاء فرنسا نظامَ موازنةٍ ثنائيًّا داخل اتحاد الدول السوريّة؛ فصدرت موازنات لكل من دول الاتحاد، إلى جانب موازنة مركزية للمصالح المشتركة، يشرف عليها الحاكم الفرنسي، أو ما يُعرف بالمندوب السامي. وخُصِّصَت مداخيل الموازنة المشتركة لنفقات الانتداب العسكريّة، والإدارة المدنيّة، والتحويلات إلى باريس[17].

رافقت البنى الإداريةُ المتزايدةُ التعقيد، والنمو المديني المتسارع، تعزيزَ الصفة المهنيّة للمعرفة التقنيّة داخل السلك الإداري، وفي المؤسسات الخاصة[18]. وفي حقل مالية الشركات، كما كانت الحال في التجارة، عملت شركات المحاسبة في إطار وطني - إقليمي غير مستقرّ، كان في الوقت نفسه ينفلش وينكمش بفعل الحدود الوطنيّة والانتدابيّة. وفي لبنان، أنتجت الممارسات المحاسبيّة المتنافسة، الفرنسيّة والبريطانيّة، جيلاً هجينًا جديدًا من المحاسبين، مثل إسكندر سمعان ووليم متري، اللذين تعلّما في مدارس إرساليات فرنسيّة، ثم تدرّبا في شركات محاسبة بريطانيّة. وحدث العكس من ذلك مع مؤسس أول شركة محاسبة عربيّة؛ إذ درس فؤاد سابا في بيروت الفرنسيّة - لكن في الجامعة الأميركية - وأنشأ مكتبه في فلسطين البريطانية. ثم توسّعت شركته، سابا وشركاه، في ما بعد، في بغداد وعمّان وحلب وبيروت[19]. وعلى الرغم من جهود سابا الرائدة، ظلت مهنة المحاسبة الحديثة مجالاً غير منتظم في دوائر صغيرة من الأعمال، في ظل الانتداب. ولم تكن الصيرفة، مثلها مثل المحاسبة، منتظمة في قطاع أو مهنة منفصلة. لكن مع كون جذورها تعود إلى المرحلة العثمانيّة، ومهمتها الاقتصاديّة أوسع كثيرًا من مجرد المحاسبة، كان لها أثر حاسم في تكوين الاقتصاد الوطني اللامتجانس، من خلال تكوين فضاءات نقديّة انتدابيّة.

---

(17) El-Saleh, «Une évaluation de la gestion mandataire de l'économie syrienne,» pp. 390–392.

(18) Hayma Zeifer, «Les Elites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (1920–1945),» in: Méouchy and Sluglett, eds., *The British and French Mandates in Comparative Perspective*.

(19) في شأن الأنماط الفرنسيّة والبريطانيّة المتنافسة، انظر: Élizabeth Longuenesse, «Système éducatif et modèle professionnel: La Mandate français en perspective, l'example des comptables au Liban,» in: Méouchy and Sluglett, eds., Ibid.

كان سابا واحدًا من القائلين بمفهوم «الذات الاقتصادية المثالية» في النهضة العربيّة الفكريّة والثقافيّة؛ انظر Sherene Seikaly, *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2015), p. 23.

ثانيًا: تكوين الفضاء النقدي وهيمنة بنك سوريا ولبنان

في زمن الاحتلال الفرنسي، كان نشوء القطاع المصرفي المحلي في لبنان، وانتشاره، ونجاحه المتواضع، على صلة وثيقة بدور بنك سوريا ولبنان في هندسة تكوين الحَيِّز النقدي، الذي هو مكوِّن أساسي لبناء الاقتصادات الوطنية التابعة. وخلال الحربين العالميتين، اقتضى إنشاء الحيِّز النقدي وضعَ قواعد تنظيميّة ماليّة جديدة، مثل إصدار عملات جديدة، وإقامة مؤسسات نقدية كالمصارف الحكوميّة ومجالس النقد، والتشريع للنظم الماليّة. وقد اختلفت النتيجة باختلاف السمات البنيويّة للاقتصاد السياسي في كل بلد، والقوة الاستعماريّة التي تحكمه. قبل الحرب العالميّة الأولى، لم تكن السوق الواحدة للسلع والبشر في السلطنة العثمانيّة، تتّسق مع منطقة نقديّة واحدة؛ فالاندماج المتزايد للسوق برأس المال الأوروبي، أحدث طلبًا للعملة الأجنبية، بينما كانت المصارف الخاصّة، تلك التي تدعمها الدولة، مثل المصرف السلطاني العثماني، توسّع منطقة تداول العملة التركيّة. كانت العملة العثمانيّة مسيطرة، كوسيلة تبادل، ولا سيما في المناطق الأقرب إلى مركز السلطنة، مثل سورية وشمال العراق. لكن العملات الأخرى، مثل الروبيّة الهنديّة، أو «ماريا تيريزا ثالر» [عملة فضيّة بدأ صكها في النمسا في القرن الثامن عشر، وانتشر تداولها]، تُدُولَت على الأخص في جنوب العراق وشبه الجزيرة العربيّة على التوالي. باختصار، كانت العملات الأجنبية تنتقل ضمن شبكات تجاريّة عالمية تغلغلت في اقتصاد السلطنة العثمانيّة.

تبدّلت الخريطة النقديّة في المنطقة فجأة وجذريًّا، تحت الاحتلالين البريطاني والفرنسي. وأدت قوىً، غير قوى السوق، دورًا قاطعًا في هذا التحوّل؛ فحُظِر بالقانون تداول العملات القديمة، وفُرِضَت عملات جديدة. كانت السياسات النقديّة الفرنسيّة والبريطانيّة تختلف في بعض الجوانب، وتلتقي في بعضها الآخر. ونادرًا ما مُنِحَ لبلد على حدة أن تكون له عملة خاصة، أو سلطة ناظمة. وفي معظم الحالات، كانت مجالس النقد في لندن، أثناء الحكم البريطاني، تُصدِر العملات في المنطقة الانتدابيّة، بينما اختار الفرنسيّون اعتماد مصارف الدولة، مثل بنك سوريا ولبنان. لكن كلا دولتي الانتداب سعتا إلى ربط العملات المحليّة الصادرة حديثًا بعملتيهما. لذلك، عملت المجالس النقديّة كمجرد مكاتب مراقبة مصرفيّة، لا كحَكَم في شأن السياسة النقديّة. وأدت المصارف المرتبطة بالحكومات دورًا مماثلاً، لكن كانت لديها ميزة إضافيّة هي مزاولة الأعمال التجاريّة، إضافة إلى تنظيم النقد. نتيجة لذلك، برزت الفضاءات النقديّة في سياق استعماري، لا في سياق وطني. فبينما

كانت البلدان موحَّدة ضمن فضاء نقديّ واحد، كانت العوامل الاستعماريّة أكثر حسمًا من الجوار الجغرافي، أو المصالح الاقتصاديّة المشتركة. فسورية ولبنان الفرنسيّان مثلاً، كانا جزءًا من فضاء نقدي واحد مع الجزائر وتونس الفرنسيين، بدلاً من فلسطين والعراق القريبين اللذين تحكمهما بريطانيا، واللذين كانا ملحقَين بمنطقة الاسترليني التي شملت مصر وشرق الأردن وبلدانًا أخرى نائية، خارج العالم العربي. وأضافت بريطانيا حلقة أخرى في سلسلة التبعيّة النقديّة بإعلانها الروبيّة الهنديّة عملةً قانونيّة في العراق، واحتفاظها بالجنيه المصري عملةً وطنيّة لفلسطين حتى عام 1928[20]. وفي الوقت نفسه، سادت في مشيخات الخليج وفي شبه الجزيرة العربيّة «فوضى نقديّة» حتى الحرب العالميّة الثانية. وفي حالتي سوريا ولبنان، لم يكن ثمة غنىً عن المؤسسات المالية، كأدوات لإصدار النقود وإدارة الفضاءات النقديّة وتمييزها من خلال آليات غير آليات السوق، راوحت بين الشرعنة السياسية، وتنظيم النظام النقدي، وفرض قيود على الائتمان.

1 ـ الشرعنة السياسيّة

حدثت الخطوة الأولى باتّجاه اعتماد نظام نقدي جديد في لبنان وسورية، من خلال مرسوم من الدولة عام 1918. بعد احتلال دمشق، أعلن البريطانيّون أن الجنيه المصري، المرتبط بالاسترليني، هو العملة القانونيّة في سورية، مع النص على أن رفض قبوله يعرّض الرافض لعقوبة الحبس. لم يُسَمِّ المرسوم العملات المقبولة بصورة عامة، بل سمّى العملات التي يجب أن تُقبَل لقاء نفقات عسكريّة، وهو ما يشير إلى التحول التدريجي في الفضاء النقدي ودور المصالح العسكرية لا المنطق الاقتصادي فحسب في تحولات الفضاء النقدي. إضافة إلى الجنيه المصري، تضمّنت العملات المقبولة في دفع بدل النفقات هذه، الجنيه الاسترليني البريطاني، والروبيّة الهنديّة، والفرنك الفرنسي، والنقود التركيّة الفضيّة والذهبيّة. أما العملة الورقيّة التركيّة، وهي رمز السيادة العثمانيّة، فلم تعد مقبولة[21].

---

(20) للاطلاع على النظم المختلفة للنقد والعملات في العالم العربي بعد الحقبة العثمانيّة، انظر: عبد المنعم السيّد علي، **التطور التاريخي للأنظمة النقديّة في الأقطار العربيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1983).

(21) المرسوم رقم 11، الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1918، عدّد مختلف العملات المقبولة لغرض دفع النفقات العسكريّة. وجعل مرسوم لاحق، رقم 31، وصدر في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، العملة المصريّة عملة مقبولة؛ وكان من يرفضها يتعرّض للحبس حتى ستة أشهر. للاطلاع على نص المرسومين 11 و31 كاملًا، انظر: Joseph Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État* (Toulouse: Éditions Érès, 1982), pp. 18–19 and 23.

حين استولت السلطات الفرنسيّة على إدارة سورية في خريف عام 1919، كانت الاهتمامات العسكرية أيضًا تحفز سعيَها إلى عملة بديلة من الجنيه المصري. فالحاجة المستمرّة إلى شراء الجنيه المصري لتغطية نفقات 70,000 جندي فرنسي يعسكرون في سورية، كانت «مزعجة ومكلفة جدًا» كما قال بعد سنوات الحاكم الفرنسي روبير دو كاي[22]. لذلك صدَرَت عملة ورقيّة جديدة، عن بنك سوريا ولبنان[23]. مَثّل هذا التحوّلُ النقديُ الترتيبَ المعقّدَ الجديد للاقتصادات الوطنيّة اللامتجانسة. فمن جهة، بدت الليرة السوريّة، بفضل اسمها وتصميمها الخاص، كأنها عملة وطنيّة محليّة. ومن جهة أخرى، كانت الليرة مرتبطة بالفرنك الفرنسي، بسعر ثابت تساوي الليرة فيه 20 فرنكًا فرنسيًا، وهذا يعني أن الليرة كانت فرنكًا متنكرًا[24].

رفضت الحكومة العربيّة الوطنيّة التي لم تعمّر طويلاً، والتي أنشأها أعيان سوريّون، ورأسها قائد القوى العربية التي تحالفت مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية فيصل بن الحسين، رفضت الاعتراف بالليرة السوريّة «عملة تبادل رسميّة». وأصدرت حكومة دمشق عملتها الخاصة، الدينار[25]. لكن في 14 تمّوز/يوليو 1920، طالب الجنرال هنري غورو، القائد العسكري الفرنسي، في إنذاره لفيصل، بقبول الليرة وتسهيل تداولها، وفي 9 آب/ أغسطس، أي أسبوعين بعد سقوط دمشق، أعلنها عملة قانونيّة في أنحاء الداخل السوري، أي «المنطقة الشرقية»[26].

---

(22) ألمّت بفرنسا في آذار/مارس 1919 أزمة ماليّة، حين توقف ائتمان الحرب البريطاني، بينما كانت التعويضات الألمانيّة بعيدة من التحصيل. وقد توجّه دو كاي بتصريحاته إلى لجنة الانتداب الدائمة في 1926. وكان الممثل المعتمد للحكومة الفرنسية في ذلك الوقت؛ انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 61–63.

(23) صارت الليرة السورية هي «العملة الرسميّة» في «المنطقة الغربيّة» للأراضي التي يسيطر عليها الحلفاء، من خلال مرسوم (رقمه 129) صدر في 31 آذار/مارس 1920، عن الحاكم الفرنسي المعيَّن حديثًا الجنرال هنري غورو (Henri Gouraud). انظر: Ibid., app. 1, pp. 317 - 318.

(24) Ibid., pp. 61 - 63.

(25) Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945*, p. 40.

(26) تضمّنت المطالب الأخرى في إنذار غورو الاعتراف بلا قيد ولا شرط، بالانتداب الفرنسي، وتقليص عديد الجيش السوري، وإلغاء التجنيد الإلزامي، ومعاقبة الذين هاجموا القطعات الفرنسيّة، والإشراف الفرنسي العسكري على حلب وخط السكة الحديد بين رياق وحلب؛ انظر: Albert Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (London: Oxford University Press, 1946), p. 54.

أُعلنت الليرة السورية عملة رسميّة في المنطقة الشرقيّة في 9 آب/أغسطس 1920، بمرسوم رقم 302. وبعد عامين، في 28 حزيران/يونيو 1922، أعلن المرسوم رقم 1459 الأراضي السوريّة التي تحت الحكم الفرنسي، وحدة نقدية وجمركية واحدة؛ انظر: Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État*, p. 28.

كانت الأسباب غير الاقتصادية لتكوين الفضاء النقدي وشرعنة الاقتصادات الوطنيّة الجديدة اللامتجانسة بادية أيضًا بوضوح، في عملية تأسيس بنك سوريا ولبنان. ففي أوائل كانون الثاني/يناير عام 1919، أقرت إدارة المصرف السلطاني العثماني في باريس، إنشاء بنك سورية، بوصفه فرعًا مقرّه بيروت، تعبيرًا عن الحقائق السياسيّة الجديدة للحكم الانتدابي. ويُظهر التباين بين الاتفاقات التي عُقِدَت لتأسيس المصرف السلطاني عام 1863 وتأسيس بنك سورية عام 1919، الفوارق بين الاقتصاد السياسي في مرحلة الاستعمار الجنيني، والاقتصاد السياسي الانتدابي، أي مرحلة الاستعمار المباشر. لقد خلّفت هذه الفوارق آثارها في التنظيم الإداري والوظائف الماليّة للمصرفين المذكورين.

كان المصرف السلطاني العثماني نتاج مفاوضات بين الحكومات الأوروبيّة، ونظام السلطنة العثمانيّة، والمستثمرين الأوروبيّين في القطاع الخاص، الذين احتفظت لجنتهم العامة في لندن وباريس بالاستقلال التام في شأن استراتيجيات المصرف الاستثماريّة، بينما كانت العمليّات اليوميّة تدار في مقرّ الرئاسة التنفيذيّة في إسطنبول[27]. ومُنِحَت الحكومة العثمانيّة دور إشرافٍ شكلي، من أجل إسباغ «**مظهر** العامل العثماني الرسمي في تراتبيّة مصرف الدولة في البلاد». (التشديد من المؤلف). لكن في المقابل، أُعطِيَت المحاكم العثمانيّة صلاحيّة قانونيّة كاملة على شؤون المصرف، وحملت العملة التي صدرت، الشارة العثمانيّة[28].

على العكس من ذلك، كان بنك سورية مسألة فرنسيّة خالصة[29]. حاز على تفويضه المالي الأول عبر اتفاق في باريس في نيسان/أبريل 1919، بين البنك المُنشَأ حديثًا، ووزارة

---

(27) اقتحمت العناصر المسلّحة للاتحاد الثوري الأرمني، أو Dash-naktsutiun، مقر المصرف السلطاني العثماني في إسطنبول في 26 آب/أغسطس 1896، للاحتجاج على السياسة العثمانيّة تجاه الأرمن؛ انظر: Peter Balakian, *The Burning Tigris: The Armenian Genocide and America's Response* (New York: HarperCollins, 2003), pp. 103 - 115.

(28) Clay, *Gold for the Sultan: Western Bankers and Ottoman Finance, 1856–1881: A Contribution to Ottoman and to International Financial History*, p. 74.

(29) في اجتماع عام، في 7 شارع مايبربير بباريس، 2 كانون الثاني/يناير 1919، أعلن حَمَلة أسهم بنك سورية المؤسّس حديثًا، المشارَكة بحصة أوليّة تبلغ 10 ملايين فرنك. وزيدت هذه الحصة إلى 20 مليونًا في العام التالي، وإلى 25 مليونًا في 13 كانون الأول/ديسمبر 1921، بعدما نقل المصرف السلطاني العثماني موجودات تُقَدَّر بنحو 5.5 ملايين فرنك، منها موجوداته في فروع بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وحلب والإسكندرية ودمشق وحماه وحمص، إلى بنك سورية؛ انظر: Oughourlian, Ibid., pp. 62–63.

وكان بنك سورية بمقره الرئيسي في باريس ومكتبه في مرسيليا، قد افتتح حتى عام 1935، فروعًا إضافيّة في دير الزور واللاذقيّة وإدلب وطرطوس والسويداء؛ انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, p. 138.

المال الفرنسيّة، مع موافقة وزارة الخارجيّة ومن دون أي مشاركة للحكومات المحلية التي أنشأها الانتداب. وفقًا لهذا الاتفاق، كان البنك مقسمًا إلى قسمين: قسم يتولى إصدار العملة، وقسم يتولى النشاط التجاري. وفي مكاتبة لاحقة بين البنك وباريس، ذكر وزير المال الفرنسي «الوضع السياسي غير المستقر في سورية» في تسويغه عدم «السماح» للدول السورية المُنشأة حديثًا (دويلات سورية ولبنان الكبير) بأن تشارك في الاتفاق الذي منح البنك حصريّته لإصدار العملة الورقيّة. ونظرًا إلى أن الحكومات المحليّة لم تكن لتشارك في هذا الاتفاق، فإن منطق الوزير الاستعماري انتهى به إلى الاستنتاج أن هذه الحكومات ليست في وضع يمكّنها «من الحصول على حصة شرعيّة في المكاسب الناجمة عن إصدار [العملة الورقيّة]»[30].

لم يكن مسؤولو البنك أقل استخفافًا حيال السلطات المحليّة، حتى حين سعوا إلى اعتراف شكلي من هذه السلطات بامتيازات البنك. ففي 22 آب/أغسطس 1922، سأل البنك وزير المال الفرنسي إذا كان الأخير يرى أن «الأوان قد حان» من أجل «تثبيت الروابط التي تجمع [البنك] بالدول الجديدة». كان السلوك «الأكثر عقلانيّة» بحسب البنك هو أن تؤكد الحكومة الفرنسيّة هذه المزايا والحقوق من دون الرجوع إلى الدول المعنية. فالدول المُنشَأة حديثًا ينبغي إلا تُستَبعَد من المفاوضات، لكن البنك لا يمكنه أن يكون «مهتمًا كثيرًا... لوجهات نظرها»[31]. في الحصيلة، في 23 كانون الثاني/يناير 1924، وقّع ممثلو بنك سورية والحكومات المحليّة، بمن فيهم ممثلو لبنان الكبير، اتفاقًا بموافقة فرنسيّة، ثبّت الحقوق الامتيازيّة الممنوحة من الحكام العسكريّين الفرنسيّين عام 1920. وحاز بنك سورية، مثل المصرف السلطاني العثماني، حصريّة إصدار العملة الورقيّة، ومعاملات الحكومة الماليّة. لكن، بخلاف المصرف السلطاني العثماني، الذي كان خاضعًا للقانون العثماني، كان يحكم بنكَ سورية القانونُ الفرنسي. وقد أُبدِل اسم البنك، في مبادرة شكليّة، إلى بنك سوريا ولبنان الكبير، للإشارة إلى دولة لبنان الكبير التي أُنشئت حديثًا. وعلى

---

(30) في 23 أيار/مايو 1921، قبل عام من منح فرنسا رسميًا سلطة انتدابها على سورية، وسنتين قبل دخول هذا الانتداب حيّز التنفيذ، أعلن وزير المال الفرنسي تبلُّغه تأكيدًا من بنك سورية أن شركته الأم، المصرف السلطاني العثماني، قد نقلت كل موجوداته في الأراضي السوريّة التي «تمارس فيها فرنسا انتدابها» إلى بنك سورية؛ انظر: Oughourlian, Ibid., pp. 63-65.

(31) أشار أوغورليان إلى أنه لما كانت معاهدة سيفر، التي وُقِّعَت في 10 آب/أغسطس 1920، والتي قسّمت الأراضي التركيّة على قوّات الحلفاء، لم تُبرَم من جانب الحكومة التركيّة، فإن ذكر بنك سورية هذه المعاهدة على أنها المستند القانوني من أجل دعم الطابع الرسمي لامتيازاته في سورية، هو موضع شك. وقد نصح البنك، في ندائه لوزير المال الفرنسي، بإبقاء الفرنك هو العملة الأساس للتداول. وفي شأن كل مصادر المراسلات، انظر: Ibid., p. 46.

الرغم من مطالبة الرسميّين السوريّين (واللبنانيّين)، فإنهم لم يُمنَحوا سوى حصة أقليّة فقط من أعضاء مجلس المديرين، وحصة رمزيّة من رأسمال البنك، هي 16 في المئة، عُرِضت للشراء في السوق المحليّة[32].

2 ـ فشل نظام تثبيت سعر الفرنك

لم يؤدِّ الاعتراف الرسمي بالليرة السورية إلى تحوّلها السريع إلى عملة رئيسية للتداول في لبنان وسورية؛ فالنظام المالي الذي اعتمده الفرنسيّون كان عبارة عن متاهة من المراسيم والنظم على امتداد عدة سنين، بحيث تمّ تشريع عدد من فئات العملة، وإلغاء أخرى. واتخذ تقليص عدد القطاعات الاقتصادية التي كان من المسموح فيها قانونيًا التعامل بالعملات الأخرى منحىً متدرّجًا[33]. وتفاقمت الصعوبة في استقرار تداول عملة جديدة، بفعل أن الأمور الائتمانيّة مرتهَنَة لعامل الوقت؛ فالديون التي كانت مثلاً مستحقة بالجنيه المصري، باتت مستَحَقّة الآن بالليرة السوريّة. وفرضَ مرسوم الجنرال غورو الرقم 129، على الجميع أن يقبلوا الليرة السوريّة عُملةً «لجميع العمليّات إيًا كان السبب أو الغرض»، لكن كان لا بد من إصدار مراسيم إضافيّة تنص على فترات سماح وأسعار تبادلٍ لسداد الديون التي نشأت قبل المرسوم 129 بعملات أخرى. كان النظام النقدي بالغًا في التعقيد، وهو ما جعله غير مفهوم عند عموم الناس. فتعدُّد سعر تبادل العملات، وعدم استقراره، وتسعير السلعة

(32) وقّع صبحي بركات، رئيس اتحاد الدول السوريّة، والعقيد توفيق بك الأطرش، ممثل دولة جبل الدروز، وبريفات ـ أنطوان أوبوار (Privat ـ Antoine Aubouard)، الحاكم الفرنسي للبنان الكبير، اتفاق بنك سوريا ولبنان عام 1924، يدعمهم الأمين العام أوغست أديب باشا. وطلبت الحكومات المحليّة أن يشارك السوريون في امتلاك وإدارة البنك وممارسة دور إشرافي. وردًا على هذا الطلب، وضع البنك حصة غير غالبة نسبتها 16 في المئة من الأسهم (ثمانية آلاف سهم من واحد وخمسين ألفًا) للبيع في السوق المحليّة، لكن نصف هذه الأسهم فقط بيعت، بحسب الحاكم الفرنسي روبير دو كاي. وضُمَّ أربعة أعضاء، اثنان من الاتحاد السوري واثنان من لبنان الكبير، إلى مجلس الإدارة المؤلّف من عشرة أعضاء. كذلك تشكّلت لجنة محليّة من حمَلة الأسهم تضم ثمانية أعضاء، لكن عملها كان استشاريًا لا تنفيذيًا، وكانت مهمتها تنحصر على الأخص في إبداء النصح بالمسائل المتعلّقة بطلبات القروض الائتمانية. وقد أوكل المدير الإداري العام، وهو فرنسي، إدارة العمل اليومي في البنك إلى مساعده، الذي كان مواطنًا في المعتاد. انظر. Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 69–72, 139 and 319.

(33) كان على كل الأعمال المصرفيّة، والمؤسسات الائتمانية، وكذلك الإدارات العامة والخاصة والشركات التجاريّة، أن تعلن أسعارًا وتحرر العقود بالليرة السورية. وكان المخالفون عرضة للسجن أو الغرامة. إضافة إلى المراسيم 11، 31، 129، و302، التي ذُكرت حتى الآن، أصدر المرسومان 653 و956 في 28 أيلول/سبتمبر 1926، و11 نيسان/أبريل 1927، القرش الذهب اللبناني ـ السوري، عملةً للمحاسبة. لكن الحاكم الفرنسي ألغى المرسومين المذكورين بالمرسوم 2094، الذي فرض أن تكون «كل الموازنات، والضرائب، والرسوم، والعقود، وفي العموم كل الحسابات المالية الرسميّة وأسعار كل المؤسسات الخاصة، الخاضعة للإشراف العام، بدءًا من 1 أيلول/سبتمبر 1928، بالعملة الورقيّة السوريّة». انظر: Ibid., p. 96.

في السوق، لم يعد التجّار قادرين على تقييم وضعهم المالي على نحو سليم، استنادًا إلى أسعارٍ مسجّلة. وصار الأمر يحتاج إلى براعة في مسك الدفاتر تفوق المعتاد، من أجل تقدير التكلفة، والمدخول، والربح الصافي. وصار احتساب الضريبة والرسوم مسألة مقلقة في عمليّة المحاسبة(34).

مضت سنوات حتى عام 1928، لينتهي الأمر حينذاك، أخيرًا، بفرض التسعير بالليرة، على نحو نهائي. لكن حتى عندما أمكن لنظام مراقبة العملة أن يستقرّ على بنية قانونيّة محدّدة، كان هذا النظام يتزعزع بفعل القوى الاقتصادية والاجتماعيّة؛ فقد ظلّت العملة الورقيّة محصورة إلى حدٍ كبير في المدن، ولا سيّما في المناطق الساحليّة. وبقيت كثير من مناطق الداخل على عدم ثقتها بعملة البنك، وتعاملت بالنقود المسكوكة. من الناحية الاقتصاديّة، كان التذبذب الواسع للفرنك الفرنسي وهبوط قيمته الإجماليّة، في عدة سنوات من عشرينيّات القرن العشرين، قد جعل امتلاك الليرة السوريّة ـ المرتبطة بسعر الفرنك الفرنسي ـ أمرًا غير جذاب إطلاقًا. وعانت مدن الساحل ذات العلاقة المتينة باقتصاد الخارج، مثل بيروت، أشد المعاناة من جرّاء هذه التذبذبات(35). حتى منتصف الثلاثينيّات، بقيت العملة الورقيّة السورية ـ اللبنانيّة تشكل جزءًا محدودًا من سيولة النقد المتداولة في المنطقة، وكان معظم هذه السيولة من المسكوكات التركيّة ذهبًا وفضةً، وبخاصة في دمشق وحلب. كان على المواطنين السوريّين واللبنانيّين استخدام العملة الورقيّة في تعاملهم مع الدولة، لكنهم فضّلوا المسكوكات التركيّة في المبادلات والمداولات الخاصة. حتى في بيروت، حيث كانت عملة البنك العملة الرئيسة، ظل كثير من الناس يبدون تعلّقهم بالليرة التركية الذهب، ويؤْثرونها بوصفها الفئة المفضّلة في نصوص العقود التجاريّة(36).

لذلك، كان التوحيد الكامل لنظام النقد، إلى حد كبير، وهمًا قانونيًا، أكثر من كونه ممارسة واقعيّة. كان ثمة معياران رئيسان غير متّصلين للعملة والتسعير. **الأول**، كان رسميًا، هو نظام الليرة السوريّة، بينما كان **الثاني** معتادًا، يستند إلى الليرة التركيّة الذهب. ومع وجود

(34) في موضوع الأحكام الانتقاليّة لتصفية الديون السابقة بالعملة المصريّة، انظر المادتين 8 و9 من المرسوم 129: Ibid. app. 1, p. 318.

(35) في شأن التفاصيل المتعلقة بعدم شعبيّة تبادل الفرنك بين السكّان المحليّين، انظر: Ibid., pp. 84 - 87.

(36) كلما كانت مدينة مثل بيروت تعتمد العملة الورقيّة السوريّة، كانت تزداد تأثرا بتقلّبات العملة. وفي شأن تفضيل العملة التركيّة الذهب، ووجود نظام نقدي ثنائيّ، انظر: Ibid., pp. 102 - 112.
ويؤكد العظم قول حماده إن النقد التركي الذهب ظل الوسيلة الأولى للتعامل، على الأقل حتى عام 1928؛ انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص 80.

معيارين مختلفين يستخدمهما الناس على اختلافهم في أماكن مختلفة، صار الائتمان أقل مرونة، والاقتصاد أكثر تفككًا أيضًا.

لم يكن إسهام بنك سوريا ولبنان في تفكيك الاقتصادين اللبناني والسوري ليصبحا أكثر ارتباطًا بفرنسا، محصورًا فقط في إدارته لمعيار سعر تبادل الفرنك والحفاظ على هذا السعر. بل كان هذا الإسهام يمارَس من خلال عمليّات السوق، وهي عمليات تحرّكها ظاهريًّا مهمة الانتداب لتطوير اقتصادات وطنية ناشئة. لكن في الواقع، كانت هذه السياسات تدعم المصالح الخاصّة التي لديها أسوة لدى الدولة، مثل بنك سوريا ولبنان، على حساب تطوير أسواق النقد المحليّة.

3 ـ أسواق المال غير النامية

تكوّنت فضاءات المال الانتدابيّة مطعَّمَةً بأسواق المال التي كانت موجودة والتي برزت في القرن التاسع عشر، نتيجة تدخّل متزايد لرأس المال الأوروبي، أدّى إلى توسّع «الحدود الاقتصاديّة» للسلطنة العثمانية في مناطق الأطراف، مثل شرق الأردن[37]. وأدت محاولة إدماج هذه الحدود بالاقتصاد العثماني إلى تزايد الطلب على النقود المسكوكة، وهو طلب لبّاه مقرضو المال في دمشق، وبيروت، ومدن فلسطين، التي أصبحت مقرضًا أساسيًّا للتجار والمزارعين عبر الأردن[38]. وساعد بيروتَ في دورها الرائد في سوق الإقراض علاقاتُها المديدة برأس المال الأوروبي.

كان انتشار بيوت إقراض المال المرتبطة برأس المال الفرنسي في بيروت، ونماء هذه البيوت، على صلة مباشرة بتجارة الحرير. على مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالميّة الأولى، كانت حصّة الأسد تؤول إلى رأس المال الفرنسي من صناعة الحرير الناشئة في المقاطعات السوريّة التي تنتج للأسواق الفرنسيّة[39]. ولما كانت صناعة

(37) Eugene Rogan, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999), p. 18.

(38) Ibid., pp. 102 - 103.

(39) كانت المؤسسات المالية الفرنسيّة التي أقامت لها فروعًا في السلطنة خارج إسطنبول، تضم سوسيتيه جنرال (Société générale)، التي أنشأت «كريدي جنرال أوتومان» عام 1869 بحصة في رأس المال بلغت 50 مليون فرنك. واشترى البنك الأم في ما بعد أيضًا بنك سالونيكا، الذي أسسته عام 1888 مجموعة روتشيلد. قبل هذا، عام 1875، فتح «كريدي ليونيه» (Crédit lyonnais) فرعين في بيروت والقدس. وإضافة إلى الأعمال التجارية المتعلّقة بصادرات الحرير إلى ليون، اشترك المصرف في تمويل الدَّين العام من خلال إصدار قروض منوّعة. وكان رأس المال الألماني مبطئًا في المجيء للمشاركة في فورة الإقبال المصرفية هذه، فأسس بنك «دُويْتشِه ـ بالستينا» (Deutsche =

الحرير البستانية (Horticultural) تعتمد على تمويلٍ رأسماليٍ كثيف، وتتأثر بأطوار الغلال في المواسم، فإن هذه الصناعة كانت تتكل اتكالاً شديدًا على الائتمان. تاريخيًّا، كان معهودًا أن يعمل تجّار الحرير، ولا سيَّما المصدّرون، مُقرضين للمال أو مصرفيّين. وكانت البيوتات المصرفيّة المحليّة تعمل في الوساطة بين المصارف الأجنبيّة والتجار المحليّين أو المنتجين الذين يسعون إلى تأمين مبالغ رأسماليّة أكبر كثيرًا مما يمكن توفيره في سوق المال المحليّة. وعملت بيوتات صرافة كثيرة في بيروت تموّل تجارة الحرير، في النشاط المصرفي التجاري. كان من هؤلاء إلياس وإبراهيم صبّاغ، وحكيم إخوان، وجرجي طراد وأبناؤه، وربّاط وشركاه، وموسى دو فريج، وميخائيل طراد، ونخلة تويني، وكذلك فرعون وشيحا. وفي مدينة صيدا الجنوبية، أنشأ حنا عودة دارًا لإقراض المال والصيرفة عام 1830، أقرضت المال للمزارعين، وعملت في ما بعد وكيلاً لمصارف أجنبيّة. وقد أحيا حَفَدَة حنا بنك عودة في القرن العشرين، حتى بات أحد أكبر مصارف لبنان[40].

لقد حال عدم وجود سوق أسهم ناشطة دون توسيع سوق بيروت الماليّة المحليّة وتعميقها، خارج إطار الوساطة التجاريّة الماليّة. ولم يُحدِث إنشاء الفرنسيّين بورصة بيروت عام 1920 سوى القليل لتغيير الوضع. وارتؤي للبورصة، التي كان ضمن لجنتها ميشال شيحا ومدير بنك سوريا ولبنان، أن تكون سوق تبادل للأسهم والمنتجات. لكن عدة عوامل أدّت إلى تدهور وضعها بسرعة، لتصبح مجرّد سوق للذهب والعملات الأجنبيّة. ودفعت الظروف السياسيّة المضطربة كثيرًا من التجار إلى إيثار الذهب على الأسهم، وسيلةً للتبادل. وفَرَضت مراسيمُ إضافيةٌ، صدرت عن الحاكم الفرنسي عامَي 1921 و1922، رقابةً شديدة على تبادل العملات الأجنبيّة والذهب على التوالي، على نحو رأى فيه بعض المواطنين محاولات من القوى الاستعماريّة لشفط الذهب إلى خارج السوق اللبنانيّة[41].

لكن العقبة المؤسّسية الكبرى لتطوّر البورصة، هي قانون الشركات الانتدابي؛ فمنذ إنشاء البورصة عام 1920 حتى إعادة تنظيمها عام 1943، كانت نظم البورصة تمنع إنشاء شركات لبنانيّة محدودة. ويعني هذا أن أي سهم لبناني لم يُتَبادَل. أما سندات الحكومة،

= (Palestina - عام 1889، وبنك «دُويْتشِه ـ أورْيِنت» (Deutsche ـ Orient) في 1906. انظر: جورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001)، ص 37 ـ 40.

(40) في موضوع نماء صناعة الحرير في القرن التاسع عشر ودورها في ربط جبل لبنان برأس المال الفرنسي، انظر: دومينيك شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعيّة الأوروبيّة** (بيروت: دار الحقيقة، 1993). وفي أمر تأسيس بيوتات ماليّة محليّة، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 51 ـ 53.

(41) «بورصة بيروت،» **المصارف** (كانون الأول/ديسمبر 1963)، ص 46.

التي كان يمكن أن تحفز سوق الائتمان، فلم تكن متداولة كذلك في البورصة. وكانت كل سندات الخزينة مودَعة لدى بنك سوريا ولبنان، بصفة ضمانة جزئيّة لإصدار العملة[42]. علاوة على حرمان البورصة تداولَ سندات الخزينة، استخدم بنك سوريا ولبنان بفاعليّة سلطاته المكرّسة حديثًا في شرعته عام 1924، ليُملي مسار التطور الاقتصادي، أو عدم التطوّر، في سني ما بين الحربين.

4 ـ التنمية المتفككة وهيمنة المصارف الأجنبيّة

حصر المرسوم 129 عام 1920 دور بنك سوريا ولبنان العام، في إصدار العملة الورقيّة، لكن اتفاقيّة 1924 مضت أبعد من هذا، فنصّت صراحةً على الغرض الأساسي للبنك، بأنه «تعزيز التنمية الاقتصادية لسورية ولبنان الكبير». إلا أن ثمة قليلاً من الأدلّة على أن رؤية البنك أو سياساته كانت موضوعة لتحقيق هذا الغرض[43]. بل على العكس من ذلك، إذ كانت الامتيازات الممنوحة للبنك من الدولة مستخدَمة من أجل تحقيق رؤية البنك الاقتصادية الخاصة ومصالحه في دنيا الأعمال. فبفعل متطلبات النسبة الدنيا من الاحتياطي (التي يجب على هذا البنك إيداعها مقابل طبع العملة أو التسليف)، وحقه الحصري في إصدار العملة الورقيّة، وتاريخه الطويل من المعاملات المالية في المنطقة الذي يعود إلى زمان المصرف السلطاني العثماني، كان لبنك سوريا ولبنان نفوذ سياسي واقتصادي يتخطّى نفوذ أي منافس آخر. ونظّم البنك عددًا من المهمات الاقتصاديّة لمحاولة تنظيم الموارد في سورية الكبرى، الزراعيّة، والتجاريّة، وموارد الطاقة، على نحو يسهّل تغلغل رأس المال الفرنسي، مقابل قليل من الاستثمار في بناء قدرة النقابات والشركات المحليّة. وبقي التخطيط والتنظيم الاقتصادي على الصعيد الوطني عنصرًا هامشيًا في أعمال البنك[44].

كان إقرار نِسب الحسم عاملاً آخر لتبدية الربحية على المصلحة العامة؛ فالمُتوقع من

---

(42) U.S. embassy Beirut to Department of State, May 9, 1952, FN 883a.131/5- 952; Central Decimal File 1950-54; RG 59; NAB.

(43) بموجب اتفاقيّة 1924، احتفظ المصرف باحتكار إصدار النقود الورقيّة واكتسب امتيازين إضافيين: الاحتفاظ بودائع الصناديق العامة وتعويم القروض العامة من أطراف أخرى. كذلك أصبح المصرف المُقرض الأول للحكومة. ووضعت الحكومة قوات الدرك في خدمة المصرف مجانًا، مضيفة إلى سمعته أنه مصرف دولة. في مقابل هذه الامتيازات، حصلت الحكومتان اللبنانيّة والسوريّة على حصّة في الأرباح الناتجة من إصدار الأوراق الماليّة، وعلى دفعة مقدّمة مجانيّة، ضئيلة القيمة نسبيًا، تُستَرَد عند انتهاء الاتفاقيّة. وتولّى المصرف أيضًا الاحتفاظ بالسندات الحكومية، وكُلّف تحويلات الأموال العامة من دون رسم. لمطالعة النص الكامل لاتفاقيّة 1924، الذي يفصّل واجبات وامتيازات بنك «سوسيتيه جنرال لبنان» (BSGL). انظر: Ibid., app. 2, pp. 319 - 329.

(44) لمطالعة قائمة تواريخ وأسماء المهمات والدراسات المختلفة، انظر: Ibid., p. 153, note 43.

المصارف المركزيّة أن تضع نسب حسم من شأنها لجم تذبذبات دورة الأعمال، بتشجيع الاقتراض حين يكون الاقتصاد راكدًا، وتشجيع الادّخار حين يكون بالغ النشاط. إلا أن سياسة بنك سوريا ولبنان الائتمانيّة، فعلت العكس من ذلك؛ فشجّعت الاقتراض حين كان الاقتصاد ينشط أكثر من اللازم، وجنى البنك هوامش ربحية عالية في هذا الصدد، على حساب الاستقرار النقدي الطويل الأمد[45]. علاوة على هذا، وفي عام 1932، كان ما يقرب من نصف الموجودات المودَعة في البنك، مستثمَرة في سندات وأوراق ماليّة فرنسيّة. كان هذا في الواقع إقراضًا إلزاميًا لحساب الحكومة الفرنسيّة، من الشعب السوري، حين كانت سورية، كما قال خبير الاقتصاد إدمون عصفور، «بحاجة ماسّة إلى تنمية اقتصادها»[46].

درّت سياسة بنك سوريا ولبنان الربح لمساهميه؛ فقد نافس سهم البنك في سوق رأس المال بين الحربين العالميتين في لبنان وسورية، جميع أسهم قطاع المصارف الأخرى، أكانت محليّة أم أجنبيّة[47]. كانت سنوات الانتداب بالنسبة إلى البنك، مع أفرعه السبعة التي أنشئت في سورية في أقل من خمس عشرة سنة من نشاطه، سنوات نماء[48]. وصادف نماءُ البنك تسارعَ تغلغل رأس المال الفرنسي فِي سورية ولبنان، في سنوات ما بين الحربين، بحيث كانت ثلاثة أرباع رأس المال هذا مستثمرة في القطاع المصرفي[49]. وشُجِّعَت

---

(45) راجع النص الكامل لاتفاقيّة 1924، الذي يفصّل واجبات وامتيازات بنك سوريا ولبنان، انظر: Ibid., app. 2.

(46) بين عامي 1925 و1932، راوحت أرباح بنك سوريا ولبنان السنويّة الصافية، نسبةً إلى رأس المال المدفوع، بين 17.3 و26.5 في المئة (بين 2.6 و3.7 ملايين فرنك)؛ انظر: Ibid., p. 161, table 29.
في عام 1932 بلغت الأموال المودَعة في السندات الحكوميّة الفرنسيّة أو في سندات أجنبية أخرى يضمنها مصرف فرنسا، نحو نصف التزامات الإيداعات في «بنك سوسيتيه جنرال لبنان»؛ (ص 163). وقد أشار عصفور إلى الضرر الذي كان يُلحقه التقلب المتواصل للعملة. ونتيجة لربط سعر الليرة بالفرنك، كان الهدف الأساسي من تكوين الاحتياطي هو تزويد السكان بحاجتهم من العملة للتبادل التجاري ومهمات السيولة النقديّة، ولم يكن الغرض هو لاستيراد السلع الرأسماليّة؛ انظر: Edmond Y. Asfour, *Syria: Development and Monetary Policy* (Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies of Harvard University, 1959), p. 52.

(47) عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 83.

(48) لمطالعة قائمة فروع بنك سوريا ولبنان التي تأسست في زمن الانتداب، انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, p. 165.

(49) عام 1924 كانت فرنسا أصلًا قد أصبحت المستثمر المنفرد الأكبر في سورية، بمبلغ 200 مليون فرنك، مستثمَرة على الخصوص في المنشآت العامة، وفي البنية التحتية للنقل مثل سكك الحديد، وفي إنتاج التبغ والحرير. وفي سنوات ما بين الحربين العالميتين وحدها، استُثمِرت في المنطقة مليار فرنك إضافيّة. وخُصِّصت معظم هذه الأموال لتمويل التجارة الخارجيّة مع فرنسا؛ انظر: Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945*, pp. 49–50,
حيث يرى خوري أن سياسة فرنسا الماليّة في المشرق كانت مصمَّمة لخدمة هدفين بعيدي المدى: «إدامة هيمنتها السياسيّة... وعند الإمكان، تعزيز مصالحها الاقتصاديّة هناك» (ص 85). وعشية الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا المقرِض الأكبر للسلطنة العثمانية؛ انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, p. 40.

المؤسسات المصرفيّة ذات التاريخ المصرفي الاستعماري، على الاستثمار في مستعمرات فرنسا في المشرق العربي؛ ففي عام 1934، كانت أربعة من المصارف الأجنبيّة الكبرى العاملة في سورية ولبنان الكبير ـ أي كل من بنك سوريا ولبنان، وبنك سوريا الفرنسي، وبنك الجزائر وتونس العقاري، والشركة الجزائريّة ـ مصارف فرنسيّة. وكان الخامس بنكو دي روما الإيطالي[50].

كانت بعض هذه المصارف الكبيرة، مثل بنك الجزائر وتونس العقاري، منخرطة في تأسيس وتمويل صناعات خدمات عامة ومشاريع بنى تحتية في لبنان وسورية، لكن معظم أعمالها كانت أعمال مصارف تجاريّة. وقد موّلت التجارة الخارجيّة وتعاملت بالعملات الأجنبيّة. وحاولت الحكومات المحليّة الساعية إلى تلبية الطلب من الائتمان الصناعي والزراعي، اللذين كانت تحتاج إليهما من أجل تنمية الأعمال والتطوير الاقتصادي الوطني، حاولت أن تنشئ مصرفًا صناعيًّا، لكن السلطات الفرنسيّة رفضت المشروع. كان الائتمان الزراعي متوافرًا، لكنه كان متاحًا للهيئات الحكوميّة فقط[51].

وفّرت دينامياتُ الاقتصاد العالمي للمصارف الأجنبيّة مزايا على المصارف المحليّة؛ كانت المصارف الأجنبيّة تعمل من خلال نظام الفرع المصرفي وكانت الفروع متصلة بشبكات أوسع من رأس المال الأجنبي، من خلال مصارفها الأم. وقد مكّنها هذا من الاستناد إلى احتياطي نقدي غير محدود نسبيًّا. في المقابل، كان القطاع المصرفي المحلي نظامًا لامركزيًّا من المصارف «المنفردة». كان كل من المصارف المحليّة يعمل في نطاق جغرافي محصور، ويخدم مصالح مجتمعه المباشرة. وكانت أغلبية البيوتات [المالية] يملكها أفراد،

---

(50) كان بنك سوريا الفرنسي، الذي يُعتقَد أنه كان ملكًا بالكامل لـ«سوسيتيه جنرال»، مصرفًا تجاريًا له فروع في بيروت وحلب ودمشق وطرابلس، ورأسماله 10 ملايين فرنك (25 بالمئة منها مدفوعة). وكان البنك العقاري الجزائري والتونسي (Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie) شركة أكبر كثيرًا، مقره الرئيسي في مدينة الجزائر، وله مكتب مركزي في باريس. في عام 1932، تباهى البنك بأن له 132 فرعًا في العالم. وكان بين هذه الفروع أربعة في سورية، وقد افتُتِح أولها في بيروت عام 1921. وتعاطى البنك بكل أنواع الأعمال الماليّة، المُراوِحة من التجاريّة، إلى الرهن والاستثمار على نطاق واسع. أما الشركة الجزائريّة، فكانت مصرفًا كبيرًا وسّع أعماله في سورية، لكن بعد المصرفين الآخرين (1931)، بافتتاحه فرعًا في بيروت. وقد تعاطى كلًا من الأعمال التجارية والاستثماريّة. وكان بين المصارف غير الفرنسيّة، «بنكو دي روما»، الذي فتح ثلاثة فروع عام 1919، في بيروت ودمشق وحلب. أما بنك «أنغلو ـ بالستاين»، مصرف الحركة الصهيونيّة، فتوقف عن العمل عام 1933. وأسف حمادة لصعوبة تقييم حجم أعمال هذه المصارف الثلاثة في المشرق، لأن بياناتها السنويّة، في تلك السنوات، كانت تضم معًا بيانات فروع أخرى (Statements were Consolidated)، من دون تعيين حصة الفروع في المشرق؛ انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 165–168.

(51) للمزيد عن تنظيم وإدارة وأعمال مصارف الدولة الزراعية، انظر: المصدر نفسه، 233 ـ 239.

أو عائلات، أو في أقصى الحالات ضمن نظام شراكة. وكانت تفتقر إلى التخصّص، إذ كان المصرفيّون غالبًا ما يعملون تجارًا، أو وكلاء صناعيّين، أو مُلاّكًا عقاريّين. وكانت أعمالهم متركّزة جدًا على تمويل التجارة المحليّة، والمستورَدات الأجنبيّة، ومعاملات الصيرفة الماليّة. في النتيجة، كان رأسمال المصارف جامدًا إلى حد بعيد، وقليل القيمة، ومرهونًا بموارد المصرفي الخاصة.

غير أن عدة عوامل، مع ذلك، جعلت هذه المصارف تستمر في العمل، في وسط تشابك مع رأس المال الدولي. أحد هذه العوامل، أن إنشاء فروع للمصارف الدوليّة كان محدودًا نسبيًا مقابل انتشار المصرفيّين المحليّين ومقرضي المال في كثير من أنحاء سورية. كذلك، أدت ثقافة الاقتراض دورًا في استمرار المصارف المحليّة؛ فالمصرفيّون المحليّون كانوا يميلون إلى أن يكونوا أقل منهجيّة وتشدّدًا في تعاملهم مع زبائنهم. واحتفظوا بممارسات المحاسبة المفتوحة، التي تكون فيها العلاقة الائتمانيّة طويلة الأجل، وعرضة للتعديل، ومبنيّة على أساس السمعة الاجتماعيّة والثقة، لا على الحسابات الصارمة للتاريخ الائتماني الملازم. وثمة عامل آخر هو المعرفة الحميمة بتقييم الزبون ائتمانيًا، على نحو جعل المصرفيّين المحليّين وسطاء بين رأس المال الدولي الذي لا يحب المخاطرة، والمقترضين المحليّين. كان نظام الشركات، عمليًا، غائبًا لدى هذه البيوتات الماليّة مع بعض الاستثناءات، مثل بنك مصر، للمصرفي القاهري المحسوب على القوى الوطنية محمّد طلعت باشا حرب. فقد كان المصرف رائدًا في استحداث شركات مصرفيّة مساهمة، فيها مساهمون على امتداد عربي وإقليمي. في عام 1929، تشارك طلعت حرب مع رجل أعمال من طرابلس، لبنان، هو واصف عز الدين، ومع مستثمرين لبنانيّين وسوريّين لإنشاء بنك مصر ـ سورية ـ لبنان، مقرّه في بيروت، وله فروع في طرابلس ودمشق. ومع أن المصرف هذا كان منظمًا على نسق بنك مصر، إلا أنه أخفق في إحراز نتائج مماثلة في تمويل الصناعة[52].

في أواخر ثلاثينيّات القرن العشرين، تحوّلت بعض هذه المزايا إلى نقاط ضعف

---

(52) تضمنت المشاريع الكبيرة التي موّلها البنك العقاري الجزائري والتونسي، مشروع كهرباء حلب، وشركة فنادق المشرق الكبرى، والمشاركة في تأسيس شركة التبغ اللبنانيّة ـ السوريّة (Compagnie libano - syrienne des tabacs)، التي خلفت شركة إدارة التبغ (Régie des tabacs). وقد حاولت الحكومة السوريّة أن تنشئ مصرفًا صناعيًا مخصّصا للتنمية الاقتصاديّة، فأصدرت مرسومًا لهذه الغاية في آخر عام 1929، وسعت في طلب موافقة الحاكم الفرنسي، لكن بعد ست سنوات لم يكن المشروع قد أثمر بعد. انظر Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 129-130.

وفي شأن الوسائل الماليّة للصناعات الوطنيّة، انظر: المصدر نفسه، ص 202 ـ 204. وفي موضوع حصة رأس المال، وتاريخ تأسيس بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان، انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 111.

بنيوي، ولا سيما في أثناء الأزمات أو مراحل تثبيت السيطرة الاستعماريّة، كما كانت الحال أثناء الركود العظيم والأزمة الماليّة العالميّة في أوائل ثلاثينيّات القرن العشرين، حين أرخت الأزمة بظلالها على القطاع المصرفي، وأعلنت مصارف محليّة كثيرة إفلاسها. أَطلقت أزمةُ المصارف المحليّة دعواتٍ إلى إصلاح تشريعيّ واسع وإعادة تنظيم داخليّة للقطاع. وانطلقت مبادرات على نطاق ضيّق لتنظيم المهنة، لكنها ما لبثت أن هُمِّشت إزاء صعود الحركات السياسية الشعبيّة التي طبعت كثيرًا من سنوات الثلاثينيات والأربعينيّات. في خضم هذا الصعود، باتت العلاقة بين السلطة الاستعماريّة والنُّخَب المحليّة، بما في ذلك مربط فرسها، بنك سوريا ولبنان، على موعد مع جولة خصام جديدة[53].

ثالثًا: الفوضى الماليّة في الحرب العالمية الثانية وتواطؤ بنك سوريا ولبنان

شهدت ثلاثينيّات القرن العشرين على امتداد العالم العربي حركات استقلال وطني أكثر تصميمًا من سابقاتها، تستند إلى الدعم الشعبي. وصارت مؤسسات الدولة مسرحًا للصراع المتصاعد بين القوى الاستعمارية والنُّخَب المحلية[54].

وأجّج إعلان بريطانيا استقلالاً شكليًا لمصر، ثم في ما بعد للعراق، مطالب مماثلة في سورية ولبنان اللذين تحكمهما فرنسا. وزاد الحديث عن حربٍ وشيكة في أوروبا من الضغط على فرنسا لتحمي الوضع الانتدابي القائم، بعقد معاهدات «صداقة» مع سورية ولبنان. كانت هذه المعاهدات، التي وُقِّعت عام 1936، ترمي إلى نقل بعض السلطات إلى النُّخب الوطنيّة، مقابل أن تضمن لفرنسا المصالح الجيوسياسيّة والاقتصاديّة. وأدّت سياسة فرنسا الاستعماريّة القاضية بالتعامل مع لبنان وسورية على أنهما كيانان سياسيّان منفصلان،

---

(53) إحدى كبرى حالات الإفلاس، التي استدعت الدعوات إلى تنظيم المهن المصرفيّة، هي إفلاس كرياكوس وزهير، في 10 آذار/مارس 1932. للتفاصيل، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 117 ـ 119. وللمزيد عن نشاط وحقول اختصاص المصارف الأجنبية في مقابل تلك المسمّاة محليّة، انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 131 - 134.

وفي موضوع سبب استمرار مؤسسات أعمال الحسم، وإقراض المال، والمصارف المحليّة، وسط المنافسة الأجنبيّة الشرسة، انظر ص 186 ـ 189.

(54) عن ازدهار سياسة الجماهير في هذه المرحلة، انظر: Elizabeth Thompson, «The Colonial Welfare State in Syria and Lebanon,» in: Steven Heydemann, ed., *War, Institutions, and Social Change in the Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), p. 62.

في ظل إدارة اقتصاديّة واحدة، إلى تعقيد عمليّة نقل السلطة. وتفاقمت العقبات البنيويّة من جرّاء المواقف المتباعدة لدى النُّخَب اللبنانيّة والسوريّة الحاكمة، في شأن ما تعنيه السياسة الاقتصادية المستقلّة السليمة. وبدأ النزاع بشأن مستقبل البلدين الاقتصادي على نحو جديّ، مع اقتراب انتهاء الامتيازات الممنوحة لبنك سوريا ولبنان عام 1939. تطوّر الخلاف حول تجديد هذه الامتيازات إلى عمليّة مضطربة ومعقّدة من الفوضى المالية، في الحرب العالميّة الثانية، انتهت بفك ارتباط عملتي لبنان وسورية المحليّتين بالفرنك الفرنسي، عامَي 1948 و1949 على التوالي، وانهيار الوحدة الجمركيّة بينهما بعد سنتين، إعلانًا لنهاية الوحدة الاقتصاديّة السوريّة ـ اللبنانيّة رسميًا[55].

1 ـ تجديد امتياز بنك سوريا ولبنان

بحسب القانون، كان امتياز بنك سوريا ولبنان، بما فيه من حصريّة إصدار العملة الورقيّة، خاضعًا للتّفاوُض الرسمي بين الحكومتين المحليّتين السوريّة واللبنانيّة من جهة، والبنك من جهة أخرى. لكن عمليًا، كان دور بنك سوريا ولبنان الحيوي لحماية الارتباط النقدي وإدارة الاقتصادين السوري واللبناني، كوحدة لا تتجزأ، كان يعني أن سلطاته كانت موضع صراع رسمي، علاوة على الضغوط والمناورات السياسيّة عبر القنوات غير الرسميّة. وأدّى اندلاع الحرب العالميّة الثانية، وتعاظم عدم استقرار الفرنك الفرنسي، إلى خلط الأوراق بين القوى الفاعلة، القانونيّة، والسياسيّة، والاقتصادية.

كان امتياز بنك سوريا ولبنان الممنوح عام 1924، ينقضي عام 1939. وانطلقت المساومة بين البنك والحكومات المحليّة من أجل تجديد هذا الامتياز، جنبًا إلى جنب التفاوض في شأن معاهدات عام 1936 «للصداقة». وخشي قادة التحالف السياسي السوري الرئيس، الكتلة الوطنيّة، تجديدَ الامتياز، لئلا يفسِّرَه الرأي العام السوري على أنه استسلام جديد للإملاءات الفرنسيّة. لذلك، كانت المفاوضات بين دمشق والبنك شاقّة وغير شعبيّة. وأدى إصدار مسوّدة معاهدة عام 1938 إلى استقالة رئيس الوزراء آنذاك، جميل مردم، ولم يُبرَم نص المسوّدة أبدًا في البرلمان السوري.

---

(55) كان قسم المصالح المشتركة، الذي أنشئ عام 1928، تحت أشراف الحاكم الفرنسي المباشر. وانتقل الإشراف أخيرًا إلى الحكومات المحليّة في 4 كانون الثاني/يناير عام 1944. وأقيم جهاز جديد سوري ـ لبناني إداري، ليتولّى المهمة. وكان المجلس الأعلى للمصالح المشتركة يعبّر عن وعود بالتعاون المؤسسي بين البلدين في عهد الاستقلال. لكن هذه الوعود السخيّة تبخّرت حين تحوّل المجلس الأعلى إلى أداة للخلاف والانفصال الاقتصادي في نهاية الأمر؛ انظر: Youssef Chaitani, *Post - Colonial Syria and Lebanon the Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State* (New York: I. B. Tauris, 2007), pp. 18–21.

على النقيض من ذلك، سارعت المنظومة السياسيّة اللبنانيّة إلى تمديد الامتياز خمسًا وعشرين سنة أخرى، من تاريخ انقضائه. وامتدحت صحيفة **لوجور** اليومية الفرنسيّة وزير المال اللبناني الذي جدد الامتياز، حميد فرنجيّة «لفكرِهِ المنهجي المستنير». ووَصَف فرنجيّة، الذي كان وقتذاك، يرأس لجنتي المال والعدل النيابيّتين، تجديدَ الامتياز «المفروغ من أمره» بأنه إجراء «ضروري»، يتطابق مع مدّة اتفاق الصداقة الفرنكو ـ لبنانية[56]. وعليه أخفقت المعاهدة اللبنانية الجديدة مع بنك سوريا ولبنان، التي عُقدت عام 1937، في تغيير العلاقة المؤسسيّة بين الحكومة والبنك تغييرًا ذا مغزى؛ فقد ظل لبنان وسورية وحدة جمركيّة واحدة، في ظل معيار سعر مبادلة الفرنك. لكن تغييرًا رمزيًا حدث مع ذلك، مضت بموجبه النُّخبةُ الحاكمة اللبنانيّة في جعل لبنان، في مخيّلة الجمهور، كيانًا وطنيًّا مستقلاً عن سورية؛ ففي الامتياز المجدَّد عام 1937، أصبح بنك سوريا ولبنان الكبير، بنك سوريا ولبنان. واعتَمدت المعاهدة الجديدة شعارًا جديدًا على أوراق النقد المخصَّصة للبنان. وكان لهذه الأوراق «تصميم خاص للبنان»، مع كلمة «لبنان» مزخرَفة عليها. وأُعلِن أنها العملة الوحيدة الشرعيّة في لبنان. كان ثمة تحسينات بسيطة في بنود المعاهدة لمصلحة الدولة اللبنانيّة؛ فرُفِع احتياطي الذهب في البنك، من 5 بالمئة إلى 10 بالمئة من المال المتداول، وجُعِلَت رسوم إصدار العملة (الفارق بين تكلفة طباعة المال وقيمته النقديّة) التي آلت إلى الحكومة، متناسبةً مع ربح المصرف. ولكن، أُلغي سقف مبلغ المال الورقي الذي يصدره البنك، فأتاح هذا له أن يمضي في طباعة ربما متهوّرة ـ لكن عالية الأرباح ـ لأوراق النقد[57].

لتسويغ التوقيع المنفرد للمعاهدة، ذكرت النُّخب اللبنانيّة أن ذلك التمييز، تمييز الليرة اللبنانيّة من الليرة السوريّة، هو خطوة أخرى في اتجاه الاستقلال، غير أن مزاعمها عن تعزيز الاستقلال النقدي كانت قصيرة العمر. ما إن بدأت طبول الحرب تدقّ في أوروبا، حتى سعت السلطات الفرنسيّة إلى العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا؛ فمُحيَت مكاسب النُّخب

---

(56) جاء تفصيل دفاع فرنجيّة عن معاهدة 1937 في تقرير أُعِدَّ للإبرام في البرلمان ونُشِر في الصحيفة الناطقة بلسان الكتلة الدستوريّة اللبنانيّة، انظر: **لوجور**، العدد 3 (تموز/يوليو 1937). ورأى زميل فرنجيّة البرلماني حبيب أبي شهلا أن التقرير «تحفة من التحف في علم المال والقانون»؛ انظر: نبيل فرنجيّة وزينة فرنجيّة، **حميد فرنجيّة: لبنان الآخر** (بيروت: دار الأرز، 1993)، ص 119 ـ 125.

(57) أُبرِم الاتفاق في 2 حزيران/يونيو 1937. لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه. وقد سُجِّل تمديد الامتياز ليبدأ من تاريخ انقضاء امتياز عام 1924، أي في 1 نيسان/أبريل 1939. أما التجديد السوري فتسبب باستقالة حكومة القوّتلي، حين انتشرت شائعات أن جميل مردم، الذي تفاوض على الاتفاق في باريس، قد وافق على بنود سريّة؛ انظر: Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945*, pp. 489, 568 and 572.

المحليّة، وفُرِضَ الحكم الاستعماري المباشر. وقعت سورية ولبنان مجدداً تحت حكم المراسيم والنزوات الفرنسية المباشرة، كما كانت الحال بعد الحرب العالميّة الأولى. وكانت الترتيبات النقديّة بين أولى ضحايا هذه المقاربة. فقد أشار الحاكم الفرنسي، أي المندوب السامي، إلى مقتضيات الحرب في تسويغه إلغاء القوانين النقديّة، وتعديلها، أو تطبيقها انتقائيًا، بما فيها القوانين التي تنطبق على بنك سوريا ولبنان. وهكذا، قبل انقضاء اتفاق عام 1924 بيومين، أي في أول نيسان/أبريل عام 1939، أصدر الحاكم الفرنسي مرسومًا من جانب واحد، يجدد فيه معاهدة البنك في سورية. وبعد أربعة أشهر، عُلّقَت سلطات الهيئات الحاكمة المنتخَبَة محليًا، في كلا البلدين. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أُسّس مكتب للقطع (*Office des changes*) ملحَقًا بالبنك، من أجل تنظيم دفق السيولة، ولا سيّما الأموال التي تسعى إلى الخروج من كتلة الفرنك. وأُبدِلت شروط نسبة الاحتياطي في بنك سوريا ولبنان لتسهيل طباعة مبالغ أكبر من الورق النقدي، لتمويل نفقات الحرب. وفي حزيران/يونيو عام 1941، استنزفت حكومة فيشي احتياطي الذهب الرسمي بشحنها ذهبًا إلى فرنسا قيمته ستة ملايين ليرة[58].

لم يقتصر تنظيم الاقتصاد في زمن الحرب على الشأن المالي؛ إذ شمل جمع الأغذية وتوزيعها، وإنشاء رقابة على الأسعار، ومنع التجارة الخارجية والاتّجار للأغراض غير العسكريّة. علاوة على هذا، أعادت الحرب رسم ملامح العلاقات بين القوى الانتدابيّة. فمِن أجل استعادة مناطق الانتداب الفرنسي التي كانت تحت سيطرة حكومة فيشي، كان على حكومة فرنسا الحرّة برئاسة الجنرال ديغول، أن تزداد اعتمادًا على الدعم البريطاني، فدخلت القوات البريطانيّة لبنان وسورية اللذين كانا تحت الانتداب الفرنسي، وفرضت نظامًا نقديًا أنكلو ـ فرنسي لم يعمّر طويلاً، وكان تجسيد هذا النظام مؤسّسيًا، هو مركز إمداد

---

(58) عن فشل الوصول إلى اتفاق مع الحكومة السوريّة وقرار فرنسا الأحادي الجانب لتجديد الامتياز، وعن الإجراءات النقديّة التي اتخذتها السلطات الفرنسيّة بعد نشوب الحرب العالميّة الثانية، انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 8 – 9 و27. تضمّنت هذه الإجراءات منع أو تقييد عقد الالتزامات المالية بالذهب، أو ما يتفرع منه (كالنقود الذهبيّة أو المجوهرات). وحتى آذار/مارس 1943، منع الجنرال كاترو المصارف، والشركات المالية، وأي شخص معنوي آخر من إصدار أي قروض، استنادًا إلى سبائك الذهب أو الفضة، أو إلى المصنوعات الذهبيّة (ص 81).

وفي شأن سرقة حكومة فيشي احتياطي الذهب، انظر Chaitani, *Post - Colonial Syria and Lebanon the Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, p. 95.

وكان مكتب الصرف (Office des changes) قد جرى تسليمه رمزيًا للحكومة المحليّة، وفق اتفاق 1944. انظر: Carolyn Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (New York: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1998), pp. 42–43.

الشرق الأوسط (Middle East Supply Centre)، الذي صمّمته الولايات المتحدة ورفدته بدعمها. وكانت أنشطة المركز عاملاً حاسمًا في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق، وكذلك العلاقة بين القوى الاستعماريّة وتلك المحليّة، وقد أنتج في لبنان وسورية نظام نقدي تعددي مرة أخرى[59].

2 ـ نُظُم التعدد النقدي

هبطت أخبار احتمال إنشاء نظام نقدي أنكلو ـ فرنسي في لبنان وسورية من السماء، في 8 حزيران/يونيو عام 1941. فقد ألقت الطائرات المقاتلة الفرنسيّة كراريس حملت، ضمن عدة أمور أخرى، وعدًا من القائد العام لقوات «فرنسا الحرّة» الجنرال جورج كاترو، بدمج الليرة السوريّة ـ اللبنانيّة في منطقة الاسترليني. وبعد النجاح في طرد قوات حكومة فيشي من المنطقة، حاولت حكومة ديغول أن تتنصّل من التزامها ربط الليرة بالجنيه الاسترليني. لكن العوامل السلبيّة تكدّست ضدها؛ ففي عام 1943، حصل لبنان وسورية على الاستقلال السياسي رسميًا. وذكّرت الحكومةُ السوريّةُ الفرنسيّين بإعلان كاترو في 8 حزيران/يونيو. كذلك، لم يكن الرأي العام اللبناني غير الواثق بأسعار صرف الفرنك وتاريخه المتذبذب، متعاطفًا مع المطلب الفرنسي. عزّزت تطورات الحرب هذه المشاعر؛ فقد أحدثت الزيادة الحادّة في تداول النقد، بسبب ارتفاع النفقات الحربيّة ونفقات الحرب الأخرى، ضغوطًا تضخميّة بالغة على العملة المحليّة وعلى الفرنك، معزِّزةً تعبئة الرأي العام ضد إعادة اعتماد معيار سعر صرف مرتبط بالفرنك. وفي مواجهة تضاؤلٍ مستمر لقيمة الفرنك، أحاطت بالفرنسيّين ضغوط متعاظمة من كل صوب. إلى أن وُقِّع في 25 كانون الثاني/يناير 1944، اتفاق نقدي إنكليزي ـ فرنسي ـ سوري ـ لبناني، في دمشق، يلغي ربط الليرة بسعر صرف الفرنك.

لكن الاتفاق ربط، على نحو غير مباشر، العملة المحليّة بالجنيه الاسترليني، من خلال الفرنك. فبدلاً من أن يُسمَح لبنك سوريا ولبنان بأن يغطي الليرة السوريّة ـ اللبنانيّة بموجودات من الاسترليني، أعادت الخزانة الفرنسيّة ملاءة الودائع بالفرنك الفرنسي، بمبالغ توازي ما فقده من القيمة مقابل الاسترليني. وبذلك احتفظت الليرة بقيمتها مقابل الاسترليني، لكن إعادة التقييم كانت في أيدي السلطات الفرنسيّة، وكان استكمال الملاءة بالعملة الفرنسيّة.

---

(59) عن دور مركز إمدادات الشرق الأوسط، في إعادة تشكيل علاقة الدولة بالسوق في سورية ولبنان، والأثر المؤسسي الذي كان له في الحوكمة المحليّة، انظر: Steven Heydemann, ed. «War, Keynesianism, and Colonialism: Explaining State Market Relations in the Postwar Middle East,» in: Heydemann, ed., *War, Institutions, and Social Change in the Middle East.*

كان للاحتفاظ بالفرنك الفرنسي عملةً تفضيليّةً لاحتياطي بنك سوريا ولبنان، أثرٌ نفسيٌ داعم للاستقرار في سوق الفرنك الماليّة في فرنسا نفسها ومناطق النفوذ الفرنسي عمومًا؛ فهو لم يُحدث هجمة لبيع الفرنك، وظل الاحتياطي في ما بعد موجّهًا إلى الاستثمار في سندات الخزينة الفرنسيّة. ولكن الفارق هو أن الفرنك، حين يفقد من قيمته النسبية حيال الجنيه الاسترليني، كان على الحكومة الفرنسيّة أن تودع فرنكات في بنك سوريا ولبنان، غطاءً للأوراق الماليّة، بحيث يكون المجموع الجديد لمبلغ الفرنكات، مساويًا للقيمة بالجنيه الاسترليني التي كانت قبل هبوط الفرنك، وبذلك تحتفظ الليرة بقيمتها بالاسترليني. ومع ربط الليرة السوريّة ـ اللبنانيّة بالاسترليني، ما عادت هذه الليرة عملة مُقَنَّعَة للفرنك الفرنسي، لكن من خلال إقامة نظام نقدي متعدّد ويعتمد في نهاية المطاف على الجنيه الاسترليني فقط[60].

كان التدبير النقدي هذا في عام 1944، يعبّر عن الطبيعة غير المستقرّة للانتقال من نظام استعماري متأخر إلى نظام وطني. ولم يكن لهذا التدبير حدٌ زمني تنص عليه الاتفاقية، لكن في عام 1946 قررت الحكومة الفرنسيّة أن تكفّ عن التزام ما يترتب عليها فيه. فعقدت اتفاقًا منفصلاً مع بنك سوريا ولبنان، بطريقة تُذَكِّر بتصرّف فرنسا مع البنك عام 1919، وأبلغت وزارة المال الفرنسيّة بأسلوب من يفرض الأمر الواقع، الحكومةَ اللبنانيّةَ إنهاءها من جانب واحد الارتباطَ بالاسترليني[61]. وما حدوث ذلك في عام 1946، العام الذي انسحبت فيه القوات الفرنسيّة تمامًا من سورية ولبنان، وثلاثة أعوام بعد حصول كلا البلدين على استقلالهما السياسي، سوى دليل على أن إنهاء الاستعمار النقدي كان بعيدًا من المنال؛ فالعلاقة بين المستعمرتين اللتين استقلتا حديثًا والدولة المستعمِرَة (Metropole) ظلت علاقة تبعيّة.

كذلك أظهرت فوضى الفرنك ـ الاسترليني، وما تلاها من أزمة نقديّة ـ ومصدرها، وتطوّرها، وعقلنة الفرنسيّين لها ـ العلاقة العميقة المتأصّلة بين التبعيّة الماليّة واقتصاد الحرب

---

(60) قال خالد العظم وزير المالية السوري، إنه جاء بالحل الوسط هذا فيما كان يحضر وليمة أقامها وزير الخارجيّة جميل مردم، على شرف الجنرال كاترو، في اليوم الذي سبق مغادرة الأخير إلى الجزائر، حيث تم توقيع الاتفاق النقدي الأنغلو ـ فرنسي؛ انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص 85 ـ 87.

(61) يمكن قراءة مقاطع مترجمة من المذكرات الفرنسيّة (آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 1946) عن إلغاء اتفاقات الاسترليني 1944، في: فرنجيّة وفرنجيّة، **حميد فرنجيّة: لبنان الآخر**، ص 278 ـ 280.

نصّ الاتفاق مع بنك سوريا ولبنان على تحويل ما يقرب من 16.6 مليون فرنك إلى البنك، كإجراء أخير لإعادة تقدير موجوداته من الفرنكات التي فقدت قيمتها بعد انخفاض قيمة الفرنك. وأقرت الجمعيّة الوطنيّة الفرنسية اتفاق بنك سوريا ولبنان في 23 آب/أغسطس 1947.

في السياق الاستعماري. ذلك أن سبب التضخّم في سورية الكبرى لم يكن نتاج سياسات القوى المحلية المالية أو الاقتصادية، بل إلى حد كبير نتيجة إنفاق الحلفاء العسكري هناك أثناء الحرب العالمية الثانية، وجزءٌ كبير من هذا التضخّم يعود إلى التمويل بواسطة اقتراض قوى الحلفاء العسكرية، وفي مقدّمها فرنسا، من بنك سوريا ولبنان بالليرة السوريّة ـ اللبنانيّة، التي كان على البنك أن يدعمها بزيادة احتياطيه، وكان معظم هذا الإحتياطي عبارة عن سندات خزينة للحكومة الفرنسية، أي أن بنك سوريا ولبنان كان يمول نفقات فرنسا في لبنان عبر زيادة الكتلة النقدية لليرة السورية بضمانة دين سيادي فرنسي. وكانت الفرنكات بدورها مضمونة مقابل الاسترليني وفق اتفاق عام 1944. باختصار، تجسّدت العلاقات العسكريّة في الحرب عبر علاقات دَينٍ سيادي معقَّد لم يُستَجدَى، وهي علاقات عرضة للنزاع[62].

وقد تحججت فرنسا بالعلاقات العسكريّة نفسها التي فاقمت أزمة 1946، من أجل أن تُعَقلِن عدم رغبتها في التزام تعهداتها في معاهدة 1944 الأنكلو ـ فرنسيّة. وقالت البعثة الفرنسيّة مُجادِلَةً، إن خفض وتيرة العمليات العسكريّة ـ ما دامت الحرب آلت إلى نهايتها ـ ألغى الحاجة إلى النظام النقدي الاسترليني الذي أقيم من أجل الإنفاق على هذه العمليّات. غير أن الحكومة اللبنانيّة ارتأت في ذلك الإجراء شكلاً من «الكسب غير الشرعي للخزانة الفرنسيّة». وعلى العكس مما حصل لدى إنهاء السلطة السياسيّة الفرنسيّة والوجود العسكري في سورية الكبرى عامَي 1943 و1946 على التوالي، كانت ردود الولايات المتحدة وبريطانيا حيال الدعوات اللبنانيّة إلى التدخّل في النزاع النقدي، ردود فعل فاترة. ووُوجهت بالرفض، دعوات المسؤولين الرسميين اللبنانيّين إلى الولايات المتحدة، وبريطانيا، ومصر، والسعوديّة، من أجل دعم الليرة. وتُرِك لبنان وسورية وحيدين ليواجها ذلك الشكل المؤسسي للهيمنة الاستعمارية[63]. ومهّدت الأزمة الدرب إلى اتفاق عام 1948 النقدي الفرنكو ـ لبناني، الذي فكّ ارتباط الليرة بالفرنك الفرنسي مرة أخرى وأخيرة. كذلك

---

(62) تضاعفت سيولة النقد الورقي أكثر من أربع مرات في سنة واحدة، فقفزت من نحو 30 مليون ليرة عام 1939، إلى 142 مليونًا في 1940؛ انظر: المصدر نفسه، ص 279.

(63) أسفت الحكومة اللبنانيّة لما أدّت إليه التصرفات الفرنسية من فوضى في الاقتصاد عمومًا، وموازنة الدولة خصوصًا، في مذكرة أرسلتها إلى البعثة الأمريكيّة في بيروت في أوائل 1947. واستجابة لهذه المذكرة، رأت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أن فرنسا كانت «معنويًا» فقط ملزَمَةً الوفاءَ بتعهدها حيال التغطية المالية، ورهنت أي دعم لموقف لبنان بانتسابه إلى صندوق النقد الدولي. وصدرت نداءات رسميين لبنانيين مماثلة طلبًا للدعم الخارجي، إلى الحكومة البريطانيّة، لكن تفاوضًا مع مسؤولين بريطانيين وأمريكيين أقنع اللبنانيين بأن لندن لم تكن لها مصلحة في مفاوضات باريس؛ انظر المصدر نفسه، ص 284 ـ 286. وفي شأن ادّعاء فرنجيّة أن مصر والسعوديّة رفضتا المطالبة اللبنانية بتغطية النقد أيضًا، انظر: Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, p. 97.

أدّت الأزمة إلى مواجهة سياسيّة بين بيروت ودمشق، بلغت الذروة بإلغاء الوحدة الاقتصاديّة التي كانت بينهما تحت الحكم الفرنسي.

رابعًا: الانفصال الاقتصادي السوري ـ اللبناني

مع الافتقار إلى الرعاية الدولية، وعدم وجود إطار سياسي أو قانوني واضح لمعالجة عواقب انتهاء الاتفاق حول الفرنك والاسترليني مع باريس، سعت الحكومتان اللبنانيّة والسوريّة إلى طلب نصح الخبير المالي ورئيس الوزراء البلجيكي السابق بول فان زيلاند. رأى فان زيلاند (الذي نسبت إليه مقولات غير موثقة تمجد الاقتصاد اللبناني)، أن خيارات البلدين، هي إما الطعن في إلغاء فرنسا من جانب واحد الاتفاقات عام 1944 أمام محكمة العدل الدولية المُنشَأة حديثًا، وإما التفاوض وتوقيع معاهدة جديدة مع باريس. وقد أشار إليهما فان زيلاند بالخيار الثاني، وهو ما سعى إليه اللبنانيّون والسوريّون[64].

بدأ التفاوض في باريس في أول تشرين الأول/أكتوبر 1947، فأصرّت فرنسا على ربط إنهاء معيار ربط الليرة بالفرنك بسداد كامل دينها المستحَق على الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، وهو الدين الذي تراكم نتيجة استدانتها هي من أجل إنفاقها العسكري في الحرب (مدّعية أن ذلك الإنفاق كان لحماية لبنان ولمصلحته). عارض المندوبون السوريون هذه المقاربة المزدوجة وطالبوا بمناقشة كل قضية على حدة. أما اللبنانيون فقبلوا بها[65]. وقدّمت

(64) دعت إدارة الرئيس بشارة الخوري فان زيلاند إلى بيروت للتشاور في نيسان/أبريل 1947، وفيما كان الأخير في لبنان، تلقّى دعوة مماثلة من دمشق. وللاطلاع على مشورته، انظر: بشارة الخوري، **حقائق لبنانيّة**، 4 ج (بيروت: الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، 1983)، ج 3، ص 86. وكان فان زيلاند قد دعي أيضًا إلى لقاء مع البعثة اللبنانية إلى باريس، في أثناء المفاوضات، انظر: فرنجيّة وفرنجيّة، المصدر نفسه، ص 286 ـ 287 و304 ـ 305. وعند العودة إلى بيروت في نيسان/أبريل 1948، قيل إنه أبلغ أوغورليان، وكان يومذاك عضوًا في البعثة، ومستشارًا اقتصاديًا للرئاسة، أن الاتفاق كان «سيئًا حقًا». انظر: Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État*, pp. 117–122.

ولكنه قال: «لا أدري ما الذي يجعل [سياسة عدم التدخّل في الأمور الاقتصادية] تعمل، لكنها تُبدي أداء جيدًا جدًا ولا أنصحكم بالمساس بها». انظر (Gates, Ibid., p. xv). وانطلقت مفاوضات باريس في الخامسة والنصف بعد ظهر الأربعاء، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1947 في كي دورسيه (صالة الساعة) بحضور نائب رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجيّة المناوب، السيد تيتغان (Teitgan)، والبعثات الثلاث، الفرنسيّة والسوريّة واللبنانيّة، يرأسها على التوالي أرمان غازال، وخالد العظم، وحميد فرنجيّة. وكان جوزف أوغورليان عضوًا في البعثة اللبنانيّة. انظر: Oughourlian, Ibid., pp. 110 - 115.

(65) بدأ التفاوض في باريس الساعة الخامسة والنصف عصر الإربعاء 1 تشرين الأول/أكتوبر 1947، في «الكيه دورسيه» (صالة الساعة Salon de l'Horloge) بحضور نائب رئيس الوزراء الفرنسي وزير الخارجيّة المناوب، السيد تيتغان، والوفود الثلاثة الفرنسي والسوري واللبناني، برئاسة أرمان غازال، وخالد العظم، وحميد فرنجيّة، على التوالي. كان جوزف أوغورليان عضوًا في الوفد اللبناني. انظر: Oughourlian, ibid., pp. 110 - 115.

السلطات الفرنسيّة تقديرات مفصّلة للعتاد العسكري والممتلكات الفرنسيّة التي خلّفتها، وكذلك تكلفة القوة العسكريّة المحليّة المسمّاة قوات المشرق الخاصّة، وطلبت حسمها من مجموع المبلغ الذي يترتب عليها[66].

طلب اللبنانيّون معونة خبراء مال من بيروت لمواجهة هذه المطالب، وتقدير التكاليف والفوائد الإجماليّة للاتفاق. واتّخذ الاعتماد على الخبرة المالية طبيعة متضاربة في شخص رينيه بوسون، المدير العام لبنك سوريا ولبنان. عكس دور بوسون العلاقة الإشكاليّة بين الحكومات الوطنيّة الناشئة ومؤسسات الدولة المالية التي كانت ما تزال مرتبطة بالقوة الاستعماريّة السابقة. أدى بوسون القوي بوصفه رئيسًا للبنك، دورًا مزدوجًا كحارس لمصالح رأس المال الفرنسي من جهة، والحَكَم في السياسة الماليّة لسورية ولبنان من جهة ثانية. لم يُثِر ولاء بوسون المزدوج الشكوك بين أعضاء النخبة اللبنانيّة الحاكمة، الذين شاركوا المصرفي المخضرم رؤيته الاقتصاديّة، وفي بعض الحالات، المصالح الماليّة الخاصّة. وحاول فرنجيّة أن يُبقي بوسون إلى جانبه لمشاورته، لكن الرئيس اللبناني بشارة الخوري، استدعى بوسون إلى بيروت، لدفعه إلى المشاركة في كل خطوات التخطيط والتصميم للسياسة حيال دمشق وباريس[67].

في المقابل، كان الوئام مفقودًا بين بوسون ووزير خارجيّة سورية ورئيس البعثة إلى مفاوضات اتفاقية النقد في باريس، السياسي المحنّك ورجل الأعمال الدمشقي خالد العظم، الذي كان له تعامل سابق مع بوسون وارتباطات خاصّة ببنك سوريا ولبنان[68]. ففي

---

(66) قدّر الفرنسيّون نفقات القوّات الخاصة بـ184 مليون ليرة، وهذا مبلغ يخفض مجموع الدين المستحق للبنان وسوريا بنسبة 40 بالمئة (المجموع يقدّر بـ420 مليون ليرة). وكانت النقطة الشائكة الأخرى هي نفقات المعدّات العسكريّة الفرنسية التي تُرِكَت في لبنان، وقدّرتها فرنسا بـ7 ملايين ليرة، بينما لم تزد التقديرات المضادة التي أُرسلت إلى فرنجية من بيروت، على نصف مليون. وقد أعرب فرنجيّة في برقياته إلى بيروت، عن إحباطه لتأخر الحكومة اللبنانيّة في أن توفر له التقديرات المضادة المفصّلة و«الموثوقة»، وهي تقديرات اختلفت اختلافًا كبيرًا جدًا عن تلك التقديرات الفرنسيّة؛ انظر: فرنجيّة وفرنجيّة، **حميد فرنجيّة: لبنان الآخر**، ص 290 ـ 296.

(67) حين أبرق الخوري إلى فرنجيّة ليقول له إن قمّة سوريّة ـ لبنانيّة ستُعقَد، وليطلب عودة بوسون إلى بيروت، رد فرنجية ببرقيّة يطلب فيها المزيد من التفاصيل، ويصف وجود بوسون في باريس بأنه «ضروري»؛ المصدر السابق، 298. وحين كان بوسون في بيروت، أوكل الخوري إليه وضع نصوص أولية لاتفاقات مع دمشق، بينما كان الرئيس في رحلة في العراق، أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1947. واستدعى بوسون ـ وميشال شيحا ـ إلى اجتماعات مع المسؤولين السوريّين في شتورة، في وادي البقاع، من أجل التشاور، وحين انهار الفرنك الفرنسي في 24 كانون الثاني/يناير 1948، أمضى الخوري «ليلة كاملة» مع بوسون للنظر في كل الخيارات المتاحة من أجل تجنّب انهيار مماثل لليرة اللبنانيّة؛ انظر: الخوري، **حقائق لبنانيّة**، ج 3، ص 87 ـ 90.

(68) بحسب ما جاء في الدوريّة اللبنانيّة، **لو كومرس دو لوفان** (*Le Commerce du Levant*)، حضر العظم =

زمن اتفاق الفرنك ـ الاسترليني عام 1944، كان بوسون ممثلاً للحكومة الفرنسيّة بصفتين في آن: رسميّة وغير رسميّة. كذلك شارك في كتابة نص مذكرات التفاهم بين الجانبين السوري والفرنسي. بحسب ما قاله العظم، تظاهر بوسون في ذلك الوقت بالولاء لدمشق. على الرغم من جنسيته الفرنسيّة وموقعه رئيسًا لمصرف فرنسي، إلا أنه قال للعظم، بحسب ما نشره العظم في مذكراته، إنه، أي بوسون، يعدّ نفسه سوريًّا، وإنه يؤثِر مصلحة البلاد التي يعمل فيها. لكن بوسون، أضاف العظم، «ظهرت حقيقة نواياه وخفاياه» بعد بضع سنوات، أثناء مفوضات معيار مبادلة الفرنك[69].

لم يكن سبب نفور الرسميّين السوريّين من بوسون في مفاوضات فك ارتباط الليرة بالفرنك، مجرّد كونه وسيطًا مع السلطات الفرنسيّة. بل لدوره في تسعير النزاع مع الطرف اللبناني؛ فالحكومة السوريّة كانت ساخطة بعدما وقّعت البعثة اللبنانيّة في باريس اتفاقًا منفردًا مع الفرنسيّين عام 1948، على نحو وضع سورية ولبنان في مسار تصادم. وأدى بنك سوريا ولبنان دورًا ناشطًا في تسريع حدوث الصدام؛ ففي الأيام التي سبقت التوقيع الرسمي للمعاهدة الفرنكو ـ لبنانيّة في 6 شباط/فبراير عام 1948، تداعت الثقة بالعملة السوريّة، عندما سعى تجّار سوريّون إلى مبادلة الليرات السوريّة بالذهب من بيروت. ومع انتشار أنباء عن وشوك توقيع الاتفاق النقدي الفرنكو ـ لبناني، مع استبعاد سورية، ساد الهدوء (الحذر) سوق سرسق في وسط بيروت، حيث توجد محال تبادل الذهب والنقود، وكان التجار السوريّون يَهيمون في السوق بوجوه حائرة؛ فحتى المحال الصغيرة كان أصحابها يرفضون قبول الليرة السورية لشراء سلع مثل علب التبغ. وصبّ بوسون الزيت على النار. فقد أصدر بنك سوريا ولبنان بيانًا، «بوصفه مؤسسة الإصدار»، يعلن أن «لا عملة سوى اللبنانيّة تملك قوّة شرائيّة»، مستثنيًا بذلك العملة السورية. وأعلن يوم 2 شباط/فبراير، موعدًا نهائيًا لإبدال العملة اللبنانية مقابل الليرة السوريّة. أدى إعلان البنك إلى هروب رؤوس أموال من سورية، وهُرِّب الذهب من سورية إلى لبنان، وسارع كثير من اللبنانيين إلى شراء الليرة اللبنانيّة بالليرات السوريّة. واتصلت دمشق ببيروت من أجل تحديد سعر الصرف، لتجنّب مزيد من هبوط قيمة الليرة السوريّة، لكن بلا جدوى. بدلاً من ذلك، وبفعل النفوذ الفرنسي، جمّد بنك سوريا ولبنان الأموال السوريّة التي راكمها نتيجة عمليات السحب التي امتصت من

= اجتماعًا للجنة بنك سوريا ولبنان الاستشاريّة تناول سياسة الإقراض عام 1940؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 85 ـ 87.

(69) لمطالعة تفاصيل عن المحادثة بين العظم وبوسون في شأن اتفاق 1944، وبعد خمس سنوات، في موضوع مرسوم العظم وتجديد امتياز بنك سوريا ولبنان، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص 86 ـ 95.

السوق العملة السورية غير المرغوب فيها بفعل قرار المصرف. اتخذت الحكومة السوريّة عددًا من الإجراءات لوقف انهيار عملتها، منها إقفال فروع بنك سوريا ولبنان خارج دمشق. ونَجَم من الأزمة إطلاق دعوات في دمشق لإصدار عملة جديدة وتأسيس مصرف مركزي وطني سوري[70].

أحدثت أزمة النقد أثرًا متدحرجًا في مجمل العلاقة السياسيّة والاقتصاديّة بين البلدين الجارين. فكان اتفاق عام 1948 الفرنكو ـ لبناني القشّة التي قصمت ظَهر بعير الوحدة الاقتصاديّة بينهما. وأحدثت شرخًا غير قابل للإصلاح بين الحكام الوطنيّين السوريّين وحليفهم اللبناني الأول، رياض الصلح؛ فعشيّة استقلال لبنان السياسي عام 1943، كانت الكتل الوطنيّة الحاكمة في بيروت ودمشق قد عقدت تحالفًا حاول أن يوفّق بين الاستقلال السياسي، من جهة، والإدارة المشتركة للشؤون الاقتصاديّة، التي جسّدها المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، من جهة أخرى. لكن ظل هذا الإطار المؤسَّسي موقتًا وموضع جدال، وكان دائم التعرّض للتعديل في بيروت ودمشق، ومحل انتقاد في محافل القوميين اللبنانيّين المتشدّدين، مثل البطريرك الماروني أنطوان عريضة[71]. وبعد اتفاق عام 1948 النقدي الفرنكو ـ لبناني، اتهمت السلطات السوريّة نظراءها اللبنانيّين بالتآمر مع الفرنسيّين للضغط على سورية لتبقى مرتبطة بالوصاية النقدية الفرنسيّة. حاول الرسميّون اللبنانيّون أن يقللوا من أثر انفصام العملتين في القدرة على إبقاء التعاون الاقتصادي بين البلدين. لكن الجهود كانت ضئيلة جدًا ومتأخرة كثيرًا[72].

لقد أدت الرؤى الوطنيّة الاقتصاديّة المتباعدة لدى الأحزاب الحاكمة في بيروت ودمشق، إلى زيادة الهشاشة في طبيعة الوحدة الاقتصاديّة بين البلدين الناشئين؛ فدمشق اختارت مقاربة تتمركز على الدولة وتقوم على التخطيط المركزي الذي يدعم الإنتاج الزراعي والتطوير الصناعي، مع حماية مصالح تجار المدن السوريّة من المنافسة اللبنانيّة.

---

(70) Chaitani, *Post - Colonial Syria and Lebanon the Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, pp. 101–103.

(71) أصدر البطريرك الماروني اللبناني أنطوان عريضة مذكرة يعترض فيها على المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، لأنه هيئة يرى أن سلطاتها التشريعيّة تنتهك سيادة لبنان واستقلاله. ولتهدئة مخاوفه، أرسل الرئيس اللبناني بشارة الخوري مشروع قانون لإزالة أي «غموض»، وقام رياض الصلح بزيارة وديّة لصرح بكركي البطريركي. انظر: Ibid., pp. 21 - 22.

(72) في شأن محاولات الدوائر القوميّة اللبنانيّة التقليل من أثر الانفصال النقدي في الاتحاد الجمركي، انظر: Ibid., p. 103.

أما بيروت، فمالت إلى إعادة العمل بمبدأ عدم التدخّل في الاقتصاد، وتفضيل التجارة الحرّة وقطاع الخدمات. وتَبَيَّن أن الاتفاق على سياسات ماليّة، مثل فرض الضريبة ورسوم الجمارك، من أجل التوفيق بين هذين النهجين، كان أمرًا متعذّرًا. ومع حلول عام 1948، لم يكن يربط جانبي الوحدة الاقتصادية سوى شعرة العملة المشتركة. قطعت المعاهدة الفرنكو ـ لبنانيّة هذه الشعرة. وصار التعاون الاقتصادي عمليًا بمنزلة كابوس. وابتُكِرَت خطط معقّدة لإقامة حسابات منفصلة لكل بلد، في بنك سوريا ولبنان، بعملتي البلدين. تباينت التقديرات للمبالغ التي تدين بها دمشق لبيروت بسبب انسحاب الليرة السوريّة من التداول. ونشبت خلافات في شأن الأشكال المقبولة للدفع وجباية المداخيل، وإعادة التوزيع في للهيئات الثنائيّة، مثل المجلس الأعلى للمصالح المشتركة. وفي رأي العظم أن الحكومة اللبنانيّة تجاهلت النتائج والتوصيات التي خرجت بها لجنة خبراء مشتركة من البلدين. وقد دعت دمشق إلى إعلان العملتين شرعيتين للتداول في البلدين، لكن بيروت رفضت ذلك.

بلغ استخدام دمشق العقوبات الاقتصاديّة والتشهير السياسي، ردًا على ذلك، الذروة بإلغاء الاتحاد الجمركي، وقضى بذلك على أي أمل في الاتحاد الاقتصادي الذي نادى به القوميّون العرب على جانبي الحدود[73] وكان افتراق الطرق بين الليرتين السوريّة واللبنانيّة نهايةً للتعاون الاقتصادي والشراكة السياسيّة بين البلدين. الأهم من ذلك في سياق التاريخ المالي الذي يعنينا هنا، رسمُ هذا الافتراق مسارًا متباعدًا للتنظيم المالي في كل من البلدين. فقد استمر النفور بين بنك سوريا ولبنان والحكومة في دمشق بعد توقيع اتفاق نقدي بين سورية وفرنسا في ما بعد في شباط/فبراير عام 1949، صار بموجبه امتياز البنك خاضعًا للقانون السوري. عندها، أصبح الوضع الامتيازي والإطار التنظيمي للبنك لأول مرة منذ تأسيسه، تحت سلطة التشريع السوري، فأعرب العظم عن ذلك مبتهجًا في يومياته بقوله: «لا أدري حتى الآن كيف قبِل مسيو بسون بوضع نص يقضي بإخضاع مصرفه للتشريع السوري في الحال والمستقبل. وكان الحصول على موافقته وموافقة حكومته عليه نصرًا

(73) أُوكل إلى خبيرين ماليّين، السوري حسني صوّاف واللبناني جورج حكيم، اقتراح إجراءات لتقليص الهوّة المتزايدة في سعري الصرف السوري واللبناني. وصدر تقرير مشترك في أيلول/سبتمبر 1949، ارتأى أن تحقيق التساوي بين العملتين، هو في مصلحة كلا البلدين. واستُبدل اقتراح إنشاء صندوق استقرار (العملتين) باقتراح يوكل المهمة إلى بنك سوريا ولبنان، أما المقترح السوري القائل بأن كلتا العملتين متساويتان قانونيًا في البلدين، فرأى حكيم أنه غير واقعي. للاطلاع على تفاصيل مقترحات الخبيرين، والمراسلات اللاحقة بين بيروت وسورية، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص 105 ـ 106.

مُبيَّنًا؛ إذ أصبح المصرف وسائر الشركات الإفرنسيّة معرّضة لتعديل أي بند من بنود امتيازاتها بمجرّد صدور تشريع سوري يقضي بهذا التعديل»[74].

بعد أشهر قليلة من عقد المعاهدة السوريّة مع البنك، انقضّ بوسون على فرصة وفّرها حدوث انقلاب عسكري في سورية، من أجل تجاوز العملية التشريعيّة. وتمكن من حث قائد الانقلاب، حسني الزعيم على تجديد امتياز بنك سوريا ولبنان بواسطة مرسوم (لا قانون) وضمن شروط مناسبة للبنك. غير أن انقلابًا سريعًا أيضًا وقع في آب/أغسطس من العام نفسه، أحبط خطط بوسون. وعاد عدوّه العظم إلى السلطة، هذه المرّة رئيسًا للوزراء. صمّم العظم حينذاك على إنهاء وظيفة بنك سوريا ولبنان مصرفًا للدولة يحتكر إصدار العملة[75]. كان القضاء على آخر حصن للتبعيّة الماليّة السوريّة لفرنسا، يتطلّب سلسلة إجراءات تشريعيّة، وخطوات إدارية عملية تُجرّد البنك تدريجًا من سلطاته. كانت الخطوة الأولى في 11 آذار/مارس عام 1950، عندما أصدرت الحكومة مرسوم قانون نقدي سوري جديد. إضافة إلى توحيد النظم النقديّة التي كانت قائمة في تشريع واحد، نصَّ تعديل جديد على أن إصدار العملة هو من صلاحيّة الدولة السوريّة، التي قد توكلها إلى مؤسسة خاصة إذا قرّرت ذلك. واعترض بنك سوريا ولبنان، قائلاً إن التعديل ينتهك حقوقه في الامتياز. لكن الحكومة أصرّت على التعديل، وأكدت أنه بخلاف الإدارة اليوميّة لإصدار العملة، وهي بالفعل مهمّة البنك، فإن حق الدولة السوريّة في إصدار العملة مبدأ أساسي مقبول في كل البلدان، وليس موضع حلول وسط[76]. ومع إقرار التسويغ القانوني، سعت الحكومة السوريّة إلى مرحلة انتقاليّة سلسة، بتقليل الاضطراب النقدي في الأسواق؛ فأنشئ قسم في وزارة المال السوريّة له السلطة القانونيّة والموارد المالية لإصدار العملة. وتضمّن هذا إصدار عملة ورقيّة لا تحمل دمغة بنك سوريا ولبنان، صُمِّمَت وطُبِعَت في إنكلترا بعد مرور سبعة أشهر من التخطيط، ويمكن وضعها في التداول في حال إقدام بنك سوريا ولبنان فجأة

---

(74) المصدر نفسه، ج 2، ص 92.

(75) شاء القدر أن انقلاب سامي الحناوي المضاد الذي أزاح حسني الزعيم، وقع في 14 آب/أغسطس 1949، وهو اليوم نفسه لتاريخ إعداد الأخير مرسوم تجديد امتياز بنك سوريا ولبنان، للطباعة في الجريدة الرسميّة، التي هي الخطوة الأخيرة لتحويل المرسوم إلى قانون. وقد أوقفت حكومة العظم، التي شكّلها الحنّاوي، طباعة المرسوم في اللحظةَ الأخيرة. ودار جدال بين بوسون والحكومة الفرنسيّة من جهة، وبين العظم، من جهة أخرى، فيما إذا كان المرسوم قد أصبح نافذًا. ومنح الحنّاوي سلطات تشريعيّة للمجلس التنفيذي الذي أقامه، والذي يرأسه العظم. وانقض الأخير على هذه الفرصة ومرّر التشريع اللازم. لمزيد من التفصيل عن انهيار مخطط بوسون، مع العظم، انظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 95 ـ 96.

(76) جورج عشّي، **النظام النقدي في سورية**، ط 3 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1959)، ص 110 ـ 111.

على حجب أوراقه الماليّة ردًا على إنهاء امتيازه. إلا أن أوراق العملة الجديدة حُفِظَت في خزائن لدى بنك سوريا ولبنان، احتفظت الحكومة بنسخ لمفاتيحها[77].

بعد مرسوم عام 1950 بثلاث سنوات، أقرّ قانون نقدي محدَّث إنشاءَ مصرف مركزي وطني. وكان القانون قد كتب نصّه المستشار المالي الفرنسي للوزارة السوريّة، فرانسوا كراكو، بعد التشاور مع خبراء بلجيك، وفرنسيّين، وعرب، مثل سعيد حمادة، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركيّة في بيروت. وأقيم احتفال فخم في مدرّج جامعة دمشق، كان عنوانه مهرجان الاستقلال النقدي. وقال الرجل العسكري السوري القوي والحاكم الفعلي آنذاك، أديب الشيشكلي، للحضور في المهرجان، إن هذا المرسوم «الذي يعلن تحررنا الاقتصادي، بعد تحرّرنا السياسي، هو أعظم حدث تشريعي في تاريخ [سورية] الحديث». وأضاف الشيشكلي، أن المرسوم قلب صفحة آخر آثار الحكم الأجنبي. وأنه سيطلق قوى الإنتاج في البلاد، ويقود إلى البعث الاقتصادي والاجتماعي الذي تاق إليه السوريون[78]. وأقيم مهرجان مماثل بعد ثلاث سنوات، للاحتفال ببدء المصرف المركزي الجديد أعماله. وأشاد الرئيس السوري حينذاك، شكري القوّتلي، ورئيس الوزراء صبري العسلي، بإنشاء مؤسسة وطنيّة تصدر الأوراق النقديّة، في منعطف نحو تحقيق الاستقلال النقدي. وإغضابًا للقائم بالأعمال الفرنسي في دمشق، كريستيان دالوا، شكر الحاكم الأول للمصرف عزّت طرابلسي، الخبراء البلجيك، لا الفرنسيّين، على إسهامهم. وختم طرابلسي خطابه بالإعراب عن أمله أن يصدر المصرف المركزي السوري يومًا ما أوراقًا ماليّة باسم الدولة القوميّة العربيّة[79].

الإيمان باقتصادات المستقبل

غير أن الانتقال إلى نظام نقدي سيادي كامل كان يقتضي أكثر من الخطب السياسة أو نقل الإشراف الإداري من بنك سوريا ولبنان، الذي يملكه القطاع الخاص، إلى نظير له تديره الدولة. فمن دون ضمانات من فرنسا، أو أي قوى ماليّة أخرى، لا يمكن للاستقرار

---

(77) المزيد من التفصيل عن الآليات والتجريد المتدرّج لبنك سوريا ولبنان من وظائفه، انظر: العظم، المصدر نفسه، ج 2، ص 109 ـ 115.

(78) تأسس المصرف المركزي بمرسوم حكومي رقم 87، في 28 آذار/مارس 1953. لمزيد من التفصيل، حول تعقيب الشيشكلي، انظر: عشّي، المصدر نفسه، ص 256 ـ 259.

(79) Christian d'Halloy, French chargé d'affaires in Damascus, to French Ministry of Foreign Affairs in Africa and the Levant, SL/5/332, CAN.

النقدي والاستقلال المالي في المدى الطويل أن يستمرا إلا بواسطة اقتصاد متين يُنتج ذهبه الخاص واحتياطيه النقدي الوفير، بفضل ميزان إيجابي للمدفوعات. باختصار، كان هذا يتطلّب تحقيق قفزة إيمانية بقُدُرات الاقتصاد الوطني في المستقبل، والمبادرة إلى خطوات عمليّة نحو تطوير بنيته التحتيّة وقطاعاته المنتجة. لقد أبدى الرسميّون السوريّون مثل هذه الثقة، ليس حيال اقتصاد البلاد نفسه فقط، بل حيال اقتصاد لبنان. وفي سياق محاولتهم إقناع نظرائهم اللبنانيّين بعدم توقيع اتفاق 1948 النقدي الفرنكو ـ لبناني، رأى المسؤولون الرسميّون السوريّون أن اقتصاد لبنان، بمساعدة سورية، يستطيع أن يفك ارتباط الليرة اللبنانيّة بالفرنك الفرنسي. لكن نظراءهم اللبنانيين لم يقتنعوا، أو ارتأوا أن مصالحهم في مكان آخر. في نظر الحكومة السوريّة، كان إلغاء ربط الليرة بالفرنك مسألة تتعلّق بفك «عقدة من سلسلة القيود الانتدابيّة الفرنسيّ». ورفض التزام «بانتداب نقدي جديد» بعد إنهاء الانتدابين السياسي والعسكري. كان المدخل إلى الاستقلال المالي السوري البعيد المدى هو القدرة على توفير ما يكفي من تغطية بديلة لليرة السوريّة الجديدة، تساوي التغطية التي كانت توفّرها الفرنكات فيما مضى، مسحوبة في معظمها على الخزانة الفرنسيّة، ذهبًا أو عملةً صعبة. هذه العملة الصعبة، كان الرسميّون السوريّون يأملون في تأمينها من خلال تعزيز الصادرات الزراعيّة، التي تُشتَرَى بالعملات الصعبة، وفي الوقت نفسه بفرض قيود صارمة في عمليات سوق صرف العملة الأجنبية، لأجل منع هروب رؤوس الأموال. كان موقف السيادة الاقتصاديّة تلك يتناقض مع تمسّك المسؤولين اللبنانيّين بشدة بالسياسة المتركّزة على النقد؛ فالزمرة الحاكمة في لبنان أعطت الأولويّة لـ «قيمة العملة اللبنانيّة واستقرارها». وسعت إلى الحصول على ضمانات مالية أجنبيّة، بدلاً من الاعتماد على المحركات الاقتصاديّة، مثل التنمية المحلية. ناسب الهوس اللبناني باستقرار العملة، بدلاً من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تمام المناسبة، مصالح ضيّقة لدى الطبقة المالية التجاريّة التي كسبت ثرواتها من الاستيراد التجاري والدفق الرأسمالي الحر[80].

أسهم عامل أساسي آخر في قدرة خطة الفصل (النقدية) السوريّة على العيش، ألا،

(80) عن الإجراءات السوريّة لدعم عملتها وتطوير اقتصادها، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 2، ص100 ـ 103؛ وفي شأن الانتقال إلى الاستقلال المالي الكامل، انظر Chaitani, *Post - Colonial Syria and Lebanon the Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, p. 100;

وفي موضوع مقاربة الزمرة اللبنانيّة الحاكمة، انظر: الخوري، **حقائق لبنانيّة**، ج 3، ص 83 و88، وفرنجيّة وفرنجيّة، حميد فرنجيّة: **لبنان الآخر**، ص 282.

وهو بروز نظام نقدي عالمي جديد؛ فقد أنشأت ترتيبات بريتون وودز عام 1944 نظام صرف عملات مُقَرّ أمميًا، يمكن سورية أن تلجأ إليه. وقد وقّعت سورية الانضمام إلى صندوق النقد الدولي، وبنود اتفاق مع البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (IBRD) في نيسان/أبريل عام 1947، أي قبل سنتين من تصفية علاقاتها النقديّة والائتمانيّة مع فرنسا. في هاتين السنتين، كانت سورية وكان لبنان تقنيًا يخضعان لثلاثة نُظُم من الإشراف النقدي: معيار ربط الليرة بالفرنك الذي أنشأه الانتداب، ونظام التبادل المضمون لدى الاسترليني الذي نشأ بفعل الحرب، والنظام المالي القائم على الدولار الأمريكي الذي ينظمه صندوق النقد الدولي. ويشير تراكب هذه النظم النقديّة الثلاثة إلى الطبيعة المعقّدة والمتداخلة في عملية التحرر من الاستعمار المالي. لكنه وفّر أيضًا للحكومات الوطنيّة الناشئة فرصة وضع ترتيبات مالية مختلفة بعد الاستقلال، كما كانت الحال في سورية ولبنان.

في كل من الحالتين، أدى إنهاء الاستعمار المالي من خلال اتفاق متفاوَض عليه، إلى تطوّر بنيوي للنظم النقديّة؛ ففي سورية، أفضى هذا التغيير إلى مزيد من التناغم في حيّزها النقدي الوطني؛ فحَلَّ محلّ الأداة الأجنبية التي يملكها القطاع الخاص، والموكلة إليها مهمة تنظيم هذا الأمر (البُعد البنيوي)، أي بنك سوريا ولبنان، مصرفٌ عام تشرف عليه الدولة.

لكن نهاية دور بنك سوريا ولبنان في سورية، بوصفه أداة تبعيّة ماليّة وإشراف، نفحت حياة جديدة في دوره الرسمي في لبنان المجاور. بينما صار بوسون شخصًا غير مرغوب فيه في سورية، وفقد امتيازًا استعماريًا نفيسًا في منطقة نفوذ، تعزّز نفوذ مصرفه في منطقة أخرى، أي لبنان. أصبح حلفاء البنك من الطبقة اللبنانيّة التجاريّة ـ الماليّة أكثر تحررًا في اتّباع سياسات عدم التدخّل، لا تزعجهم ضغوط من الأخ الكبير السوري الجار. غير أن التهديد المتداعي من الشرق السوري، سرعان ما حلّت مكانه دعوات غير متوقّعة إلى التغيير، صدرت من الغرب الأمريكي. وإذا كان الضغط السوري قد صدر من أوساط إقليمية تنادي بالتحرر من الاستعمار، حرصًا منها على تأكيد سيادة بلدها الذاتيّة، وتوطين ماليته، فإن رياح التغيير الغربيّة هبّت من جانب النظام النقدي العالمي الجديد في بريتون وودز. ذلك أنه مع تعزيز نظام بريتون وودز إشرافه على الاقتصاد العالمي، أصبح امتياز بنك سوريا ولبنان المرتبط بفرنسا موضع انتقاد متزايد من جانب منتقدين مختلفين. وصارت الدعوات إلى الإصلاح المؤسَّسي، وإلى إنشاء مصرف مركزي قويم في لبنان، أكثر إلحاحًا. لم تقتصر هذه الدعوات على الأطراف الدوليّين، مثل صندوق النقد الدولي، بل تردد صداها في

الأوساط الأكاديميّة، وفي الرأي العام في لبنان، ضمن إطار خطاب ناشئ بين صفوف اقتصاديين لبنانيّين درسوا في الولايات المتحدة واستقروا في الجامعة الأميركيّة في بيروت، ينادي بالتخطيط الوطني الاقتصادي، وإصلاح المصرف المركزي. فمن خلال قنوات مؤسَّسيّة وبيروقراطية، تحدّى هؤلاء الاقتصاديون عقيدة عدم التدخّل التي استُخدمَت أساسًا أيديولوجيًا للنظام النقدي اللبناني المرتكّز على العملة، وهو النظام الذي أَنشأه أسلوب عمل بنك سوريا ولبنان، ومن خلاله أُعيد إنتاج سلطة المصرفيّين اللبنانيّين.



الفصل الثاني

إصلاح المصرف المركزيّ:
الأفكار والمؤسسات

أفدح خطأ يمكن أن يرتكبه المرء هنا هو تقليد نموذج الضرائب والمالية لبلدان ليست مُطلعة على خصوصية لبنان.

ميشال شيحا

آراء في الاقتصاد اللبنانيّ

في العقد الأول من الاستقلال الرسمي للبنان، برز المدير العام لبنك سوريا ولبنان، رينيه بوسون، بوصفه أقوى الشخصيات المالية في البلاد. كان بوسون يتحكم بصورة كبيرة في اقتصاد لبنان بعد الحرب، من خلال بنك سوريا ولبنان. إضافة إلى المساعدة على تسريع الانقسام بين سورية ولبنان، استخدم منصبه لتوجيه أولويات البنك الاستثماريّة وسياسته الماليّة لمصلحة رأس المال الفرنسيّ، وشركائه اللبنانيّين المحليّين. وكان بين هؤلاء الشركاء مجموعة متزايدة القوة من رجال الأعمال والساسة المرتبطين بالرئيس بشارة الخوري؛ وقد مارسوا سلطتهم الاقتصاديّة من خلال شركة الدراسات والإنجازات الصناعيّة والزراعيّة والتجاريّة (SERIAC)، وهي تجمّع رجال أعمال رعاه بنك سوريا ولبنان، ودعمته الدولة[1]. بفعل سياسات بنك سوريا ولبنان التفضيلية هذه والميالة إلى فرنسا، كان البنك

(1) في موضوع تأثير جمعيّة الدراسات والأعمال الصناعيّة والزراعيّة والتجاريّة، انظر: Carolyn Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (New York: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1998), p. 93.

يتعرّض لانتقاد عنيف من القوى المحليّة المعارضة للخوري، ومن المسؤولين الأمريكيّين الراغبين في تقويض رأس المال الفرنسيّ في لبنان.

لم يكن المنادون بسياسة عدم التدخُّل الاقتصاديّ المقربون من الرئيس الخوري، كشقيق زوجته ميشال شيحا، يعارضون في المبدأ إحلال الرعاية الأمريكيّة مكان الفرنسيّة، أو تحويل روابط الأعمال اللبنانيّة خارج الأسواق الفرنسيّة[2]. لكنهم كانوا حرصاء على ألا تُمَسّ أسس نظامهم القائل بعدم التدخُّل، وهو سر ثرواتهم الخاصة، أي العملة المستقرة المضخَّمة القيمة لمصلحة تجارة الاستيراد. لذلك دعوا في المحافل ـ خلافًا للنصيحة المالية لصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ـ إلى أن تكون العملة مدعومة بقوة باحتياطي ذهب، مع إزالة تامة لضوابط سوق الصرف. وفي عام 1952، أُلغيت بالفعل كل الإجراءات الضابطة للسوق، التي كانت قد أُحدِثَت أثناء الحرب العالميّة الثانية، وبذلك وُلِدَت جمهوريّة لبنان التجارية رسميًا.

لطالما أَهملت كتب التاريخ التي تناولت قصةُ نجاح إلغاء الضوابط وصعود الجمهورية التجارية هذه، قصة النزاع في شأن بنك سوريا ولبنان، وأثر هذا النزاع في التطور الاقتصاديّ للبنان وبناء الدولة بعد الاستقلال، إذ غالبًا ما تُركِّز الدراسات في موضوع الاقتصاد السياسيّ اللبناني بعد الحرب العالمية الثانية على شبكات المحسوبيات غير الرسمية ومجموعة الشركات التي صاغتها النُّخَب اللبنانيّة برأس المال الفرنسيّ، ثم في ما بعد الأمريكيّ، ضمن نظام من الحرية الاقتصاديّة غير المضبوطة. وبذلك ظهرت سرديّة تتحدّث عن «جمهوريّة تجارية» مظفّرة، سيطرت فيها سياسة عدم التدخُّل بلا منازع في حقبة واضحة الحدود الزمنيّة (1952 ـ 1958)، وكانت الرئاسة التالية التي تولاها فؤاد شهاب (1958 ـ 1964)، بحسب هذه المصادر «المرحلة «التنموية» الوحيدة في تاريخ لبنان»، وكانت لها «أهداف معلَنة هي بناء مؤسسات الدولة وتدعيمها من أجل دفع التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية». وفي هذا الصدد تقول كارولين غيتس إن القيادة السياسيّة اللبنانيّة قبل بزوغ «الشهابيّة»، نادرًا ما ناقشت في النظرية الاقتصاديّة، إن لم تُهمل تلك المناقشة تماما[3].

---

(2) عبارة تصدير الفصل: Michel Chiha, *Propos d'économie libanaise* (Beirut: Éditions du Trident, 1965), p. 10.

(3) Gates, Ibid., p. 7.

عن الشهابيّة بوصفها المرحلة التنمويّة الوحيدة وقِصَرها وفشلها، انظر: Toufic K. Gaspard, *A Political Economy of Lebanon, 1948–2002: The Limits of Laissez - faire* (Boston, MA: Brill, 2004), p. 62, and Nadim Shehadi, *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cénacle libanais, 1946–54* (Oxford, UK: Centre for Lebanese Studies, 1987).

إن قصة إنشاء مصرف لبنان المركزيّ، كفكرة ومؤسَّسة على السواء، تشكّل تحديًا للسردية السائدة عن السياسة الاقتصاديّة في الجمهوريّة التجارية، كتلك التي ترددها غيتس. ففي هذه الحقبة، ناقشت دوائر النُّخبة بحماسة سياسة التنمية الاقتصاديّة التي يجب اتباعها. وكان ضبط القطاع المصرفي بقوانين، ومستقبل بنك سوريا ولبنان، موضوعات مركزيّة ضمن نقاشها. علاوة على ذلك، تُلقي هذه النقاشات وما أفضت إليه من تغيّر مؤسَّسي متدرّج، لكن مؤثر في بنية الاقتصاد المالي، ضوءًا على الأبعاد الملموسة التي لم تُفحص من قبل، للنفوذ الأمريكيّ بعد الحرب العالمية الثانية، في تشكيل الدول التي اعتنقت فلسفة عدم التدخُّل مثل لبنان. فالانتقال من النفوذ الاقتصاديّ والسياسيّ الفرنسيّ إلى النفوذ الأمريكيّ في عهد الجمهوريّة التجارية، موثَّق جيدًا في ما يخُصّ مشاريع التنمية التي موّلتها الولايات المتحدة في الخمسينيّات، وقد بلغ التسلّط الأمريكيّ ذروته في لبنان مع التدخُّل العسكري عام 1958[4]. لكن قلما تتناول هذه الدراسات البعد المؤسَّسي والأيديولوجي للنفوذ الأمريكيّ، كما يتجلى في الصراع حول فكرة إنشاء مصرف مركزي، موضوع هذا الفصل.

في عالم ما بعد الحرب، وَجّهت النظريّةُ الكينزيّة سياسة المساعدات الأمريكيّة، وأطّرت عمليّة إدغام الدول الناشئة ذات الاقتصاد الوطنيّ، مثل لبنان، في النظام الرأسمالي العالمي بشك أوثق. وإن كانت نظرية التحديث في الصيغة الكينزيّة تعادي الاشتراكية وبذلك تتماهى مع فكر الطبقة الحاكمة في لبنان، إلا أنه لم يكن يسهل عليها أن تتصالح مع نظام الاقتصاد الحر اللبنانيّ المتفلّت من أي قيود. وكان التنظيم المالي نفسه موضع خلاف حاد بين قوى تغييرية تحمل مشروعًا إصلاحيًا متعاطفًا مع الفكر الكينزي الجديد، والنخب الفكرية المحلية المتشبثة بالفكر الاقتصادي الحر المتطرف. إن النُّخَب اللبنانيّة الحاكمة كانت حريصة على حماية مكانتها الاجتماعيّة ومصالحها المادية، لذا كان عليها أن تواجه تدفق هذه الأفكار الجديدة وتأثيرها في التنمية الاقتصاديّة. فاستند منظّرون مثل ميشال شيحا، إلى مفهوم عدم التدخُّل والاستثناء اللبنانيّ، ليقاوموا الإصلاح المستوحى من النظريّة الكينزيّة، الذي يهدّد مكانتهم المتميّزة في السوق. فحذّر شيحا، شقيق زوجة

---

(4) انظر: Paul W. T. Kingston, «The «Ambassador for the Arabs»: The Locke Mission and the Unmaking of U.S. Development Diplomacy in the Near East, 1952–1953». in: David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment,* 3rd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2003), pp. 30–50.

وفي موضوع تعاظم النفوذ السياسي والاقتصادي في عهد الجمهوريّة التجارية، انظر: Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945–1958* (New York: Columbia University Press, 2006).

الخوري ومستشاره المقرّب، الذي كان عضوًا في إدارة بنك سوريا ولبنان، من السعي إلى طلب الخبرة المالية الخارجيّة. ورأى أن التكنوقراط الأجانب لم يفهموا ـ ولا يمكنهم أن يفهموا ـ الطابع الاستثنائي المفترض للتاريخ والجغرافيا اللبنانيّين، اللذين يمليان اعتناق البلاد نظرية عدم التدخُّل[5]. أضفت الحسابات الإحصائيّة والدراسات الاقتصاديّة التي وضعها غبريال منسى، وكان يرأس الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسيّ (SLEP)، وهي مؤسسة أبحاث كان يدعمها شيحا، أضفت على خطاب الأخير مظهر الحقيقة العلميّة.

على صعيد السياسة العمليّة، أثمرت جهود شيحا ومؤيديه تحريرًا كاملاً للاقتصاد مع حلول عام 1952. لكن سلسلة أحداث، وتحوّلات بنيويّة أعمق، زعزعت الاستقرار في هذا النظام ما إن وُضِع قيدَ التنفيذ، وجعلت من الدعوات إلى إصلاحٍ يؤسِّس مصرفًا مركزيًّا، أشد تهديدًا لنموذج سياسة عدم التدخُّل. بداية، فإن حاميَيْ هذا النظام الرئيسيَّيْن، بوسون وشيحا، غادرا مسرح الأحداث على نحو مفاجئ ومُبكّر من عمر الجمهورية التجارية. في عام 1952، استقال بوسون من منصبه، وقد كان الحارس المالي لسياسة عدم التدخُّل، في غياب الرعاية السياسيّة الفرنسيّة المباشرة. وقد تنبأ المسؤولون الأمريكيّون بانحسار النفوذ الفرنسيّ في لبنان، في إثر القنبلة التي فجّرتها استقالته. وأملوا أن تصبح وزارة المال اللبنانيّة أكثر استقلالاً في مواجهة بنك سوريا ولبنان «المسيَّر [فرنسيًّا]، ونصف الاحتكاري، وغير الخاضع للتنظيم» على حد تعبيرهم، وتكون بذلك أكثر ميلاً إلى اعتماد إصلاحات ماليّة تحسّن احتمال إدراج لبنان في نظام بريتون وودز المالي العالمي[6]. أما شيحا، فقد توفي عام 1954، أي بعد سنتين من إجبار حليفه الرئيس الخوري على الاستقالة، ليُخلي المنصب لكميل شمعون ذي الميول الأنغلوفونية. أسكتَ موتُ شيحا، صاحبَ الصوت الأعلى والنفوذ الأقوى القائل بنظرية عدم التدخُّل. وإن ظلت الشيحاويّة قوة أيديولوجيّة مهيمنة زمنًا طويلاً بعد وفاته، فإن مؤيديه الأقل سطوة كان عليهم أن يصارعوا التيارات المضادة، من الفكر الاقتصاديّ لدى نُخبة ثقافيّة محلية صاعدة، لم يكن ممكنًا استبعادها بوصفها «أجنبيّة». ووفّر عهد شمعون الرئاسي المؤيد للولايات المتحدة، بيئة مرحّبة، إن لم نقل مؤاتية، لهذه التيارات المضادة، ولا سيّما تلك الآتية من الجامعة الأميركيّة في بيروت.

(5) Chiha, Propos d'économie libanaise, p. 10.

(6) لم يتمكّن دبلوماسيو السفارة الأمريكيّة في لبنان من تأكيد سبب الاستقالة، لكنهم تكهّنوا بأن مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان في باريس، انتقد صفقات بوسون خلف كواليس البنك لمصلحة حلفائه المحليين. وحل محلّه إميل أوديه. انظر: Beirut embassy to U.S. Secretary of State, telegram 758, June 14, 1951; FN 883a.14/6-1451; Central Decimal File 1950-54; RG 59; NAB.

ولعل أفضل مقاربة لفهم الأفكار والمؤسَّسات التي دعمت هذا التيار الصاعد، وهي أفكار ومؤسَّسات أسهمت في عمليّة معقدة من التثاقف المالي في لبنان، هو وضعها في السياق العالمي الواسع للإصلاح المالي الأمريكيّ السابق واللاحق للحرب العالميّة الثانية.

أولًا: أطباء المال الأمريكيّون: العلاقة الاستعماريّة

في النصف الأول من القرن العشرين، طوّر المستشارون الماليّون الأمريكيّون، مثل باركر ويليس، وتشارلز كونانت، وتلميذه إدوين كيميرر، نظرياتهم ورؤيتهم لأفضل أساليب الإصلاح المالي في النطاق الاستعماري، كالشرق الأقصى والبحر الكاريبي[7]. وكان ويليس أول رئيس لبنك الفيليبين الوطنيّ. ورأى كيميرر، الذي تولى رئاسة الجمعيّة الاقتصاديّة الأمريكيّة، في مصر ـ تحت الحكم البريطاني ـ نموذجًا للاستعمار التقدّمي[8].

بعد الحرب العالميّة الأولى، مع اكتساح التضخّم النقدي الهائل أوروبا، وتوقّف الحكومات عن اعتماد احتياطي الذهب، كانت الماليّة الأوروبيّة في أمسّ الحاجة إلى «الإصلاح» مثل نظيرتها الاستعمارية. وتَحوَّل الإصلاح المالي إلى ممارسة عالميّة. وصار كيميرر أكثر مصلحي المالية المطلوبين، في سنوات ما بين الحربين، ورأس بعثات إلى بولندا، وجنوب أفريقيا، والصين، وتركيا[9]. حصلت محاولات لتنظيم الإدارة الماليّة على المستوى الدولي، من خلال عصبة الأمم. وفي وسط الاضطراب السياسيّ والثورات الاجتماعيّة التي ميّزت هذه الحقبة، برز شبه إجماع في محافل الخبراء الماليين ذوي النفوذ، ومنهم المصرفيون المركزيّون الكبار في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، على وصفة الإصلاح المالي: إعادة النظام العالمي للتجارة الدوليّة الحرّة. وكان ثمة إصلاحان في

---

(7) Emily Rosenberg, *Financial Missionaries to the World: The Politics and Culture of Dollar Diplomacy 1900–1930* (Durham, NC: Duke University Press, 2003), p. 15.

شغل ويليس منصب أول رئيس لمصرف الفيليبين الوطني، الذي أسسته عام 1916 مصالح رجال أعمال أمريكيين، بالتواطؤ مع مواطنين فيليبينيين، وتحت إشراف الحكومة الأمريكية؛ انظر: Yoshiko Nagano, *State and Finance in the Philippines, 1898–1941: The Mismanagement of an American Colony* (Singapore: NUS Press, 2015), illustrations, pp. 66–69.

(8) Rosenberg, Ibid., p. 53.

(9) Stephen A. Schuker, «Money Doctors between the Wars: Competition between Central Banks, Private Financial Advisors, and Multilateral Agencies». in: Marc Flandreau, ed., *Money Doctors: The Experience of International Financial Advising 1850–2000* (New York: Routledge, 2003), p. 67.

هذا الخصوص، هما خصخصة المالية العامة، واستقلال المصارف المركزيّة عن السلطة السياسيّة، ولا سيّما وزارة المال[10].

كانت وصفة ما بين الحربين من الصنف ذاته الذي سبق الحرب العالميّة الأولى، أي نظام الليبراليّة التقليديّة. احتاج الأمر إلى الأزمة المالية الكبرى عام 1929، والحرب العالميّة الثانية، لفرط هذا الإجماع. فبناء النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، كما ارتأته مقررات مؤتمر بريتون وودز، اتّبع صيغة مختلفة، تبنت نظرة «الليبراليّة المُضمَرة». بدلاً من الدعوة إلى نظام احتياطي الذهب الذي كانت أولويته استقرار الأسواق العالميّة، سارت الليبرالية المُضمَرة على نهج الكينزيّة. فحاولت التوفيق بين نظام حرية التجارة الدولي، والمفاهيم المتصاعدة النفوذ، القائلة بالسيادة الاقتصاديّة الوطنيّة، وذلك عبر إعطاء الأولوية لدور الحكومات الوطنيّة في تحقيق النمو الاقتصاديّ والتوظيف (Employment) المحلي، لكن ضمن اقتصاد عالمي متعدد الأطراف. لم يحظَ دور «بلدان الجنوب» في بناء هذا النظام الجديد باهتمام المؤرخين مقارنة بـ«بلدان الشمال» على الرغم من الإصلاحات النقديّة الكاسحة التي حدثت في «بلدان الجنوب». ويبيّن أريك هيلاينر أن هذه الإصلاحات كان يدعمها مصلحو نقد أمريكيّون غير تقليديين، ولا سيّما رئيس قسم الدول اللاتينيّة في بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكيّ، روبرت تريفين، الذي كان مؤيدًا لنظام «الليبراليّة المُضمَرة»، لكنه كان ملمًا أيضًا بالقيمة الجيواستراتيجيّة لعدم معارضة مد الوطنيّة الاقتصاديّة الصاعد في الدول الساعية للتحرر من الاستعمار الأوروبي، على اعتبار أن الأولوية هي لفك ارتباط هذا الدول ماليًا بأوروبا[11]. وعليه، لم يقُل تريفين بمثل ما قال كيميرر من تحرير تام لحركة رأس المال ودولرة النقد من أجل ربطه مباشرة باقتصاد الولايات المتحدة. بل تبنّى، أي تريفين، على نحو غير مباشر، الدعوة إلى وضع قيود على حركة رأس المال، وفي بعض الحالات، ذهب إلى حد النُّصح بعدم الدولرة. وفي تلك المرحلة، نشطت بعثات بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكيّ في دول الجنوب مثل باراغوي، وكوريا الجنوبيّة، وسري لانكا (سيلان)[12].

---

(10) Marc Flandreau, «Crises and Punishment: Moral Hazard and the Pre-1914 International Financial Architecture». in: Flandreau, ed., Ibid., p. 26.

(11) في تعريف الليبراليّة الضمنيّة، انظر: Eric Helleiner, «The Southern Side of Embedded Liberalism». in: Flandreau, ed., Ibid., p. 249.

وعن الحوافز الأمريكية الجيواستراتيجيّة (انظر ص 256).

(12) لقراءة قائمة بعثات بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، انظر: Ibid., p. 251.

راوحت مهمات هذه البعثات، بين النُّصح وبين التدخُّل المباشر. في حال إثيوبيا، ذهبت الولايات المتحدة إلى حد طباعة أوراق مالية وطنيّة جديدة سرًا، وإمداد أول حكام المصرف المركزيّ فيها، بناء على طلب منها. وارتؤي أن المصارف المركزيّة القويّة هي أداة لا غنى عنها من أجل بناء الدولة، ورمز للسيادة الوطنيّة، وشرط لازم للحرية الاقتصاديّة. وتَبايَن مسار الإصلاح المصرفي المركزيّ، وشكلُ النفوذ الأمريكيّ ومداه، وأثره، بحسب مدى وقوع هذه البلدان الجنوبيّة في نطاق النفوذ المالي البريطاني أو الفرنسيّ. كانت الحكومتان البريطانيّة والفرنسيّة معارِضتين في العموم لإنشاء المصارف الوطنيّة، ونصحتا بإصلاح البنى القائمة مثل مجالس النَقد، القائمة في كل المستعمرات البريطانيّة السابقة، وبإنشاء كتلة CFA (المجموعة المالية الأفريقية Communauté Financière d'Afrique) في دول غرب أفريقيا الفرنسيّة.

لكن القادة القوميّين في بلدان مثل سيلان (سري لانكا)، رأوا في مجالس النقد أذيالاً للاستعمار. غير أن الانفكاك عن الاسترليني، أو الخروج من المجموعة المالية الأفريقيّة، كانت له نتائج اقتصاديّة خطيرة، ولا سيّما في صفوف النُّخَب المحليّة المرتبطة بالدول الأوروبيّة المستعمِرة. وبين هذه النتائج المصاعب البنيويّة، مثل خسران الأسواق الأوروبيّة، وكذلك المعونات وضمانات الأوراق الماليّة التي كان الأسياد المستعمِرون يوفرونها. لكن هذه الحوافز الأيديولوجيّة، كما قال هيلاينر، حدّدت أيضًا ما إذا كانت النُّخَب الوطنيّة قد اختارت أن تبقى في هذه المناطق الاقتصاديّة أو أن تنشئ مؤسسات مستقلّة جديدة. وفي حين كان بعض هذه النُّخَب يخشى الانفصال، كانت نُخب أخرى واجهت مخاطر بنيوية مماثلة، مثل القادة المعادين للاستعمار في مالي وغينيا، تختار أن تغادر هذه المناطق الاقتصاديّة. حتى إن أول رئيس لغينيا، أحمد سيكوتوري، مضى بالأمر إلى درجة إعلان أن تأسيس المصرف المركزيّ وإصدار العملة الوطنيّة هما بأهميّة المطالبة بالاستقلال الفوري عام 1958، إن لم يفوقاها أهميّة. وأحيانًا كانت الأيديولوجيا أيضًا تحفز أولئك الذين عارضوا الليبراليّة المُضمَرة، كالسلطات في سنغافورة التي كانت في تلك الحقبة مركزاً ماليًا دوليًا. فقد احتفظت الأخيرة، بمجلس النقد فيها، ودعمت عملته بنسبة احتياطي بلغت 100 في المئة. وبحسب وزير مالية سنغافورة، كان معظم صنّاع القرار فيها، في تلك الأثناء، يعارضون النظريّة الكينزيّة[13].

لقد أنتج التفاعل بين القيود البنيويّة والحوافز الأيديولوجيّة نتائج متباينة كذلك، في العالم

(13) Ibid., pp. 255 - 259.

العربي. ويوفّر النزاع في شأن الإصلاح المصرفي المركزيّ في لبنان، مثالاً ساطعًا للطبيعة المعقّدة لذلك التفاعل، والمروحة الواسعة من الأطراف المُؤَسَّسِيَّة (institutionalist) والفرديّة المنخرطة في هذا النزاع. من هذه الأطراف المؤسسات الماليّة الدولية كصندوق النقد الدولي، وجماعات المساعدات الأمريكيّة غير الحكوميّة، كمؤسستي فورد وروكفلر، وخبراء المال خريجو الجامعة الأميركيّة في بيروت. كان كل هؤلاء في ذروة عمر الجمهوريّة التجارية، يتحدّون هيمنة عقيدة عدم التدخُّل والسيطرة المؤسسيّة لنظامها المالي بطرائق مختلفة لكنها مترابطة. وكان أول تحدٍ ملموس قد صدر في شكل تصاعد الضغط الدولي للالتزام بقواعد صندوق النقد الدولي الماليّة، في شأن نظام أسعار صرف العملة وممارسات المحاسبة الوطنيّة.

ثانيًا: قواعد صندوق النقد الدولي وتعنّت بنك سوريا ولبنان

في نظام بريتون وودز، أدّت المصارف المركزيّة وظيفة الربط بين الوحدات الوطنية للنظام المالي العالمي. فقد وفرت هذه المصارف، الداتا الأساسية في المحاسبة الوطنيّة أو صادقت عليها، من أجل احتساب «كوتا» الدول في صندوق النقد الدولي، والإشراف على حركة رؤوس الأموال وتثبيت استقرار أسعار صرف العملات، وهي أمور ضرورية لتيسير العلاقات التجاريّة بين الأمم. وحين تبيّن أن بنك سوريا ولبنان الذي أسّسته فرنسا كان غير ملائم إلى حد بعيد في هذا المجال، أصبح الإصلاح المصرفي المركزيّ في لبنان ـ الذي انضم إلى صندوق النقد الدولي عام 1946 ـ مطلبًا للصندوق. في ذلك الوقت، كان رسميّو صندوق النقد يشتكون من عجزهم عن وضع بيان إحصائي وافٍ للاقتصاد اللبنانيّ. ومثل هذه الداتا كانت تمكّنهم من تقدير كوتا لبنان في الصندوق، وتسعير عملته في المبادلات، وتقرير ما إذا كانت سياسة مبادلة العملة اللبنانيّة بالعملات الأجنبية مبرّرة أم لا.

وحتى حدوث الانفصال النقدي، ومن ثَمّ الاقتصاديّ بين سورية ولبنان، لم تكن الداتا التي يوفرها بنك سوريا ولبنان عن بيانات الموازنة تتعامل مع لبنان وسورية كلاً على حدة، وهو ما زاد من نقص في الداتا الموثوقة التي يحتاج إليها الصندوق[14]. وكان المسؤولون عن الأبحاث في صندوق النقد يشيرون إلى أن البنك، كان يعمل مصرفَ إصدار عملة، ووكيلاً

---

(14) قال مسؤولو صندوق النقد الدولي إن «ليس ثمة أرقام عن ميزان المدفوعات اللبناني. والمعلومات الرسميّة الوحيدة في الموضوع هي مقطع في التقرير السنوي لبنك سوريا ولبنان»؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, August 28, 1950, IMF/SM/50/521; EBD Collection; Ref. 287697.

ماليًا للحكومة، لكن لم تكن لديه «مهمات المصرف المركزيّ»[15]. اختلفت أرقام ميزان المدفوعات التي يصدرها البنك كثيرًا عنها في تقارير صندوق النقد الدولي، وكان يُنظَر إليها على أنها «تقديرات أولية». وهكذا تم البحث عن مصادر أخرى. من هذه المصادر تقديرات الأمم المتحدة عن الدخل الوطنيّ، وتقارير من وزارة الاقتصاد الوطنيّ في سورية، والكرّاس الشهري الذي تصدره اللجنة المشتركة السورية ـ اللبنانيّة العليا للمصالح المشتركة (HCCI)، وتقارير سابقة صدرت عن سلطات الانتداب الفرنسيّ، والصحافة اللبنانيّة، والبعثات الاقتصاديّة الأمريكيّة إلى سورية[16]. وعلى الرغم من الافتقار إلى داتا اقتصاديّة مستقلّة لكل من سورية ولبنان، اقترح موظفو صندوق النقد أن تُعتَمَد كوتا منفصلة في الصندوق، للبلدين، وأوصوا باعتماد صيغة الصندوق لاحتساب كل كوتا[17].

أدى فك ارتباط العملة اللبنانيّة عن العملتين الفرنسيّة والسوريّة عام 1948، وإقرار أول قانون نقدي للبنان عام 1949، إلى مزيد من تبلور مفهوم نظام النقد اللبنانيّ، بوصفه كيانًا منفصلاً في أدبيات صندوق النقد الدولي. لكنه أحدث معضلة جديدة، هي نقص الإحصاءات بسبب عدم وجود أي قيود قانونيّة لرأس المال وأسواق الصرف في لبنان. وفي السنوات الأربع التي تلت انفكاك الليرة عن الفرنك، اعترفت سلسلة من المراسيم الحكومية والخطوات التشريعيّة اللبنانيّة رسميًا بسوق الصرف الحرّة، ثم في ما بعد أزالت بالتدريج كل القيود على عمليات شراء الذهب والعملات الأجنبيّة وبيعها. وفي بنك سوريا ولبنان وُضِعَت شروط جديدة للاحتياطي بالنسبة إلى إصدار العملة. وحلّ الذهب والعملات الصعبة الأجنبيّة محل الفرنك، في تكوين الاحتياطي لدعم الليرة. اتّبع بنك سوريا ولبنان سياسةً مُبادِرةً لشراء الذهب، فرفع الاحتياطي من المعدن الثمين إلى ما يقرب من 100 بالمئة

---

(15) IMF, secretary to Executive Board, memorandum on monetary systems by the Fund's research department, August 29, 1946, IMF/RD/46/16; EBD Collection; Ref. 273410.

(16) تقرير صندوق النقد الدولي وعنوانه: «Balance of Payments of Syria and Lebanon». July 29, 1947, IMF/RD/47/334; EBD Collection; Ref. 271573.

انظر أيضًا: IMF, secretary to Executive Board, survey of the economy of Syria and Lebanon, March 12, 1948, IMF/RD/48/554; EBD Collection; Ref. 294769.

(17) بعض الحصص كانت تُحتسب على أساس نسبة السكان، أو نسبة الدخل الوطني في البلدين، مع ملاحظة أن النسبة الأولى تعطي حصة أقل من النسبة الثانية؛ انظر: IMF, «Analysis of Quota for Lebanon». 8 August 1946, IMF/ RD/46/6.

عقد الصندوق تفاهمًا رسميًا مع لبنان (وسوريا) على ألا يسحب البلدان من حصتيهما «في الوقت الحاضر»، حتى يُقبل سعر صرف عملتيهما؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, March 12, 1948, IMF/RD/48/554; EBD Collection; Ref. 294769.

من إصدارات النقد. جسّدت هذه الإجراءات انتصار مبدأ عدم التدخُّل، وتعبيره الوطنيّ، أي الجمهورية التجارية. وأدت سياسة بنك سوريا ولبنان للاحتفاظ بسعر رسمي مضخّم القيمة لليرة اللبنانيّة، إلى نشوء أسعار صرف مختلفة في السوق السوداء. تناقش رسميّو صندوق النقد في ما إذا كانت هذه الأسعار تنتهك قواعد الصندوق، وتُزعزع أسس نظام التبادل الهش للعملات الأجنبية، وهو النظام الذي حاولت قواعد الصندوق أن تنشئه[18].

في عام 1952، أفضى إحجام بنك سوريا ولبنان عن التدخُّل في سوق صرف العملة في بيروت، إلى حض رسميّي صندوق النقد على النظر في افتقار البلد إلى سلطة مصرف مركزيّ، ولاحظت برقيات السفارة الأمريكيّة بصراحة هويّة بنك سوريا ولبنان الأجنبيّة[19]. كذلك صار تدخّل الحكومة اللبنانيّة في الاقتصاد، كسياسة عامة، موضوعًا للنقاش المفتوح بين مسؤولي صندوق النقد. ودَفعت التساؤلات حول الوسيلة إلى تمويل التنمية الاقتصاديّة الواسعة النطاق، وتقدير تدفق رؤوس المال إلى البلاد، دفعت إلى المقدّمة مسألة تنظيم القطاع المصرفي في مجمله. وقد اشتكى مسؤولو الصندوق حيال «نُدرة المعلومات في شأن العمل المصرفي والمال»؛ وقالوا إن المصارف الخاصة، لم تكن تنشر بيانات عن أعمالها بصورة منتظمة، ولا طُلب منها توفير هذه المعلومات إلى وكالة مالية مركزيّة. وأضافوا أن عدم وجود هذه الوكالة تثير «مشكلة كبير» لجمع إحصاءات العمل المصرفي والمالي[20].

كان نظام تبادل العملات اللبنانيّ وشراء الذهب سببًا آخر للتوتُّر بين الجانبين، الدولي واللبناني[21]. فقد تحجّج المسؤولون اللبنانيّون بحجج ثقافيّة واهية ماليًا، لتأخير شحن الذهب إلى صندوق النقد، من أجل أن يتفادوا تأمين كوتا لبنان من الذهب لدى الصندوق. وأبلغوا

---

(18) بلغت تقديرات قيمة مشتريات الحكومة اللبنانية من الذهب نحو 15 مليون دولار، اشترتها من السوق المحليّة، ونحو 3 ملايين دولار من بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي؛ انظر IMF, secretary to Executive Board, May 8, 1950, suppl. 1, IMF/SM/50/472; EBD Collection; Ref. 288575.

(19) أرسل المسؤولون الأمريكيون تقريراً مفصّلاً عن السيطرة الفرنسية على القطاع المصرفي في لبنان، وكذلك سيطرة بوسون من خلال بنك سوريا ولبنان؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 669, June 13, 1951; FN 883a.14/6-1351; Central Decimal files 1950-54; RG 59; NAB.

(20) كان بنك سوريا ولبنان يُعَدّ مصرف المصرفيين، لكنه بوضوح لم يكن بديلًا من مصرف مركزي حقيقي؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, October 30, 1953, IMF/SM/53/87; EBD Collection; Ref.: 281063.

(21) استندت الحكومة اللبنانيّة، كحكومات كثيرة غيرها في ذلك الوقت، إلى مادة المرحلة الانتقاليّة (Article XIV of IMF statutes) من أجل تأخير إصلاح نظام صرف العملة. وشك الصندوق في صحة انطباق المادة على حالة لبنان، لكنه امتنع عن اعتبار هذا الاستناد اللبناني غير معقول؛ انظر في ذلك: IMF, Executive Board minutes, October 15, 1952, IMF/EBM/52/60; EBD Collection; Ref. 282945.

نظراءهم في الصندوق، أن الشعب اللبنانيّ «يثق إلى آخر حد بالذهب، ولا يثق بالسليقة، بأوراق النقد»، وأي تسليم للذهب يزعزع الثقة العامة. واشتكوا أيضًا من عدم وجود احتياطي بالدولار الأمريكيّ، بالنظر إلى عدم وجود قواعد لبنانيّة للإشراف على سوق الصرف، وتَوقُّف شركات النفط، مثل شركة تابلاين (Trans ـ Arabian Pipeline) عن دفع رسوم المرور. وأخيرًا اقترح المسؤولون اللبنانيّون وضع الذهب جانبًا في بنك سوريا ولبنان، لحساب صندوق النقد. وحين تحصل السلطات اللبنانيّة على دولارات أمريكيّة، سوف يشترون بها المقدار الموازي من بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ويضعونه في تصرّف صندوق النقد الدولي[22]. ولما عجز مسؤولو الصندوق، أو لم يرغبوا في فرض الإلتزام بقواعد عمل الصندوق، اعتمدوا مسلكًا استرضائيًا، فسعوا إلى مد لبنان بـ«العون التقني» من أجل تسريع نقل الذهب. وعرضوا إرسال بعثات من ذوي الرتب الدنيا، لم يطلبها لبنان. في البدء، رفضت الحكومة اللبنانيّة هذه المقترحات[23]. لكن تَحوُّلًا حدث عام 1954؛ إذ إن مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي (EPDB)، وهو جهاز حكومي لبناني كان يشرف عليه في ذلك الوقت اقتصاديّ من الجامعة الأميركيّة في بيروت هو جورج حكيم، دعا صندوق النقد إلى أن يرسل بعثة تقنيّة مهمتها الإصلاح المصرفي. وكان رئيس البعثة الجديدة، ف.أ.ج. كيسينغ، مستشارًا رفيع الرتبة في قسم قيود الصرف في الصندوق، وأمضى عدة أشهر في لبنان.

رسم كيسينغ، بمعونة خبير قانوني من الصندوق، خريطة طريق لتنظيم العمل المصرفي. وسلّم تقريره، وعنوانه «النظام النقدي والمصرفي في لبنان»، في 10 أيار/مايو عام 1955[24]،

---

(22) IMF, secretary to Executive Board, March 29, 1951, IMF/SM/51/574; EBD Collection; Ref. 286457.

انظر أيضًا: Ibid., suppl. 1 (Ref. 286455) and suppl. 2 (Ref. 286453).

(23) اقترح ممثلو صندوق النقد الدولي في الاجتماع التشاوري في مكسيكو أن يرسَلَ الخبراء التقنيّون إلى لبنان للمساعدة في معالجة قضية أسعار الصرف وميزان المدفوعات، لكن نظراءهم اللبنانيين لم يميلوا إلى الموافقة على هذه البعثة، وقالوا إن المشكلة ستناقَش مع السلطات اللبنانيّة لدى عودتهم؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, October 1, 1952, IMF/SM/52/66; EBD Collection; Ref. 283011.

ولم يطلب لبنان موافقة صندوق النقد حين وضع سياسته لسعر الصرف في عام 1948؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, December 10, 1948, IMF/EBD/48/386, suppl. 1; EBD Collection; Ref. 293019.

لكنه طلب ذلك بعد أربع سنوات، حين طلب تحرير سعر الصرف؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, March 11, 1952, IMF/SM/52/15; EBD Collection; Ref. 284143.

(24) لمطالعة النص الكامل لتقرير كيسينغ، انظر: IMF, acting secretary to Executive Board, May 13, 1955, IMF/SM/55/33.

كان يقدَّر أن تستمر البعثة بين ثلاثة أشهر وأربعة؛ IMF, October 21, 1954, IMF/EBD/54/132; EBD Collection; Ref. 279243.

وقد هاجم فيه مبدأ عدم التدخُّل، وأوصى بإصلاح شامل للقطاع المصرفي، فهدد المصالح الأساسيّة للنُّخبة التجارية ـ المالية التي كانت تحرس بوابة الجمهورية التجارية. حينذاك، ازدراه جوزف أوغورليان، الذي كان مسؤولاً نافذًا جدًا في بنك سوريا ولبنان، فشجب بهزءٍ التقرير وواضعه، وكتب في صحيفة لوجور البيروتية الفرنسيّة:

خبير آخر!

تقرير آخر!

متواضع، هذا التقرير الذي وضعه السيّد ف. ك. من صندوق النقد الدولي، عن النظام المصرفي والنقدي في لبنان... نتحدث بصراحة، وعلى نحو مباشر، لأن المسألة المطروحة جديّة... إنها تتعلّق بالعملة. بعبارة أخرى، تتعلّق بثروة ومصير هذا البلد[25].

في صلب احتقار أوغورليان لكيسينغ يكمن انتقاد الأخير مبدأ عدم التدخُّل «العقائدي»، الذي قال كيسينغ إنه يقف حائلاً دون استحداث سياسة نقدية سليمة ورقابة حكومية معتدلة. وقد رفض أوغورليان دعوة كيسينغ إلى سلوك طريق بين الليبرالية القصوى والنظام الموجَّه، أي الاقتصاد المخطَّط، على أنها دعوة كان جون ستيوارت ميل قد وصفها بـ«سفسطات الملاحظة»[26]. كان واضحًا بحسب أوغورليان، أن بعض تدخّل الدولة كان مطلوبًا، لكن أساليب التدخُّل وما إذا كانت على سويّة مع السياسة الليبرالية أو الاقتصاد المخطَّط لم تكن واضحة، ورأى أوغورليان أن كيسينغ لم يشرح أيًا من الأمرين. وسخر أوغورليان أيضًا من أن كيسينغ كان يرثي لغياب الإحصاءات الوطنيّة في الاقتصاد والموازنة. اتفق أوغورليان ظاهريًا مع «توق» كيسينغ، كما قال، إلى الداتا. لكنه أشار إلى أن البنية نفسها لسياسة عدم التدخُّل، مع غلبة المداخيل غير المنظورة (أي تلك المتعلقة بقطاع الخدمات)، تصعّب هذا الأمر الذي يمكن تجاوزه مع مرور الوقت. وكان كيسينغ قد ارتأى أن عدم القدرة على

---

(25) لم يقتصر احتقار أوغورليان للخبراء الأجانب الذين اختلف معهم، على كيسينغ وحده. فحين عقّب على مستوى خبراء بعثة إيرفد (المعهد الدولي للتربية والبحث من أجل التنمية المنسّقة IRFED)، في عهد شهاب، تعجّب لأن المستشار المالي في البعثة الفرنسيّة اعترف له في وقت ما بأنه كان إطفائيًا؛ انظر: Joseph Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État* (Toulouse: Éditions Érès, 1982), p. 177.

المستخلَص المذكور أعلاه مقتطَع من مقالة نشرها أوغورليان، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1955، في الصحيفة الناطقة بلسان الشهابيّة لوجور؛ انظر: Ibid., p. 171. وقد ترجمتُ الأصل الفرنسي إلى الإنكليزية [وهنا ترجمته العربية ـ المترجم].

(26) هذا الاستشهاد وما تليه من استشهادات، فيما بقي من هذا القسم من تعقيب أوغورليان على تقرير كيسينغ، مصدرها: Oughourlian, Ibid., pp. 171–175.

تقدير اللامرئيّات، يعني أن أي محاولة لوضع سياسة اقتصاديّة سليمة كان مآلها الفشل. لكن، بحسب أوغوليان، فإن القدرة على فهم الواقع اللبناني في خصوصيته وكليّته المعقّدة، وهي أمر يفتقده كيسينغ، كانت أهم من تحويل النشاط الاقتصاديّ إلى «فيلق» من «الأرقام الدقيقة».

وراع أوغورليان امتداحُ كيسينغ تنظيمات المصارف السوريّة، على الصعيدين الكمي والكيفي، وقد ذكر الأخير النظام النقدي السوري على أنه نموذج «جاهز» لا بد من محاكاته، مع بعض التعديل. ومع أن كيسينغ امتدح النظام المصرفي اللبنانيّ، فقد اقترح لتنظيمه، إنشاء مجلس للنقد والتسليف ـ وهو ما وصفه أوغورليان ساخرًا بـ«أداة احتفاليّة». وفي نظر أوغورليان، كان تحليل كيسينغ «الموجز» وخلاصاته «الهشة» أمورًا «بلا فائدة» وتعبّر عن افتقار رسميّي صندوق النقد الدولي إلى الثقة بمقترحاته. وأعلن أوغورليان أن هذه المقترحات، كان من شأنها أن تقود إلى مصيبة. كان كيسينغ مذنبًا بسيره خطوة ناقصة لرغبته في الجمع بين السبيلين، أي خلط أوراق الليبرالية مع أوراق الاقتصاد الموجّه.

كان أوغورليان يودّ أن ينتهي الجدال عند هذا الحد، فطالب، في ختام نقده الساخر في لوجور «من أجل حب لبنان، وما اشتهر به اللبنانيّون من ذكاء، بأن يُركَن تقرير السيد ك. على الرف». و«هكذا كان»، كما تباهى أوغورليان بعد عقود في سيرته المالية. لكن ذلك لم يكن دقيقًا تمامًا؛ فقد تحوّلت مقترحات كيسينغ إلى موضوع جدال بين أنصار عدم التدخُّل الكامل، وأنصار الاقتصاد المخطَّط، وهو جدال استمر حتى أوائل الستينيّات؛ فأُنشئ مجلس للنقد، بناء على نصيحة مسؤول صندوق النقد الدولي، بعد بضع سنوات من زيارته. خرج من القمقم مارد التخطيط الحكومي والإصلاح النقدي، ولم يكن كيسينغ الداعي الوحيد إليه؛ إذ كانت مجموعة من الاقتصاديّين من أجيال مختلفة، في الجامعة الأميركيّة في بيروت، في طليعة المجادلين في الموضوع. وقد كان تدخلهم العقائدي والمؤسَّسي، من أجل إصلاح العمل المركزيّ المصرفي، تحديًا أكثر جوهريّةً، ولو لم يكن مباشرًا، لمبدأ عدم التدخُّل التام، والسياسات المالية المرافقة له.

ثالثًا: مؤسَّسِيّو الجامعة الأميركيّة: إصلاح الاقتصاد اللبنانيّ

أفضل ما يشرح الخلفية النظرية لأنشطة الاقتصاديّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت وأفكارهم، هو كيف أنهم «حوّلوا البيئة الفكريّة لعلم الاقتصاد، و... بدّلوا عبارات الخطاب السياسيّ على نحو يشرّع مجموعة من السياسات، وجعلوا المجموعات المؤتلفة

الجديدة من القوى السياسيّة ممكنة»[27]. لقد غيّر أنصار الفكر المؤسّسي في الجامعة الأميركيّة عبارات الخطاب السياسيّ، وشروط العمل الحكومي على ثلاثة صُعُد: بوصفهم تكنوقراط في الدولة، منخرطين مباشرة في رسم السياسة؛ وكبناة مؤسسة أكاديميّين متّصلين بشبكات المعرفة والإنتاج الأمريكيّة والدولية؛ وكمشاركين ناشطين في صنع الرأي العام من خلال الكتابة في الصحف، والإسهام في منتديات نقاش عام ذات سمعة عالية، مثل الندوة اللبنانيّة. لقد جمعت مساهماتهم ثلاثة أجيال من الباحثين، وبلغوا الذروة في أواخر الخمسينيّات وأوائل الستينيّات. وتتابع كل من الأجيال الثلاثة في البناء على عمل الجيل السابق وتشكيل تمثيل كامل للاقتصاد الوطنيّ اللبنانيّ، وتنقية نظرياته في موضوع تنمية الاقتصاد والإصلاح المالي.

1 ـ الأنساب المؤسّسيّة

في أسفل بناء المعرفة هذا، المكوّن من ثلاثة أجيال، عمل أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركيّة، سعيد حمادة، الذي أُطلق عليه في ما بعد لقب «عميد العلوم الاقتصاديّة في لبنان»[28]، والذي دعا صراحة إلى إصلاح العمل المصرفي عقدين من السنين قبل أن يطرح كيسينغ المسألة. وهو خريج جامعة كولومبيا، وقد رأس عدة دراسات رائدة في سنوات ما بين الحربين، غرضها رسم خريطة التنظيم الاقتصاديّ في البلاد العربيّة في إطار وطنيّ. وقد ضمت هذه الدراسات دراسة خاصة عن النظام النقدي والمصرفي في سورية، عاونه فيها الخبير المالي هنري باركر، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا[29]. أيد حمادة «النظرية والسياسة البنيويّة في علم الاقتصاد»، وانحاز إلى دور المؤسّسات في كتاباته.

(27) Peter A. Hall, *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), p. 7.

(28) التعبير وضعه اقتصادي وتكنوقراطي لبناني آخر معروف هو جورج قرم؛ انظر: جورج قرم، «**الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانيّة**». في: مجموعة من المفكرين، **عهد الندوة اللبنانيّة** (بيروت: دار النهار، 1997)، ص 577.

(29) كان بين المشاركين في هذه الدراسات خريجون وطلبة من ما بعد التخرّج في الاقتصاد والتجارة، من صف 1932 ـ 1933، انظر: Said Himadeh, *Economic Organization of Syria* (Beirut: American Press, 1936), p. vii.

من طلاب حمادة والمعجبين به المتحمسين كان آنذاك يوسف صايغ، وكان طالب إدارة أعمال، ثم أصبح واحدًا من أهم أعضاء الجيل الثاني في مجموعة الجامعة الأميركية. وفي سيرته الذاتيّة، وصف صايغ حمادة بأنه مدرّس مستقيم وصعب الإرضاء وباحث نهم يحاول أن يلقّن أخلاق العمل هذه لطلابه؛ انظر: يوسف صايغ، **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**، ترجمة مجيد برغوثي (بيروت: رياض الريس، 2009)، ص 152. وفي شأن دور هنري باركر ويليس، انظر نص الإهداء إليه من حمادة في نسخة من كتابه: Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria* (Beirut: American Press, 1935).

وكان ثمة معاصرٌ مهم آخر، هو «الأشد ذكاءً» في قسم الاقتصاد، جورج حكيم الذي تولّى في ما بعد رئاسة مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، ووزارة الاقتصاد الوطنيّ[30]. شكّل حمادة وحكيم نواة الجيل الأول من أنصار النظريّة المؤسَّسِية في الجامعة الأميركيّة. وتوسّع نفوذهما كثيرًا إلى خارج صفوف التدريس، في محافل سياسة الدولة اللبنانيّة، وفي الخطاب العام، وفي الإقليم وكذلك في الأوساط الدبلوماسية الدولية. شغل حمادة مدة طويلة عضويّة البعثة الاقتصاديّة اللبنانيّة التي تولّت العلاقة الاقتصاديّة مع سورية بعد الاستقلال. وسعت الصحافة المحليّة باللغة العربية إلى نشر آرائه كخبير، وكانت تتناول المسائل المالية المثيرة للجدال في يومها، وقد أنصتت إليه وزارة الخزانة الأمريكيّة[31]. استشهد غبريال منسى بنصائح حمادة حين كانت تناسب مبدأ عدم التدخُّل، وعارضه حين كانت تلك النصائح تخالف سياسة عدم التدخُّل[32]. وفي عام 1947 كان حمادة، لا منسى، هو الذي ألقى أول محاضرة عن إصلاح الاقتصاد اللبنانيّ بعد الحرب، في الندوة اللبنانيّة[33]. واعتلى حكيم منبر الندوة اللبنانيّة مرتين ليُنشد معزوفة امتداح التطوّر الاقتصاديّ[34]. وعلى الصعيد الحكومي، كان منخرطًا انخراطًا وثيقًا في التخطيط والتنفيذ للسياسة اللبنانيّة النقدية والاقتصاديّة، في أوج زمن الجمهوريّة التجارية[35]. في عهد كميل شمعون، تسلّم حكيم حقائب وزاريّة مهمة، منها الاقتصاد الوطنيّ، والمالية، والخارجيّة، والزراعة[36]. قبل ذلك،

---

(30) عَلّم حكيم دروسًا في القانون التجاري وتاريخ المدارس الاقتصادية، ومنها درس عن ماركس، وشارك في كتب في الاقتصاد السياسي مع صايغ، خارج نطاق الصف الدراسي. ومن هذه الكتب عملٌ لاقتصاديٍّ ما بعد الكينزيّة، جون روبنسون، الذي كانت نظرياته عن الأسواق المختلّة تحديًا جديًا للاقتصاديّين التقليديّين. في شأن ما قاله صايغ عن حكيم. انظر: صايغ، المصدر نفسه، ص 144، 152 و174.

(31) سألت الصحيفة اليوميّة بيروت المساء رأي حمادة في أفضل السبل إلى دعم الليرة بعد المعاهدة النقدية مع فرنسا عام 1948، ونشرت آراءه؛ انظر: Gabriel Menassa, *Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'État* (Beirut: Éditions de la Société libanaise d'Économie politique, 1948), p. 258.

(32) في شأن الإشارة إلى «صديقنا»، انظر: Ibid., p. 92.

(33) ألقى حمادة محاضرته في الندوة اللبنانيّة، في 6 كانون الثاني/يناير 1947، انظر: سعيد حمادة، «مشكلاتنا الاقتصاديّة وكيف نعالجها». في: مجموعة من المفكرين، **عهد الندوة اللبنانيّة**، ص 101 ـ 111.

(34) ألقى حكيم محاضرته في الندوة اللبنانيّة في 5 كانون الثاني/يناير 1953؛ انظر: جورج حكيم، «تنظيم الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في لبنان». في: مجموعة من المفكرين، المصدر نفسه، ص 227 ـ 233.

(35) على الرغم من إعراب خالد العظم عن شكوكه في الحكومة اللبنانيّة، إلا أنه نظر نظرة إيجابيّة إلى التقرير الذي أعدّه عضوا اللجنة حكيم (من الجانب اللبناني) وحسني صوّاف الذي مثل الجانب السوري؛ انظر: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، 3 ج (بيروت: الدار المتّحدة للنشر، 1973)، ج 2، ص 105. وكان صوّاف زميلًا لحكيم في الجامعة الأميركية، وهذا يوحي بأن نفوذ الاقتصاديين في الجامعة، شكّل علاقات اقتصادية سوريّة ـ لبنانيّة على جانبي الحدود؛ انظر: صايغ، **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**، ص 152.

(36) شغل حكيم مناصب وزارة المال، والاقتصاد، والزراعة، في حكومة خالد شهاب من 30 أيلول/سبتمبر =

بين عامَي 1949 و1952، عُيِّن حاكمًا لبنانيًا في صندوق النقد الدولي، وكان نائبه المسؤول في بنك سوريا ولبنان جوزف أوغورليان[37].

شهدت جهود حمادة وحكيم من أجل تكوين الخطاب العام، وسياسة الدولة في التنمية الاقتصاديّة، قفزة مؤسسيّة كبيرة مع إنشاء معهد الأبحاث الاقتصاديّة (ERI)، تحت رعاية أعضاء الجيل الثاني ذوي النفوذ، من الجامعة الأميركيّة، مثل ألبرت بدر، وبول خلاط ويوسف صايغ[38]. تضمّنت السيرة المهنيّة لدى مستشاري السياسة من الجيل الثاني هؤلاء، الانخراطَ في عالم التعليم العالي، ودنيا الأعمال في القطاع الخاص، وبيروقراطية الدولة. شغل بدر وخلاط مناصب رفيعة في المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد، وكذلك في الخدمة العامة اللبنانيّة، ولا سيّما مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي[39]. كان خلاط أيضًا مقرّبًا من كبار المصرفيين اللبنانيّين. وفي عام 1961، عُيِّن في أول مجلس للنقد والتسليف في البلاد، وهو المجلس الذي وضع قانون النقد والتسليف.

أدّى بدر، الذي دَرَس إدارة الأعمال، ثم دَرَّس علم الاقتصاد في ما بعد، دورًا طليعيًا في إنشاء معهد الأبحاث الاقتصاديّة. وبحسب مذكرته عام 1950 إلى مجلس أمناء الجامعة الأميركيّة، كان اقتراح بدر هو إقامة مؤسسة دائمة للإحصاء والأبحاث، تحل مكان

= 1952 إلى 30 نيسان/أبريل 1953، ووزارة الاقتصاد الوطني والخارجية في الحكومة التي رأسها صائب سلام من 30 نيسان/أبريل 1953 إلى 16 آب/أغسطس 1954. في الحكومة الأولى التي اشترك فيها، استقال زميله في الحكومة موسى مبارك، وقيل إنه استقال بسبب دعم حكيم للاتحاد الاقتصادي مع سوريا؛ انظر: ماجد ماجد، **تاريخ الحكومات اللبنانيّة 1926 ـ 1996: التأليف - الثقة - الاستقالة** (بيروت: مؤسسة «كلمات». كومبيوتر، 1997)، ص 93 و96.

(37) في سنة 1952، حل مكان حكيم وأوغورليان، على التوالي، أندريه تويني وفريد الصلح؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, September 1, 1949, IMF/EBD/49/509; EBD Collection; Ref. 290789, and IMF, April 29, 1952, IMF/ EBD/52/79; EBD Collection; Ref. 283915.

(38) كان بدر في الوقت ذاته معلمًا وزميلًا لصايغ. وبناء على تشجيع بدر ونصيحته، عاد صايغ إلى الأسرة الأكاديميّة في أوائل الخمسينيّات ليدرِّس في الجامعة الأميركية في بيروت، وتابع دراسته في ما بعد حتى الدكتوراه في علم الاقتصاد، في الولايات المتحدة؛ انظر: صايغ، **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**، ص 296 ـ 297.

(39) عمل خلاط مع بدر في مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي اللبناني عدة سنوات في الخمسينيات والستينيّات، وكتب على الأقل ورقة مفصّلة إلى صندوق النقد الدولي، عنوانها «Report on Economic and Financial Conditions in Syria and Lebano». (15 December 1949).

أما تقارير المتابعة اللاحقة، فلا تحمل اسم واضعها، وقد يكون بعضها من وضعه هو أيضًا؛ انظر: IMF, secretary to Executive Board, January 30, 1950, IMF/SM/50/425; EBD Collection; Ref. 289625.

استنادًا إلى السيرتين المرفقتين بإسهاماتهما في مجلة **أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية** التي نظرت فيها، عمل خلاط وبدر في مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي على الأقل بين عامي 1956 و1962 وبين 1955 و1956 على التوالي.

الممارسات القائمة، من المعونات التقنية المتخصصة، التي تستخلص منها الحكومات المحليّة النصائح الموقتة، من مستشارين دوليين، عادة من الأمم المتحدة، وهم مستشارون قلما يكون لهم أثر طويل الأمد. كان بدر يرى أن الافتقار إلى إحصاءات واسعة النطاق وموثوقة في المنطقة، وقلة الكفاءة الشديدة الغالبة بين موظفي الخدمة العامة، وغياب التجميع المركزيّ للداتا، تعيق عمل هؤلاء الخبراء وتحول دون أي متابعة مجدية في الوكالات الحكوميّة المحليّة. إضافة إلى ذلك، ربما لا يكون الحل المناسب في بلد ما، مناسبًا في بلد آخر، كما يدّعي بقوّة أحيانًا الخبراء الدوليون. ورأى بدر أن مؤسسة إقليميّة ودائمة ستكون السبيل المثالي لجمع الداتا الإحصائيّة ومراكمتها وتحليلها. وهي توفّر أيضًا برامج تدريب لموظفي الحكومات العربيّة، من أجل إصلاح الإدارات العامة، وتحديث بيروقراطية الدولة، في معالجة مشكلات ملموسة. ومن أجل تجنّب التنافس بين الدول، وضمان النجاح، اقترح بدر أن تكون المؤسسة غير حكوميّة، وترتبط بجامعة محلّية مرموقة جدًا، مثل الجامعة الأميركيّة في بيروت.

بعد عامين، استند اقتراح مشروع تمويل رعته الجامعة وأُرسِلَ إلى مؤسسة فورد، إلى اقتراح بدر. كان مشروع المؤسسة يَدرُج في إطار المسائل الأوسع للتنمية الاقتصاديّة، وكانت لهجته ذات نبرة سياسيّة صريحة. فأكد واضعوه، الذين كان منهم بدر وزميلاه سعيد حمادة وأ. ج. مايير، أن الفقر الواسع الانتشار الذي كان نتيجة التخلف الفادح في مصادر العالم العربي الماديّة والبشريّة، يشكل «تهديدًا لسلام العالم وأمنه». ومن دون زيادة الإنتاج وتحسين توزيع الثروة، «تصبح [مقاومة] معاداة العقائد الغربيّة» أصعب. وارتؤي أن المؤسسة ستوفر «أساسًا ملائمًا للمعلومات الاقتصاديّة عن الشرق الأدنى»، وهي المعلومات التي من دونها يصبح نجاح خطط التنمية أمرًا غير مرجح. وأشار واضعو المذكرة، إلى أن الدراسات التي تضعها المؤسسة ستكون ذات قيمة للحكومات المحليّة، والقطاع الخاص، وبعثات المعونة الخارجيّة، والوكالات الدوليّة. وأعربوا عن أملهم أن تُخرِّج المؤسسة فريقًا من الاقتصاديّين المتكلّمين بالعربيّة، الراغبين في العودة إلى بلدانهم وحمل المشاريع التنمويّة معهم، وفق التوجّهات التي درسوها[40].

عندما توافرت منحة تبلغ 200,000 دولار من مؤسسة فورد، أُنشئ معهد الأبحاث

(40) «Memorandum on the Establishment of a Statistical and Research Institute». December 23, 1952; Folder 05500044, FA732A, R0805, Grant PA 52-174, FF Records, RAC.

الاقتصاديّة وضُمَّ إلى قسم الاقتصاد في الجامعة الأميركيّة في بيروت، برئاسة الخبير النشيط ألبرت بدر[41]. وفي السنوات العشر التالية، وضع المعهد دراسات نوعيّة عن الدخل الوطنيّ، وميزان المدفوعات، وتكوين رأس المال، وكذلك مسوحًا للتنمية الريفيّة والحضريّة، والسياحة، والمبادرات الرياديّة (Entrepreneurship). علاوة على ذلك، توسّع المعهد في مبادرات كانت قائمة أصلاً في الجامعة الأميركيّة، وكانت تموّلها أيضًا مؤسسة فورد، لبناء القدرات الإقليميّة. وقد دعا قسم الإدارة العامة في الجامعة مسؤولين حكوميين بارزين من بلدان مختلفة، منها سورية، ومصر، وليبيا، والأردن، والعراق، والسودان، لحضور أول مؤتمر في نوعه، من أجل تطوير استراتيجيّات لإصلاح أنماط العمل الإداري[42]، وأشرف المعهد على تدريب أكثر من مئة موظف رسمي صغير من أنحاء العالم العربي، في الأساليب الإحصائيّة في مركز بيروت الدولي للتعليم الإحصائيّ (ISEC)، الذي أنشأته مؤسسة الإحصاءات الدوليّة، بالتعاون مع لبنانيّين، وأمريكيّين، وبريطانيين، وفرنسيّين. وكانت طبيعة التعليم فيه عمليّة وتطبيقيّة[43].

وعزز معهد الأبحاث الاقتصاديّة قدراته الإنتاجية والمعرفيّة، بمبادرات لتشجيع منشورات الأبحاث ورفعها إلى مستوى الأبحاث الدولية. في عام 1954، أطلق المعهد مجلة مُحكّمة بعنوان: **أوراق الشرق الأوسط الاقتصادية** (*MEEP*). وأبلغ بدر القرّاء، في افتتاحيّة عددها الأول، أن معهد الأبحاث الاقتصاديّة يُعبّر عن الحاجة التي ظلت ملموسة منذ مدة طويلة، إلى إنشاء «منظمة **تكرّس نفسها للدراسة المنهجيّة** لمشكلات الاقتصاد في الشرق الأوسط». (التشديد من عند المؤلف). وأمل بدر أن تحوك المؤسسة

(41) اختلف بدر وحمادة في موضوع أي قسم ينبغي أن يؤوي المعهد في الجامعة. ورأى حمادة أن يكون تابعًا لكلا القسمين، قسمه أي إدارة الأعمال، وقسم بدر أي علم الاقتصاد. غير أن بدر أجرى مساعيه للاستئثار بالمعهد، وحصل في النهاية على ما أراد. واختلى كل منهما بصايغ في حرم الجامعة لإقناعه بالميل إليه، لكن صايغ وقف على الحياد حتى لا يُغضب أيًا منهما؛ انظر في هذا: صايغ، **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**، ص 294 ـ 299. وقد تُفسِّر هذه المنازعة غياب حمادة عن أي إسهام في مجلة **أوراق الشرق الأوسط الاقتصاديّة**.

(42) «Request and Authorization for Program Action». March 2, 1955; FN B ـ 469, FA723A, R0794, Grant PA55-48, FF Records, RAC.

(43) في شأن دور معهد الأبحاث الاقتصادية في إدارة مركز بيروت الدولي للتعليم الإحصائي وتوفير مستلزماته، انظر: «Support for the International Research Center». December 22, 1954; FA723A, R0794, Grant PA55-27, FF Records, RAC.

وقد بدأ التدريس في المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 1954؛ انظر: Robert S. Porter, «Statistical Services in the Middle East». *Middle East Economic Papers*, no. 2 (1955), pp. 103 - 104.

أيضًا «خيوط علاقات مهنيّة بين الباحثين المقيمين في بلدان المنطقة المختلفة»[44] وقد سهّلت المجلّة إنتاج المعرفة المتراكمة في حقل الاقتصاد وتحليلها ونشرها وحفظها. كانت الدراسات المعروضة للنشر فيها متنوّعة، لكن كان عليها إلى حدٍ ما، أن تتناول مسألة التنمية الاقتصاديّة في الشرق الأوسط. وأدت المجلة دور المستقطِب من أجل إنشاء تيارات دوليّة للتبادل الفكري والتأثير في المنطقة العربية والإسلامية، وصولاً إلى كراتشي وطهران وبغداد وإسطنبول والقاهرة والخرطوم[45]. رسمت الدراسات المتعاونة خريطة الاقتصاد والموارد البشريّة في المنطقة، لغرض تطوير قطاع النفط الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكيّة[46].

يصعب تقدير أثر المعهد الطويل الأجل في الإقليم؛ فقد كَبَح صعودُ الاشتراكيّة العربية في أواخر الخمسينيّات وأوائل الستينيّات في بلدان مثل مصر والعراق وسورية، النفوذَ الأمريكيّ بما فيه الأيديولوجي الذي كان المعهد جزءًا منه. في جولة في المنطقة قام بها يوسف صايغ عام 1959، حين كان مديرًا مناوبًا لمعهد الأبحاث الاقتصاديّة، من أجل دعوة مشاركين في مؤتمر لإصلاح التربية الاقتصاديّة، اقتنع صايغ بأن احتمال نجاحه في جولته كان ضئيلاً نظرًا إلى الاعتبارات السياسيّة والنُّظُم الحكوميّة القائمة في المنطقة[47]. في المقابل، كان للمعهد أثر بعيد المدى في بناء اقتصاد لبنان الوطنيّ، من حيث المفهوم، وكذلك من حيث جهاز تنظيم الدولة، وعلاقات السوق. فتَحْتَ إدارة بدر، أنتج الجيل الثاني من مؤسَّسيّي الجامعة الأميركيّة في المعهد أشمل الدراسات الكميّة، وأوسعها نفوذًا، عن الدخل الوطنيّ اللبنانيّ[48]. وبات هذا الإنجاز ركيزة سمعة بدر؛ فقد ذاع صيت المعهد دوليًا

---

(44) كتب ألبرت بدر افتتاحية العدد الأول من مجلة **أوراق الشرق الأوسط الاقتصاديّة**، انظر: Albert Badre, in: *Middle East Economic Papers*, no. 1 (1955), p. v.

(45) استنتجتُ اتساع باع هذه الشبكات استنادًا إلى تفحّص منهجي لإسهامات مجلة **الشرق الأوسط الاقتصادية**، بين 1954 و1964.

(46) شارك بدر في دراسة أساسيّة عن سوق العمالة في الشرق الأوسط، في قطاع النفط؛ انظر: Albert Y. Badre and Simon G. Siksek, *Manpower and Oil in Arab Countries* (Westport, CT: Hyperion Press, 1981).

(47) كان غرض صايغ من المؤتمر المقترح نشر المفردات الاقتصادية بالعربيّة، ومعالجة ما رأى أنه عدم ملاءمة نصوص كتب علم الاقتصاد؛ انظر: «Seminar for Teachers of Economics from Arab Countries», June 13, 1958; FN C_582; FA732A, R0796, Grant PA58-241, FF Records, RAC.

(48) كانت محاولات محليّة باكرة، منها محاولة مهمة من الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي برئاسة منسّى، حيث عمل بدر مقرِّرًا، قد فشلت في إحراز أي نتائج مقْنِعة وذات وزن؛ انظر: Menassa, *Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'État*, p. 2, Arabic insert.

بفضل الدراسة هذه، وأشار الاقتصاديّ اللبنانيّ جورج قرم، في الندوة اللبنانيّة، إلى بدر على أنه «مؤسس المحاسبة الوطنيّة»[49]؛ بينما وصف الرسميّون الأمريكيّون المقيمون في بيروت، أوراق الدراسة بأنها ربما «تقدير الدخل الوطنيّ الأكثر تأنيًا الذي وُضِع في الشرق الأوسط»، بعد تلك الدراسات التي أجرتها السلطات الانتدابية في فلسطين. وفي آخر الخمسينيّات، كانت سلسلة دراسات الدخل الوطنيّ قد صدرت عن المعهد، وعن القسم الاقتصاديّ في السفارة الأمريكيّة في بيروت، على التوالي. وكانت تقديرات المعهد بإشراف بدر، التي اختلفت عن تقديرات السفارة، وتناولت عددًا أكبر من السنين، قد حظيت بقبول أوسع، وظهرت في تقارير دوليّة، مثل **الكتاب السنوي لإحصاءات المحاسبة الوطنيّة** الذي يصدر عن الأمم المتحدة، ودراسات البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (FAO)، و**الإحصاءات المالية الدولية** التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ومنشورات الداتا التي تصدر عن الحكومة اللبنانيّة[50]. وقد استندت الأبحاث اللاحقة عن الاقتصاد السياسيّ في لبنان، ومنها دراسة أجرتها في عهد فؤاد شهاب بعثة إيرفد، استندت إلى أرقام العمالة التي وفرتها الجامعة الأميركيّة في بيروت تلك[51]. وتعدّت دلالات احتساب الدخل الوطنيّ مجرد القيمة الإحصائيّة. فقد عزّزت فكرة لبنان كبلد مستقل، حيث كان من العقبات التي تحول دون إجراء المحاسبة الوطنيّة، الافتقار إلى الإحصاءات المخصَّصة للبنان في أثناء الوحدة الاقتصاديّة مع سورية. ومع استحداث تمثيل رقمي منفصل للاقتصاد اللبنانيّ،

تعرّض بدر بسبب تضييقه في مهمته بوصفه مقررًا في مجلس أبحاث الجمعية، لمختلف آراء الاقتصاديين، ورجال الأعمال، وخبراء المال، ورسميي الحكومة، في شأن موضوع احتساب «المبادلات اللامرئية»؛ انظر: Albert Y. Badre, «The Economic Development of Lebanon with Special Emphasis on Finance». (PhD Dissertation, University of Iowa, 1950), p. 95.

وذكر تقرير لقسم الأبحاث في صندوق النقد هدفه تحديد الكوتا اللبنانيّة، رقمَ دخل وطني للعام 1940 (100 مليون دولار)، لكنه لم يذكر مصدره؛ انظر: IMF, «Analysis of Quota for Lebanon». August 8, 1946, IMF/RD/46/6; EBD Collection; Ref. 273457.

(49) قرم، «الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانيّة». ص 577.

(50) شملت تقديرات بدر أعوام 1950 ـ 1958؛ أما التقارير الصادرة عن القسم الاقتصادي في السفارة الأمريكية في بيروت، فشملت أعوام 1954 ـ 1957. وعن أثر دراسة بدر، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 502, March 31, 1952; FN 883a.10/3-3152; 1950-54 Central Decimal File; RG59; NAB. U.S. embassy numbers are quoted by Benjamin Higgin's authoritative study «Financing Lebanese Development: A Report on Fiscal Polic». issued in 1960 in Beirut.

انظر أيضًا: Salim Hoss, «The Roles of Central Banking in Lebanon». (PhD Dissertation, Indiana University, 1962), pp. 7-9.

(51) Gaspard, *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire*, p. 242.

تعزّز مفهوم الانفصال اللبنانيّ، على المستويين المعرفي (Epistemological) والنفسي، على أيدي اقتصاديّي الجيل الثاني هؤلاء، بطرائق أقل وضوحًا، لكن ربما أكثر فاعلية من سرديّات القوميّين اللبنانيّين المعادين لسورية.

تابع جيل الجامعة الأميركيّة الثالث من أصحاب النظرية المؤسَّسيّة، تبيان خصوصيّة الوضع الاقتصاديّ اللبنانيّ. واتّخذت المسألة المالية عمومًا، والمصرف المركزيّ خصوصًا، طابعًا بارزًا واكتسب صفة طارئة. أبرز الخبراء في هذه المجموعة سليم الحص وطلحة اليافي وإلياس سابا. أسهم هؤلاء الاقتصاديّون، مثل أسلافهم، بمداخلات مهمة في الخطاب العام وسياسة الحكومة، تجاوزت حدود مواقعهم الأكاديميّة. تلقى اليافي أول تدريب مهني له في صندوق النقد الدولي، في الخمسينيّات. وبدأ الحص سيرته المهنيّة بوصفه محاسبًا في شركة التابلاين (Trans _ Arabian Pipeline) الأمريكيّة. وفي العقد التالي من السنين، أدى الحص ـ وبمقدار أقل سابا ـ أدوارًا بارزة في إعادة تنظيم القطاع المصرفي اللبنانيّ وهيكلته، وهو أمر سرّع فيه انهيار بنك إنترا. وتولّى سابا وزارة المالية في عهد الرئيس سليمان فرنجيّة، في أوائل السبعينيّات. وفي عام 1967، عُيِّن الحص أول رئيس للجنة الرقابة على المصارف المنشأة للتو. وبعد سبع سنوات، تولّى رئاسة الحكومة في عهد الرئيس إلياس سركيس الذي كان هو نفسه حاكمًا لمصرف لبنان[52]. وبرز عمل هذا الجيل الثالث المتركّز على المال، في السياق الأعم للنظريات الاقتصاديّة التي وسّعتها كل أجيال الخبراء المؤسَّسِيّين في الجامعة الأميركيّة، لتحويلها إلى مدرسة للفكر الاقتصاديّ، أفضل وصف لها هو المؤسَّسِيّة التنموية.

2 ـ المُؤَسَّسِيَّة التنمويّة

تؤكد كتابات تكنوقراطيي الجامعة الأميركيّة وتصريحاتهم، مقاربتهم المتركّزة على المؤسسة، لا الدولة، كمُحرِّك للتنمية. وقد تفرّعت الأسس النظريّة لأفكارهم إلى حد بعيد، من الحركة المُؤَسَّسِيَّة الأمريكيّةِ الموطن، في علم الاقتصاد، وهي الحركة التي ظهرت في

(52) بين الأعضاء الآخرين في هذا الجيل إدمون عصفور، وجورج مدوّر، ويحيى المحمصاني (تلميذ بول خلاط). وقد خصّص الأخيران أطروحتيهما للدكتوراه، لمسألة سياسة لبنان النقدية، وإصلاح المصرف المركزي، على التوالي؛ انظر: George Medawar, «Monetary Policy in Lebanon». (PhD Dissertation, Cornell University, 1963), and Yahya Mahmasani, «A Central Bank for Lebanon». (MA Thesis, American University of Beirut, 1961).

عمل الحص محاسبًا لدى «تابلاين» بين عامي 1952 و 1954، ومُكاتبًا لغرفة التجارة في بيروت، عامي 1954 و1955؛ انظر: Hoss, «The Roles of Central Banking in Lebanon». p. 140.

النصف الأول من القرن العشرين[53]. عند ظهورها، امتازت المؤسَّسيّة الأمريكيّة بصفتين رئيستين تميّزانها من الفكر الاقتصاديّ الأوروبي التمركز (Eurocentric). **الأولى**، كانت حسًا واقعيًا قويًا ينتقد النظرية الأوروبية الاقتصاديّة التقليديّة (Orthodox). وكانت هذه الأخيرة تُعد موغلة في التجريد وعاجزة عن تفسير وحل النزاعات الاجتماعيّة التي نشأت من التصنيع وتوسُّع السوق. بحسب المدرسة المؤسَّسِيّة، ينبغي للنظريّة أن تكون مؤسسة على حقائق بديهيّة مستقاة من «الوقائع» الاقتصاديّة التي يمكن اختبارها. لذلك اعتمد المؤسَّسِيّون مقاربة تجريبيّة واستقصائيّة تقتضي تطبيق أساليب العلم الطبيعي على الاقتصاد. أما الصفة **الثانية**، لمدرسة الفكر هذه، فكانت تشديدها على أن النُّظُم الاقتصاديّة هي مؤسّسية لا طبيعية في طابعها. فالاقتصاد إلى حد بعيد، يُبْنَى بمجموعة من الاتفاقات القانونيّة والقواعد الاجتماعيّة، ولم يقم بواسطة قوانين جامدة وطبيعيّة يتم اكتشافها. كان هذا يعني أن المشكلات الاقتصاديّة التي تراوح من البطالة، والنزاع الطبقي، إلى التقلبات في دورة الأعمال، هي نتيجة لإخفاق الأسواق - أو المؤسسات المعنيّة بها - في إدارة النشاط الاقتصاديّ بطريقة تنسجم مع المصلحة الجماعيّة في النظام والمجتمع. وفي صلب النظريّة المؤسّسيّة، تكمن حقيقة أن الرقابة الاجتماعيّة في خدمة المصلحة العامة، أكانت خدمة تقودها الدولة، أو القطاع الخاص، تتحقق بأفضل ما يكون من خلال الإصلاح المؤسسيّ[54].

سيطرت النظريّة المؤسَّسِيّة في مرحلة ما بين الحربين العالميّتين، في الشرق الأوسط، بحسب أ. ج. مايير، الذي كان مشاركًا في معهد الأبحاث الاقتصاديّة[55]. تظهر بصمات هذه المؤسَّسِية من خلال كثير من كتابات اقتصاديّي الجامعة الأميركيّة في بيروت، ومنهم سعيد حمادة، تلميذ ويزلي ميتشل. على سبيل المثال لا الحصر، كان التنظيم الاقتصاديّ

---

(53) عانت النظريّة المؤسسية الأمريكية إهمال الكتابة التاريخيّة واستبعادها على أنها تيار هامشي، ومرحلة منصرمة من الفكر الاقتصادي. أما التاريخ التعديلي، فقد أعاد الاعتبار إلى الحركة المؤسسية بوصفها جزءًا من التيار الاقتصادي العام الذي ترك بصماته على الممارسة والسياسة الاقتصاديتين؛ Malcolm Rutherford, *The Institutionalist Movement in American Economics, 1918–1947: Science and Social Control* (New York: Cambridge University Press, 2011).

(54) حول السمات المميزة للحركة المؤسسية، انظر: Ibid., pp. 8 - 9.

(55) Albert J. Meyer, «Economic Thought and Its Application and Methodology in the Middle East», *Middle East Economic Papers*, no. 2 (1955), pp. 66–68.

في رأي مايير، كانت القومية الألمانية في القرن التاسع عشر، والكلاسيكيّة الاقتصادية البريطانية، ومركنتيلية لويس الرابع عشر، كلها مؤثرة في الشرق الأوسط في عشرينيّات القرن العشرين، لكن المدرسة المؤسَّسيّة هي التي كانت غالبة في الفكر.

والإدارة المالية هدفين أولين لدراسات حمادة الاقتصاديّة الرائدة والتحاليل لسورية الكبرى[56]. وهكذا صارت الصفتان الأساسيتان للمؤسَّسيّة، أي الاهتمام بالأساليب الكميّة (Quantitative) والاستقصاء الإحصائي، مقرونتين بالتشديد على الإصلاح المؤسَّسي، شرطًا لا محيد عنه، عند جيلي اقتصاديّي الجامعة الأميركيّة الثاني والثالث. وقد تجلّت هاتان الصفتان في التكليف الذي أنيط بمعهد الأبحاث الاقتصاديّة، وفي دستورها، وعملها[57]. لكن لم تكن الرؤية المؤسَّسيّة في الجامعة الأميركيّة نسخة طبق الأصل عن نظيرتها في الولايات المتحدة. ذلك أن الاقتصاديّين المؤسَّسِيّين في البلدين، كانوا يصارعون مشكلات مختلفة، تختصّ بالحقبة التاريخيّة والسياق الاجتماعي ـ السياسيّ الذي يعملون في إطاره؛ فالأمريكيّون المؤسَّسيّون مثل ميتشل، صرفوا جُلّ انتباههم، إضافة إلى تطبيق الأساليب الكميّة، إلى مسألة دورات الأعمال (Business Cycles) وكيف كانت تؤدي إلى الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعية. ولم تكن المؤسسات الماليّة تحظى بالثقة، بل كانت تُلام على الاضطراب الاقتصاديّ. وفي كتب الخبراء المؤسَّسيّين، أن مسؤولية الإشراف الاجتماعي كانت تقتضي تخفيف هذه الأزمات، أو إزالتها، من أجل المصلحة العامة.

أما في حال المجموعة الاقتصاديّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، فكانت الدراسات الإحصائية تسعى إلى احتساب الداتا، مثل الدخل الوطنيّ، وزيادة السكّان، وميزان المدفوعات في سياق الاقتصادات «النامية»، بينما يرمي الإشراف الاجتماعي والتنظيم المالي إلى تعزيز الاقتصاد ورفع مستوى إنتاجيّته. لذلك كان الإصلاح المؤسَّسي يميل أكثر إلى أن يكون قطب اجتذاب لتسريع عمل قوى السوق. وفي نظر هؤلاء المفكّرين الاقتصاديّين، كان الممسكون باقتصاديّات التنمية، مثل التخطيط المركزيّ والمحاسبة الكلية العيانية (Macroscopic Aggregate Accounting)، أطرافًا محوريّة في الفلسفة الاقتصاديّة التي صاغها هؤلاء المفكّرون. ومع بروز الجيل الثاني من المؤسسيّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت، امتزجت نظريات كينز في كتابه: **النظرية العامة للتوظيف،**

---

(56) في شأن كون حمادة تلميذ ويزلي ميتشل، انظر: Meyer, Ibid., p. 68.
انظر أيضًا: Shehadi, *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cénacle libanais, 1946–54*, p. 22.

(57) استخدم الإصلاحيون في الجامعة الأميركيّة استراتيجيّة مشابهة لاستراتيجية نظرائهم الأمريكيين، في موضوع سياسة التأثير. وتشابه تفويض معهد الأبحاث الاقتصاديّة ونشاطه، على نحو ما، مع تفويض ونشاط المكتب الوطني الأمريكي للأبحاث الاقتصادية (NBER) الذي كان يرأسه ميتشل. لكن كان ثمة فارق ملحوظ، وهو الارتباط الذي كان لكل منهما بالدولة؛ فالمعهد كان هيئة أكاديمية من القطاع الخاص، بينما المكتب كان جزءًا لا يتجزأ من جهاز الدولة الأمريكي. في شأن المكتب الوطني الأمريكي للأبحاث الاقتصادية، انظر: Rutherford, *The Institutionalist Movement in American Economics, 1918–1947: Science and Social Control*, pp. 257–288.

والفائدة، والمال (*General Theory of Employment, Interest and Money*)، والمفاهيم الاقتصاديّة الحديثة، مثل «الاقتصاد الكلي»، امتزجت مع المقاربات المؤسَّسيّة والبنيويّة (Structuralist). وانسجامًا مع النظريّة الكينزيّة، تقبّل مؤسَّسيّو الجيل الثاني فكرة الدين العام، سبيلاً إلى تمويل التنمية. وكانوا ينتقدون عدم التوازن في القطاعات الاقتصاديّة اللبنانيّة أيضًا، حين كان مصدر ثلثي الدخل الوطنيّ هو التجارة (ولا سيّما الاستيراد) والقطاع الثالث (الخدمات: المصارف، والنقل، والسياحة)، وهو ما يؤدي إلى عجز مزمن. إلا أن دعامات التنمية الاقتصاديّة المستوحاة من الكينزيّة، التي اعتنقها أنصار العالم الثالث في بلدان أخرى، كبدائل الاستيراد، والسياسة المالية التضخميّة، وتأميم القطاعات الاقتصاديّة الحيويّة، ومراقبة أسعار صرف العملة، لم يكن مؤسسيّو الجامعة الأميركيّة يقولون بها[58].

في الإطار اللبنانيّ، كان مخطط هؤلاء المؤسَّسيّين للتنمية، يقترب من السياسة التي دعمتها الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسيّ (SLEP)، التي ساهم مديرها غبريال منسى في الدعوة إلى الأفكار الليبراليّة في التنمية اللبنانيّة بعد الاستقلال، وهي سياسة شرحت أسباب تفضيل ميشال شيحا للتجارة، على حساب الصناعة: توسيع الاستيراد وتجارة العبور، وتعزيز وتحديث خدمات الدولة، ودعم حساب ميزان المدفوعات بتنمية القطاع الزراعيّ والصناعة المتخصصة «المناسبة» للموارد اللبنانيّة (أي صناعة الغذاء)، بدلاً من الصناعة الثقيلة[59]. كذلك شدد يوسف صايغ في الجامعة الأميركيّة، على التنمية الزراعيّة، بوصفها محركًا لتنمية البلدان المتخلفة[60]. وحمل كلا الفريقين، مؤسَسيّو الجامعة الأميركيّة وجمعيّة منسى، نظراتٍ متشابهة إلى دور الدولة حيال القطاع الخاص في هذه العمليّة؛ إذ كان المخطَّط العامّ في الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسيّ، لإعادة بناء اقتصاد لبنان بعد الحرب العالمية الثانية، الذي نُشِر عام 1948، يعارض إشراف الدولة الكامل وتخطيطها، كما كانت الحال أثناء الحرب. لكن الجمعيّة أحجمت أيضًا عن الدعوة الصريحة إلى العودة الكاملة لسياسة عدم التدخُّل، بينما دعا مؤسَسيّو الجامعة الأميركيّة إلى سلوك الطريق الأوسط.

---

(58) ضمّن صايغ، في إعداده للماجستير عام 1950، بإشراف بدر، دراسة الكينزيّة. لم يكن سابقًا قد سمع بكينز. انظر: صايغ، **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**، ص 294. وفي نمط الكينزية التي تبنّاها المؤسسيون، انظر: Badre, «The Economic Development of Lebanon with Special Emphasis on Finance».

(59) الآراء الأساسيّة لدى التنمويّين المؤسسيين في الجامعة الأميركية، الموجزة في النص هنا، تستند إلى بحثي في كتاباتهم المنشورة في مجلة **أبحاث الشرق الأوسط الاقتصادية**، ومحاضراتهم في الندوة اللبنانيّة. وأفضل ما يوجز آراء شيحا في الاقتصاد، هو دراساته المجموعة في الموضوع، في: Chiha, *Propos d'économie libanaise*.

(60) Yusif Sayigh, «The Place of Agriculture in Economic Development». *Land Economics* (November 1959), folder 33, box 2, series 833, RG 1.2, RF, RAC.

فكان يُنظَر إلى الدولة على أنها منسقٌ ودليل للاقتصاد الوطنيّ، من خلال أشكال متنوعة من التدخُّل غير المباشر. وكانت الإصلاحات الكبرى لجهاز الدولة اللبنانية الإداري والفني وفق خطوط حديثة، أمورًا مطلوبة. وكان ينبغي عقلنة سياسة عدم التدخُّل[61].

3 ـ عقلنة سياسة عدم التدخُّل

كان المؤسَسيّون التنمويون في الجامعة الأميركيّة يشدّدون على التحديث الاقتصاديّ بوصفه عقلنة أو مَأْسَسَة (Institutionalisation) للإدارة العامة، لكن لطالما تجوهل هذا البُعد المؤسَّسي من مقاربتهم، في ظل طغيان سياسة عدم التدخُّل، كمعيار تقاس به التيارات الأيديولوجيّة والميول السياسيّة خلال حقبة الجمهورية التجارية. في هذا الإطار الثنائي، يُصَنَّف المسؤولون العامّون ومعهم الاقتصاديّون بعامّة، استنادًا إلى تأييدهم أو معارضتهم لعدم التدخُّل، الذي كثيرًا ما يؤخَذ كمرادف لمقاومة تدخل الدولة في الاقتصاد أو للدعوة إلى هذا التدخُّل. وهذا التصنيف يجعل الاتجاهات الفكريّة لدى الباحثين في الجامعة الأميركيّة ملتبسة، بدلاً من أن يوضحها. فقد شدّد اقتصاديّو الجامعة الأميركيّة في بيروت على الطابع **المؤسَسيّ** ـ العام أو الخاص ـ للتدخل في الاقتصاد، لا طابع التدخُّل الذي تقوده الدولة بالضرورة. فعلى غرار الدعوة إلى عدم التدخُّل، امتدح المؤسَّسيّون، وعلى الخصوص الجيل الثاني منهم، مثل بدر وصايغ، التجارة الحرّة وروح المبادرة الفردية اللبنانيّة. غير أنهم أخضعوا «معجزة» الاقتصاد اللبنانيّ لمنطق الحسابات الكمية، ومنطق التاريخ ـ لا العبقرية ـ حين ربطوا ازدهارَها بتغيير البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة[62].

يدعم النتاج الأكاديمي والخُطَب العامة لإصلاحيي الجامعة الأميركية القول بطغيان المقاربة المؤسسيّة لديهم التي لم يكن لديها موقف أيديولوجي مبدئي من سياسة عدم التدخل[63]. فألبرت بدر مثلاً، كان قد اعترف بأن سياسة عدم التدخل جلبت «مكسبًا كبيرًا» و«ازدهارًا» للاقتصاد اللبنانيّ. لكنه لم يوارب في القول إن هناك مشكلة في محاولة وصف

---

(61) المهم في قول منسّى هو العثور على الصيغة الصحيحة لحماية الحريّة والمبادرة الفردية، مع تجنّب «أخطاء فادحة للرأسمالية الفردانيّة عديمة الضمير». انظر: Menassa, *Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'État,* p. 60.

(62) كانت نغمة أن لبنان ملجأ للأقليات عبارات شيحا المجازية للبلاد (ملتقى ثلاث قارات، لقاء البحر والجبال، التطلّع نحو الخارج) المؤسسة على الحتميّة الجغرافيّة. لمطالعة قراءة نقدية لعقيدة شيحا وعباراته، انظر: فوّاز طرابلسي، **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة** (بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 1999).

(63) انظر: قرم، «**الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانيّة**»، ص 578.

نجاح نظريّة عدم التدخُّل، كما يحلو لشيحا، على أنها نتيجة لقوة لاتاريخيّة يتعذّر فهمها، وينبغي عدم محاولة العبث بها. وأتى على ذكر النظرة المؤسسيّة العالميّة إلى الاقتصاد، في دحضه مثلَ هذه المحاولات. وقد عزا تلك المقاربة الشيحاوية المغلوطة إلى وهمين تحوّلا إلى ما يشبه قوة الحقيقة لدى طبقة المتعلّمين اللبنانيّين. **الأول**، يختص بمفهوم علم الاقتصاد وطبيعته عمومًا؛ فخلافًا للزعم المنتشر انتشارًا واسعًا، القائل بأن الاقتصاد يملك مبادئ عميقة الجذور، عالميّة الشمول، ومستقرة على الدوام، وتنطبق في كل البلدان وفي جميع الحقب، أعلن بدر أن «علم الاقتصاد هو علم الوسائل وليس علم الغايات». و«علم الوسائل» هذا يستطيع أن يضع أساليب وسياسات متنوّعة لبلوغ غاية واحدة. وحتى الغاية تلك، يمكن أن تكون عرضة لتطوّر قدرات مجتمع ما، وانفتاحه. وتاليًا، فإن منطق علم الاقتصاد وطبيعته، يمليان إعادة نظر مستمرة للسياسات، والغايات، وفي الحقيقة إعادة النظر في كل النظام الاقتصاديّ القائم.

وقال بدر لسامعيه، إن عدم التدخُّل ليس استثناءً لبنانيًا على الرغم من الهالة التي أحيط بها لدى الطبقة المثقّفة. وهذه الهالة هي وهم يختص باللبنانيّين، وقد طوّبته ملاحظة مزعومة لرئيس الوزراء البلجيكي السابق والمستشار المالي بول فان زيلاند، إلى درجة القول بأن «هناك سر عميق في الاقتصاد اللبنانيّ لا يدركه سوى نُخبة مختارة من الحكماء ذوي البصيرة يعملون في الظل وبصمت من أجل الصالح العام، وهم حريصون على عدم إذاعة هذا السر وكشف الخُدَع التي تُسيّر الاقتصاد اللبنانيّ من كسبٍ إلى آخر»[64].

لكن بدر أكد أن الاقتصاد اللبنانيّ ليس لغزًا مستعصيًا؛ وهو موضع تفسير علمي منطقي، أخذ على عاتقه شرحه بتأريخ نجاح هذا الاقتصاد ورسم سياقه نوعيًا وكميًّا. وفي رأي بدر، لم يكن تدخّل الدولة بالضرورة هو الإجراء السليم المطلوب في الخمسينيات. فقد كان النشاط الاقتصاديّ البديع الذي شهده لبنان بعد الحرب العالميّة الثانية، إلى حد بعيد، نتيجة المبادرة الشخصيّة للفرد اللبنانيّ، وهي مبادرة بلغت أقصى قدرتها بفعل سياسة عدم تدخّل الدولة. إلا أن نجاح تلك السياسة، كان مرهونًا بمجموعة من الظروف السياسيّة والاقتصاديّة، منها تدفق البترودولار في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وقال بدر إن هذه الظروف صارت شيئًا فشيئًا غير قابلة لمواصلة الدفاع عنها، في

(64) رأى بدر أن «السر العميق» الأسطوري الذي قال به فان زيلاند، عن الاقتصاد اللبناني صار من القوة، أنْ دخل في التقليد الشعبي اللبناني، من خلال الاحتفال الكاريكاتوري به في غناء الفنان الفولكلوري عمر الزعني؛ انظر: ألبرت ي. بدر، «نحو آفاق اقتصاديّة جديدة». في: مجموعة من المفكرين، **عهد الندوة اللبنانيّة**، ص 370.

أواخر الخمسينيّات. ذلك أن البنية الاقتصاديّة غير المتوازنة، المؤاتية للقطاع الاقتصاديّ الثالث (الخدمات)، جعلت لبنان هشًا جدًا حيال الصدمات الخارجيّة، وهذا أمر أثبته بدر بالاستناد إلى داتا إحصائيّة واسعة. ومع تقدم السنين، أصبح النجاح في المستقبل مرهونًا بالتخطيط الاقتصاديّ الذي يعالج هذه الوقائع، ويتطوّر مع الوقت، ومع البيئة المتغيّرة، وليس بالسياسات التي تستدعي ذكر النجاح الماضي لتسويغ فلسفات انقضى أوانها. لقد أصبح تدخُّل الدولة ضرورة عقلانيّة، كما قال بدر. عدّد بدر ستة ظروف أسهمت في نجاح لبنان الاقتصاديّ، و«نشاطه الباهر» في الخمسينيّات ـ وبرّرت سياسته القائلة بعدم التدخُّل ـ لكن هذه الظروف لم تعد بالضرورة قائمة في أوائل الستينيّات. وهذه الظروف هي، موجودات لبنان الكبيرة من العملات الأجنبيّة، حين كانت البلدان الأوروبية تشهد ازدهارًا كبيرًا لإعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية؛ والعلاقات التجاريّة الضعيفة بين العالم العربي وبقية العالم، وهي أتاحت للبنان أن يكون وسيطًا؛ وتدفّق رؤوس الأموال إلى لبنان من مداخيل النفط في دول الخليج العربية؛ والرغبة المتنامية في البلاد الغربيّة لإقامة تعامل تجاريّ ومالي مع البلاد العربيّة، وأهليّة اللبنانيّين في البداية كوسطاء؛ وتهاون بعض الدول في تنفيذ خطط للاكتفاء الاقتصاديّ الذاتي، وهو ما يسهل التجارة الثلاثية الأطراف؛ والتراخي في اجتثاث المعاملات التجاريّة غير القانونيّة الغالبة في لبنان، بما في ذلك تجارة المخدرات والدعارة[65].

أتاح الموقف المحايد على المستوى النظري لبدر وزملائه تجاه تدخل الدولة من عدمه، ظهورَ شبه إجماع بين المؤسِّسِين التنمويّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وأنصار عدم تدخّل الدولة في الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسيّ برئاسة غبريال منسى، في ما يخصّ إصلاح الممارسات المتبعة في الموازنة، والسياسة الضريبيّة، وإعادة التنظيم الإداري، وحتى التنمية الزراعيّة والصناعيّة. لكن هذا الإجماع توقّف عند عتبة المال ومستقبل لبنان الاقتصاديّ بعد فك ارتباطه بفرنسا. اختلف الاقتصاديّون في المعسكرين في شأن قضايا مثل التبني الكامل للنظام المالي العالمي الجديد الذي يقوده صندوق النقد الدولي، وفي موضوع آليات تمويل التنمية، وتنظيم القطاع المصرفي، ومستقبل بنك سوريا ولبنان. ومضى الجيل الثالث من مؤسَسِيي الجامعة الأميركيّة في هذا الجدال خطوة أخرى إلى الأمام بالتركيز حصرًا تقريبًا، على إصلاح المصرف المركزيّ.

(65) المصدر نفسه، ص 373 ـ 374.

رابعًا: مالية من دون فرنسا

امتدح منسى، خلافًا للحكمة التقليديّة لدى مؤسِّسِيّي الجامعة الأميركيّة، النظام الانتدابي النقدي الفرنسيّ، وقال بأن ربط الليرة اللبنانيّة بالفرنك الفرنسيّ يحول دون التزوير والمشكلات النقدية الأخرى. كذلك رأى أن فرنسا كانت تؤدّي دور دولة عُليا، توحّد الاقتصادَين اللبنانيّ والسوري وتضبط أسعار الصرف فيهما. وبعد إلغاء الاتحاد الجمركي مع سورية عام 1950، فَقَدَ لبنان كلا المدخلين غير المقيّدين إلى السوق السوريّة، وإلى احتياطيات نقدية كبيرة لدعم الليرة. وبينما كان اقتصاديّو الجامعة الأميركيّة يرسمون دور الدولة اللبنانيّة في تنمية الاقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعبارات تستند إلى نظرية علميّة عامة لتطوّر الاقتصاد تمليها نظريّة التحديث، نادى منسى مثلهم بتدخل الدولة، ولكن في سبيل إحياء تنظيم اقتصاد لبنان، كما كان قبل الحرب العالمية . في نظر منسى، كان تدخّل الدولة في أثناء الحرب ظاهرة عابرة، تمليها ضرورات حربيّة. وقد انقلبت إلى العكس من ذلك، من دون أن تُحدث انخفاضًا في مستوى المعيشة. لذلك، كان لبنان بحاجة إلى استعادة دوره «وسيطًا طبيعيًا» لأعمال الصرف التي يمكن أن تنمو بسرعة ليصبح لبنان بذلك مركزاً ماليًا كبيراً، وملاذًا لدفق رؤوس الأموال.

رسَم منسى ما رأى أنه إجماع جديد على إعادة بناء اقتصاد عالمي سليم. وأُسُس هذا الاقتصاد السليم أربعة: **الليبراليّة الاقتصاديّة، ونظام المال الدولي المستقر، وحرية الحصول على الموارد الأوليّة، وزيادة القدرة الشرائية لدى الجمهور**[66]. وفي غياب العلاقات الأحادية الجانب مع فرنسا، دعا منسى إلى علاقات تجاريّة متعددة الجوانب مع الدول العربيّة للتعويض من خسران السوق السوريّة. أما دعم العملة، فكان مسألة أكثر تعقيدًا؛ ففي نظر منسى، كان اتفاق عام 1948 النقدي مع فرنسا يوفّر حلاً موقتًا كان ينبغي الاحتفاظ به حتى عقد ترتيب نقدي مُرضٍ بين الدول العربيّة. أما ما كان في مصلحة لبنان، لكن في المدى البعيد فقط، فهو التعاون الدولي، بما في ذلك تبنّي الصيغة المشتركة لتغطية العملة، وفقًا لصندوق النقد الدولي[67].

---

(66) Menassa, *Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'État,* pp. 91 and 99 - 106.

(67) عن امتداح منسى ربط الليرة بالفرنك، انظر: Ibid., p. 253.
وعن دور فرنسا بوصفها «دولة كبيرة» وتباعد المصالح السورية واللبنانية (ص 72). وفي موضوع الخلافات داخل الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي في شأن السياسة النقديّة، انظر (ص 259).

لقد اعترف منسى بأن اعتماد إطار صندوق النقد الدولي ماليًا هو في مصلحة لبنان. لكنه، خلافًا لمؤسَسِيّي الجامعة الأميركيّة، لم يعبّر عن الثقة نفسها في قدرة وصفة الصندوق على ضمان استقرار العملة. فقد شك منسّى في أن تدخّل الصندوق الدولي يمكن أن يأتي في الوقت المناسب، لمعالجة الأزمات الاقتصاديّة غير المتوقّعة. ورأى أن السعي إلى تحقيق تغطية ذهبية كاملة هو حل أفضل، على الرغم من صعوبة توفير العملات الصعبة لشرائه. وفي المقام الأول، لم يَرَ منسّى ضررًا في اتخاذ الولايات المتحدة بديلاً من فرنسا، وطلب قرضًا تجاريًّا أمريكيًّا في حدود تراوح بين 75 و100 مليون دولار يُسَدَّد معظمها، كما اعتقَد، حالما تسيّل فرنسا موجوداتها الداعمة للعملة، مثلما قضى اتفاق عام 1948 النقدي مع باريس[68]. وعلى المدى البعيد، تحل سياسة عدم التدخُّل مشكلة العملة الصعبة واحتياطي الذهب، بحسب منسّى، الذي دعا إلى التوسّع في الاستيراد، وذكر في الوقت نفسه نقص العملة الصعبة. تضمّنت الإجراءات التي اقترحها منسّى إلغاء الرقابة على أسعار صرف العملات الأجنبيّة والقيود على حركة الذهب، وتشريع تحرير نقل رأس المال إلى الخارج في كل أشكاله، بل دعا حتى إلى فتح حسابات مصرفيّة بالذهب والعملات الأجنبيّة، فكشَف ميلَه إلى المصالح المرتبطة بالطبقة التجارية ـ المالية[69]. وكثير من هذه الإجراءات طُبِّقَت بين عامَي 1948 و1952، وشكّلت الأساس للجمهوريّة التجارية.

لم يُجادل منسى في الدور الأساسي لمصرف مركزيّ في تنفيذ هذه الإجراءات وتوفير المستوى المنشود من تغطية إصدارات العملة. لكنه لم يَرَ مبرّرًا لإنشاء مثل هذه المؤسسة المستقلّة، وخصّص حيّزًا ضيقًا لمناقشة إصلاح المصرف المركزيّ والقطاع المصرفي الخاص، وتنظيمه؛ فرأى أن إنشاء مصرف مركزيّ هو مسألة للمستقبل البعيد. وبحسب منسّى، كان أفضل مَن يناط به حق إصدار العملة، حتى في المراحل الانتقاليّة، هو مجلس النقد، وليس بنك سوريا ولبنان. لكن الأخير ينبغي أن يظل مَصرفًا للحكومة، وأن يكون ممثّلاً في مجلس النقد. وهو لم يَرَ أن بنك سوريا ولبنان غير وافٍ بالغرض، بل رأى أنه لا

(68) في شأن عدّ إطار صندوق النقد الدولي مؤاتيًا لمصلحة لبنان، انظر: Ibid., p. 256.
وعن تفاصيل الخطة لطلب دولارات أمريكيّة، انظر: Ibid., pp. 264 - 265.
كذلك سعى المفكر المؤيد لأمريكا، اليميني الاتجاه شارل مالك، إلى طلب الرعاية الاقتصادية الأمريكية بعد الفطام عن الأم فرنسا؛ انظر: طرابلسي، صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة، ص 246.
(69) في شأن التحديات النقدية الفورية والبعيدة المدى، انظر: Menassa, Ibid., pp. 78–79.
وفي أفضل الإجراءات لمعالجة التحدي النقدي، انظر: Ibid., pp. 265–266.

مفر من التعاون مع المصرف. وأشاد بأنه مِلك القطاع الخاص، ليكون ضمانةً حيال عدم التبصّر المالي الحكومي، لا جداراً يعوق الإصلاح النقدي[70].

في الجانب النقيض، دعا مؤسّسو الجامعة الأميركيّة في بيروت بإلحاح إلى إعادة نظر شاملة للقطاع المصرفي غير المنظم، وأيدوا وضع سياسة نقديّة منسجمة إلى حد بعيد مع عقيدة الليبراليّة المُضمَرَة، بما فيها وصَفاتها في شأن إصلاح القطاع المصرفي المركزيّ. وكان حمادة قد طرح الموضوع باكراً منذ الثلاثينيّات. أما عند الجيل الثاني، فكانت تحجبه مسألة أعمّ هي التنمية الاقتصاديّة التي هيمنت على الفكر الاقتصاديّ بعد الحرب العالميّة الثانية، لكن الموضوع عاد إلى البروز مع الاقتصاديّين المؤسّسيّين من الجيل الثالث. فقد كان امتياز بنك سوريا ولبنان قريب الانقضاء عام 1964، فأخذ طلحة اليافي، وسليم الحص، ويحيى المحمصاني تلميذ بول خلاط، وجورج مدوّر، يفكرون مليًّا في أمر مصير البنك، وأحيوا قضيّة إصلاح القطاع المصرفي[71].

المصرف المركزيّ المثالي

عالجت مخططات مؤسسة المصرف المركزيّ المثالي، التي اقترحها الجيل الثالث من أطباء المال في الجامعة الأميركية، ثلاثة موضوعات عامة في الإصلاح المصرفي. **الأول،** هو تقنين القطاع المصرفي اللبنانيّ وإعادة تنظيمه، بغض النظر عن صلته المباشرة بالمصرف المركزيّ. تضمّن هذا سن تشريع يحكم القطاع المصرفي التجاريّ، ويعيد تنظيم بنى ملكيّة المصارف وممارسات العمل فيها، وفق أساليب الشركات الحديثة، وتسهيل التعاون البيني المصرفي من خلال قنوات ذات طابع رسمي. وكان **الثاني** هو البحث في الترتيب المؤسّسي المثالي الذي يشكّل نظريًا الأساس السليم لعمل مصرف مركزيّ في اقتصاد نامٍ (ويتضمن هذا علاقته المباشرة بالمصارف). أما **الثالث،** فتناول الترتيبات العمليّة الفضلى التي تُعتَمد في السياق اللبنانيّ. وعلى هذه الترتيبات أن تأخذ في الحسبان مصير بنك سوريا ولبنان، وكذلك الاعتبارات السياسيّة والأخرى غير الاقتصاديّة، البارزة في لبنان في ذلك الوقت.

---

(70) عن تأسيس مجلس النقد المقترح، والحاجة إلى إبقاء الترتيب القائم مع بنك سوريا ولبنان، انظر Ibid., pp. 261-262.

(71) انظر: Talha Yaffi, «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform». (PhD Dissertation, University of Wisconsin, 1959); Hoss, «The Roles of Central Banking in Lebanon»; Mahmasani, «A Central Bank for Lebanon», and Medawar, «Monetary Policy in Lebanon».

على مستوى النماذج النظريّة، ارتأى مؤسَسِيّو الجيل الثالث أن مراقبة الإقراض (Credit Control) (لضبط دورات التوسّع والتقلّص في عرض السيولة المالية)، لا التنمية الاقتصاديّة، هي المهمّة الأوليّة للمصرف المركزيّ. ويمكن للمصرف أن يسهم في تنمية الاقتصاد وتعظيم الدخل الوطنيّ، لكن على نحو غير مباشر. وله أن يضمن قروض الدولة المخصّصة لمشاريع التنمية، والإشراف على المؤسسات الائتمانية الأخرى التي أنشئت لهذا الغرض، والتأثير في حوافز الاستثمار من خلال مهمته الأولى، وهي التحكّم في حجم تدفق الإقراض واتجاهه. إلا أن مهمته الأولى التي هي الإشراف على الإقراض، رُسِمَت ارتباطًا بنظريّات التنمية (underdevelopment) السائدة آنذاك. والنموذج المؤسسيّ المثالي في هذا الشأن هو النموذج الذي يحقق على أفضل وجه مراقبة الإقراض في الاقتصاد اللانامي (underdevelopment) كاقتصاد لبنان. واعترف حمادة بذلك، ووصل الجيل الثالث من الاقتصاديّين الماليين في الجامعة الأميركيّة إلى خلاصات مماثلة. لكن هذا الجيل وضع هذه الخلاصات في أطر أكثر نظريّةً، مستمدّة من الأدبيات الناشئة التي تعاملت على الخصوص مع المصارف المركزيّة، في البلدان النامية[72].

كان ثمة تأثيران في هذا الأمر هما تأثير أ. ف. و. بلامبتر، أستاذ الاقتصاد السياسيّ في جامعة تورنتو، وس. ن. سِن المحاضر في علم الاقتصاد في جامعة كالكوتا. وفي حين ركّز بلامبتر على المصارف المركزيّة في الممتلكات البريطانيّة، وسّع سِن ساحة دراسته لتشمل البلدان النامية في العموم[73]. لكن كليهما طرحا مسألة كيف يمكن للمصارف المركزيّة المنشأة حديثًا أن ترسّخ سلطتها وتنجز بفاعلية مهمتها في مراقبة الائتمان، ووافقا على أن المصارف المركزيّة ينبغي أن تعمل بوحي المصلحة العامة، بدلاً من السعي إلى الربح. ويُنتَظَر من المصارف المركزيّة أن تؤدي الواجبات المصطلَح عليها عالميًا، مثل حماية الاستقرار النقدي، وأن تعمل بوصفها مصرفًا للدولة، ومصرف الملجأ الأخير. غير

---

(72) رسم حمادة صورة الحاجة إلى سلطة مصرفيّة مركزيّة واحدة في موضوع استقرار العملة، ومراقبة الأسعار، وإلى حد أقل، «التطور الاقتصادي»؛ انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* pp. 276–277.

(73) الكتابان الأكثر ورودًا على الذكر لدى باحثي الجيل الثالث في الجامعة الأميركية في بيروت: A. F. W. Plumptre, *Central Banking in the British Dominions* (Toronto: University of Toronto Press, 1940), and S. N. Sen, *Central Banking in Undeveloped Money Markets* (Calcutta: Bookland, 1952).

كان الحص أيضًا متأثرًا بكتابات ميلتون فريدمان، في شأن «علم الاقتصاد الإيجابي» «Positive Economic». لكنه لم يوافق على الدوام مع توقّعه في شأن إدارة سوق المال؛ انظر: Hoss, «The Roles of Central Banking in Lebanon». pp. 82, 105, 118 and 120.

أن التنظيم المؤسسي الخاص للمصرف المركزيّ، والتقنيات التي يستعملها لأداء هذه الأهداف ليست عالمية عامة، بل يحدّدها الحيّز المالي الذي تعمل فيه، وتحديدًا، درجة تطور السوق النقديّة[74].

ارتأى سِن أن سوق المال غير النامية تجعل عمل المصرف المركزيّ أكثر تعقيدًا؛ فأسواق المال الغربية تملك قطاعًا مصرفيًا عالي التنظيم، وبنية ائتمانية متينة. وفي ظروف كهذه، بلغت المصارف المركزيّة موقعًا ماليًا مسيطرًا منذ عشرات السنين، إن لم يكن منذ قرون. وهي قادرة على أن تؤثر مباشرة في الحركة الائتمانيّة من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء الأوراق الماليّة) أو على نحو غير مباشر، من خلال التحكّم في نسب الحسم التي يمكن وفقها للمصارف الأخرى أن تشتري وتبيع السندات للمصرف المركزيّ.

في البلدان النامية، هذان الشرطان ـ أي سوق المال المترابطة والعميقة، والمصرف المركزيّ ذو الخبرة والسيطرة ـ لم يكونا موجودَين في الأغلب[75]. وحين يعجز المصرف المركزيّ عن ممارسة ما يكفي من السلطة في سوق المال، فإن خياره الأجدى يكون فرض شروط نِسبٍ دنيا من الاحتياطي النقدي لديه على المصارف التجاريّة، وتعديل هذه النسب بحسب الحاجة. ولا يمكن استعمال هذه التقنيّة المستندة إلى القانون، بوتيرة حركة السوق المفتوحة أو تبدّل نسبة الفائدة، لكنها تمدّ المصرف المركزيّ بوسائل مباشرة لإجبار عوامل السوق الصعبة المراس (المصارف العاديّة) على التزام سياسة المصرف المركزيّ. والحق الثاني لمراقبة سجلات المصارف الخاصة وطلب معلومات بصورة منتظمة منها، يعزّز كثيرًا قدرة المصرف المركزيّ على وضع تقدير سليم في هذا الشأن. وكما يقول سِن، تمثل هذه المعلومات «المادة الأولية للمراقبة»[76].

---

(74) عن موضوع الطابع العالمي لأهداف المصرف المركزي، لكن الطابع الخاص لتنظيمه المؤسسي، واستراتيجيات عمله، انظر: Sen, Ibid., pp. 8 - 9.

(75) بلغت أسواق المال في الممتلكات البريطانيّة مستوى معيّنًا من النضج بفعل الحرب العالميّة الأولى، ومتطلباتها الماليّة. لذلك، وقفت هذه الأسواق في منتصف الطريق بين الأسواق الكاملة التطور في مراكز الدول الاستعمارية، مثل لندن ونيويورك، وبين أسواق الجنوب العالميّة. في شأن دور الحرب العالميّة الأولى في تطوير أسواق المال في الممتلكات البريطانيّة، انظر: Plumptre, Ibid., pp. 9–12.

(76) عن متطلبات الاحتياطي النقدي وتبديلها بوصفه أكثر الأدوات جدوى في أدوات عمل المصرف المركزي في الأسواق غير المتطوّرة، انظر: Sen, Ibid., p. 143.

وعن الخصائص والعمليات في أسواق المال غير المتطوّرة، انظر: Plumptre, ibid., pp. 4–5.

وفي شأن أهمية المصارف وحاجتها إلى توفير المعلومات، التي هي المادة الأولية للرقابة، انظر: Sen, ibid., pp. 200 - 201.

لقد تبنّى خبراء الجيل الثالث المؤسَّسي في الجامعة الأميركيّة في بيروت، آراء سِن وخلاصات تحليله، وأبدوا حسرتهم لتخلّف سوق بيروت الماليّة، ووضعوا التنمية الاقتصاديّة في المرتبة الثانية من حيث الأهميّة، بعد الأشراف على الائتمان، وحدّدوا متطلبات نسبة احتياطي النقد وتبدّلها بوصفها الوسيلة الفضلى لهذا الإشراف، كما شدّدوا على الحاجة إلى التفتيش لدفاتر قيد المصارف وجمع داتا مصرفيّة ونشر مضمونها بانتظام[77]. وفي تقديرهم، فشل الترتيب المؤسسي القائم، المجسّد في بنك سوريا ولبنان، في كل هذه الأمور. وحتى في ذروة نفوذ البنك في منتصف الثلاثينيّات، أشار حمادة إلى أن بنك سوريا ولبنان افتقر إلى القدرة على التحكم في الائتمان وتنظيمه في سوق المال، ولم يتبنَّ سياسة واضحة للمصلحة العامة[78]. في أواخر الخمسينيّات، تعرّض وضع بنك سوريا ولبنان المتقلقل، كمصرف مركزيّ، لهجوم على أساس الأداء، وليس على أسس نظريّة بحتة فقط؛ فذكر اليافي عدم رغبة البنك في أن يعمل كمصرف مركزيّ، وأن يسارع إلى التدخُّل من أجل مراقبة حركة الإقراض في أثناء الأزمات، مثل الحرب الكوريّة وأزمة السويس. وحتى لو كان يرغب في ذلك، كما أشار الحص، لم يكن «ملزَمًا قانونيًا» بأن يراقب حركة عرض السيولة المالية، وكان غياب «التشريع» لسلطة ما على المصارف الأخرى عقبة خطيرة[79].

أدت مواصلة بنك سوريا ولبنان دمج الإحصاءات المتعلّقة بالموجودات التجاريّة وموجودات الدولة، والإيداعات الحكومية في سورية ولبنان، إلى المزيد من عرقلة تطبيق سياسة مالية فاعلة. ذكر هذه الهواجس الحص والمحمصاني. وأشار اليافي أيضًا إلى أن نفوذ بنك سوريا ولبنان في سوق المال الخاصة كان يتراجع؛ إذ أشارت أرقام البنك التي أتى على ذكرها مؤسَسِيّو الجامعة الأميركيّة، إلى أن نسبة الأموال الخاصة المودَعة في بنك سوريا ولبنان من مجموع الإيداعات اللبنانيّة في البنك، كانت في هبوط مستمر. فقد

---

(77) اقترح اليافي إنشاء قسم إشراف وتفتيش يمكنه أن يطلب الداتا ويراقبها دوريًا، على نحو مستقل عن المصرف المركزي عند الحاجة. واقترح كذلك تعيين مدقق وإقامة قسم أبحاث يستطيع أن ينشر كراسًا شهريًا يضم تحليلاً لوضع القطاع المصرفي؛ انظر: Yaffi, «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform,» pp. 240–241.

(78) في موضوع نقد حمادة لبنك سوريا ولبنان، انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, p. 310.

(79) في شأن فشل بنك سوريا ولبنان في التصرف كمصرف مركزي في زمن الحرب الكوريّة، انظر: Yaffi, Ibid., p. 134.

وعن دور البنك غير الفاعل في مراقبة التسليف، وضغط الحكومة عليه من أجل التدخل في زمن أزمة السويس، والاضطرابات المحليّة عام 1958، انظر: Hoss, «The Roles of Central Banking in Lebanon». pp. 62–63 and 110.

هبطت من 38 بالمئة عام 1951، إلى 9 بالمئة عام 1959. وصارت أعمال البنك مرتهنة أكثر فأكثر للحركة المصرفية الحكوميّة التي ازدادت ودائعها لديه من 145 مليون ليرة لبنانيّة عام 1955 إلى مبلغ ضخم قدره 247 مليونًا عام 1960. ولو حرمته الحكومة امتيازه عند انقضاء أجله عام 1964، لأصبح على الأرجح من أصغر المصارف في البلاد[80].

اقترح الاقتصاديّون المؤسسيون في الجامعة الأميركية ترتيبات بديلة كثيرة لبنك سوريا ولبنان. الحل الأمثل الذي ذكره حمادة في الثلاثينيّات فكان إنشاء مصرف مركزيّ على غرار بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكيّ (FRB)، لكن بتمويل من مصرفيّين «محليّين». إلا أن حمادة كان يعتقد أن عدم الاستقرار السياسيّ في سورية في ذلك الوقت، والحاجة إلى نزع الصفة التجاريّة عن بنك سوريا ولبنان، قد يجعلان خيار بنك الاحتياطي الفدرالي خياراً غير عملي. أدّت هذه الاعتبارات السياسيّة، لا الاقتصاديّة، بحمادة إلى اقتراح تحويل بنك سوريا ولبنان إلى مصرف مركزيّ خالص، على غرار بنك فرنسا، الذي كان يمارس الأعمال التجاريّة، علاوة على مهمته مصرفًا مركزيًّا. وفي حال رفض بنك سوريا ولبنان هذا الاقتراح، عرض حمادة ـ الذي كان يكتب قبيل انقضاء أجل امتياز البنك عام 1939 ـ تجديدًا قصير الأجل (عشر سنوات) للامتياز، بانتظار تبدّل الظروف السياسيّة في سورية. في هذه الأثناء، يمكن تعزيز النفوذ الوطنيّ بزيادة نسبة الأعضاء «المحليّين» في مجلس البنك، وتدعيم سلطة ممثل الحكومة[81].

لكن الظروف في سورية تبدّلت بأسرع مما توقّع حمادة. كما سلف، لم تجدّد سورية رسميًا أبدًا امتياز عام 1924، بل اختارت بدلاً من ذلك أن تؤسس مصرفًا مركزيًّا تملكه الدولة. وعلى النقيض من ذلك، جدّد لبنان امتياز بنك سوريا ولبنان مدة خمس وعشرين سنة أخرى. غير أن الوقت لم يكن في مصلحة البنك. فقد كانت نظريّات التنظيم النقدي

---

(80) استطاع اليافي أن يحصل على إحصاءات بنك سوريا ولبنان من وزارة المال، بوصفه عضوًا في مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ انظر: Yaffi, Ibid., pp. 119–34.

قال الحص، إن لدى بنك سوريا ولبنان ودائع عامة تشكّل ستة أضعاف ما لديه من ودائع خاصة في أواخر 1958 و1959؛ انظر Hoss, Ibid., p. 89.

وفي موضوع تضاؤل الإيداع الخاص وتزايد الإيداع الحكومي، انظر: Mahmasani, «A Central Bank for Lebanon». pp. 62–63.

(81) عن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك فرنسا، كنموذجين، انظر: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, pp. 277–278.

وعن بنك سوريا ولبنان وأنه الأكثر أهلية لتحويله إلى مصرف مركزي، انظر: Ibid., p. 310.

وفي شأن تكوين المجلس والسلطة الحكوميّة، انظر أيضًا ص 312.

ونظم مراقبة الائتمان، تخضع لتحوّلات جذريّة في اتجاه تعزيز سلطة المصارف المركزيّة. وزوّدت الحربُ العالمية الثانية، وتاليًا بروز عِلم الاقتصاد التنموي، هذه المصارفَ المركزيّة بسمعة وسلطة أكبر، فصارت من مقوّمات الحكم الذاتي والاستقلال الاقتصاديّ والسياسيّ. وأصبح وضع بنك سوريا ولبنان شيئًا فشيئًا غير قابل للدفاع عنه، في ضوء تطوّر الظروف النقديّة اللبنانيّة، في النظام العالمي الجديد.

عبّرت مقترحات الجيل الثالث لإصلاح المصرف المركزيّ عن هذه التحوّلات. وكان متوقَّعًا من الحكومة أن تبادر في هذا المجال. وعدّد اليافي، بدعمٍ من المحمصاني، أربعة خيارات: تمديد امتياز بنك سوريا ولبنان، أو «لبننة» البنك بالاستحواذ على حصة 51 بالمئة من أسهمه، أو تأميمه بالكامل، أو تأسيس مصرف مركزيّ جديد تمامًا تملكه الدولة. أيد الاقتصاديّون المؤسِّسيون الخيار الرابع. وشارك في هذا الرأي مجلس التخطيط والتنمية الاقتصاديّة التابع للدولة، الذي كان يعمل فيه اليافي وآخرون من المجموعة. وتبنّى المجلس الاقتراح في سياسته، وارتأى لإنشائه رأس مال ضروريًا يبلغ 5 ملايين ليرة لبنانيّة[82].

اكتسبت مسألة المصرف المركزيّ الذي تملكه الدولة صبغة وطنيّة صريحة في أوائل الستينيّات. في تلك المرحلة، اتهم محمصاني بنك سوريا ولبنان علنًا بأنه يوفّر للمصارف التي يملكها فرنسيّون كل الدعم والعون اللذين ترغب فيهما، وأنه بذلك يمثل «مصالح أجنبيّة». واستعاد المحمصاني قول سِن، إن المصرف المركزيّ يمثل استقلال البلاد الاقتصاديّ. وتأسيس مثل هذا المصرف يثبت «قدرة [لبنان] على ممارسة سلطته في النظام النقدي والمصرفي، وعلى تأدية دوره في تنمية الاقتصاد من دون أي نفوذ أو ضغط أجنبي»[83].

في نظر الجيل الثالث من الاقتصاديّين المؤسَسِيّين، لم تكن الدعوة إلى إنشاء مصرف مركزيّ تملكه الدولة، تُضمر أي اعتناق لاشتراكيّة الدولة. كان الاستقلال الإداري، وشراكة القطاعين الخاص والعام، والخبرة التكنوقراطية المستقلّة، كلها أساسيّة في المشروع. ولمحاكاة الممارسات الدولية الجارية، وانسجامًا مع توصيات صندوق النقد الدولي، اقترح

---

(82) عن الخيارات الأربعة للتحوّل، انظر: Yaffi, «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform». pp. 208–210.

وفي شأن تأييد مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية للخيار الرابع، وعَدِّه أن الحصة المقترحة لرأس ماله مناسبة (ص 214 ـ 215 و225).

(83) انظر: Mahmasani, «A Central Bank for Lebanon». pp. 73, 89 and 103.

المؤسسيون أن يأخذ مجلس النقد والتسليف على عاتقه إدارة المصرف؛ على أن يعيِّن رئيس الجمهوريّة أعضاء إدارة المجلس، لكن مع احتفاظهم باستقلالهم في عملهم. وحتى يمثّل هذا المجلس مختلف مصالح الاقتصاد الوطنيّ وقطاعاته، لا بد من أن يكون مشكّلاً من مزيج من السياسيّين، وكبار المصرفيّين، وكبار الموظفين العامين، وأكثرية من الخبراء التكنوقراط[84].

لم تكن إشارة الاقتصاديّين المؤسَسِيّين في الجامعة الأميركيّة إلى الوطنيّة وإشراف الدولة، مستوحاة من خطاب «العالم الثالث» الرائج حينها والمعادي للإمبرياليّة. على العكس من ذلك، فقد سَعوا إلى التماثل مع مفاهيم الإدارة المالية والتخطيط الاقتصادي المستوحى من التجربة الأمريكية. فقد أنذر حمادة ضد تمرّد الفلاّحين، الذي «نَمقُت»، بينما وصف بدر الإمبرياليّة بأنها مجموعة غير مؤذية، بل مفيدة، من العلاقات المؤسسيّة بين البلدان الأكثر نماءً، وتلك الأقل نماءً[85]. وفي موضوع سيادة الدولة على المصارف المركزيّة، ذكر اليافي تنامي الإجماع الدولي على أن مراقبة الحركة الماليّة أصبحت ممارسة أساسيّة من ممارسات السيادة، بينما كثيرًا ما عزا أعضاء الجيل الثالث مسألة التخلّف والتبعيّة الاقتصاديّة، إلى تخلّف أسواق المال، لا إلى التبعيّة الاقتصاديّة للبلدان الغربيّة. وكانت الدعوة إلى المِلكيّة العامة للمؤسسات مثل المصرف المركزيّ، تنسجم، كما قال المحمصاني، مع نزعة عالميّة لتحويل الملكيّة من خاصة إلى عامة. والمهم في الحقيقة، كما شدّد اليافي، هو الإدارة لا الملكيّة. فالإدارة الحكوميّة كما يُزعَم، غير فاعلة وتخضع للضغوط السياسيّة. ونتيجة لذلك، كان لا بد من وضع أسس حماية مؤسَّسيّة، مثل منح الاستقلال الإداريّ، للخبراء[86].

لذلك، كانت أفكار المؤسَسِيّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت إصلاحيّة وليبراليّة. وقد شكلوا القليل من التهديد للبنية الشاملة في الاقتصاد اللبنانيّ، وأسسه الرأسماليّة.

---

(84) Yaffi, Ibid., pp. 226 - 227.

اقترح اليافي أنه ينبغي لوزير المال أن يكون الرئيس الفخري لمجلس النقد والتسليف، على أن يكون حاكم المصرف المركزي هو الرئيس في غيابه، وأنه لا بد من أن يكون اثنان من الأعضاء خبيرين معترفًا بهما، في الشأن المصرفي التجاري والصناعة والتجارة على التوالي؛ أما الرابع فيكون خبير مال من مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ مع أستاذ جامعي في علم الاقتصاد؛ إضافة إلى مدير وزارة المال العام. وتبنّى المحمصاني اقتراح اليافي، وشدد على ضرورة أن تكون إدارة الخبراء منفصلة ومستقلة؛ انظر: Mahmasani, Ibid., pp. 107 - 108 and 110.

(85) عن مقت حمادة للثورة، انظر: حمادة، «مشكلاتنا الاقتصاديّة وكيف نعالجها». ص 104. وعن امتداح بدر للإمبرياليّة انظر: Badre, «The Economic Development of Lebanon with Special Emphasis on Finance». pp. 2–3.

(86) Yaffi, Ibid., pp. 215 and 225, and Mahmasani, Ibid., p. 108.

وكان يمكن التوفيق بين تدخّلهم المؤسَسِيّ في النقاش العام حول موضوع الاقتصاد، وبين العقيدة الاقتصاديّة الليبراليّة التي كان يعتنقها كثير من أعضاء هذه النُّخَب. إلا أن أُلفتَهم مع فكر تيارات الخط الاقتصاديّ العام كانت تجعلهم أكثر تهديدًا في جانب معيّن، هو القطاع المصرفي. ففي ميدان الماليّة، نادى مؤسَسِيّو الجامعة الأميركيّة بإعادة هيكلة كاسحة للنظام المالي وتنظيم القطاع المصرفي. وقال اليافي ذلك بصراحة، عندما كتب يقول إن السياسة النقديّة «لن تدير وتنظّم تكوين التغطية والسيولة المتداولة ـ الموجودات والمطلوبات ـ التي في قسم إصدار العملة فقط، بل أيضًا ستدير وتنظّم الموجودات والمطلوبات في **كل النظام المصرفي**» [التشديد من المؤلف][87].

أكثر من ذلك، التقنيّة المفضّلة للمراقبة التي يعتمدها المصرف المركزيّ، والتي يقول بها المؤسسيّون (شروط نسبة الاحتياطي النقدي) تفترض خضوع سياسة المصارف الخاصة ونشاطها المباشر، للتعديل المستمر الذي تتولّاه السلطة المركزيّة. وهذا بدوره يتطلّب حصولاً أفضل على داتا القطاع المصرفي. وهكذا أضيف طيف التفتيش إلى طيف السلطة. ولم تعد ورقة تين نظرية عدم التدخُّل قادرة على إخفاء المصالح الضيّقة لدى كبار المتموّلين والمصرفيّين. في أواخر الخمسينيّات، باتت قضيّة المطالبة بمصرف مركزيّ قد شقّت طريقها إلى الجهاز البيروقراطي في الدولة. وفي أوائل الستينيّات، كانت الشهابيّة في ذروة اندفاعها في البلاد، وكان أجل امتياز بنك سوريا ولبنان على وشك الانقضاء. وهكذا، في المعركة التي استطالت من أجل تأسيس مصرف مركزيّ للبنان، كان المصرفيون اللبنانيّون يشكّلون خط الدفاع الأخير.

(87) Yaffi, ibid., p. 138.



الفصل الثالث

بارونات المصارف
فوق النقد

«قد يجد المصرف المركزيّ أن التعاون مع جمعيّة المصارف هو الوسيلة الفُضلى للحؤول دون الانحرافات، بالتفاهم بدل الإكراه، وبالإقناع بدل النصوص».

بيار إدّه

رئيس جمعيّة مصارف لبنان، 1963

حين كان خبراء المال في الجامعة الأميركيّة في بيروت، يدعون إلى فكرة إنشاء مصرف مركزي لدى محافل النُّخبة ومسؤولي الدولة في لبنان، كان خرّيجٌ آخر من الجامعة الأميركيّة يُسدي نُصحًا مماثلاً في واشنطن[1]. ففي أيلول/سبتمبر عام 1953، اقترح فيليب حتّي، المؤرخ البارز من جامعة برنستون، تأسيس مصرف مركزيّ في لبنان، وسيلةً لـ«حل بعض المشكلات الاقتصاديّة الملحّة، التي تُحدق بالبلد»، وذلك في رسالة إلى مساعد وزير الخارجيّة الأمريكي هنري بايرود[2]. قال حتّي إن المصرف المركزيّ سيكون قادرًا على ضبط النقد، وعلى أن يكون الضمانة الفضلى في مواجهة كلٍ من التضخّم والانكماش. وبعد ثلاثة أشهر، أبلغ حتّي بايرود خبر نشر عريضة شعبيّة في لبنان، تدعو إلى التأسيس

---

(1) عبارة تصدير الفصل: بيار إدّه، ذكره: ذو الفقار قبيسي، «قصّة البنوك في لبنان». **المصارف** (تموز/يوليو 1963)، ص 54.

(2) Philip Hitti to Henry A. Byroade, assistant secretary of state, U.S. Department of State, December 15, 1953; FN 883a.14/12-1553; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

الفوري لهذا المصرف. وقّع العريضة أكثر من عشرة أحزاب كبرى، ومنظمات اجتماعيّة شعبيّة، ونقابات تجاريّة، وصناعيّة، وزراعيّة بارزة، ونُشرت في كبرى الصحف اللبنانيّة، ومنها **النهار** و**الحياة**[3]، وكانت موجَّهة إلى الجمهور اللبنانيّ، قبيل أول انتخابات نيابيّة في عهد كميل شمعون؛ وجاء فيها:

أيها اللبناني،

لا وجود لاستقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ولا استقلال اقتصادي بدون بيت المال اللبناني «أي المصرف المركزي اللبناني». وإلا سنرى زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا ومصايفنا معرّضة للأخطار.

أيها المواطن الكريم،

اشترط على مرشّحك تأسيس بيت المال اللبنانيّ، أي المصرف المركزي اللبناني، على أن يُشرف على إدارته أبناء البلاد تحت مراقبة الحكومة اللبنانية دون أي تدخل أجنبي[4].

تشير العريضة، بمضمونها وطول باعِها واتساع نطاق موقعيها، إلى المدى الذي بلغته الدعوة إلى إقامة مصرف مركزيّ كموضوع جدال تخطّى المحافل النخبويّة، مثل الندوة اللبنانيّة، والتكنوقراط المتخصّصين، مثل الاقتصاديّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت. وجاءت المطالبة الشعبيّة بمصرف مركزيّ حين كانت التنمية التي تقودها الدولة، قد صارت عقيدة أساسيّة على المستوى العالمي في التنمية الاقتصاديّة والاستقلال الوطني[5]. وقد

---

(3) نُشرت النسختان الفرنسيّة والعربيّة من العريضة في 24 حزيران/يونيو 1953، في أربع من كبرى الصحف اللبنانيّة: **النهار**، **لوريان**، **الحياة**، و**بيروت غازيت**. وكان الموقعون: حزب كمال جنبلاط التقدمي الاشتراكي؛ حزب بيار الجميّل الكتائب، وخصميه حزب النجّادة والحزب السوري القومي الاجتماعي؛ الحزبان الأرمنيان، هانشاك ورمغفار؛ الاتحاد النسائي العربي العام؛ المؤتمر الوطني اللبناني؛ حزب الشبيبة اللبناني؛ حزب التمثيل الوطني؛ جمعية مزارعي الفواكه في طرابلس؛ وحزب المزارعين في صيدا. وقد أرفق حتي نسخة من العريضة في رسالته إلى بايرود (المصدر السابق). لمطالعة لائحة الموقّعين، انظر: Michel Saab, American Inter ـ Asian Trading Co. Inc., to Henry A. Byroade, U.S. assistant secretary of state, July 1, 1953; FN 883a.14/7-153; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(4) **بيت المال** هو التعبير المستخدَم للماليّة في التاريخ الإسلامي. واستخدام أصحاب العريضة هذا التعبير للدعوة إلى فكرة المصرف المركزي، وهو وسيلة لها صدى واسع في صفوف السكان، قد يكون مقصودًا، ولهذا قصدتُ أن أترجمه. إلا أن صعب في ترجمته التصريح في رسالته لبايرود امتنع عن ذكر **بيت المال**، وتحدث عن **مصرف احتياط مركزي** (التشديد من المؤلّف). انظر: Saab to Byroade, July 1, 1953; FN 883a.14/7-153; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(5) تأسس المصرف المركزي السوري بقانون في 28 آذار/مارس 1953، بواسطة مرسوم رقم 87؛ انظر: جورج عشّي، **النظام النقدي في سورية**، ط 3 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1959)، ص 8.

يوحي الافتقار إلى المؤسسات المالية بين موقّعي العريضة، أن المواقف كانت منقسمة بين التجّار والصناعيّين من جانب، والمصرفيّين من جانب آخر. إلا أن خط الفالق كان في داخل القطاع المصرفيّ. ففي حين كانت المجموعة التي يقودها بنك سوريا ولبنان تنظر إلى إنشاء مصرف مركزيّ على أنه تهديد لهيمنتها المالية، كانت المصارف المنافسة الناشئة ـ المرتبطة إلى حد كبير برأس المال الأمريكيّ والأمريكيّ اللاتيني والخليجي ـ متشوّقة إلى أن تكون لها اليد العليا في سوق المال، من خلال مصرف مركزيّ ترعاه الدولة. وكان مصرفيّون مبتدئون كثر، مثل ميشال صعب، يؤيدون بقوة تأسيس مصرف مركزيّ. وكان الأثرياء من المهاجرين اللبنانيّين يدفعون باتجاه إقامة مصرف وطني بتمويل من القطاع الخاص، له سلطة إصدار العملة، منذ الحرب العالمية الثانية. وكانوا يسعون إلى ضمانات مستندية لاستثمارهم، في مواجهة الضرائب «غير العادلة» أو تأميم الدولة. وفي عام 1950، نظر وزير الخارجية اللبنانيّ فيليب تقلا، بعد جولة له في أمريكا اللاتينيّة، إلى مثل هذه المقترحات بنظرة جديّة، إلا أنه في النهاية عدّها «غير عمليّة» في ضوء الامتياز الطويل الأمد الذي يمتلكه بنك سوريا ولبنان، ثم اقترح بدلاً من ذلك إنشاء مصرف تجاريّ خالص[6].

تطوّرت استراتيجيتا المعسكرَين المؤيد لبنك سوريا ولبنان والمعارض له، مع مرور الوقت. وكان خط الدفاع الأول للمجموعة المؤيدة لبنك سوريا ولبنان، كما عبّر عنه رئيس اقتصاديّي الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسي، غبريال منسّى، هو رفض القول بالحاجة المستعجلة إلى مثل هذا المصرف المركزيّ[7]. لكن في الخمسينيّات، صارت معارضة الدعوات إلى تنمية اقتصاديّة تقودها الدولة من خلال مصرف مركزيّ، كما ذكرنا في الفصل السابق، أصعب. فتبنى مساندو بنك سوريا ولبنان خيار مصارف التنمية التي ترعاها الدولة كأهون الشرّين. غير أن الانعطافة في موقف المعسكر الآخر، أي المصرفيّين الناشئين المعادين للبنك، كانت أكثر جذرية. فحتى منتصف الخمسينيّات، حين كانت حصتهم من السوق ضئيلة ونفوذهم محدودًا مقابل حصة بنك سوريا ولبنان ونفوذه، خاض المصرفيّون المبتدئون حملة ناشطة لمصلحة تأسيس مصرف مركزيّ، أو مصارف تنمية ترعاها الدولة. لكن بعد إعادة هيكلة العلاقات بين الدولة والقطاع، لمصلحة القطاع المصرفيّ، بفعل قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، الذي أدى إلى توسّع سريع للعمل المصرفيّ، أدرك بارونات

---

(6) الاسم المقترح للبنك التجاري كان بنك لبنان ـ أميركا المحدود. وكان رأس المال مقسومًا بالمناصفة بين مقيمين في لبنان وآخرين؛ انظر: letter from Commercial Secretariat, Beirut Legation, Beirut to Foreign Office London, December, 6, 1950, FO 371/82285/ E L1115/2, United Kingdom National Archives (TNA).

(7) في موضوع قول منسّى، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

المصارف الجدد هؤلاء أن المصرف المركزيّ قد يزعزع نفوذهم المالي ذاته أيضًا. حينذاك، وجد المعسكران نفسيهما يحاربان عدوًا مشتركًا هو تنظيم القطاع من جانب الدولة في عهد خليفة شمعون، فؤاد شهاب. وهكذا، في السنوات الأخيرة التي سبقت تأسيس مصرف لبنان، تحوّلت استراتيجيّة المعسكرين المشتركة من معارضة عملية بناء المؤسسات، إلى التعاون لبنائها بشكل لا يتعارض ومصالح أصحاب المصارف.

كان مسار التحوّل في هذه المنافسة بين المصارف، مرافقًا لصعود وحكم الطبقة اللبنانيّة التجارية الماليّة في سنوات ما سُمّي الجمهوريّة التجارية أثناء عهد شمعون. غير أن الكتابات التقليدية التي أرّخت لتطوّر هذه الطبقة قلّما تحدثت بالتفصيل عن تشكيل جناحها المالي، والآليات التي أسهمت من خلالها في سيطرتها كطبقة. في هذه الكتابات التأريخيّة، تُنسَب هيمنة الطبقة التجاريّة المالية في الغالب، إلى انتصار التجّار على الصناعيّين في تحديد مسار سياسة الدولة، وهي سياسة تُختَصَر بأنها التحرير التام للأسواق من القواعد والقوانين (Deregulation) تطبيقًا لمبادئ عدم التدخُّل التي ترتكز عليها الجمهوريّة التجارية. أما مسألة مراقبة حركة رؤوس الأموال وفرض القواعد الماليّة عليها، فتُذكر ذكرًا عابرًا. ويُصَنَّف المصرفيّون ضمن إطار المجموعة التجاريّة الواسعة. أما عندما يُفرَد ذكرهم، فبصورة رومانسية أو تشويهيّة. وقد أجري القليل من الدراسات عنهم باعتبارهم فئة اجتماعية، وعن علاقتهم بالتجار، والصناعيّين، وأصحاب الأعمال المهنيّة الأخرى.

وإن كانت دراسة يوسف صايغ الرائدة عن ريادة الأعمال (Entrepreneurship) في البلدان النامية مثل لبنان، لمست بعض مظاهر المصرفيين كفئة اجتماعية فإنها أخفقت في رسم خريطة وافية للملكية والبنى التشغيلية في القطاع المصرفيّ، ولجأت إلى الصفات النمطية عن ديناميات الأعمال السالف ذكرها. فقد استطلع صايغ بضع مئات من قادة الأعمال والمديرين والمالكين، في قطاعات الصناعة والزراعة والمال والخدمات. وقد استلهمت دراسته من أعمال جوزف شومبيتر في موضوع التنمية الاقتصاديّة، وريادة الأعمال، التي نالت رواجًا في أواخر الخمسينيّات[8]. وشومبيتر وصف المصرفيّ بأنه رائد الأعمال الحديث بامتياز، نظرًا إلى دوره الوسيط الحاسم في منح القروض. في المقابل، رأى صايغ أن قطاع لبنان المالي محدود

---

(8) Yusif Abdallah Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962).

لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة، انظر: ص 46 ـ 47.

جدًا، وأن التسليف فيه يفتقر إلى التجديد. أما تعيين الملكية الحقيقيّة لرأس المال المصرفي، فكان بمنزلة تحدٍ لصايغ . ففي عدة حالات، امتلك مواطنون أو مقيمون في لبنان أسهمًا، لكن السلطة الفعليّة كانت بأيدي الأجانب. ومن المجموعة التي اختارها صايغ، كان هناك مصرف واحد فقط يوفّر تسليفًا غير تجاريّ، متوسّطًا وطويلَ الأجل(9).

بدلاً من الابتكار والاستقرار، أنشأ انحياز الاقتصاد اللبنانيّ لمصلحة قطاعي التجارة والخدمات، بحسب صايغ، ثقافة أعمال وُصِفَت بـ«الشطارة». فتمّ تفضيل مكاسب الأجل القصير العالية المخاطر، لكن التي تستخدم ممارسة المضاربة الرابحة، على الاستثمار والربح الطويل الأمد. ولاحظ أكثر من ثلثي الذين استطلعهم صايغ في بحثه قلّة التسهيلات الائتمانيّة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل(10). وبدلاً من أن يتعمّق صايغ في أسباب هذه القلّة لتفسير الوجود المتواضع للمبادرة الرائدة في الأعمال، في لبنان، ارتد على الكليشيهات الشيحيّة البالية، واستذكر ما يسمّى «الميراث [الفينيقي] للمغامرة والمتاجرة والأعمال السريعة»(11). ورأى صايغ أن التشظي الاجتماعي المعاصر(12) - ولعله يقصد الطائفي مواربة ـ والتنافس السياسي، حوّلا اللبنانيّ إلى شخص «عنيد»، وأنتجا «مرونة في ريادة الأعمال ودافعًا مكثفًا في المساعي الاقتصادية». وعليه، بات النجاح المالي بمثابة تعويض عن محدودية وتحجُّر التشكيلات الاجتماعية والثقافية إلى جانب التشظي السياسي. وقد عزا صايغ بشكل جزئي، البيئة «الحرة» التي تحكم النشاط الاقتصادي اللبناني إلى «تمرّد فطري ضد التقييد والتنظيم وحب حقيقي للحرية»(13). ويستنتج صايغ على مستوى التحليل النظري، أنه ما لم يُلطَّف تعريف المبادر في الأعمال ـ الذي يوصَف بأنه العامل الأساسي في التنمية ـ إلى ما دون «التجديد الصانع للحقب»، فإن القليل من رجال الأعمال في لبنان أو البلدان النامية الأخرى، يمكن وصفهم برواد الأعمال(14). وعليه، رأى صايغ، أنه من أجل ضمان بقاء فئة رجل الأعمال المبادر كمفهوم نظري خارج نطاق الدول الصناعية، عليه أن يُصَنَّف عاملاً استراتيجيًا في التنمية، لا المحرك الأول لها(15).

---

(9) Ibid., pp. 43-44.

(10) Ibid., p. 118.

(11) تبدو هذه المزاعم مناقضة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة نفسها، أن المبادرة في الأعمال على طريقة شومبيتر، كانت نادرة.

(12) لعل «التشظي الاجتماعي» هو إشارة إلى الطائفيّة، مع أن صايغ لا يستخدم هذه الكلمة.

(13) القيود الاجتماعية ـ السياسية التي تحول دون الإصلاح وتسهّل ثقافة الفساد في القطاع العام، هي عوامل من أسباب السعي في «حريّة» اقتصاديّة وتحصين القطاع الخاص من التخطيط الحكومي؛ انظر: Ibid., pp. 3-5.

(14) Ibid., p.125.

(15) Ibid., p. 137.

على الرغم من اللجوء إلى تفسيرات نمطية غير مقنعة، أصاب صايغ في ربطه هذه البيئة الاستثمارية غير المبادرة بالافتقار إلى إطار مؤسَّسي ملائم، يستطيع أن يوفّر بيئة أكثر تحفيزاً للمبادرة المجدِّدة. ومن ضمن مظاهر هذه الفجوة المؤسَّسيّة، تخلُّف التشريع في مجال الأعمال، وقلة الأبحاث، وعدم كفاية التسليف للتنمية الزراعيّة والصناعيّة، الذي توفّره عادةً مصارف متخصّصة ترعاها الدولة[16]. وكانت قضية إنشاء مصرف مركزيّ أو مصارف تنموية في عهد شمعون عناصر أساسيّة في نشوء هذه الفجوة، وهي أمور لم يتناولها صايغ أو يربطها بالتشكّل الطبقي للمصرفيين. كان التفاوض حول سمات هذه المؤسسات المالية ـ بما في ذلك ما يتعلّق بفوائد التسليف، والحصول عليه، وتوزيعه بين التجارة والزراعة والصناعة ـ يؤثر في سياسة الدولة التنمويّة. رسم هذا التفاوض وجه التحوّل **المؤسسي** للجماعة المصرفيّة، بما في ذلك حجم رأس مال القطاع وتوزيع ملكيته، وأطلق تنظيمه الذاتي السياسي؛ وتطلب استحضار الجماعة المصرفية نماذجَ عدم التدخُّل والاستقلال الاقتصاديّ، من أجل دعم الوضع المتميّز للمصرفيّين، وحماية مصالحهم، أي ربحيتهم، حيال السوق والدولة على حد سواء.

شكلت النتائجُ المؤسسية لهذا التفاوض، البنيةَ التحتية من أجل تماسك الطبقة التجارية ـ المالية وهيمنتها. وقد حدث تطوّرها هذا في ظل توسّع سريع، عابر لحدود لبنان، لرأس المال الذي شهد منافسةً وتهديدًا من الاستثمار الأمريكيّ والخليجي لسيطرة رأس المال الفرنسيّ في السوق اللبنانيّة.

أولًا: المصارف التنمويّة والمنافسة الائتمانيّة العابرة للحدود

يصف كبار المصرفيّين اللبنانيّين، مثل نعمان الأزهري، التوسّع المصرفيّ اللبنانيّ في الخمسينيّات، بأنه صعود للعمل المصرفيّ الوطني بعد هيمنة المصارف الأجنبيّة بين منتصف القرن التاسع عشر، وما بعد الحرب العالميّة الثانية[17]. وأعرب موقّعو العريضة السالف ذكرهم أيضًا عن مطالبهم لإنشاء مصرف مركزيّ ارتباطًا بالاستقلال الوطني والتدخُّل الأجنبي. وقد أشار فيليب حتّي، في محادثته مع هنري بايرود، إلى أن المصرف المركزيّ يحمي رأس المال «المحلي»، ويجتذب في الوقت نفسه الاستثمار الخارجي، ولا سيّما من المغتربين اللبنانيّين. تبنّى المسؤولون الأمريكيّون كذلك ثنائيّة المصارف الأجنبيّة

(16) Ibid., pp. 6-11.

(17) انظر مثلًا: نعمان الأزهري، **نصف قرن من العمل المصرفي: هذه تجربتي** (بيروت: دار النهار، 2008)، ص 100، وجورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001).

والمحليّة لفهم السوق الماليّة اللبنانيّة. لكن في الحقيقة، كان صعود القطاع المصرفيّ الوطني يُعَد في التعبير الأدق، صعودًا لوكلاء جدد وإعادة تشكيل لوكلاء قدامى ومحليين لرأس المال العابر للحدود الوطنيّة، وهو رأسمال احتوى حصة ثقيلة أمريكيّة وخليجيّة، لا فرنسيّة. كان بين هؤلاء الوكلاء، أثرياء لبنانيّون مغتربون، مثل منصور زناتي، يسعون إلى جلب رؤوس أموال كسبها المغتربون في الخارج، إلى الوطن، ورجال أعمال إقليميون، مثل ميشال صعب، يتوقون إلى اكتساب فرص جديدة للدخول في السوق، ورجال أعمال محليّون مخضرمون، مثل ميشال ضومط، يرغبون في عقد شراكات جديدة من أجل التقاط الاستثمارات الآتية، خارج شبكاتهم المرتبطة ببنك سوريا ولبنان، وتجار من الأعيان، مثل صائب سلام وحسين العويني، الذين كانوا متحمّسين للإفادة من رأس المال الأمريكي والخليجي واللبنانيّ المغترب، من أجل كسب نفوذ أكبر في الوطن.

يكشف التفحُّص الدقيق للتصنيف الأمريكي الحكومي لملكيّة المصارف في لبنان، هذه الشبكة المتداخلة من الشراكات في دهاليز الكثير من المصارف المسمّاة لبنانيّة. في عام 1958، على سبيل المثال، عدّد المسؤولون الأمريكيّون «عشرة مصارف لبنانيّة أساسيّة» مركزها الرئيسي في بيروت. لكن التدقيق في حاملي أسهمها يُبيّن أن نصفها على الأقل ـ بما فيها مصارف تدعو نفسها لبنانيّة، مثل بنك إنترا وبنك صبّاغ ـ كانت شراكات مع رأسمال أجنبي، عربيّ، وأحيانًا أوروبي[18]. وصَنّف تعداد أسبق أمريكي لأكبر المصارف، المؤسسات المذكورة على أنها إما أجنبيّة، وإما مختلطة، وإما لبنانيّة. لكن حتى هذا التعداد المفصّل، أخطأ في تصنيف بعض المصارف، مثل بنك لبنان والمهجر (بلوم) المرموق، على أن رأسماله «محلي» خالص[19]. كان «بلوم» ثمرة شراكة امتدت من بيروت إلى جدّة وفرنسا، وحتى البرازيل[20]. بين مؤسسيه ومديريه، حسين العويني الذي كان رئيسًا للوزراء

---

(18) Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 160, September 8, 1958; FN 883.14/9-858; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(19) Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 465, February 9, 1954; FN 883a.14/2-954; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(20) فكرة المصرف طرحها أولاً على الرئيس بشارة الخوري ثلاثة من مؤسسيه: وزير مالية الخوري حسين العويني؛ والصناعي اللبناني الكبير ورئيس مجالس لبنان الاقتصاديّة بطرس الخوري؛ ورجل الأعمال البرازيلي جورج معلوف. وارتأى هذا الثلاثي إنشاء مؤسسة مالية تطوّر علاقات الأعمال بين لبنان ومغتربيه في البرازيل. وقد بارك الرئيس الاقتراح. وتمكّن معلوف، الذي هو أيضًا حمو فيليب تقلا، من إقناع قطب صناعة غزل القطن البرازيلي نجيب يافث بالمشاركة. في شأن جذور مصرف «بلوم»، انظر: الأزهري، المصدر نفسه، ص 78 ـ 79. ومكتبة الجامعة الأميركية، سُمّيت مكتبة يافث على اسم والد نجيب، نعمة يافث. ويافث اسم عربي. عن تاريخ آل يافث ونجاحهم في تأسيس إمبراطوريّة صناعيّة لغزل القطن، انظر: <http://www.aub.edu.lb/ulibraries/about/Pages/namijafet.aspx>.

عدة مرات؛ والرجل الذي أصبح في ما بعد حاكمًا لمصرف لبنان فيليب تقلا؛ وحموه، رجل الأعمال البرازيلي جورج معلوف. هؤلاء الرجال لبسوا قبّعات كثيرة ، أي تولّوا الكثير من المناصب والأشغال، بوصفهم رجال أعمال وسياسيين نافذين، كان جمعهم للثروة نادرًا ما ينحصر في السوق اللبنانيّة[21]. كان رئيس «بلوم» ووجهه العلني، العويني، يجسّد رأس المال والمصالح السياسية السعوديّة، أكثر مما كان يجسد رأس المال والمصالح السياسيّة اللبنانيّة[22]. وكان رأس المال الفرنسيّ المتجذّر كذلك، شريكًا في هذا المصرف[23]. لم ينحصر دفق رؤوس الأموال الخليجيّة السعوديّة والكويتيّة في إيداع المال في الخزائن اللبنانيّة. فالمستثمرون الخليجيّون شاركوا بنشاط في تأسيس مصارف جديدة، مثل بنك بيروت الرياض، مستفيدين من الخبرة والرعاية السياسية اللبنانيّة لضمان وضع مهيمن في السوق. كانت الحصص في بنك بيروت الرياض، الذي تأسس شركةً محدودة في آذار/ مارس عام 1958، برأسمال مصرّح به أكبر من رأسمال أي مصرف لبنانيّ آخر في ذلك الوقت (25 مليون ليرة لبنانيّة)، 55 بالمئة لبنانيّة و45 بالمئة سعوديّة، كما أذيع. وتباهت الملكيّة السعودية بين مستثمريها، بأن السياسي المصرفيّ ذا العلاقات المتينة بيار إده، هو المدير الأول للبنك[24].

---

(21) بحسب نعمان الأزهري الذي شغل طويلًا منصب مدير «بلوم»، كانت اجتماعات مجلس إدارة المصرف، مناسبات مرحة. فالعويني، والخوري، وتقلا، كانوا كثيرًا ما يتحدّثون في السياسة، ويتبادلون المزاح، ثم يوقّعون المحاضر من دون قراءتها. انظر: الأزهري، المصدر نفسه، ص 80 ـ 83.

(22) كان العويني وبطرس بوصفهما رئيس مجلس إدارة «بلوم» ونائبه، هما الوجه اللبناني للمصرف. ومن المساهمين الآخرين، إبراهيم شاكر شريك العويني السعودي مدة طويلة، وسرور الصبّان وزير المال السعودي السابق. لمطالعة قائمة أعمال وشراكات العويني، انظر: روجر جهشان، حسين عويني: **خمسون عامًا من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (1920 ـ 1970)**، تعريب جورج أبي صالح؛ [مقدمة أندريه فونتين] (بيروت: دار ملف العالم العربي FMA، 2000)، ص 561 ـ 562.

كانت أول مقابلة للعويني مع عبد العزيز بن سعود، حين أرسله الكاتب اللبناني الأمريكي أمين الريحاني، مندوبًا للتوسّط بين ابن سعود وغريمه الحجازي علي بن الحسين. في موضوع مهمة العويني لدى ابن سعود، انظر: المصدر نفسه، ص 25 ـ 34. وعن دور العويني وكيلًا لرأس المال السعودي وممثلًا سياسيًّا (انظر ص 73 ـ 91). وعن تغلغل النفوذ السعودي الباكر والواسع في لبنان، انظر: Fawwaz Traboulsi, «Saudi Expansion: The Lebanese Connection, 1924-1952». in: Madawi al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Political, Religious and Media Frontiers* (New York: Columbia University Press, 2008).

(23) كان بنك الجزائر وتونس للتسليف العقاري (CFAT) يملك 10 بالمئة من أسهم «بلوم»؛ انظر: الأزهري، المصدر نفسه، ص 40.

(24) كان بين مؤسسي المصرف محمد بن سعود آل سعود، وهو من العائلة السعوديّة المالكة، والسياسي اللبناني النافذ نجيب صالحة، الذي كان عضوًا في مجالس إدارة عدة مصارف كبيرة، منها البنك الأهلي وبنك إنترا؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 518, March 3, 1959; FN 883a.14/3-359; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

وقد نطقت بعض المؤسسات المصرفيّة، المتحرّكة بحوافز المصلحة الخاصة، ومنها ما كان مرتبطًا برأس المال الفرنسيّ، ومتعلّقًا، بإحكامٍ ظاهري بسياسة عدم التدخُّل، نطقت علنًا بخطاب التنمية الاقتصاديّة للعالم الثالث، من أجل تعزيز برامج عملها الماليّة، مستفيدة من النهم الأمريكيّ المتزايد لمشاريع الاستثمار الواسعة النطاق في المنطقة العربيّة، لرفع رأس المال المطلوب، واستدعاء الرعاية الخارجيّة.

على سبيل المثال، تواصل الشريك المصرفيّ لميشال شيحا وشقيق زوجته، القطب الثري اللبنانيّ هنري فرعون، وميشال الخوري، ابن أول رئيس للبنان المستقل، تواصلا مع السفارة الأمريكية في بيروت عام 1959، لطلب أموال شركات أمريكيّة من أجل تأسيس بنك التنمية، وقالا للسفير الأمريكي روبرت مكلنتوك، إن المصرف المنشود سيموّل مشاريع بناء كبيرة في لبنان والعالم العربيّ، بما في ذلك صناعة سفن تجاريّة وأهراءات ومخازن[25]. وكان المصرفيّ البيروتيُّ والمُخبِر في السفارة الأمريكية سامي شقير قد عرض «اقتراحًا مماثلاً تقريبًا» لعرض فرعون وخوري على السفارة. وتداول مشروعًا ثالثًا المغتربُ اللبنانيّ منصور زناتي، وهو محامٍ ثريٌّ من ألاباما كان عام 1959 مندوبًا بارزًا في المؤتمر الاغترابي للجمعيّة الوطنية لاتحادات النوادي الأمريكية ـ السوريّة ـ اللبنانيّة، الذي عُقِد في بيروت. لم يطلب زناتي مساعدة مباشرة من واشنطن. بل كان مشروعه يستند، بدلاً من ذلك، إلى الاستثمار اللبنانيّ والسوري المغترب[26]. أما الوجيه البيروتي صائب سلام، ففضّل رأس المال الأمريكي. وفي عام 1952 ورد أنه زار بنك تشيز ناشونال في نيويورك، وتمكن من إقناعه بفتح أول مكتب مصرفيّ أمريكيّ في بيروت[27].

لقد تسلّح فرعون والخوري، في بحثهم الدبلوماسي عن العملة الخضراء الأمريكيّة، بكل «الشطارة» التي نسبها صايغ لرجال الأعمال اللبنانيّين[28]، وقالا إن الفكرة «ستلقى

---

(25) كان فرعون رئيسًا للشركة العقارية اللبنانيّة، وهي مشغّل في المرفأ، وكانت تستفيد كثيرًا من تطوير البنية التحتيّة البحريّة؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 322, FN 883a.14/12–1262; 1960–63 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(26) تمكّن زناتي من اجتذاب عدة مغتربين لبنانيين أثرياء من الولايات المتحدة، وكوبا، والجمهوريّة العربيّة المتحدة في المشروع، وكان يطرح الفكرة على المندوبين في المؤتمر؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 130, August 26, 1959; FN 883A.14/8–2659; 1955–59 Central Decimal File; RG 59; NAB

(27) Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945–1958* (New York: Columbia University Press, 2006), p. 88.

(28) انظر: Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy*, pp. 6–11.

رغبة صادقة لدى المؤسسـ[ـات] الخاصة في الغرب من أجل أن تتشارك مع جهود حكوماتهم الغربيّة في المساعدة التي ينبغي أن تُمنَح للبلدان المتخلفة، ولا سيّما لبنان»، حيث تأمل الولايات المتحدة «أن ترفع مستوى المعيشة لدى اللبنانيّين بسرعة». والطبيعة الخاصة الخالصة للمصرف المقترَح من شأنها أن «تحميه من التدخُّل والخدع السياسية أو الطائفية». وقد وعد الوسطاء «المتواضعون» بحسب تعبيرهم أن يوَلّوا على إدارته مديرًا سويسريًا. «[بالنظر إلى] موارد[نا] الشحيحة»، كما كتبوا للسفير، «سيكون من قبيل الأمانة من جانبنا، في طلب العون، أن نثق بتسليم هذا العمل إلى جماعات ورجال أفضل استعدادًا منا».

لكن فرعون الذي شغل عضوية مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان، والخوري الذي صار في ما بعد حاكمًا لمصرف لبنان، كانا يفكّران في ذلك الوقت أن مجلس إدارة بنك التنمية، يجب أن يكون «مؤلفًا من لبنانيّين فقط»، لتمكين الشركة من أن تتمتع بكامل الحقوق التي للشركات اللبنانيّة، وأن يتاح لها دخولٌ سهلٌ إلى العالم العربيّ. وقال الرجلان، إن حمَلة الأسهم الأمريكيين، لم يكن لهم أن يقلقوا في شأن نزاهة أعضاء مجلس الإدارة أولئك. وفي رأي فرعون والخوري أن «الشخصيّات المختارة لمجلس الإدارة...، بسمعتهم ونفوذهم، سيمكنهم تسهيل عمل البنك من دون أن يحاولوا كسب أي ربح شخصي، أو يحاولوا عرقلة تقدمه»[29]. لم يَبدُ السفير ماكلنتوك متأثرًا. وتساءل عن الفائدة من مشروع لإنشاء مصرف تنمية آخر، بينما كان يجري الحديث عن مشاريع أخرى ذات اتجاه تنموي، وبينما كانت الحكومة اللبنانيّة على وشك طلب قروض أمريكية من أجل إنشاء مصرف التسليف الزراعيّ والصناعيّ والعقاري (BCAIF)، وهو مصرف مشترك بين القطاعين العام والخاص للتنمية ترعاه الحكومة اللبنانيّة.

خلافًا لمشاريع القطاع الخاص، كانت الخطط للمشاريع الكبرى التي ترعاها الدولة، مثل مصرف التسليف الزراعيّ والصناعيّ والعقاري مرتبطة، وإن بصورة غير ظاهرة، بالنزاع في شأن الحصول على قروض عابرة للحدود منخفضة الفوائد، وفي شأن تأخير إصلاح المصرف المركزيّ، وإعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانيّ ليواكب الاتجاه المعاصر نحو النمو في إطار اقتصاد مؤسَّس على الصناعة. فحتّي، مثلاً، أشار في رسالته عام 1953 لبايرود،

(29) لمزيد من التفصيل عن مخطط فرعون ـ الخوري والمحاورة، وكذلك المراسلة مع السفير الأمريكي في بيروت، بما في ذلك الملاحظات التي ذُكرت، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 566, March 31, 1959; FN 883a.14/3-3159, and dispatch 633, April 29, 1959; FN 883a.14/4-2959; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

إلى أن الرئيس شمعون كان يفضّل تأخير تأسيس مصرف لبنانيّ مركزيّ بقوله، إن قرار الحكومة آنذاك هو إنشاء بنك تنمية لتمويل الزراعة والصناعة. لكن حتّي اعترض بقوله، إنه ليس من تناقض بين المشروعين، وأشارت الصحف اللبنانيّة في تقارير، إلى أن المصارف «المحليّة» في بيروت أعربت عن استعدادها لاستثمار كامل رأس المال الضروري لتحقيق هذا «المشروع الحيوي». أما مصدر حتي عن موقف شمعون، فكان رجل الأعمال اللبنانيّ المستقر في طهران، ميشال صعب. وقد وصف صعب في رسالته إلى بايرود، المصرفَ المركزيّ اللبنانيّ بأنه الخطوة الأولى نحو تحقيق المقترح الذي عرضه بايرود نفسه لإنشاء بنك تنمية عربيّ"[30]. وكان شقيق صعب، جوزف، الذي «عارض بشدة بنك سوريا ولبنان، بأنه الوسيلة لإحباط تنمية لبنان، من أجل مكاسبه الخاصة»، قد تزعّم حملة شعبيّة لأجل إنشاء مصرف مركزيّ"[31]. وفي عام 1951، كان الأخوان صعب قد تشاركا مع الوجيه البيروتي سامي الصلح، الذي صار رئيسًا للحكومة في عهد شمعون، لتأسيس «البنك اللبناني المتحد»[32]. وجاء في الرسالة أن الأخوين صعب يأملان بأن يكون مصرفهما بين المصارف التي ستفوز بامتياز تأسيس مصرف مركزيّ وطني.

أَخذت مقترحاتُ جماعات أنصار فرنسا وأنصار الولايات المتحدة على السواء، لتأسيس مصارف تنمويّة ترعاها الدولة، تنتشر على الخصوص، بعد انتخاب شمعون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1952، وافقت الحكومة على تأسيس شركة المصرف الوطني العقاري والتجاريّ والصناعيّ (BNCFI)، بتمويل رجال أعمال لبنانيّين كبار، منهم وسيط

---

(30) Saab to Byroade, July 1, 1953, FN 883A.14/7-153; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

كان رجل الأعمال العربي والسياسي اللبناني البارز إميل البستاني، الذي مات في سقوط طائرة عام 1963، مدافعًا كبيرًا عن فكرة مصرف عربي للتنمية؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 566, March 31, 1959; FN 883.14/3-3159; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(31) Beirut embassy to U.S. Department of State, «Report on Mr. Harold Johnson's Activities in Lebanon». enclosure no. 1 in dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11-1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(32) كان البنك اللبناني المتّحد قد أُنشئ شركةً وفق المرسوم 236 في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1951. وبدأ أعماله في بيروت في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1952، بغرضٍ مُعلَن هو تمويل المؤسسات الصناعيّة، مع نشاط جانبي في العقارات. وكان رأسماله المسجّل 7 ملايين ليرة لبنانيّة، ويملك معظم أسهمه رئيس مجلس الإدارة، ميشال صعب. وكان المراسلون الماليون للبنك في الولايات المتحدة، على ما يعتقَد، في ذلك الوقت، «ناشونال سيتي بنك أوف نيويورك»، و«ذا غارانتي تراست كومباني أوف نيويورك»؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 399, January 16, 1953; FN 883A.14/1-1653; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

وفي 1958، كان البنك قد افتتح فرعًا في بغداد؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 169.

تجارة الذهب ميشال ضومط، والسياسي البارز نجيب صالحة، فبدأ المصرف عمله في أواخر عام 1953[33]. وقد وَجدت استقصاءاتٌ سريّة أجرتها السفارة الأمريكية، أن ثمة روابط بين المصرف الوطني هذا وبنك سوريا ولبنان؛ إذ وُضِع اثنان من ألمع رسميي البنك في «تصرّف» المصرف الوطني. وكانت بعض المحافل الماليّة تعتقد أن بنك سوريا ولبنان كان يأمل أن يتولّى المصرف الوطني مهمة مصرفٍ لإصدار العملة اللبنانيّة، حين ينقضي أجل امتياز البنك عام 1964[34].

أما مصرف التسليف الزراعيّ والصناعيّ والعقاري، فقد تأسس سنة 1954، بعد استشارة الحكومة اللبنانيّة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في شأن تأسيس مصرف تنمية ترعاه الدولة. وقد عقد المستشار الخاص للبنك الدولي، هارولد جونسون، أثناء إقامته في بيروت ثلاثة أسابيع، سلسلة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة اللبنانيّة، ومنهم الرئيس شمعون، ووزير الاقتصاد الوطني آنذاك، والخبير المالي في الجامعة الأميركيّة في بيروت، جورج حكيم، لاستكشاف المواقف في مثل هذه الإمكانيّة. تصوَّرَ جونسون شراكة ثلاثيّة بموجبها توفّر المصارف العربيّة ـ اللبنانيّة لمصرف التسليف حصته من رأس المال بمبلغ 5 ملايين ليرة لبنانيّة، ويوفّر له البنك الدولي خط ائتمان بالعملة الصعبة يبلغ 10 ملايين ليرة، بينما توفر الحكومة اللبنانيّة مبلغًا مساويًا، وتعفي المصرف المقترح من الضريبة مدة خمس سنوات[35].

انسجامًا مع العقائد المعاصرة للتنمية الاقتصاديّة، اقترح جونسون وحكيم أن يكون المصرف مخصصًا فقط لتمويل المشاريع الصناعيّة، وإن تكن الصغيرة منها «متناسبة» مع

(33) كان بين مؤسسي المصرف الوطني العقاري والتجاري والصناعي، نجيب صالحة، الرأسمالي البارز والسياسي الذي صار في ما بعد متورطًا في قضيّة بنك إنترا؛ وديزيريه أ. كتانة العضو في شركة ف. أ. كتانة؛ والمصرفي ميشال ضومط، وهو أحد كبار وسطاء الذهب اللبنانيين؛ ونائب الوزير اللبناني السابق ومستورد الخشب الثري جورج كرم؛ وجان فتّال، وهو لبناني سوري الأصل وشريك في الشركة السوريّة – اللبنانيّة خليل فتّال وأبناؤه؛ انظر: From Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 54, July 26, 1953; FN 883A.14/7-2853; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(34) اعترف بنك سوريا ولبنان بدعمه المصرف الوطني العقاري والتجاري والصناعي، لكنه أنكر أن تكون له مصلحة مباشرة فيه. إلا أن المدير العام في البنك، إميل غودو، عمل مديرًا في بنك باريس والبلاد الواطئة، الذي اشترى أسهمًا في المصرف الوطني المذكور؛ انظر: المصدر نفسه.

(35) كانت مهمة جونسون، التي بدأت في 7 آب/أغسطس، متابَعَةً لزيارة استطلاعيّة لبيروت في شباط/فبراير من ذلك العام، قام بها ممثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تركيا، بيتر ليفتنك. جميع المعلومات في هذا القسم عن مشروع مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، المتعلّق بمهمة جونسون، إلا إذا ذُكِرَ خلاف ذلك، مستمدّة من: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11-1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

حجم الموارد والقدرات في البلاد. وتمكن جونسون، بمساعدة حكيم، من جمع تعهد مكتوب من سبعة مصارف عربيّة، منها بنك إنترا، والبنك العربيّ، والبنك اللبناني المتحد لصعب، من أجل أن تكتتب بالملايين الخمسة كاملة. كان الأَخَوان صعب فاعلَيْن في تأمين مشاركة المصارف الخاصة[36]. كذلك حصل جونسون على دعم الأعضاء التقنيين في مجلس التخطيط والتنمية الاقتصاديّة (EPDB) الحكومي اللبنانيّ، ومنهم بول خلاط، المؤسَّسي التنموي من الجيل الثاني، الذي استدعاه شمعون لدراسة الحالة. كان مخطط شمعون المضاد، مختلفًا عن مخطط جونسون في نقطتين أساسيتين: **الأولى**، تتعلّق بنوع مشاريع التنمية التي سيُسمَح للمصرف أن يموّلها. على الرغم من الاعتراف بأن شروط التسليف للتنمية الزراعيّة تختلف عن شروطه للصناعة، فقد رأى شمعون أن هناك «ضرورة سياسية» أن توفّر أيُّ خطة تسليف للصناعة، تسهيلات تسليف في الوقت نفسه للزراعة[37]. وكانت **الثانية**، حول مصدر قرض رأس المال وتكوينه، والحصة المؤسِّسة فيه. فقد اقترح شمعون أن تكون حصص رأس المال التأسيسي 60/40 بين الحكومة (مليونا ليرة) والقطاع الخاص (3 ملايين) لا أن يكون كل الملايين الخمسة من القطاع الخاص. أما في شأن قرض رأس المال، فارتأى شمعون أن فائدة ٤ بالمئة للبنك الدولي عالية جدًا. وبدلاً من ذلك، يكون كل القرض لرأس المال التأسيسي (المقدَّر بـ25 مليون ليرة) من بنك سوريا ولبنان، لقاء سندات خزينة بفائدة 1 بالمئة[38].

---

(36) عن دور ميشال وجوزف صعب في إقناع المصارف الخاصة بالأمر، انظر: Ibid., enclosure no. 3, «Further Information on Mr. Johnson's Activities in Lebanon».

المصارف الأخرى كانت بنك لبنان والمهجر، وإيسترن كومرشال بنك، وبنك مصر وسوريا ولبنان، والبنك اللبناني للتجارة؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, «Mr. Johnson and the Development Bank». enclosure no. 2 in dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11-1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(37) تكهّن ريموند هار، الملحق الأمريكي المالي في بيروت ـ استنادًا إلى ما جاءه من مسؤولي مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومواطنين معيّنين ـ أن الضغط على شمعون ضد إنشاء مصرف تنمية مستقل يرعاه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كان مصدره عدة جهات، إذ كان بنك سوريا ولبنان وحلفاؤه، مثل المصرف الوطني العقاري والتجاري والصناعي، يخشون أن مصرف التنمية قد يوهن هيمنتهم على الاقتصاد، وقاومت السفارة البريطانيّة محاولات جلب البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الشرق الأدنى، كـ«وتد لـ«رأس المال الأمريكي»»، وعارض الشيوعيون أيضًا لـ«أسباب جليّة»؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 342, January 4, 1954; FN 883a.14/1-454; 1950-54 Central Decimal Files; RG 59; NAB.

طلب شمعون من خلاط أن يأتي بخطة يمكنها أن تبدّل اقتراح البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ليتمكن البنك من إعانة التسليف الزراعي؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11-1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(38) أبلغ خلاط إلى مسؤولي السفارة الأمريكية، أن خطة شمعون ستُقَرّ على الأرجح في مجلس النواب، وتحصل بسهولة على قروض من المصارف الخاصة؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11- 1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

بعد مدٍّ وجزر، أُنشئت شركة مصرف التسليف الزراعيّ والصناعيّ والعقاري (BCAIF) عام 1954، وفتح المصرف أبوابه في العام التالي. ووصف القائم بالأعمال الأمريكي أرمان ماير (وهو ليس الاقتصاديّ أ. ج. ماير)، الترتيب النهائي بأنه «حل وسط بين مقترح الرئيس لإقامة مؤسَّسة واحدة، وبين النظريّة التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي، ومجلس التنمية الاقتصاديّة، وهي نظرية كانت ترى إنشاء مؤسَّستين منفصلتين، واحدة للزراعة والثانية للصناعة»[39] وكانت الدعوات إلى مؤسَّستين منفصلتين قد لُطِّفَت ظاهريًا بتقسيم مصرف التسليف إلى ثلاثة أقسام مستقلّة، وتخصيص أموال لكل قسم، وفق صيغة معيّنة (2/5 للزراعة، و2/5 للصناعة، و1/5 للتسليف العقاري). لكن في مجال الحصص والقرض في رأس المال، لم يكن ثمة حل وسط حقًا. ذلك بأن حصة رأس المال المقترَحة من البنك الدولي استُبعِدَت. وترسّخ نفوذ بنك سوريا ولبنان، مع تسميته ليكون المُقرِض الوحيد لرأس المال. كذلك بقيت الملكية مقتسمة بين القطاعين العام والخاص على حالها 60/40، كما اقترحها شمعون[40]. ونصّ نظام المصرف على أن أربعة من أعضاء مجلس الإدارة الإثني عشر تعيّنهم الحكومة. إلا أن التمثيل الحكومي كان خاضعًا للزبونيّة، لا لنظرة تكنوقراطيّة؛ فكل الأربعة ـ الصناعيّ توفيق غندور، وجورج الريّس مدير فندق بريستول، والمهندسان الزراعيّان والتاجران فؤاد نجّار وفؤاد سعادة ـ كانوا من القطاع الخاص[41].

باختصار، اختار شمعون سياسة تضخّميّة في تمويل التنمية من خلال دين عام بقرض من بنك سوريا ولبنان. واختار أيضًا خطةَ مِلكيةٍ عامة ـ خاصة، بدلاً من ملكيّة خاصة خالصة، ولو بدعم دولي. تناقض خيارا شمعون مع أساسيّات عدم التدخُّل. ويُثبِتُ كون الخيارين قد اعتُمِدا كسياسة، في عزّ أيام الجمهوريّة التجارية، أن الزمرة اللبنانيّة الحاكمة كانت إلى حد بعيد، تنظر إلى عدم التدخُّل نظرة وظيفيّة. لقد استخدموا الدولة مصدرًا للقروض المنخفضة الفائدة، والجالبة للربح. في المقابل، كان المساهمون من القطاع الخاص، لقاء مشاركتهم

---

(39) عن تاريخ الموافقة القانونيّة وأقوال ماير وتقريره المفصل في شأن مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 301, November 15, 1954; FN 883A.14/11-1554; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

وعن تاريخ تأسيس المصرف ماليًا، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 569, March 30, 1955; FN 883A.14/3-3055; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(40) Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 301, November 15, 1954; FN 883A.14/11-1554; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(41) كان سعادة أيضًا مخبرًا لدى السفارة الأمريكيّة؛ انظر: Beirut embassy to U.S. De ـ partment of State, dispatch 569, March 30, 1955; FN 883a.14/3-3055; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

بثلاثة ملايين ليرة، يكسبون مدخلاً إلى نحو ثمانية أضعاف هذا المبلغ، من أموال الدولة، بفائدة متدنية تبلغ 1 بالمئة. وكان يمكنهم عند ذلك أن يعيدوا إقراضَ المال بتسليف قصير، أو متوسط، أو طويل الأمد للصناعة والزراعة، بفوائد تراوح بين 4 و7 بالمئة. كما كان بنك سوريا ولبنان ضامنًا الإشراف على تمويل المصرف، بوصفه مُقرِضًا أوليًا.

تمشّت هذه الصفقة مع نهج الأوليغارشية السائد في عهد بشارة الخوري؛ فحتى انتهاء عهد الخوري، كان الإشراف على التسليف المرتبط بالدولة والواسع النطاق، يتم بواسطة بنك سوريا ولبنان، عبر تجمّع مثل شركة التسليف الزراعيّ والصناعيّ في لبنان (SCAIL). وكانت الشركة، التي أسسها البنك عام 1936، مؤسسة التسليف الكبرى في لبنان، تُقرض شركات الأعمال وملاّك الأراضي المقرّبين من أول رئيس للبنان، بشارة الخوري، لكنها كانت كثيرًا ما تتجنّب المشاريع الصناعيّة التي تتطلب الاستثمار آجالاً طويلة[42]. أحبط بنك سوريا ولبنان، بتأمين حصة له في مصرف التسليف الزراعيّ والصناعيّ والعقاري، واستبعاد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المحاولات لوضع سلطة ذات شأن من الإشراف على التسليف، في أيدٍ غير يديه. وكان الكلام على تأسيس مصرف مركزيّ في عهد شمعون يهدد احتكاره هذا، بينما مصرف التنمية يقلص هذا التهديد عبر طرح الأخير كبديل. كان الحل الوسط الذي أُبرِم صفعة كذلك لعقيدة التنمية كإطار مفهومي لسياسة الحكومة. فالمصرف الجديد، كونه مؤسسة واحدة لخدمة كل القطاعات، شكّل تحديًا لنمط التفكير الناشئ القائل بتفضيل القطاع الصناعيّ من أجل التنمية[43]. دفع كونسورتيوم بنك سوريا

---

(42) عندما تأسس مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، كان مبلغ قروض شركة التسليف الزراعي والصناعي في لبنان، غير المدفوعة، التي مُنِحَت لسياسيين مفضّلين، والتي كانت الحكومة تضمنها، 11 مليون ليرة لبنانيّة. ولتجنّب المزيد من سوء استعمال مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري من جانب المَدينين لشركة التسليف، المستفيدين من ضمانات الحكومة، نصت مادة خاصة في مصرف التسليف على أن «لا يُمنَح أي قرض من المصرف لأي شخص مَدين للحكومة أو لشركة التسليف الزراعي والصناعي في لبنان بضمانة الحكومة، إذا لم يكن قد سدّد المبالغ المترتبة عليه والفوائد عليها في وقت الاستحقاق»؛ انظر: Beirut embassy to U.S.Department of State, dispatch 301, November 15, 1954; FN 883a.14/11-1554; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

للمزيد عن عمليات شركة التسليف التي تدعمها الدولة، انظر: Carolyn Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (New York: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1998), pp. 34, 44, 117 and 132-133.

(43) توقّعت الدوائر الماليّة المحليّة ركودًا في أعمال شركة التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، ما إن ينطلق عمل مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 301, November 15, 1954; FN 883a.14/11-1554; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

ولبنان ثمن تعويض صدّ هذه المحاولة الدولية لإعادة هيكلة القطاع المصرفيّ اللبنانيّ، على المستوى المحلي، إذ توسّعت دائرة المستفيدين المحليّين، المحصورين في دائرة مجموعة البنك سابقًا، لتشمل منافسين ماليين جددًا، مثل مصرف آل صعب البنك الفدرالي، وبنك إنترا[44]. مع مرور الوقت، تعاظمت حصة رأس المال والنفوذ السياسي لدى منافسي بنك سوريا ولبنان، وهو ما أدّى إلى وضع كل القطاع المصرفيّ على درب تأمين سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد اللبنانيّ. لم يكن البروز السريع والعمر الطويل لنفوذ المصرفيّين، مرتبطين تمامًا بقوى السوق أو بالفطنة في العمل، بقدر ما كانا مرتبطين بالأنشطة التشريعيّة والضغوطات السياسية التي كان يقودها كلّ من الأخوين، ريمون وبيار إدّه.

ثانيًا: المصرفيّان الأَخَوان إدّه

كان الموقع الاجتماعي للأخوين إدّه مثاليًا للدفاع عن امتيازات النُّخبة الماليّة في بيروت، وحماية مكاسبها؛ فقد كانا نتاج مزاوجة المال بالسياسة. كانت أمهما لودي سرسق تنتمي إلى إحدى أغنى عائلات التجّار والملاّكين في المدينة. وكان والدهما إميل، المحامي المحنَّك الذي أصبح رئيسًا للبنان عام 1936 تحت حكم الوصاية الفرنسيّة، ينحدر من عائلة عملت في مجال التدوين والترجمة القنصلية في المرحلة العثمانيّة. وقد نُبِذ إدّه الأب سياسيًا عام 1943 حين قاد عدوُّه السياسيُ اللّدود، والمتدرّجُ السابق في مكتب إده للمحاماة، بشارة الخوري، الحركة من أجل الاستقلال عن فرنسا، وأصبح رئيسًا. ولم يتعافَ نفوذ إميل إده السياسي في ما بعد. لكن ولديه تمكّنا من دخول المعترك السياسي ضمن التيار المتصاعد المعارض للخوري في أوائل الخمسينيّات. ففاز بيار وريمون إدّه بمقعدين نيابيين أول مرّة عام 1951 وعام 1953 على التوالي. وفي عهد خلف الخوري، شمعون،

(44) نصّت نُظُم مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري على أن يكون مجلس إدارته من اثني عشر عضوًا، ثمانية ينتخبهم حمَلة الأسهم، أما الأربعة الباقون فتعيّنهم الحكومة. عقد الأعضاء المنتخَبون اجتماعًا في 28 كانون الثاني/يناير 1955، وكان بينهم رئيس مجلس الإدارة، إدمون كاشيشو (من بنك مصر وسوريا ولبنان)، وبطرس الخوري (الصناعي والتاجر ذو النفوذ)، ومنير أبو فاضل (بنك إنترا)، وإيليا أبو جودة (البنك اللبناني للتجارة)، ورينيه لطيف (بنك سوريا ولبنان). وكان التعيين اللاحق لطلحة اليافي، وهو من جيل المؤسِّسِين الثالث، مديرًا لمصرف التسليف ربما يرمي إلى تهدئة خواطر أصحاب المصالح الدوليّة، والاستجابة للدعوات من أجل إدارة «عقلانيّة» تستند إلى الكفاءة المستحِقّة. وتولى اليافي الإدارة عام 1959 (وهو تاريخ لا تذكره الوثائق الأمريكية). وقد وصفه السفير الأمريكي روبرت ماكلنتوك، بأنه «شاب صادق ومتعلّم»، وهو لا يُؤخَذ على أنه «اقتصادي من الطراز الأول»، لكنه «معروف بوصفه خبيرًا في المجال المالي». للمزيد عن اليافي وأعضاء مجلس إدارة مصرف التسليف (بمن فيهم رئيسه بطرس الخوري) عام 1959، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 692, May 26,1959; FN 883a.14/5-2659; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

أصبح الأخَوان إدّه سياسيَّينِ بارزين، ومدافعين متحمّسين عن الجمهوريّة التجارية، ومحرّكها الاقتصاديّ، القطاع المصرفيّ[45]. كان الأخ الأكبر، ريمون الذي خلف والده في قيادة حزب الكتلة الوطنيّة، مهندس قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، وهو القانون الذي أمّن دفقًا كبيرًا من رؤوس الأموال من دول النفط العربيّة الثريّة، وقد أعاد ميزان علاقات القوى بين الدولة والقطاع المصرفيّ لمصلحة الأخير. أما بيار، الأقل شهرة من أخيه، فشغل منصب وزير المال، ثلاث مرات في عهد شمعون[46]، وترك بصماته المؤسّسيّة على تدعيم سلطة المصارف بعدما ترك الحكومة عام 1958. ومن منصبه الجديد والقوي النفوذ في رئاسة بنك بيروت الرياض، تولّى قيادة أول مجهود ناجح لينظّم المصرفيّون اللبنانيّون صفوفهم. وهكذا امتلك بارونات المصارف الجدد، بتأسيسهم جمعيّة مصارف لبنان، إطارًا هيكليًا مستدامًا ليصل إلى مستوى بنك سوريا ولبنان في البدء، ثم للتدخّل في سياسة الدولة والهيمنة عليها في نهاية المطاف، دفاعًا عن مصالح القطاع المصرفيّ كله.

ثالثًا: السريّة المصرفيّة وسلطة الدولة

بين عامي 1950 و1962، تضاعف الدخل الوطني اللبنانيّ مرتين تقريبًا، بزيادة سنويّة معدّل نسبتها 4.5 بالمئة. حصد القطاع المالي من هذا النمو حصة الأسد، بوتيرة مذهلة بلغت 200 بالمئة. نحو 95 بالمئة من هذا القطاع المالي، كان مصرفيًّا، بما فيه من عمليّات تبادل خارجي[47]. كان التعبير عن نمو القطاع المصرفيّ، يتجسّد في كل من مجموع دفق رأس المال، وعدد المؤسسات المصرفيّة. فبين عامي 1950 و1961 زادت الودائع في المصارف أكثر من خمسة أضعاف. وانطلقت اندفاعة تأسيس المصارف من 9 مصارف عام 1945 إلى 85 مصرفًا عام 1962[48].

---

(45) عن تاريخ أسرة إدّه وبعض أعضائها البارزين، ومنهم ريمون وبيار، انظر: يوسف صقر صقر، **عائلات حكمت لبنان** (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2008)، ص 200 ـ 212.

(46) اجتمع المندوب الخاص للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ببيار إدّه أثناء تفاوضه مع الحكومة اللبنانيّة، في شأن إنشاء مصرف تنمية عام 1953، ورآه «ذكيًا وجديًّا، لكن المال ليس مجاله تمامًا»؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, «Mr. Johnson's Activities in Lebanon». enclosure no. 3 in dispatch 250, November 12, 1953; FN 883a.14/11-1253; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(47) عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 161. للمصدر عن الطبيعة «الانفجاريّة» للنماء (انظر ص 166).

(48) انظر: المصدر نفسه، للاطلاع على إحصاءات مفصّلة في شأن نماء القطاع مع الوقت، والفارق بين النمو بناء على تصنيف المصارف، لبنانية، أو أجنبيّة.

أسهمت قوى مختلفة، خارجيّة وداخليّة، في المرحلة الأولى من التوسّع المصرفيّ الكبير في لبنان. خارجيًا، كان ثمة ثلاث قوى في الميدان. **الأولى**، هي تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948. فمع تحوّل التجارة بين الدول العربيّة والغرب من حيفا إلى مرفأ بيروت، عزّز هذا المرفأ وضعه كمحطة ترانزيت بين أوروبا وباقي العالم العربيّ. وجلبت البرجوازيّة الفلسطينيّة التي هجّرتها القوات الصهيونيّة إلى لبنان، رؤوس أموال كبيرة ومهارات في الأعمال، أسهمت مباشرة في التنمية والقطاع المصرفيّ[49]. و**الثانية**، كانت ظهور اقتصاد نفط في منطقة الخليج، فأحدث تدفقَ رأس المال «الحار» (Hot Capital)، الباحث عن فوائد سريعة، إلى الأسواق الدولية، ومنها بيروت القريبة. أما **الثالثة**، التي أثمرت في أوائل الستينيّات، فهي التحوّل المتدرّج إلى الاقتصاد الموجَّه في الدول المجاورة مثل مصر وسورية. فقد دفعت خطط التأميم في هذه البلدان بالمزيد من رأس مال الشركات الخاصة، نحو لبنان ذي الاقتصاد الليبرالي[50]. ومحليًا، كانت سياسة عدم التدخُّل في التجارة الحرّة، وعدم تقييد صرف العملات بقوانين، وتدفق رأس المال الحر، والغياب الكامل لأي نظم مصرفيّة، محل ترحيب بوصفها محركات لهذا النمو. وعلى الصعيد العملي، كان «التنظيم» المصرفيّ، المتجسّد في قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، عامل دفعٍ مساويًا، إن لم يَفُق بأهميته، العوامل الأخرى[51].

فمن دون تشريع السريّة المصرفيّة، ثمة شك في أن القطاع المصرفيّ كان يستطيع أن يتابع تلك الوتيرة العالية من النمو، عدة سنوات في الخمسينيّات وأوائل الستينيّات. في عام 1964 كان لبنان يتباهى بأكثر من ثمانين مصرفًا. وجاء في تعليق لمجلة **المصارف**،

---

(49) لمزيد عن أثر تأسيس الكيان الصهيوني في نقل رؤوس الأموال والخدمات من فلسطين إلى لبنان، بما في ذلك إسهام القطاع المصرفي (مثل بنك إنترا والبنك العربي)، انظر: حسين أبو النمل، «الإسهام الفلسطيني في ازدهار الاقتصاد اللبناني». ص 139 ـ 148، وصقر أبو فخر، «الفلسطينيّون في لبنان: دور ثقافي مميّز وإسهام مشهود في العمران». ص 149 ـ 156، في: **أوراق فلسطينيّة وعربيّة: تكريما لرفعت صدقي النمر في الذكرى الأولى لرحيله**، إشراف وتحرير أنيس صايغ (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 139 ـ 148.

(50) في شأن أثر العوامل الثلاثة معًا، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 157. وفي موضوع دور البترودولار في إغراق سوق رأس المال اللبنانيّة، انظر: انظر: ألبرت ي. بدر، «نحو آفاق اقتصاديّة جديدة». في: مجموعة من المفكرين، **عهد الندوة اللبنانيّة** (بيروت: دار النهار، 1997)، ص 373. وعن توسُّع دور بيروت الإقليمي بوصفها مستودعًا ماليًا، انظر: Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, p. 115.

(51) عن دور سياسة عدم التدخّل وسياسات إلغاء قيود سوق الصرف، في دعم هذا النماء في المراحل الأولى من الجمهوريّة المتاجِرة، انظر: بدر، المصدر نفسه، ص 373. وفي موضوع الدور المحوري لسريّة المصارف في العمليّة، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 165.

أن البنوك تؤسّس بوتيرة إنشاء المطاعم والملاهي[52]. لكن في تلك السنة، كانت معظم القوى التي دفعت بتوسّع المصارف الكبير، مثلما قال الاقتصاديّ في الجامعة الأميركيّة في بيروت ألبرت بدر، قد بدأت تضعف[53]. كان هذا على الأخص حال إنشاء المصارف الجديدة التي ما كانت تملك أكثر كثيراً من ميزة الوعد بالسريّة المصرفيّة لاجتذاب رأس المال، بفضل التشريع الذي أدخله ريمون إدّه عام 1956. كان هدف التشريع، كما قال إدّه قبل إقراره في مجلس النوّاب، هو: «جعل لبنان ملجأً للرساميل الأجنبية، وأموال المغتربين [اللبنانيّين]»[54]. وقد استعاد التقرير المشترك عن مشروع القانون، وهو تقرير أعدّته اثنتان من اللجان البرلمانيّة اللبنانيّة، أقوال إدّه، مضيفًا غرضًا مزعومًا هو توفير تمويل لـ«إمكانية المشاريع الكبرى المرتقبة»[55]. وفي 26 تموز/يوليو عام 1956، حصل الاقتراح على ما يقرب من الإجماع في مجلس النوّاب. ووقّعه الرئيس شمعون ليصبح قانونًا في 3 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته. وبعد شهرين، بدأ نفاذه[56]. وبشّر القانون بـ«حقبة ذهبيّة» من التوسّع. وبين عامي 1955 و1961 قفز مجموع عدد المصارف في لبنان من واحد وثلاثين إلى ثلاثة وسبعين. وكان معظم هذا التوسّع مصارف محليّة المقر. بين 1955 و1962، ظل عدد المصارف الأجنبية المسجّلة في لبنان عمليًّا على حاله، أي نحو سبعة عشر مصرفًا، بينما تضاعف عدد المصارف المسجّلة في لبنان أربعة أضعاف، فوصل إلى ست وثمانين مؤسسة[57].

كانت الإشادة بقانون السريّة المصرفيّة عمومًا، توضع في إطار مفهوم عدم التدخُّل. صاغ ريمون إدّه منطقه بعبارات شيحاوية (نسبة إلى المفكر اللبناني ميشال شيحا) نموذجيّة عن موقع لبنان الجغرافي واستقراره في وسط جيرانه في الخمسينيّات. وأكمل التشبيه المجازي بذكر قوانين السريّة في سويسرا. واعترف الأخ الأكبر بيار إدّه، ولو على نحو

(52) وصل مجموع عدد المصارف إلى 82، لها 128 فرعًا عام 1964؛ انظر: مصرف لبنان، «التقرير السنوي لعام 1964،» ص 9. وعن تعليق مجلة **المصارف**، انظر تحقيق: «ظاهرة ازدياد عدد المصارف في لبنان،» المصارف (شباط/فبراير 1964)، ص 4 ـ 13، خاصة ص 6.

(53) بدر، المصدر نفسه، ص 373.

(54) أدلى إدّه بذلك أمام صحيفة *Commerce du Levant* 6 آب/أغسطس 1955؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 163.

(55) كان التقرير المشترك للجلسة العامة في مجلس النواب، قد أعدّته لجنة المال والموازنة ولجنة الإدارة والعدل؛ انظر: المصدر نفسه.

(56) المصدر نفسه.

(57) في شأن «الحقبة الذهبيّة» من النماء والإحصاءات الوطنيّة المذكورة، انظر: المصدر نفسه، ص 166 ـ 167.

عابر، بأن السريّة المصرفيّة كانت ترمي كذلك إلى «الحؤول دون خروج رأس المال اللبنانيّ للهروب من ضريبة الميراث»[58].

هكذا، أدّت إقامة درع لحماية الحسابات المصرفيّة من التفتيش الضريبي، بما في ذلك ضريبة الميراث، إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة، والمصارف وزبائنها. كان قانون الضريبة في لبنان عام 1944 قد رسم بصراحة، أن السريّة المهنيّة لا يمكن التحجُّج بها في أي مؤسسة أو إدارة لمنع تفتيش وزارة المال في الحسابات والوثائق التجاريّة. كان موظفو المصارف يقعون تحت طائلة العقوبة، إذا رفضوا الإفصاح عن معلومات بشأن الزبائن، على الرغم من اعتراض الأخيرين. أما قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، فيضع تحت طائلة الغرامة وحتى السجن، من يكشف مثل هذه المعلومات، إلا إذا كان حصل على موافقة الزبون أو وريثه/ـها، أو إذا كان ثمة نزاع بين الزبون والمصرف، أو في حالة الإفلاس، أو اختلاس المال العام. ينطبق واجب عدم كشف أي معلومات، بحسب القانون، على طلب «أي شخص، أكان فردًا، أو سلطة عامة، إدارية، أو عسكريّة، أو قضائيّة»، ومُنِعَت الدولة أيضًا من تجميد موجودات أو ودائع من غير تصريح مكتوب من المالك[59].

وعليه، نتيجة لقانون السريّة المصرفيّة الجديد، أصبح المودعون في المصارف محصَّنين بدرجة عالية، من أي نوع من الادّعاء العام، وفرض الضريبة، أو حتى التفتيش. وصارت معاملاتهم الماليّة فوق القانون في ما يخص الدولة، لا المصارف، إذ سُمِح للمصارف بأن تتبادل المعلومات عن زبائنها في ما بينها، لإجراء تبادل الشيكات المالية البينيّة. كذلك مُنِحَت المصارف حق فتح حسابات مرقّمة للزبائن بأسماء المالكين التي لا يعرفها سوى كبار الإداريين في المصرف. وفي الواقع، صار مديرو المصارف يملكون أسرار من هم أرباب دنيا الأعمال، بخلاف الموظفين الصغار في المصرف وكل أجهزة الدولة[60]. من ناحية السلطة الإدارية، باتت المصارف في المرتبة الأولى، وفي الثانية الزبائن، وفي الثالثة الدولة. وبعد عامين على بدء نفاذ قانون سريّة المصارف عام 1956، أصبح النفوذ

---

(58) المصدر نفسه.

(59) للاطلاع على نص القانون الكامل، انظر: موفق اليافي وعبد الفتّاح اليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، 5 مج (بيروت: يافي إخوان وشركاهم، 1999)، مج 1، ص 4 ـ 5.

وعن قانون ضريبة الدخل عام 1944 والتعديلات التي أدخلها قانون السريّة المصرفيّة عام 1956، انظر: موريس نصر، «السريّة المصرفيّة،» **المصارف** (أيلول/سبتمبر 1964)، ص 56 ـ 65.

(60) عن الحسابات المرقّمة والحق الحصري لمدير المصرف ونائبه أن يعرفا الأسماء، انظر المادة 3 من قانون السريّة المصرفيّة، انظر: اليافي واليافي، محرران، المصدر نفسه، ص 4.

المتعاظم للمصارف الخاصة، بفضلٍ معظمُه يعود لشقيق ريمون إدّه، بيار، السلطة المتمترسة لمصالح مجموعة قطاعيّة كاملة، هي جمعيّة مصارف لبنان.

رابعًا: جمعيّة مصارف لبنان: عُصبة ماليّة

لم يكن صعود سلطة المصارف في النصف الثاني من الخمسينيّات، والنصف الأول من الستينيّات، ظاهرة معزولة في المشهد المتغيّر داخل مسار التجمّعات المهنية في لبنان. فقد أصبحت قبضة الطبقة المهنيّة ككل، المُطبِقة على أزِمَّة السلطة، أكثر وضوحًا مع الوقت، من حيث إن نسبة رجال الأعمال وأصحاب المهن في مجلس النوّاب ازدادت، مقابل العدد المتناقص لملاّكي الأراضي التقليديين[61]. وأصبحت مجموعات أصحاب المصالح من رجال الأعمال، أكثر نشاطًا في ممارسة تأثير مباشر في سياسة الحكومة الاقتصاديّة. وكان معظم هؤلاء يعملون في منطقة بيروت الكبرى، حيث تتواجد أعلى كثافة للأعمال.

كان تجار بيروت الأثرياء أول من أسس جمعيّة مهنيّة في البلاد، للدفاع عن مصالح أعمالهم. فقد تأسست الجمعيّة، باسم جمعيّة تجّار بيروت (BTA)، عام 1921، وكبُرَت من مجموعة صغيرة في أول حقبة الانتداب، لتصبح الجمعيّة القطاعيّة الأعلى شأنًا بعد الاستقلال. أعربت الجمعيّة عن مطالبها بلغة عدم التدخُّل، مؤيّدةً «التجارة الحرّة» بوصفها «أساس الاقتصاد اللبنانيّ» ومدافعةً عن قانون السريّة المصرفيّة. وقد جعلها سعيها السياسي إلى إلغاء قيود الاستيراد بعد الحرب العالميّة الثانية، في موقع الاصطدام مع جمعيّة الصناعيّين اللبنانيّين (ALI)، التي هي مجموعة وطنيّة من أصحاب المصالح، متعدّدة الطوائف، تأسست عام 1943؛ وهي نشطت بعد الاستقلال، من أجل حماية مكاسب الصناعة من جراء إجراءات زمن الحرب، التي زادت الإنتاج ووسّعت الأسواق المحليّة. وعلى الرغم من الخلافات بين الجمعيّتين في شأن إجراءات الحماية، لم تكن مصالحهم متعارضة على الدوام؛ إذ كانت العلاقة تحتمل التعاون مثلما تحتمل النزاع، حتى لو كانت يد جمعيّة تجار بيروت كثيرًا ما تكون هي العليا. فقد انغمس التجار في الصناعة، واشترك الصناعيّون في صفقات التجارة. كانت جمعيّة التجار تشجع صناعات التصدير التي لا تزاحم تجارتها الاستيرادية، لكنها قاومت طلبات زيادة الأجور والمكتسبات الاجتماعيّة. ومع تصاعد نفوذ

---

(61) بين عامَي 1943 و1964، هبط عدد النواب ملّاك الأراضي من 46 إلى 23، بينما زاد عدد النواب من رجال الأعمال ومهنيي الياقات البيض، من 10 لكل من الفئتين إلى 17 و32 على التوالي. انظر البيان المعنون «توزيع أعضاء مجلس النواب منذ الاستقلال،» في: إيليا حريق، من يحكم لبنان (بيروت: دار النهار، 1972)، ص 31.

جمعيّة الصناعيّين في الستينيّات، أنشأ رئيسها رجل الأعمال الثري بطرس الخوري الهيئات الاقتصاديّة، وهي منتدى غير رسمي لجمعيتي التجار والصناعيّين، من أجل التشاور في ما بينهما في شأن السياسة الاقتصاديّة، وعند الإمكان، التنسيق في عملهما. وكانت غرفة التجارة والزراعة والصناعة منصّةَ تجمعٍ أخرى، ذات صفة ميّالة إلى أن تكون رسميّة، حيث أدّت المنافسة والتعاون دورًا بين القطاعين[62].

كان المصرفيّون، إما غائبين عن رقصة التناغم والتنافر هذه بين التجار والصناعيّين، وإما كانوا يقفون إلى جانب التجار. غير أن المصرفيّين شكّلوا جماعة مصالح قويّة ومنفصلة، في مجتمع الأعمال في لبنان. وقد تركت عُصبتهم المالية آثارًا لا تَمّحي في اتجاه لبنان الاقتصاديّ، في عهد الجمهوريّة التجارية، وما بعد، ليس أقلّها تشكيل المصرف المركزيّ والنظام المالي. لقد كان الإنشاء الناجح لجمعيّة مصارف لبنان عام 1959، في تناقض حاد مع المحاولات الفاشلة السابقة لمصرفيّين محليّين، من أجل أن ينظّموا صفوفهم، إذ كانت الدعوات إلى تنظيم العمل المصرفيّ قد انطلقت منذ مرحلة ما بين الحربين. ففي سنوات الانكماش الكبير في الثلاثينيات، أعلنت عشرات المؤسسات التجاريّة اللبنانيّة إفلاسها، وانهارت عدّة مصارف محليّة. كانت قوانين الإفلاس الغامضة، والافتقار إلى نظام للائتمان، ملومة إلى حد بعيد، في الأزمة المتفاقمة. وقد اجتمع المصرفيّون المحليّون من أجل مناقشة العلاجات الممكنة، وشكلوا بعثات للاجتماع بمسؤولي الحكومة.

وفق تقارير في صحف ذلك الوقت، اجتمع بعض المصرفيّين في 31 كانون الأول/ديسمبر عام 1931، واتفقوا على أن يقدّموا طلبًا رسميًا للسماح لهم بإنشاء جمعيّة مصارف، على غرار جمعيّة وكلاء صرف العملة في باريس[63]. بعد بضع سنوات، نصح سعيد حمادة، الاقتصاديّ في الجامعة الأميركيّة في بيروت، بتشكيل جمعيّة مصرفيّين «محليّة» (Native)،

---

(62) عن العلاقة التاريخيّة المعقّدة بين جمعيتي التجار والصناعيّين، انظر: Sami E. Baroudi, «Conflict and Co-operation within Lebanon's Business Community: Relations between Merchants' and Industrialists' Associations». *Middle Eastern Studies*, vol. 37, no. 4 (2001), pp. 71–100.

(63) بين كانون الثاني/يناير 1931 وآذار/مارس 1932، أكثر من خمسين إفلاسًا تجاريًا أُعلِنت. في نيسان/أبريل 1930، اجتمع وفد من المصرفيين، بينهم ميشال طراد وحبيب الدبس، بالرئيس اللبناني شارل دبّاس، وحثّه على ضمان أن تتفحّص المحاكم بعناية دفاتر الشركات قبل أن تؤكد إفلاسها؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص122 ـ 123. لكن القطاع المصرفي عانى أيضًا قلة التنظيم وحسن ممارسة مسك الدفاتر، وبين 1931 و1935، أفلست خمسة مصارف. لمراجعة قائمة المصارف المتأثرة وتفصيل ذلك، انظر: Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria* (Beirut: American Press, 1935), pp. 136, 179 and 188.

كوسيلة بين وسائل أخرى لتطوير العمل المصرفيّ «المحلي» وفق أصول حديثة[64]. لم يبصر النور أيٌّ من المشروعين. وواصل المصرفيّون المحليّون ممارسة نفوذ قوي في السياسة، إلى ما بعد حكم الانتداب. فزادوا عددًا وثروةً في الخمسينيّات، لكن قدرتهم على العمل الجماعي كانت غير منتظمة وغير رسمية. استمر الوضع على ما هو عليه في عام 1956، حين أُقِرَّ قانون السريّة المصرفيّة، حيث اجتمع المصرفيّون بصفة غير رسمية، مع نائب رئيس الحكومة فؤاد غصن بحضور ريمون إدّه، وأقنعوا الحكومة اللبنانيّة بتعديل القانون[65]. وانتظر الأمر حتى وقوع أزمة 1958 المالية الوطنيّة، لتُقلع عربة تشكيل تنظيمٍ مصرفيّ ذاتي قابلٍ للعيش، ككتلة ضغط سياسي (lobby).

كانت أزمة الخلافة الرئاسيّة عام 1958 منعطفًا فاصلاً في تطوّر القطاع المصرفيّ وعلاقته بسلطة الدولة؛ فبعد شهرين من اندلاع الإنتفاضة المسلّحة في أوائل أيار/مايو من ذلك العام، أصدر بيار إدّه، الذي كان وقتذاك وزيرًا للمال، إنذارًا علنيًا من المضاربة في سوق الصرف. علّق إدّه آماله لتعافي البلاد، على مصارفها التي كانت حتى ذلك الوقت، وبحسب قوله، قد «أثبتت تفهمًا استثنائيًا»[66]. وفي تموز/يوليو، زاد إنزال آلاف الجنود الأمريكيين في بيروت، أربعة أيام بعد تصريح إدّه، الضغط على سوق صرف العملات الأجنبيّة، فيما لم يفعل بنك سوريا ولبنان سوى القليل ليثبّت استقرار الليرة اللبنانيّة[67].

أدى انتِخاب فؤاد شهاب في 31 تموز/يوليو، إلى تهدئة سوق النقد، لكنه لم يحلّ

---

(64) علاوة على تأسيس جمعيّة مصارف، اقترح حمادة سن قانون لتنظيم كل المصارف، وإشراف مصرف مركزي عليها، ودمج المصارف اللبنانيّة في مصارف مساهمة، وتوظيف خبراء يتمتعون بـ«علوم مصرفيّة مناسبة»؛ انظر: Himadeh, Ibid., p. 291.

(65) انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 351 هامش رقم 62.

(66) نُشرت أقوال إدّه في الصحيفة اليوميّة باللغة الفرنسية لوريان، في 11 تموز/يوليو 1958. وأبرق السفير روبرت ماكلنتوك إلى واشنطن ذاكرًا أن إعلان إدّه كان سببه الفوضى في سوق الصرف، وأن إدّه قد يكون متفائلًا أكثر من اللازم بتقييمه للأزمة؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 35, July 11, 1958; FN 883a.131/7-1158; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(67) لما كانت السوق اللبنانيّة أصغر من أن تلبي الحاجة العسكريّة الأمريكيّة إلى العملة المحليّة، عرض بنك سوريا ولبنان ووزارة المال أن يوفرا المطلوب من صندوق احتياطي بنك سوريا ولبنان، لكن بأسعار ما قبل الأزمة، ومن دون ضمان أسعار تعامل السوق؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, telegram 964, August 6, 1958, FN 883a.131/8-658; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

ورأت السفارة في ما بعد، أن المخاوف من أن الوجود العسكري الأمريكي قد يصيب السوق بالاضطراب، مخاوف لا أساس لها، ما دامت النفقات العسكريّة قد ضُبِطَت وصارت أقل مما كان متوقّعًا. انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 283, November 6, 1958; FN 883a.131/11-658; 1955-59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

على الفور النزاعات الماليّة بين المصارف وزبائنها، وهي نزاعات نشأت من عدم سداد الديون. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استدعى رشيد كرامي، المعيّن حديثًا رئيسًا للوزراء ووزيرًا للمالية، مسؤولي المصارف وأمرهم بأن يواصلوا التعاون مع الزبائن المتخلفين عن الدفع، وإلا فإن الأسواق ستنهار[68].

أدى وصول شهاب إلى سدة الرئاسة كذلك، إلى أفول نجم بيار إدّه في حقل السلطة السياسية؛ فقد تولّى كرامي حقيبته الوزاريّة، وما لبث أن فقد مقعده النيابي في انتخابات عام 1960. لكن تعيين إدّه مديرًا عامًّا لبنك بيروت الرياض قبيل نشوب أزمة 1958، جاء في الوقت المناسب ليتيح له مواصلة تأدية دور مؤثّر في التنظيم المالي، وإن بوصفه المتحدث باسم مصالح القطاع المصرفيّ الخاص. ففي العهد الشهابي، تحوّلت تسوية الديون إلى مشكلة ثانويّة للمصارف، مقابل شبح تنظيم الدولة للمهنة المصرفيّة. حاول إدّه التصدي لتلك المحاولات، وتمكن بعد مشاورات طويلة، لكن مثمرة، مع مجموعة صغيرة من كبار الزملاء المصرفيّين القلقين مثله، من تأسيس جمعيّة مصارف لبنان، وهي أول جمعيّة في نوعها في العالم العربيّ، تم التصريح عنها بمرسوم وزاري صدر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1959. واجتمع مؤسِّسو الجمعيّة بعد اثني عشر يومًا، وعيّنوا أول مجلس إدراة لها، فكان إدّه رئيسًا، وأنيس البيبي، من بنك الاتحاد الوطني، نائبًا له[69].

بينما كانت جمعيّة تجار بيروت، وجمعيّة الصناعيّين اللبنانيّين تريان نفسيهما منتديَين لبنانيَّين خالصَين، لم تكن عضويّة جمعيّة المصارف اللبنانيّة «محليّة» كما أرادها حمادة. كانت جمعيّة للمصارف في لبنان، إذ سُمِح للمصارف الأجنبية التي لها أفرع في لبنان أن تنضم إليها، وكان يمكن انتخاب ممثليها أعضاء في مجلس إدارة الجمعيّة، مع احتفاظ

---

(68) اشتكت المصارف من أن موقف الدائنين، من دون حماية قانونيّة، هشٌّ حيال المبيعات، والأملاك غير المرهونة عقاريًا، وإخفاء حقيقة موجودات المَدينين فوق طاقتهم، لذلك طلبت تشريعًا جديدًا لحمايتها. وتشكّلت لجنة من خمسة أعضاء لوضع توصيات في هذا الخصوص. اجتمع كرامي مع المصرفيين في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1958، ونظّم اجتماع متابعة، بعد ثلاثة أيام؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Secretary of State, October 20, 1958; FN 883.14/102058; 1955–59 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(69) ألّف هؤلاء المصرفيّون الكبار مجلسًا تأسيسيًا للجمعيّة. وكان من الأعضاء أنيس البيبي (بنك الاتحاد الوطني، مديرًا عامًا ورئيسًا لمجلس الإدارة)، جوليوس تومسون (تشايس مانهاتن بنك، مديرًا عامًا لفرع بيروت)، وجان أبو جودة (البنك اللبناني للتجارة ـ مديرًا عامًا وعضوًا في مجلس الإدارة). لمطالعة قائمة المؤسسين وتاريخ موجز لتأسيس جمعية مصارف لبنان، انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي، 1960**، ص 1، انظر أيضًا: **كتاب اليوبيل الذهبي، 1959 ـ 2009**، ص 10 و22 ـ 23. وعن القول إن الجمعية هي أول جمعية في نوعها في العالم العربي (ص7). وكان التصريح الرسمي للجمعيّة، بمرسوم وزاري رقم 1642، واجتمعت جمعيتها العموميّة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1959؛ انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 3.

المصارف اللبنانية بصوت الأكثرية[70]. انضمت فروع المصارف الأمريكية الكبرى في لبنان بصفة أعضاء مؤسّسين. وكان جوليوس تومسون، من تشايس مانهاتن، عضوًا في أول مجلس تنفيذي للجمعيّة. على النقيض من ذلك، لم تُسجَّل المصارف الفرنسيّة الكبرى، بما فيها بنك سوريا ولبنان، أعضاءً نظاميين في الجمعيّة، بل مراقبين بدلاً من ذلك. جسّد هذا الأمر الطابع المتعدد الهويّة في القطاع المتطوّر للمصارف، والمكانة فيه لرأس المال الأمريكي والعربيّ، لا الفرنسيّ[71]. وكان أكبر مصرف في البلاد، وهو إنترا، غائبًا أيضًا عن جدول المؤسِّسين، بسبب الخصومة المزعومة بين مؤسِّسه، يوسف بيدس، وإدّه[72]. لكن على الرغم من الظنون الأولى لدى بيدس والمجموعة الفرنسيّة، فرضت جمعيّة المصارف نفسها، مظَلَةً لا غنى عنها لأي مصرف يعمل في لبنان. وفي أقل من خمس سنوات، تضاعفت عضويتها أكثر من مرتين، فقفزت من 24 مصرفًا، عام 1960، إلى 58 مصرفًا عام 1962، وصارت الممثل الوحيد للمجموعة المصرفيّة كلها في لبنان[73].

كان الإحساس بروابط الحياة المصرفيّة يتخطّى مكان العمل؛ فهو ترك أثرًا في مظاهر مختلفة من الحيّز الحضري والثقافة الاجتماعيّة في بيروت؛ فتطوّر شارع الحمرا إلى مركز مالي ينافس شارع المصارف في وسط المدينة[74]. وأسهمت عدّة عوامل في مزيد من تعزيز ما كان يُنظَر إليه على أنه جماعة مصرفيّة حديثة؛ فتم إنشاء مؤسسات اجتماعية مكرّسة للقطاع المصرفيّ وحده في محافل الصحافة، والتربية، والترفيه، والنشاط النقابي. وأُشيد بالجنس النسائي «اللطيف» في المهنة المصرفيّة كدلالة على حداثته[75]. وسرعان

---

(70) كان النظام يقضي أن يكون 4 من أعضاء مجلس الجمعيّة التنفيذي السبعة، لبنانيي الجنسيّة. عن قواعد انتساب المصارف الأجنبيّة، انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 12 ـ 13، المادتان 4 و6، والنظام الأساسي للجمعيّة.

(71) المصارف الأمريكية التي انتسبت إلى الجمعيّة هي بنك أوف أمريكا، وسيتي بنك أوف نيويورك، وتشايس مانهاتن بنك. ولمطالعة لائحة المصارف المؤسِّسَة، انظر جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص2. أما المصارف الفرنسية التي لم تنتسب لعضويّة الجمعية فهي بنك سوريا ولبنان، والبنك الوطني للتجارة والصناعة، وبنك الجزائر وتونس العقاري (CFAT)؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 523, January 27, 1961; FN 883a.14/1-2761; 1960-63 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(72) شملت الخصومة التنافس للهيمنة على المصرف المركزي.

(73) جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 2، **والتقرير السنوي 1964**، ص 5.

(74) «الحمرا الشارع الذي أصبح منطقة البنوك في بيروت،» **المصارف** (تشرين الثاني/نوفمبر 1963)، ص 50 ـ 51.

(75) لمشاهدة الصور، وقراءة التقارير عن ارتياد الشاطئ، ولعب البولنغ، والمآدب، انظر: زاوية «أهل المصارف» في **المصارف** (آب/أغسطس 1963)، ص 74 ـ 75. وذُكر أيضًا دور النساء. ففي عدد نيسان/أبريل 1964، أضاءت المجلّة على «الجانب اللطيف في مهنة المصارف» بتحقيق عن الحياة اليوميّة لدى ست فتيات مصرفيّات؛ انظر: حسن الجندي، «6 فتيات موظفات في البنوك،» **المصارف** (نيسان/أبريل 1964)، ص 50 ـ 51. وعن مدارس العمل المصرفي، انظر: المصارف لجنة العلاقات العامة، «أول معهد مصرفي في لبنان،» **المصارف** (آب/أغسطس 1963)، ص 68 ـ 69.

ما أصبحت المجلة الشهريّة، ثم في ما بعد نصف الشهريّة، **المصارف**، التي نشرت أول أعدادها في تموز/يوليو عام 1963، المرجعية التوثيقية للقطاع المصرفيّ. كانت المجلة تنشر تقارير عن الجوانب المهنيّة، والقانونيّة، والمالية، والاجتماعيّة، في الحياة المصرفيّة، والناس الذين يقفون خلفها. وكانت تختار كل شهر، مصرفيًّا بارزًا تسميه شخصيّة الشهر، في كل عدد، مع سيرة موجزة له، ورسم كاريكاتور من بيار صادق. كانت المجلة تسلط الضوء أيضًا على أخبار «ناس المصارف» ومنها أخبار المآدب في الفنادق، وخطط السفر، والأنشطة الترفيهيّة الأخرى. وقد أسس سامي صيقلي عام 1963 أول معهد تدريب مخصص للدراسات المصرفيّة.

أدّت جمعيّة مصارف لبنان دورًا تكوينيًا في نشوء هذا المجتمع المصرفي وهيكلته. وبقيادة رئيسها النشيط وذي الصلات المتينة، نسجت الروابط المؤسسيّة بين أعضائها المصارف، من خلال ترتيب منتظم للقاءات والعلاقات الاجتماعيّة المنظمة والمخططة بين أبناء أيديها العاملة. فأُنشئت أربع لجان استشاريّة للإشراف على عمليّة نسج الروابط المهنيّة والاجتماعية هذه[76]. كذلك نسجت جمعيّة المصارف شبكات مالية وخيوطًا رسميّة وغير رسميّة بين أعضائها والأطراف المالية المهمّة في الخارج. فأقامت الجسور مع جمعيات المصارف الأوروبيّة، وغرف التجارة العربيّة، وغرفة التجارة الدولية في باريس، وكذلك شركاء الاستثمار المحتملين في الأسواق الأفريقيّة النامية[77].

بعد مرور نصف قرن على تأسيس الجمعيّة، تدّعي الجمعية أن نمو القطاع المصرفيّ، والحاجة إلى «تنظيم المهنة المصرفيّة، وتحصينها، وتطويرها»، هي الحوافز الكبرى التي حدت على تأسيسها[78]. لكن استنادًا إلى أول تقريرين سنويّين للجمعيّة، كانت الأولوية

---

(76) اللجان الاستشاريّة الأربع هي: لجنة مهنيّة، ولجنة اجتماعيّة، ولجنة تقنيّة، ولجنة الأبحاث والممارسة التجاريّة؛ انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1962**، ص 5. وفي عام 2009 كان عدد اللجان الاستشارية قد بلغ تسعًا؛ انظر: جمعية مصارف لبنان، **كتاب اليوبيل الذهبي، 1959 ـ 2009**، ص 13.

(77) في المجال الإقليمي، شارك مندوبو جمعية مصارف لبنان في اجتماعات غرف التجارة العربيّة في بيروت بين 21 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، واجتماعات المغتربين اللبنانيين في أيلول/سبتمبر من العام نفسه؛ انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 5. وفي المجال الدولي، أقامت الجمعيّة اتصالات مع جمعيتي المصارف في سويسرا وبلجيكا، والقسم المصرفي في غرفة التجارة الدولية في باريس. وزار رئيس الجمعيّة بيار إدّه، رئيسي المؤسستين الأخيرتين في تشرين الثاني/نوفمبر 1960 (ص 7 ـ 8). وفي شأن الخطط لتأسيس مصرف مشترك لبناني ـ سنغالي، بعد جولة بيار إدّه على بعض البلدان الأفريقيّة، انظر: بدري يونس، «أفريقيا طريق جديد تشقّه المصارف اللبنانيّة». **المصارف** (تشرين الثاني/نوفمبر 1963)، ص 28 ـ 31.

(78) لقراءة النص الرسمي، انظر: جمعية مصارف لبنان، **كتاب اليوبيل الذهبي، 1959 ـ 2009**، ص 22. وفكرة أن التنظيم صار خطوة ضروريّة في ضوء مرحلة النمو في الاقتصاد اللبناني، ذكرها التقرير الأول ذكرًا عابرًا، بعبارة =

هي للدفاع في مواجهة المخاطر التي تهدد القطاع، المخاطر الخارجيّة (تنظيم الدولة) والداخليّة (النشاط النقابي) على السواء. وكما أشارت المادة الثانية من نظام تأسيس الجمعيّة بوضوح، كان هدفها «إيجاد تعاون بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالشؤون المهنيّة، وإيجاد أنظمة للمصلحة المشتركة وتأمين الدفاع الجماعي عن مصالحهم، ولهذه الغاية تأمين التمثيل الجماعي لأعضائها لدى الإدارات العامة أو غيرها»[79] وكانت الجمعيّة ناجحة جدًا في هذه الأغراض، فتطوّرت في وقت قياسي، إلى واحدة من أقوى اللوبيات في البلاد. وبقي مديروها التنفيذيّون وعدد اللجان الفرعيّة المتزايد، متابعين للتطورات المتعلقة بالمصارف في لبنان وفي الخارج. أصدرت الجمعيّة في سنتها الأولى من العمل، مذكرات إلى المصارف الأعضاء عن القوانين الخاصة بالمال، وأنهت إضراب نقابة موظفي المصارف، وعارضت مشروع قانون للضمان الاجتماعي في لبنان، ووضعت عريضة لمنع تأميم الفروع الخارجيّة لمصارفها الأعضاء في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. وانتهى إضراب دام أربعة أيام لموظفي المصارف المطالبين بزيادة الرواتب، بإعلان مشترك بين الجمعيّة ونقابة الموظفين. وقد أعربت خمسة من كبرى المصارف المرتبطة بفرنسا، وهي لم تكن من أعضاء الجمعيّة، عن دعمها لجهودها، وتبنّت الإعلان المشترك[80]. وفي خريف عام 1964 ذهبت الجمعيّة بعيدًا إلى حد عقد اتفاق كتمان مع نقابة الصحافة اللبنانيّة، لإسكات انتقاد المصارف[81].

أقرّت جمعيّة مصارف لبنان، بأن سرعة توسّع عضويتها عام 1961، كانت بفضل نشاطها

= الحاجة إلى «التفاعل الإيجابي» مع الحاجة التي تصيب الإحساس بها، من أجل تنظيم عام وخاص للقطاع. علاوة على هذا، لم يكن مضمون هذا الاعتراف جزءًا من بنود الجمعيّة؛ انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 3. في التقرير السنوي الثاني، أُقِرّ أن التنظيم أصبح «أمرًا لازمًا في المرحلة الحاضرة لتطوّر الاقتصاد اللبناني». في الوقت نفسه، تم تأكيد أن يلزم هذا التنظيم «النهج الاقتصادي الحر ونظام سريّة المصارف». انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1961**، ص 8.

(79) جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1960**، ص 12، النظام الأساسي لجمعيّة مصارف لبنان، المادة 2.

(80) استشارت الحكومة جمعية مصارف لبنان في خطة الضمان الاجتماعي المقترح، فأعربت عن عدم موافقتها على المسودة. وقد صدرت دعوات إلى إعفاء المصارف الأعضاء ذات الفروع في الجمهوريّة العربيّة المتحدة من التأميم، عن مندوبي الجمعية في مؤتمر غرف التجارة العربية الذي عُقد في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 1960؛ انظر المصدر نفسه، ص 5 ـ 8. وكتب باسم الجسر، الذي كان تكنوقراطيًا شهابيًا، أن خطة الضمان الاجتماعي وقانون النقد والتسليف يواجهان «معارضة شديدة» لدى رجال الأعمال والمصرفيّين؛ انظر: باسم الجسر، **فؤاد شهاب** (بيروت: مؤسّسة فؤاد شهاب، 1998)، ص 101. وعن توزيع النشرات والمذكرات والقوانين على أعضاء الجمعيّة، انظر: جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1961**، ص 5.

(81) وصف الصحافي في المصارف بدري يونس الصحافة والمصارف بـ «الجبّارين في الاقتصاد اللبناني»؛ انظر: بدري يونس، «صراع الجبابرة: بين الصحافة والمصارف،» **المصارف** (تشرين الأول/أكتوبر 1964)، ص 98.

المتزايد و«الدفاع عن حقوق المهنة و... إسهامها الفعّال، إلى جانب السلطات، في كل المسائل المتعلّقة بالاقتصاد، والعملة، والاستثمار»[82]. غير أن التحدي الأكبر الذي واجهته الجمعيّة في سنوات نشوئها، هي حملة تقودها الدولة لتنظيم القطاع المصرفيّ، من خلال مصرف مركزيّ. ومن جراء الموقف التفاوضي الذي وقفته الجمعيّة تجاه مسودة قانون النقد والتسليف، التي كان يضعها مجلس النقد والتسليف (CMC) المُنشأ حديثًا، كانت معظم المصارف التي تتخذ لبنان مقرًا، قد التحقت بعضويّة جمعيّة مصارف لبنان، عام 1963[83]. رسم قانون النقد والتسليف خطوط النظم المصرفيّة، والقانون الأساسيّ للمصرف المركزيّ المقتَرَح إنشاؤه. أدت ضغوط الجمعيّة من أجل التأثير في عمليّة وضع مسودة القانون، من خلال مجلس النقد والتسليف، إلى إحياء الخصومات القديمة، بين الفصائل المصرفيّة على مسألة إشراف المصرف المركزيّ، وغيّرت تطوّره. فقد نجحت ضغوط الجمعيّة بألّا تزعزع نظم المصرف المركزيّ ما سمّاه بيار إدّه الأساس الذي «لا يُمَس» للقطاع المصرفيّ، أي: قانون السريّة المصرفيّة.

خامسًا: أسس القطاع المصرفيّ اللبنانيّ التي «لا تُمَسّ»

كما ذكرنا سابقًا، كان تقرير كيسينغ إلى صندوق النقد الدولي عام 1955، عن «النظام النقدي والمصرفيّ اللبنانيّ»، واحدًا من الدعوات الرسميّة الأولى الرفيعة المستوى، إلى إنشاء مجلس نقد وتسليف من أجل تنظيم المصارف في لبنان. وكانت الأقسام الوزارية مثل مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، قد أيدت هذه المقترحات ووضعت مذكّرة من أجل جمع إحصاءات، بينما كانت الأحزاب السياسيّة تطالب علنًا بإنشاء مؤسسة وطنيّة لإصدار أوراق العملة[84]. أثناء عهد كميل شمعون، تدبّر الرئيس اللبنانيّ الأمر ليبقي الحركة من أجل التغيير تحت السيطرة. ولكن مع اقتراب موعد انقضاء امتياز بنك سوريا ولبنان عام 1964، كان مجال المناورة يضيق، أمام المصالح المعنيّة المعارضة للمشروع. غير أن فورة الإصلاحات الإداريّة التي أطلقها خلف شمعون، فؤاد شهاب، وجّهت صفعة ختاميّة لآمال

---

(82) انضمّت عشرة مصارف أخرى إلى جمعيّة مصارف لبنان عام 1961؛ انظر: جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1961**، ص 3.

(83) ربطت جمعية مصارف لبنان بوضوح توسُّع عضويتها في ذلك الوقت، مع موقفها من قانون النقد والتسليف؛ انظر: جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1963**، ص 5.

(84) رفع مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية مسوّدة قانون في هذا الأمر في 8 آذار/مارس 1956؛ انظر: Abdul-Amir Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt* (Dover, NH: F. Pinter, 1984), p. 62, note 24.

الراغبين في الهروب من الموضوع. كان مجلس النقد والتسليف أحد الأجهزة البيروقراطيّة التي أحدثها شهاب عام 1959. وبحسب المرسوم المنشئ رسميًا للمجلس، الذي يعمل كلجنة خاصة من ضمن وزارة المالية، كانت المهمة المنوطة به غير محددة بصورة واضحة. كان يُنتظَر من المجلس أن يستند إلى دراساته الإحصائية العلميّة الخاصة به، ليشير إلى الوزارة بسياستها في مجالي النقد والتسليف، وليضع مسودة قانون لتنظيم المهنة المصرفيّة. ولم ينص المرسوم المنشئ للمجلس على أن المهمة الثانية، أي التنظيم المصرفيّ، تتطلّب تأسيس مصرف مركزيّ. ففي وقت إنشاء المجلس، كان التعاون بينه وبين بنك سوريا ولبنان إطارًا مقبولاً للمستقبل، حيال هذا التنظيم[85].

ظل مرسوم إنشاء مجلس النقد والتسليف مجمّدًا سنتين ونصف السنة. والنصوص المنشورة عن تاريخ المجلس ونشاطه، لا تذكر شيئًا، أو هي تتكهن فقط في شأن السؤال عن السبب الفعلي لتأخير تأسيسه[86]، لكن البرقيات الدبلوماسيّة الأمريكية تشير إلى أن المصالح المعنية بالأمر، التي تقاتلت من أجل السيطرة على المجلس، كانت هي المسؤولة. كانت الجهود للتأثير في المجلس ترمي في نهاية الأمر إلى التأثير في كتابة مسوّدة التشريع لإنشاء المصرف المركزيّ المقترَح. ويقول سامي شقير، وهو مصرفيّ لبنانيّ كبير «معروف جدًا» في وزارة الخارجيّة الأمريكية، إن ثلاث مجموعات نافذة من رجال الأعمال، كانت تتسابق لاكتساب مواقع مؤاتية حيال المصرف المركزيّ، بالنظر إلى «السلطة الهائلة» التي يمكن اكتسابها بالسيطرة على مثل هذه المؤسسة[87].

المجموعة الأولى، سعت إلى أن يكون المصرف المركزيّ «بعيدًا من أي نفوذ أجنبي» ـ كلمة «أجنبي» تشير إلى حد بعيد، إلى النفوذ الفرنسيّ، الذي يجسّده بنك سوريا ولبنان ـ وكان شقير؛ ورئيس جمعيّة مصارف لبنان بيار إدّه؛ ورشيد كرامي، رئيس الوزراء وزير

(85) صار مجلس النقد والتسليف مؤسسة رسميّة بموجب المرسوم 154، الصادر في 12 حزيران/يونيو 1959. في شأن المهمة الرسميّة المنوطة بالمجلس، انظر: Ibid., p. 42.

(86) يرى المتكهنون بمثل هذه الأمور أن مجلس النقد والتسليف لم يكن له دور يُذكَر في تاريخ العملة اللبنانيّة والعمل المصرفي؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 179 ـ 181. عن تعيين أعضائه بعد سنتين ونصف السنة من تأسيسه، انظر: Badrud-Din, Ibid., p. 42.

(87) مصدر المعلومات هنا عن المجموعات المصرفيّة المتصارعة للهيمنة على مجلس النقد والتسليف، هو تحديدًا، إلا إذا ذُكِر خلاف ذلك، تقرير السفارة الأمريكيّة، استنادًا إلى حد بعيد إلى رواية شقير للأحداث. كان شقير يحث السفارة على دعم مجموعته، مدّعيًا أن بنك أوف أميركا كان «من غير قصد، عُرضة لجهود بيدس من أجل دفعه إلى توسيع نفوذ بنك إنترا وبذلك تعزيز المصالح الأنجلو ـ فرنسيّة»؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 322, December 12, 1961; FN 883a.14/12-126; 1960-63 Central Decimal File; RG 59; NAB.

المالية؛ واقتصاديّ الجيل الثاني في الجامعة الأميركيّة في بيروت بول خلاط الذي كان أيضًا مستشارًا ماليًا للحكومة، ينتمون إلى هذه المجموعة. المجموعة **الثانية**، هي المجموعة الفرنسيّة أي التي وقفت مع المصالح الفرنسيّة التي يجسّدها بنك سوريا ولبنان. وقد شكّل العضو البارز في مجلس إدارة البنك، هنري فرعون، ومستشاره المالي جوزف أوغورليان، هذه الجبهة الثانية، متحالفَين مع السياسي المتزايد نفوذًا بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اليميني. أما المجموعة **الثالثة**، فقيل إنها تمثل المصالح البريطانيّة، وكان يرأسها يوسف بيدس، مؤسس بنك إنترا ورئيسه. وقد ارتأى بيدس، «النشيط والطموح» أن أفضل سبيل إلى الهيمنة على المصرف المركزيّ المقترَح، هي كسب عقد لإدارته؛ فاشترى أسهمًا في البنك الأهلي الذي تربطه علاقة بفرعون، وكوّن جبهة مشتركة خفيّة مع المجموعة المتحالفة مع فرنسا. كذلك حاول بيدس أن يكسب خلاط بمنحه راتبًا مغريًا، بصفة مستشار لإنترا. إلا أن خلاط، الذي كان مقرّبًا من إدّه، رفض[88].

دفعت قوّات خلاط ـ كرامي، وهي العبارة التي جاءت في المذكرة السريّة الأمريكيّة لوصف المجموعة الأولى، في اتجاه نشر مرسوم مجلس النقد والتسليف في صيف عام 1959، عندما كان رئيس الوزراء كرامي، يتولّى حقيبة المالية أيضًا. لكن الجميّل، الذي يدعمه بنك سوريا ولبنان، نجح في تجميد تشكيل المجلس ما إن تولّى هو حقيبة المالية في الوزارتين المتواليتين اللتين شكلهما صائب سلام؛ فبوصفه وزيرًا للمالية، وقّع الجميّل في آب/أغسطس عام 1961 عقدًا مع أوغورليان، المستشار في بنك سوريا ولبنان، ليرأس الأخير اللجنة التي ستُصدر التوصيات في شأن تأسيس مصرف مركزيّ. لكن كرامي ألغى العقد، بعدما عاد إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وتعود إليه أيضًا حقيبة المالية، التي جعلت منه، بحكم منصبه، رئيسًا لمجلس النقد والتسليف.

غير أن التردّد انتهى تمامًا بمرسوم 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1961، حين عُيِّن ممثلو كل المجموعات الثلاث أعضاء في مجلس النقد والتسليف[89]. إضافة إلى كرامي (رئيسًا) وخلاط (عضوًا)، عُيِّن أوغورليان (بنك سوريا ولبنان) نائبًا للرئيس. وفي أول اجتماع للمجلس، عُقد في وزارة المالية، أعلن كرامي أن هدف مجلس النقد والتسليف، ليس إعداد تشريع لتنظيم العمل المصرفيّ فقط، بل إنشاء مصرف مركزيّ. إلا أن الخصومة بين

---

(88) Ibid.

(89) عن الصراع بين الجميّل وكرامي، انظر المصدر السابق. وفي شأن تاريخ المرسوم 8211 الذي يؤسس مجلس النقد والتسليف، ويحدد هدفه الرامي إلى تأسيس مصرف مركزي، انظر: Badrud-Din, Ibid., pp. 42-43.

المجموعات الثلاث استمرّت، لكن في شكل توترات بين أعضاء المجلس في موضوع كتابة مشروع قانون النقد والتسليف[90].

مصرف الإصدار، لا مصرف المصارف

كان قانون النقد والتسليف الذي أقرّ عام 1963 مفترق تحوّل في تاريخ تنظيم العمل المصرفيّ في لبنان؛ فلأول مرّة، عوملت المصارف على أنها، بخلاف بقية الشركات، تخضع لقانون خاص، لا لقوانين التجارة. فبموجب القانون الجديد، حُظِر على المؤسسات المصرفيّة أن تمارس أي نوع من الأعمال التجاريّة، أو الزراعيّة، أو الصناعيّة. وكان يتعيّن أن تكون ملكيتها وفق نظم الشركات، وأن يدفع المصرف جزءًا من رأس المال، لا يقل عن 3 ملايين ليرة لبنانيّة. وكان يعني تخلّفُ المصرف عن التزام بنود القانون، أو نظام المصرف الخاص نفسه، احتمال شطبه من قائمة المصارف التي يوافق عليها المصرف المركزيّ، الذي أُقِرّ تأسيسه بالقانون ذاته[91]. لم يكن اعتراض بارونات المصارف على هذه النُّظُم الأساسيّة ذا قيمة؛ فهواجسهم كانت في منحى آخر. إذ كان مصرف لبنان، خلافًا لبنك سوريا ولبنان، يملك وفق مسوّدة قانون النقد والتسليف، أن يعمل مصرفًا للمصارف، لا أن يكون مجرد دائرة تُصدِر أوراق النقد. وعمليًا، كان هذا يعني تنظيم قطاع المصارف من خلال ثلاث أدوات: جمع إحصاءات العمل المصرفيّ ونشرها، وتصنيف المصارف، وشروط نسبة الاحتياطي النقدي. وقد قاومت جمعيّة مصارف لبنان الأدوات الثلاث جميعًا.

في المسوّدة الأخيرة لقانون النقد والتسليف، كان مفروضًا على المصارف الخاصة أن ترفع موازناتها، أو تصاريح الربح والخسارة، إلى مصرف لبنان، كما تقضي تعليمات مجلس النقد والتسليف. كان هذا تهديدًا مباشرًا للتكتم الذي يتيحه للمصارف قانون السريّة المصرفيّة عام 1956. وقبل ذلك العام، كانت محاولات سلطات الدولة اللبنانيّة لجمع داتا العمل المصرفيّ وإحصاءاته، تلقى القليل من النجاح؛ فالداتا التي جمعها استبيان المكتب العام للإحصاء الحكومي، من عام 1942، كانت، حسبما اشتكى المسؤولون الأمريكيون «غامضة العبارات جدًا، و[تطلب] فقط الودائع، والقروض وأرقام أموال الحسم

---

(90) الأعضاء الآخرون هم جوزف برنس (مفوّض الحكومة لدى بنك سوريا ولبنان)؛ ومحمّد عطالله (ممثل مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي)؛ وخرّيج الجامعة الأميركية في بيروت، الخبير المالي عبد الأمير بدر الدين. عن تشكيل مجلس النقد والتسليف، انظر: Ibid.

(91) تنظم المواد 121 ـ 191 من قانون النقد والتسليف مهنة العمل المصرفي. لمراجعة موجز المواد الأساسيّة وتحليلها، بما فيها ما ذُكر أعلاه، انظر: Ibid., pp. 55 - 57.

(Discounted Figures)»[92] وفي عام 1954، أدخل مكتب الإحصاء استبيانًا جديدًا يتيح تمييز رأس المال الوطني من رأس المال الأجنبي، لكنه عاد في ما بعد إلى النموذج القديم من جمع الإحصاءات[93].

لم تشكّل هذه المحاولات سوى تهديد بسيط لمصالح العمل المصرفيّ الخاص، الحريص على إبقاء عملياته في الخفاء، مقارنة بتعليمات مجلس النقد والتسليف الصادرة في أيلول/سبتمبر عام 1962. فتلك التعليمات كانت مفصّلة جدًا، وسعت إلى وضع نمط موحّد لجمع الداتا، في الشكل والمضمون على السواء. كان على المصارف الخاصة أن تملأ إضبارات إحصائيّة صُمّمت حديثًا، تُطبَع على الآلة الكاتبة، وتُرسَل بالبريد إلى مجلس النقد والتسليف، أو المصرف المركزيّ عند إنشائه، بوتيرة شهريّة، وفصليّة، وسنويّة، مع مُهَلٍ محدَّدة، في مغلّفات يُكتَب عليها «إحصاءات ـ سريّة»[94]. كان على الإحصاءات الشهريّة أن تتضمّن موجودات المصرف (Assets) ومطلوباته (Liabilities)، وكان على البيانات السنويّة أن تتضمّن موازنة المصرف الخاص السنويّة وملف التسليف لديه، استنادًا إلى وضع المَدينين المقيمين، والقطاع الاقتصاديّ المعني بالدين. وأُبقي على السريّة المصرفيّة، لكن الحصول على معلومات، شمل موظفي المصرف المركزيّ. كذلك مَنحت التعليماتُ المصرفَ المركزيّ المقترَح حق نشر أو مشاركة الإحصاءات المدمّجة في شأن الموازنات، والأرباح، والخسائر، لدى القطاع المصرفيّ بمجمله، أو لدى مصرف ما، عند اللزوم[95]. ذلك أن هذه المعلومات تتيح للمصرف المركزيّ أن يفهم فهمًا أفضل عرض النقد وحجم التسليف الجاري، وتُمَكِّن الأطراف الخارجيّة من تقدير أداء المصرف المركزيّ والقطاع المصرفيّ.

---

(92) في شأن الإحصاءات التي جمعها مكتب الإحصاءات العام، من خلال استبيان غامض العبارات، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 1, July 1, 1954; FN 883.14/7-154; 1950-54 Central Decimal Files; RG 59; NAB.

(93) عن محاولة اعتماد صيغة محسّنة لـ«استبيان من نمط جديد تمامًا» والرجوع إلى الاستبيان القديم، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 694, May 3, 1954; FN 883.14/5-354, and dispatch 107, August 13, 1954; FN 883A.14/8-1354; 1950-54 Central Decimal File; RG 59; NAB.

(94) صدرت تعليمات مجلس النقد والتسليف بمذكرة 1/62 في 15 أيلول/سبتمبر 1962؛ انظر: Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, p. 44.

وبحسب مجلة **المصارف**، كانت هذه التعليمات جزءًا من المرسوم 10523 الصادر في 10 أيلول/سبتمبر 1962؛ انظر: «أول تعليمات من المصرف المركزي،» **المصارف** (كانون الأول/ديسمبر 1963)، ص 82 ـ 87.

(95) لمطالعة قائمة كاملة للتعليمات، انظر: «أول تعليمات من المصرف المركزي». ص 82 ـ 87.

بذل مجلس النقد والتسليف جهودًا كبيرة لضمان ألا تنتهك السلطةُ المقترَح منحها للمصرف المركزيّ على المصارف، قانونَ السريّة المصرفيّة الصادر عام 1956. وقد أُعطي قسم الإشراف المكلَّف جمع الإحصاءات، وضعًا مستقلاً، وكان على موظفيه أن يُقسموا على الكتمان، حتى على موظفي المصرف المركزيّ الآخرين. إلا أن هذه الإجراءات فشلت في إرضاء منتقدي النُّظُم المقترَحة في القطاع المصرفيّ، ورأوا أن اعتراض المصرفيّين يتعلّق بامتياز مؤسساتهم، أكثر مما يتعلّق بسريّة زبائنهم. وفي أواخر عام 1962، ولدى إنجاز مشروع قانون النقد والتسليف، دعا مجلسُ النقد والتسليف جمعيّةَ مصارف لبنان ومجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، إلى التعقيب عليه. فكان رد مجلس التخطيط تجميليًا (Cosmetic). أما رد جمعيّة المصارف فكان جوهريًا أكثر، ومضى أبعد من مسألة جمع الداتا. إحساسًا بالحاجة الماسّة إلى صوغ موقف جماعي في شأن القانون المقترَح، اجتمع مجلس الجمعيّة عددًا قياسيًا من الاجتماعات، بلغ ثلاثة عشر، وعقد أربع جمعيات عموميّة، واجتماعين استثنائيين للجمعيّة العموميّة[96]. فاعترض أعضاء جمعيّة المصارف على المبدأ نفسه لتنظيم أي جهة حكوميّة لمهنة العمل المصرفيّ، بما فيها المصرف المركزيّ. فهذا المصرف، كما قالوا، يجب ألا يكون مصرف المصارف، بل مصرفًا لإصدار العملة فقط.

كان تمييز جمعيّة المصارف إصدار العملة من تنظيم العمل المصرفيّ، يتحجّج بمنطق عدم التدخُّل، الذي ارتؤي أنه مسألة أمن وازدهار وطنيّين. وفي مذكرة أولى إلى رئيس الوزراء رشيد كرامي في 12 شباط/فبراير عام 1963، اتخذت الجمعيّة موقفًا مفاده أن «إصدار العملة هو رمز لسيادة الدولة، وليس المصرف المركزيّ سوى مؤسسة حكوميّة، بينما تنظيم العمل المصرفيّ يتعلّق بمهنة حرّة، وهو إذن شأن المبادرة الفرديّة»[97]. وعلى الرغم من اعتراف الجمعيّة الظاهري بالحاجة إلى تنظيم المهنة، إلا أنها حاولت كذلك أن تؤخّر إصدار التشريع الذي ينظم العمل المصرفيّ، وزعمت أن الأولوية ينبغي أن تُمنَح لاستبدال بنك سوريا ولبنان، بوصفه مصرفَ إصدار. وأوصت بأن تُقسَم مسودة القانون إلى قسمين تشريعيّين منفصلين. الأول، الأكثر إلحاحًا، يتعلّق بالعملة والمصرف المركزيّ، بينما يتناول الثاني تنظيم العمل المصرفيّ. شدّدت مذكرة الجمعيّة أيضًا على أوليّة قانون

---

(96) جمعيّة مصارف لبنان، التقرير السنوي 1963، ص 6.

(97) كما جاء في: Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, p. 43.

ولم أتمكن من إيجاد نسخة كاملة لهذه المذكرة الأولى.

سريّة المصارف لعام 1956، كونه مبدأً يحكم العمل المصرفيّ في لبنان، ومصدرًا لازدهاره واستقراره في مواجهة هروب رؤوس الأموال، خلال الأزمات السياسيّة[98].

رفضت الحكومة أن تقسم القانون قسمين، لكنها أجرت بعض التعديلات التي رأت جمعيّة المصارف أنها «أساسيّة،» على الرغم من كونها غير ملائمة، من حيث حماية سريّة العمل المصرفيّ. فأرسلت الجمعية رسالة ثانية إلى كرامي، في 12 آذار/مارس 1963، رأى فيها رئيس الجمعيّة بيار إدّه أن آلية الإشراف الواردة في مسودة القانون كانت على تناقض مباشر مع قانون سريّة المصارف عام 1956. ووصف هذه السريّة المصرفيّة بأنها واجب مفروض على المصارف لمصلحة الزبائن، أكثر مما هي امتياز للمصارف. فالسريّة المصرفيّة هي في مصلحة الجمهور عمومًا، كما قال، وليست مجرد مهنة يمتهنها العمل المصرفيّ. لقد كانت «ميزة للبنان» ـ والضمانة القصوى لبقاء الاقتصاد الوطني ـ وأي عبث بها قد يكون كارثة. وكتب إدّه يقول لكرامي:

«القانون [قانون السريّة المصرفيّة] هو الذي أصلح التنظيم الاقتصاديّ القائم في لبنان وهو يشكل أحد أعمدة بنيته الأساسيّة.

إنّ آثار قانون السريّة المصرفيّة في الواقع محسوسة خارج حدود لبنان، وتصل حدودها إلى جميع الذين يثقون بقوانيننا، وبقائها واستقرارها. وما دام الأمر كذلك، فإن المسّ بحقوق الذين وثقوا بنا غير ممكن، ولا يجوز التفكير فيه. لقد عزّزت هذه الثقة مواردنا الاقتصاديّة، وأسهمت في نمونا وازدهارنا.

لذلك، ترى جمعيّة مصارف لبنان، أن أي محاولة، حتى لو كانت غير مباشرة أو منفصلة، للمسّ بقانون السريّة المصرفيّة هي محاولة لتغيير أساس نظامنا الاقتصاديّ، وأساس ثروتنا في المستقبل، وأساس رفاه شعبنا»[99].

اعترف إدّه بأن «نوعًا ما من الرقابة ضروريٌّ ومفيد» لكنه قال، إن البند الأهم هو ضمان أن أسماء الأشخاص المحميّين بقانون السريّة المصرفيّة، أي المودِعين، لن تُذكَر أبدًا. كذلك حثّ رئيسُ جمعيّة مصارف لبنان الحكومةَ على تشريع دور للجمعيّة في عملية تنفيذ النظام، أسوةً بـ«عدد كبير من البلدان». واقترح أن يعقد مجلس النقد والتسليف والجمعيّة

---

(98) ثمة ترجمة إنكليزيّة لرسالة/مذكرة بيار إدّه كاملة في: Antoine Edouard Asseily, *Central Banking in Lebanon* (Beirut: Khayat Book and Publishing Co., 1967), pp. 19–22.

(99) Ibid.

سلسلة اجتماعات قبل وضع مسوّدة القانون أمام مجلس الوزراء للتصديق عليه فكان له ما طلب[100]. بدعوة من الرئيس شهاب، أقيمت سلسلة اجتماعات ماراتونيّة بين المجلس والجمعيّة في آذار/مارس ونيسان/أبريل عام 1963. وبعد أخذ وردّ، كسبت الجمعيّة الجولة[101]؛ فبحسب الترتيب الذي اتُّفق عليه أخيرًا سُمِح للمصارف الخاصّة أن تستعمل أرقامًا، بدلًا من الأسماء، لتنظيم حسابات الزبائن وجدولتها. ومُنِع مفتّشو المصرف المركزيّ من الحصول على معلومات المصارف، إلا من خلال مديريها، وعبر استمارات موحّدة (Standardized Forms). كذلك مُنع المفتشون من حق طلب أسماء الزبائن في ميزان حساباتهم، إلا إذا كان الميزان هو ميزان تسليف. وكان يجب أيضًا على موظفي المصرف المركزيّ أن يُقسِموا على السريّة، في ما يخص المعلومات عن الداتا المجمّعة للمؤسسات المصرفيّة، لا لزبائنها فقط. وشُدِّدَت عقوبات الموظفين الذي ينتهكون السريّة المصرفيّة، عما كانت في قانون السريّة المصرفيّة عام 1956[102].

وأحرزت جمعيّة مصارف لبنان انتصارًا مهمًا آخر يتعلّق بالأداة الثانية للتنظيم المصرفيّ؛ فقد نجحت في إلغاء بنود تنص على التصنيف الإلزامي للمصارف، بناءً على سياستها الائتمانيّة. كانت مسوّدة القانون تسعى إلى تصنيف المصارف، بحسب ما إذا كانت تمنح قروضًا قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجال. كان يمكن لهذا التصنيف أن يسهم في المزيد من التخصّص في سوق المال، وفي القدرة على تحديد وتشجيع مصارف التسليف المتوسط والبعيد الأجل، المطلوب للتنمية الاقتصاديّة. أثناء التفاوض بين المجلس والجمعيّة، قالت الأخيرة إن مثل هذا التصنيف غير واقعي. وأشار مسؤولو الجمعيّة إلى أن قانون النقد والتسليف، لا يتضمّن موادّ تنظّم عمليات السوق المالية. وكان يمكن لذلك أن يسمح للمصارف أن تمارس أنواعًا محدّدة من الأعمال المصرفيّة، بحسب التصنيف. نتيجة لذلك، خفّف مجلس النقد والتسليف من قوة التشريع. وحُصِرَت الفئتان في مصارف «متخصّصة» وأخرى «تجاريّة». لكن مسؤولي الجمعيّة ادّعوا أن هذا التصنيف في فئتين،

---

(100) Ibid.

(101) عُقد على الأقل خمسة من هذه الاجتماعات بين جمعيّة مصارف لبنان ومجلس النقد والتسليف؛ انظر: جمعيّة مصارف لبنان، التقرير السنوي **1963**، ص 6. عن تمني شهاب على الفريقين أن يجتمعا، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 1025, April 17, 1963; FN 6 LEB; 1963 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(102) وفق قانون 1956، تعرّض المنتهكون للسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة. وبموجب قانون النقد والتسليف، شُدّدت العقوبة بين ستة أشهر وسنتين؛ انظر: Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, pp. 56–57.

لا ينسجم مع حاجات لبنان التنمويّة، وطالبوا بأن تضع وزارة المالية معايير أوضح لكيفية عمل هذا التصنيف، وجددوا رفضهم الشامل لأي نوع من التصنيف. أُخذ اعتراضهم كليًا في الحسبان؛ إذ إن المشروع النهائي لقانون النقد والتسليف لم يأتِ على ذكر تصنيف المصارف[103]. وهكذا أُضيعت فرصة تاريخيّة لتوفير بيئة أكثر حفزًا للمبادرة الخلاّقة، وهي بيئة أسف لغيابها يوسف صايغ المذكور آنفا.

أما الأداة المهمّة الثالثة التي تُمكّن المصرف المركزيّ من التنظيم المباشر للمصارف، فهي شروط نسبة الاحتياطي النقدي. في هذا الأمر لم تحرز جمعيّة مصارف لبنان انتصارًا تامًا. وكان مؤسِّسِيّو الجامعة الأميركيّة في بيروت، يرون أن تغيير شروط الاحتياطي، هو أداة حيويّة لمراقبة الحركة الائتمانيّة (Credit Control) في البلدان النامية، في غياب السوق المالية الناضجة. وخصَّ قانون النقد والتسليف، في صيغته النهائيّة، المصرف المركزيّ، بسلطة فرض حد أدنى من نسبة الاحتياطي على المصارف الخاصة، لا يتجاوز 25 بالمئة من الودائع تحت الطلب، و15 بالمئة من الودائع الأخرى. وفرض القانون عقوبات ماليّة على المصارف المخالفة[104]. غير أن الجمعيّة وجدت أن السقف عالٍ جدًا، واقترحت أن تكون النسب 10 بالمئة و5 بالمئة على التوالي. لم تكن الجمعيّة المعارِض الوحيد لاعتماد هاتين النسبتين؛ فرفيق نجا، وزير الاقتصاد الوطني، عارض الأمر علنًا، وقال إن إلزام المصارف بتجميد هذه النسب من الودائع، يرفع فوائد القروض، وتاليًا أسعار السلع. إلا أن كون هاتين النسبتين هما مجرد سقفين، وأن المصارف أُمهِلَت ما لا يقل عن ثلاثين يومًا لتعديل احتياطياتها، وفقًا للنسبتين المفروضتين من الحكومة، لَطّفا حدّة الاعتراض. وقبل أن يبدأ مصرف لبنان العمل، استبعد مصدرٌ من داخل الجمعيّة لمجلة **المصارف** أن تزيد النسبة الحالية المفروضة على 3 أو 4 بالمئة. وما إن بدأ مصرف لبنان العمل، حتى زايد المصرف المركزي على آمال جمعيّة مصارف لبنان؛ فلم تُفرَض شروط احتياطي حتى عام 1969، وعندئذ بلغت النسبة المفروضة 2.5 بالمئة فقط[105].

---

(103) عن المراحل المختلفة في المفاوضات المتعلّقة بتصنيف المصارف، ورفض جمعيّة مصارف لبنان أي نوع من التصنيف، انظر: جمعيّة مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1963**، ص 10 ـ 11.

(104) كان المنتهكون عرضة لرسوم في نسبة الفائدة على العجز، لا تزيد على 3 في المئة من نسبة الفائدة المطبّقة على سلف السندات (المادة 77)؛ انظر: Badrud-Din, Ibid., pp. 52–53.

(105) عن عدم فرض نسبة احتياطي حتى عام 1969، والزيادات اللاحقة، انظر: Ibid., p. 53.

وعن الجدال العلني في موضوع شروط نسبة الاحتياطي ومعارضة جمعية مصارف لبنان ونجا، انظر: «5 قبل الظهر 10 قبل الظهر؟ هذه هي المسألة،» **المصارف** (آب/أغسطس 1963)، ص 6 ـ 9.

باختصار، تمكنت جمعيّة مصارف لبنان من إفراغ المواد التنظيميّة للعمل المصرفيّ في قانون النقد والتسليف، من عدة بنود رئيسة تنظم القطاع. وجسّد نجاحها النفوذ المتعاظم للمصرفيّين. وفي إشارة دالّة على مدى بقاء نظريّة عدم التدخُّل مبدأً نافذًا في مجلس النقد والتسليف، استَعجَل كل أعضائه للإجماع على حماية نظام المبادرة الفرديّة في لبنان. وبدلاً من الشجب، أشاد مجلس النقد والتسليف بالاعتماد الشديد في الاقتصاد على قطاع الخدمات فيه. وتَعَهّد بأن يكون على التشريع المصرفيّ أن يضمن، بقدر الإمكان، حماية حريّة القطاع المصرفيّ، بدلاً من تقييدها. وتاليًا، كان ثمة القليل من الخلاف بين مجلس النقد والتسليف، وجمعيّة مصارف لبنان، في شأن المواد المتعلّقة بالمصرف المركزيّ التي تتناول السياسة النقديّة[106].

إن كان من استثناء لهذا التوافق، فقد وقع في مجال التنظيم الإداري للمصرف المركزي نفسه. كان الشهابيّون مصممين على فرض تأويلهم الخاص للاستقلال الإداري في التشريع للمصرف المركزيّ، أكثر من تصميمهم على حماية المواد التي تنظم القطاع المصرفيّ. وجسّدت رغبة المسؤولين الشهابيّين في الميل أكثر إلى بلوغ حل وسط في مسائل تنظيم عمل المصارف الخاصة والسياسة النقديّة المحافظة، بدلاً من المساومة على المسائل البنيويّة في الإدارة العامة، المزايا الخاصة للشهابيّة بوصفها أسلوب حكم وفلسفة تنمية اقتصاديّة وإصلاحًا اجتماعيًا، يؤمن بالاقتصاد الليبرالي لكن المُمَأسَس. بكلام آخر، إن المعركة بين جمعيّة مصارف لبنان والإدارة الشهابيّة، كانت إلى حد بعيد، اشتباكًا بين مدارس تأويل مختلفة ضمن العائلة العقائديّة الواحدة؛ فالأسلوب الشهابي في الاستقلال الإداري لم يكن يعني خروجًا ذا شأن عن سياسة بنك سوريا ولبنان في النقد والتسليف. بل على العكس من ذلك تمامًا، فهذا الأسلوب أعاد إنتاج السياسات السابقة، لكن وفق ترتيب جديد تديره الدولة. هكذا حوّلت الشهابيّة، كما سنرى في الفصل المقبل، نظرية عدم التدخُّل إلى ممارسة بيروقراطيّة، بدلاً من إصلاحها جذريًا.

---

(106) Badrud-Din, Ibid., pp. 43–44.



الفصل الرابع

مصرف لبنان

قناع السيادة الاقتصاديّة

هناك قليلون في لبنان، رغم الاحتفال الكبير الذي رعاه رئيس الجمهوريّة، ممن أدركوا أن تلك اللوحة [التذكاريّة] التي ثُبّتت في... البنك المركزيّ الجديد، لا تقل أهميّة من حيث مغزاها ودلالتها عن اللوحة [التذكاريّة] التي ثُبّتت [لمناسبة جلاء الجيوش الأجنبيّة] المعلّقة على تلك الصخور القابعة في ضاحية بيروت.

ذو الفقار قبيسي، المصارف (نيسان/أبريل 1964).

قال الرئيس فؤاد شهاب (ح 1958 - 1964) مرّة بحذاقة، إنّ الشعب اللبنانيّ لم يختره رئيسًا للدولة، بل اختير لعدم قدرتهم على الاتفاق حول أي مرشح[1]. جاء اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش اللبنانيّ إلى السلطة بعد الخلاف الذي نشب بين المعسكر السياسي المؤيد للولايات المتّحدة، وذلك المؤيّد للناصريّة في لبنان، في شأن هويّة خلَف كميل شمعون (ح 1952 - 1958) في سدة الرئاسة، وهو خلاف تفاقم ليصبح نزاعًا أهليًا مسلحًا في صيف 1958. وخلّف النزاع الذي استمرّ أشهرًا آلاف القتلى والجرحى، وعجّل في أول تدخّل عسكري أمريكي صريح بعد الحرب العالميّة الثانية، في لبنان، وأحدث شروخًا طائفيّةً وسياسيّة عميقة في المجتمع اللبنانيّ. كان شهاب قد رفض الانحياز علنًا إلى أي من الجانبين المتنازعين، فبرز مرشحَ حلٍ وسط بين أقوى طرفين سياسيّين في المنطقة في

(1) نقولا ناصيف، جمهوريّة فؤاد شهاب (بيروت: دار النهار، 2008)، ص 431.

ذلك الوقت، وهما واشنطن والقاهرة. وما إن تسلّم شهاب مهماته، حتى عزم على إصلاح مؤسَّسات الدولة على أمل تجنّب تكرار الصراع[2].

على الرغم من النبرة الجيوسياسيّة والطائفيّة العالية، في النزاع الأهلي عام 1958، إلا أنه كان بالدرجة ذاتها، نتيجة ضِيق اجتماعيّ ـ اقتصاديّ أيضًا، أخذ يتصاعد منذ استقلال البلاد السياسيّ عام 1943. فقد كانت سياسات عدم التدخُّل الجامحة في عهدي الخوري وشمعون، قد أدت إلى توسّع الهوة بين الثري والفقير. وصارت ثروة البلاد متزايدة التركُّز في أيدي الطبقة التجارية ـ الماليّة في بيروت، على حساب مناطق لبنان الريفيّة. أوقد هذا الإحساس بعدم المساواة، النقمة الشعبيّة على شمعون وسياسته المؤيدة للولايات المتّحدة، وسط تصاعد مدّ القوميّة العربيّة. اندلع النزاع في الشوارع عام 1958 واتّخذ منعطفًا طائفيًّا، حين حاولت النُّخَب المعارضة لشمعون أن تتحدّى الوضع القائم من حيث تقاسم السلطة، بين المسيحيّين والمسلمين، لكنها فشلت في إحداث أي تغيير فيه. وصار «لا غالب ولا مغلوب» هو شعار التسوية السياسيّة التي حافظت بعد النزاع، على الوضع القائم[3].

لكن شهاب اعترف بأن ثمة حاجة إلى إصلاحات من أجل حماية الوضع القائم هذا، في المدى البعيد، فأصبح عهده مرتبطًا بأوسع مرحلة شهدت بناء الدولة في تاريخ لبنان الحديث. كان لا بد من تعديل اختلال التوازن الكبير في تولي الوظيفة العامة، وهو اختلال لمصلحة المسيحيّين، على الأقل في إدارة الدولة[4]. وكان ينبغي لجم الزبونية في مؤسَّسات الدولة، التي كانت النخبة السياسيّة تعيد من خلالها إنتاج هيمنتها على أبناء قاعدتها السياسيّة والاجتماعيّة، وكان يتعيّن وقفُ سياسة التنمية الاقتصاديّة في البلاد، التي تميل لمصلحة بيروت المدينة، واعتماد تنمية في المناطق تكون متوازنة، بدلاً منها.

كان مشروع شهاب لبناء الدولة متأثرًا بثقافته الميالة إلى فرنسا، وتدرّبه العسكري، وتناغمه الأيديولوجي مع فلسفة الاقتصاد الإنسانويّ (Humanistic). لم تكن الشهابيّة أيديولوجيا تغيير راديكالي. فهي، كما قال مؤسسها نفسه «أسلوب حكم ونهج إصلاحي وتجربة إدارة دولة من خلال مبادئ تؤدي إلى بناء دولة الاستقلال. هي ممارسة قيادة

---

(2) عبارة تصدير الفصل: ذو الفقار قبيسي، «نالت الليرة اللبنانيّة استقلالها،» **المصارف** (نيسان/أبريل 1964)، ص 4 ـ 6 ، خاص ص 5

(3) العبارة الشعار «لا غالب ولا مغلوب» أطلقها صائب سلام، وهو تاجر بيروتي ثري كان القائد الأول للثورة المضادة لشمعون عام 1958؛ انظر: ناصيف، المصدر نفسه، ص 264.

(4) لكن شهاب لم يحاول أن يغيّر النسبة بين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب.

حكم لبنان، وفق تخطيط مستمر... ورؤية متطوّرة»[5]. هذه الرؤية كانت «التحديث من غير ثورة»[6]. وكان لا بد للتغيير من أن يكون متدرّجًا، بطيئًا، وعبر الإجماع. أما الأداتان الأساسيتان لهذه العمليّة المتدرّجة، فكانتا الإصلاح الإداري في هياكل الدولة، وتنمية المناطق تنميةً اقتصاديّةً متوازنةً.

كان تفكير شهاب أن الإصلاح الإداري يهيّئ البلاد للإصلاح السياسيّ. وكان على بناء مؤسَّسات الدولة التي تكفل الحقوق الأساسيّة للمواطنين، أن يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة بإلغاء الحاجة إلى الوساطة السياسيّة. وفي هذه الأثناء، تؤدي التنمية الاقتصاديّة في مناطق الأطراف في لبنان، إلى «لبننة» مجتمعات تلك المناطق التي تواجه تهميشًا اقتصاديًّا. فالدعم الذي تؤمّنه الدولة يصنع ولاءً للبلد لدى المجتمعات الريفيّة، بدلاً من ولائهم لأسرهم الكبيرة، وعشائرهم، أو وجيههم المحلي[7]. وكانت سياسات شهاب الاقتصاديّة، أقل راديكالية من إصلاحاته السياسيّة. هذه السياسات لم تكن «مناقضة تمامًا» لسياسات سَلَفَيْه، ولا كان تطبيقها يسعى إلى تحويل كاسح لنظام البلاد الاقتصاديّ»[8]. في نظر شهاب لم تكن العدالة الاجتماعيّة غاية في ذاتها، بل جسرًا إلى الوحدة الوطنيّة. والأمر الذي امتازت به الشهابيّة هو الإحساس المرهف بالحاجة إلى تخطيط اقتصاد ليبرالي من خلال التوسّع الوطني للبيروقراطيّة، مقرونًا بتنمية اقتصاديّة منظمة، ومهتمّة بالمناطق.

كان المصرف المركزيّ يقف على مفترق طرق إلى الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصاديّة؛ ذلك أن التنظيم الداخلي وبنية الحوكمة في المصرف المركزيّ، كان من شأنهما أن يختبرا حدود الاستقلال الإداري وجدواه في مؤسَّسات الدولة ضمن اقتصاد ليبرالي. فسياسة المؤسَّسة النقديّة، بما في ذلك سلطتها في التسليف العام، وأدوات الإشراف على التسليف، تؤثر مباشرة في الاستثمار العام والنمو الاقتصاديّ. ومع قرب انقضاء أجل امتياز

---

(5) المصدر نفسه، ص 372. لقراءة وصف مؤيد للشهابيّة بوصفها «أسلوبًا جديدًا» للحكم، انظر: Georges Naccache, «Un nouveau style: Le Chehabisme».

في: مجموعة من المفكرين، **عهد الندوة اللبنانيّة** (بيروت: دار النهار، 1997)، ص 389 ـ 399.

(6) استعير العبارة من: Elie Adib Salem, *Modernization without Revolution: Lebanon's Experience* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1973).

(7) عن الحاجة إلى إصلاح متدرّج وبطيء، انظر: ناصيف، المصدر نفسه، ص 379. وعن أفضليّة الإصلاح الإداري، انظر ص 389. وفي شأن علاقة الدولة بالمواطن انظر ص 294 و376. وفي موضوع تنمية مناطق الأطراف، وسيلةً للاندماج انظر ص 376.

(8) Nadim Shehadi, *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cénacle libanais, 1946–54* (Oxford, UK: Centre for Lebanese Studies, 1987), p. 12.

بنك سوريا ولبنان، عام 1964، اتّجهت إدارة شهاب نحو وضع مسوّدة تشريع لمصرف مركزيّ، وفي الذهن هذه المترتبات المنتظرة عليه.

تم تصميم المصرف المركزيّ الجديد في سياق تحوّل إقليمي سريع، في الاقتصاد الوطني وممارسات المصارف المركزيّة لدى الدول المجاورة؛ فقد أعلن صعود الاشتراكيّة العربية في أواخر الخمسينيّات وأوائل الستينيّات من القرن العشرين، وُشُوْكَ حدوث موجة تأميم للمصارف، وإشراف أكبر للدول على الأسواق الماليّة في بلدان مثل مصر وسورية والعراق. كانت هناك فورة في النشاط التشريعي في حقل التنظيم الماليّ، مع إنشاء مجالس نقد ومصارف مركزيّة جديدة، تتولّى مهمات واسعة ومنوّعة. اعتَمَدت درجةُ الإشراف الماليّ، واتساعُ سلطات المصارف المركزيّة في العالم العربي، على عوامل متعددة، هي عوامل السوق، وغير السوق؛ منها الفلسفات التنمويّة لدى الساسة المحليّين، وسيطرة مصالح القطاع الخاص، واتجاه البلاد الاقتصاديّ، واتّكالها على التجارة الخارجيّة[9]. وقد فُرِضَت رقابة مشددة على صرف العملات الأجنبيّة في بلدان مثل العراق ومصر والجزائر والصومال. أما في بلدان أخرى، مثل تونس ومراكش وليبيا، فكانت سياسة تنظيم حركة الأموال أقل تشدُّدًا. واحتفظت معظم بلدان الخليج والأردن ولبنان، إلى حد بعيد، بحرية الصرف في الأسواق.

حاول شهاب، حرصًا على تأكيد سلطة الدولة، لكن مع أخذه في الحسبان اتجاه حرية السوق في لبنان، أن يقيم توازنًا دقيقًا جدًا بين سلطة الدولة وبين المصالح الخاصة، في التخطيط للمصرف المركزيّ المنشود. فكانت البنية الحاكمة والتكليف الماليّ لمصرف لبنان الذي نشأ من هذا التخطيط، يجسّدان هذه المقاربة الوسطية الحل. اعتُمِد المصرف المركزيّ الجديد، مثل سلفه بنك سوريا ولبنان، وكيلاً ماليًّا وحيدًا للدولة، وصِلة وصلٍ مع المؤسَّسات الماليّة الدوليّة والخزائن الأجنبيّة. كان مطلوبًا منه أن يكون مستشارًا للحكومة وأن يضع توصيات تتعلّق بالسياسة التي تؤثر في ميزان المدفوعات، وحركة الأسعار، والمال العام، والتنمية الاقتصاديّة في العموم. ضمنت النصوص إلى حد بعيد الاستقلال الإداري للمصرف، لكن التعيينات في المناصب العليا كانت معرّضة للتدخل السياسيّ. وكان أكثر تعيين أحدثَ جدالاً حاميًا هو تعيين مسؤول بنك سوريا ولبنان السابق جوزف

---

(9) لمطالعة تاريخ النظم المالية التي ظهرت في العالم العربي في زمن الاستقلال، انظر: عبد المنعم السيّد علي، **التطور التاريخي للأنظمة النقديّة في الأقطار العربيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1983)، ص 28 ـ 29.

أوغورليان، الذي كان يُعهَد فيه أنه أبرز خبير لبنانيّ في عمل المصارف المركزيّة؛ ذلك أن تعيين أوغورليان المتوقَّع، على رأس مصرف لبنان، دق ناقوس الخطر في محافل القطاع الخاص الماليّ، بسبب ارتباطه بالمصالح المصرفيّة الفرنسيّة، أكثر من كونه معارضًا للتنمية التي تقودها الدولة. عندذاك اختار شهاب أخيرًا فيليب تقلا، الدبلوماسي المخضرم الذي لم يكن لديه إلمام بالعمل المصرفي المركزيّ، وحلّ أوغورليان نائب حاكم أول. ونظرًا إلى تجربة أوغورليان الماضية في بنك سوريا ولبنان، وموضعه القوي بصفة نائب لحاكم المصرف المركزيّ، فإنه ترك بصمةَ نظريةِ عدم التدخُّل في السياسة الماليّة.

نتيجة لتلك المقاربة الإصلاحية المحافظة، أخفق قانون النقد والتسليف الصادر عام 1963 في تحقيق ما كان متوقّعًا من دَوْر أكثر نشاطًا للدولة في التنمية الاقتصاديّة. حتى إن التكليف الماليّ الذي أُنيط بالمصرف كان محافِظًا أكثر من ذلك الذي كان للمصرف السّلف، تحت الحكم الفرنسيّ، أي بنك سوريا ولبنان، ناهيك بالمصارف المركزية النظيرة المعاصرة في البلدان العربية ذات الميول الاشتراكيّة. عند تدشين المصرف المركزي الجديد، احتفل مسؤولو الدولة اللبنانيّة وأركان الإعلام، بالمصرف على أنه إنجاز كبير للشهابية في بناء الدولة، والمرحلة النهائيّة لبلوغ الاستقلال الناجز. هؤلاء المسؤولون، في الواقع، عزّزوا مبادئ عدم التدخُّل، ولم يُقوّضوها؛ فوصفوا نظام العمل المصرفي بأنه المرتبة العليا للحرية الاقتصاديّة، وجعلوا هذا النظام مؤسَّسًا على التعاون مع القطاع الخاص، لا على تقييده. وعلى هذا، فشل مصرف لبنان في إعلاء سلطته حيال القطاع المصرفي في سنوات عمله الأولى. وأدت سلسلة من الأزمات المصرفيّة إلى اضطراب تنظيمي، وتصاعُد الشكوك في فاعلية سياسة مصرف لبنان. انقسم الرأي العام بين الذين يريدون مصرفًا مركزيًّا قويًا، وأولئك الذين أسفوا على يومٍ لم يكن فيه مثل هذا المصرف موجودًا. وأماطت العمليّة كلها اللثام عن الأسس الهشّة لمشروع شهاب لبناء الدولة، وعن ثبات مبادئ النظم الأساسيّة لجمهوريّة لبنان التجاريّة في ضمير الجمهور، وهي مبادئ ظلت مصونة في سياسة الدولة.

أولًا: الشهابيّة المتقلقلة: تخطيط الاقتصاد الليبرالي

حاول شهاب، في سنوات عهده الست، أن يحوّل رؤيته إلى حقيقة. وبُكرَة أزمة 1958، حصلت حكومته على سلطات استثنائية مدة ستة أشهر أتاحت له أن يتجاوز النخبة السياسيّة الحاكمة ولو ضمن حدود. ففي غضون أيام، أصدرت الحكومة عشرات المراسيم

التشريعيّة التي ترمي إلى إعادة هيكلة الإدارة العامة[10]، وإعادة تنظيم الجهاز البيروقراطي وتأسيس وكالات شبه مستقلّة، مثل مجلس الخدمة المدنيّة، والتفتيش المركزيّ، مرتبطة رسميًا بوزارات، لكنها مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية. كانت صلاحياتها الرسميّة هي اجتثاث الفساد والاستناد في التوظيف للخدمة العامة إلى الكفاءة، لا إلى المحسوبيّة السياسيّة. أملَ شهاب أن تُنتج هذه الآليات القائمة على الجدارة، موظفين في الخدمة المدنية ولاؤهم للبلاد، لا لأسيادٍ سياسيّين. أُطلِقت مشاريع أشغال عامة في المناطق المتخلّفة المحرومة، مثل سهل البِقاع والجنوب والشمال، لتعبيد طرق وبناء مستشفيات ومدارس وشق قنوات ري ومد شبكات طاقة كهربائية. كذلك أُنشئ صندوق للضمان الاجتماعي، ومديرية للشؤون الاجتماعيّة، لخدمة المجموعات المهمّشة[11].

لم يَرُقْ تحويل شهاب الموارد من منطقة مدينة بيروت إلى مناطق الأطراف، للعائلات التجاريّة النخبويّة في العاصمة مثل آل سلام، وآل إدّه. ولمواجهة معارضتها، اعتمد شهاب استراتيجيّتَين: الأولى، هي إقامة أحلاف انتقائيّة مع أعيان سياسيّة أخرى على المسرح الوطني، تستفيد من مقاربته المؤاتية لمناطق الأطراف[12]. من هؤلاء الأعيان الوجيه رشيد كرامي في طرابلس، و**الزعماء** الريفيّون مُلاّك الأراضي مثل كمال جنبلاط في جبال الشوف، وصبري حمادة وخصومه عشيرة آل دندش، في منطقة الهرمل. كذلك شمل حلفاء شهاب حركات جماهيرية، مثل حزب بيار الجميّل، حزب الكتائب اللبنانية اليميني المتطرف[13]. غير أن عدم ثقة شهاب بمجموع الطبقة السياسيّة، دفعه إلى السعي في استراتيجيّة موازية تعزز قوة عناصر ضمن جهاز الدولة، كانوا مستقلين عن المحافل الحاكمة، ولذلك كان

---

(10) Michael C. Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 316,

عدد المراسيم الصادرة في يوم واحد (3 حزيران/يونيو 1959)، ص 162. إلا أن ناصيف، يتحدّث عن 62 مرسومًا في يوم واحد (12 حزيران/يونيو 1959). انظر: ناصيف، **جمهوريّة فؤاد شهاب**، ص 414.

(11) لمطالعة القائمة الكاملة للوكالات والقوانين التي صدرت في عهد شهاب، انظر: توفيق كفوري، **الشهابيّة وسياسة الموقف** (بيروت: مؤسسة فؤاد شهاب، 1980)، ص 257 ـ 307. ولقراءة موجزة لأهم القوانين والمؤسسات والمشاريع المتعلّقة مباشرة بالرفاه الاجتماعي، والتنمية الاقتصاديّة، والأشغال العامة، انظر: باسم الجسر، **فؤاد شهاب** (بيروت: مؤسّسة فؤاد شهاب، 1998)، ص 57 ـ 60.

(12) Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985* (Atlantic Highlands, NJ: Ithaca Press, 1986), p. 138.

(13) بخصوص حلفاء شهاب من النخبة الحاكمة التقليديّة، والقوى الشعبويّة الصاعدة مثل الكتائب، انظر:
Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, p. 301.

وعن تودّد شهاب إلى آل دندش، انظر: ناصيف، **جمهوريّة فؤاد شهاب**، ص 167.

ولاؤهم مباشرًا له. طبّق شهاب هذه الاستراتيجيّة بانتقاء معاونيه الرئاسيين المدنيّين، وكذلك موظفين عسكريّين في الاستخبارات وفي البيروقراطية المتوسطة المراتب[14]. وقد كان لحياة شهاب العسكرية أثرها، وإن غير المباشر، في إصلاحاته الإدارية والنقدية.

عام 1945، كان شهاب، وهو قائد للجيش، قد أسس وحدة للاستخبارات العسكريّة اللبنانيّة، سُمّيت المكتب الثاني، تعاظم نفوذها وطال باعها في ظل رئاسته، مع وجود ضباط كبار مخلصين يعملون عيونًا وآذانًا له وسطَ ساسة البلاد[15]. وكان قمع شهاب الأمني بعد محاولة انقلاب فاشلة ضد حكمه عام 1961، قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، قد أتاح لأعدائه السياسيّين، ومنهم ريمون إدّه، فرصة مثاليّة للشكوى من دولته البوليسيّة[16]. لم يكن نفوذ العسكريّين في الدولة والمجتمع محصورًا عند التدخُّل في صنع القرارات السياسيّة ومراقبة الحياة العامة فقط؛ إذ إن شهاب رأى في الجيش «مرآة» للمجتمع عمومًا ونموذجًا للحوكمة[17]. وقد أُدرِجَت كل الفضائل المستوحاة من العسكريّة، مثل الكتمان، والتخطيط الصارم، والبروتوكول والروتين، وفصل العام عن الخاص، والطاعة للرؤساء، والمقاربة المنهجيّة للأداء، أُدرِجَت كلها داخل الإصلاحات الإداريّة.

كان المستشاران الإداريان الكبيران لدى شهاب، جان لاي (Jean Lay) والكاهن لوي ـ جوزف لوبريه (Louis ـ Joseph Lebret) يجسّدان هذه الفضائل؛ إذ كانت لكل منهما خلفيّة عسكريّة[18]. أما كبار معاونيه اللبنانيّين، إلياس سركيس وفؤاد بطرس، فجاءا من

---

(14) في شأن هذه «الميادين الثلاثة»، انظر: Johnson, Ibid., pp. 140-143.

(15) من الضباط الشهابيّين الكبار: إميل بستاني، وأنطون سعد، وغابي لحّود؛ انظر: نقولا ناصيف، **المكتب الثاني: حاكم في الظل** (بيروت: مختارات، 2006).

(16) بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به الحزب السوري القومي الاجتماعي، قيل إن 6,000 شخص أوقفوا. وقد ذُكر اسما الرئيس شمعون، والنائب السابق ريمون إدّه في المحاكمة التي تلت، وقد أُبطِل جوازا سفرهما، مع حفنة من الساسة الآخرين؛ انظر: Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, p. 305.

(17) بصدد أثر الحياة العسكريّة والتدريب العسكري في الشهابيّة، انظر: Ibid., pp. 95, 103 and 375.

(18) كان جان لاي، الضابط السابق في الجيش الفرنسي، مؤتمنًا عند شهاب على الإشراف على إعادة تنظيم الإدارة اللبنانيّة؛ انظر: Ibid., pp. 241 - 242.

انظر أيضًا: أنطوان سعد، **فؤاد بطرس: المذكرات** (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 58 ـ 59. وفي شأن شهرة الأب لوي ـ جوزف لوبريه بصفته كاهنًا صاحب نفوذ (*Éminence grise*) في إدارة شهاب، انظر: Hudson, Ibid., p. 303.

احتفظ شهاب بلوبريه ضابط البحريّة السابق في الأسطول الفرنسي، مستشارًا لديه بعد انتهاء مهمة بعثة إيرفد، التي كان يرأسها لوبريه؛ انظر: ناصيف، **جمهوريّة فؤاد شهاب**، ص 395 و401. وكان المستشار الفرنسي الآخر الذي كان له دخول على شهاب، هو المخطط المدني ميشال إيكوشار، الذي رأس القسم الهندسي في وزارة الأشغال العامة؛ انظر: Hudson, Ibid., p. 321.

لقراءة المزيد عن خبراء التخطيط الأجانب في مقابل اللبنانيين في عهد شهاب، انظر: Eric Verdeil, «Politics, Ideology, and Professional Interests: Foreign versus Local Planners in Lebanon under =

القضاء. وكان الاثنان عاملين رئيسين في العنصر الثاني من استراتيجية حكم شهاب: إلحاق نخبة من الإداريين الأكفاء بالمكتب الرئاسي. فكان منهم رئيس هذا المكتب إلياس سركيس، الذي أصبح في ما بعد حاكمًا لمصرف لبنان، ثم رئيسًا للجمهوريّة، وفؤاد بطرس[19]. أمّا العنصر الثالث في استراتيجيّة شهاب، فهو تعيين موظفين في الفئات الوسطى والعالية في الخدمة المدنيّة، يمتلكون خبرة مهنيّة، ويتعاطفون مع جدول أعماله الإصلاحي، مثل شفيق محرّم. هذا الفريق الاجتماعي اعتنق أيديولوجيا عقلانيّة تنمويّة هدفها إقرار النظام في مؤسّسات الدولة، ومنح الحكومة استقلالاً نسبيًا بالمعنى الفيبري للعبارة[20]. اعتمد شهاب على هؤلاء التكنوقراط من أجل إعادة هيكلة الإدارة، بما فيها المسألة الشائكة، وهي تنظيم العمل المصرفي والتنمية الاقتصاديّة التي تقودها الدولة.

أدّى توسّع دور الدولة في التخطيط للتنمية الاقتصاديّة، إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام، إلى درجة حدوث عجز، وهو أمر كان غير مألوف في لبنان بعد الاستقلال. غير أن الفحص الدقيق لتركيبة هذا الإنفاق على القطاعات، مع مرور الوقت، لا يُظهِر فارقًا نوعيًا في موقف الشهابيّة إزاء إعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانيّ. لقد زاد الإنفاق العام في كل الحقول في عهد شهاب، لكن وتيرة النمو في الموازنة الإجماليّة، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجماليّ، ظلت تقريبًا على حالها. أما طفرات النمو في الموازنة، كما حصل عامَي 1961 و 1964، فقد تكون كذلك مرتبطة بالحسابات السياسيّة، مثل موسم الانتخابات، أو تدعيم شرعية الرئيس بعد صدمات سياسيّة[21]. لكن الأكثر دلالة، هو أن توزيع الإنفاق على قطاعات التربية والصحة والدفاع، ظل قريبًا مما كان في عهدي شمعون والخوري[22]. لقد بقيت التركيبة البنيويّة لاقتصاد عدم التدخُّل على حالها إلى حد بعيد؛ فالتجارة والخدمات ظلّتا المكوّن لثلثي هذا الاقتصاد، وثلثاه للصناعة

President Chehab». in: Joe Nasr and Mercedes Volait, eds., *Urbanism Imported or Exported? Native Aspirations and Foreign Plans* (London: Wiley- Academy, 2003), pp. 290–315. =

(19) انظر: سعد، المصدر نفسه، ص 49 ـ 108.

(20) في خصوص «التخطيط العقلاني» الذي ميّز الشهابيّة، انظر: Hudson, Ibid., p. 315.
وعن إعادة هيكلة الدولة، لإقامة «[نظام] بيروقراطي عقلاني بالمعنى الفيبري» انظر: Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985*, p. 142.

(21) عن الوتيرة الثابتة نسبيًا لتزايد الموازنة العاديّة بين 1950 و1961، انظر: Hudson, Ibid., p. 308, table 25.
قمع شهاب محاولة انقلاب عسكري عام 1961، وأُجريت الانتخابات (النيابيّة والرئاسية) في 1964.

(22) الاستثناء الأكبر كان إنفاق الحكومة في الأشغال العامة، الذي دار حول 17 بالمئة من مجموع النفقات في عهدي شمعون والخوري، لكنه قفز إلى 30 بالمئة عام 1964 في عهد شهاب. انظر نفقات الموازنة بالقطاعات، في: Ibid., p. 310, table 27.

والزراعة. في الواقع، اعتمد شهاب ليبراليةَ اقتصادِ الجمهوريّة التجاريّة، وأبقى علاقات المِلكيّة، ولا سيّما ملكية الأراضي والحقوق التجاريّة، على حالها. كان هدف شهاب من تدخّل الدولة هو الأشغال العامة، لا التصنيع (للاستغناء عن الاستيراد، أو ما إلى هذا). ويبدو أن انتقاده الانحيازَ الاقتصاديَّ البنيويَّ لمصلحة التجارة وقطاع الخدمات، كان أقل حتى من مؤسَّسيّي الجامعة الأميركيّة في بيروت. وقد وصف القطاع الثالث (الخدمات) بـ«الدجاجة التي تبيض ذهبًا» التي لا بد من حمايتها. وكان اعتراضه، الذي عبّر عن فلسفته الإنسانويّة (Humanistic) الاقتصاديّة التنموية، هو اعتراض على أن يبقى كل بيض لبنان في سلّة واحدة، هي بيروت[23].

ثانيًا: الاقتصاد الإنسانوي: العمل المصرفي المركزيّ على طريقة شهاب

كانت فلسفة شهاب الاقتصاديّة متأثرة بما عزا لنفسه من تقوى دينيّة وتربية فرنسيّة. بوصفه تقيًا مسيحيًا بالمعنى الواسع للكلمة، ومحبًا للثقافة الفرنسيّة، كان منشَدًّا إلى نظرة الأب لوبريه الاقتصاديّة الإنسانويّة، التي تقول بالتخطيط الاقتصاديّ الشامل، وتوزيع الثروة بعدل بين الطبقات وفي المناطق[24]. كان لوبريه، الذي رأس المعهد الدولي للتربية والبحث من أجل التنمية المنسّقة (إيرفد ـ IRFED)، يدعو إلى مقاربة متجانسة لتنمية الاقتصاد، تجمع الإصلاح الاجتماعي الواسع مع المقاربة العلمية المنهجيّة للعمل الميداني. وفي آذار/ مارس عام 1959، دعا شهاب لوبريه ليرأس بعثة مكوّنة من خبراء فرنسيّين ولبنانيّين، لإجراء مسح شامل لمشكلات لبنان التنمويّة، ووضْع توصيات مناسبة[25].

---

(23) وفقًا للتكنوقراطي الشهابي المعاصر باسم الجسر، كان شهاب يكرر قول المثل الفرنسي «حافظ على الدجاجة التي تبيض ذهبًا» في موضوع قطاع الخدمات؛ انظر: الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 120. وفي صدد إيمانه بأن التحدي الاقتصادي الأول الذي يواجه لبنان هو حصر الازدهار في بيروت (انظر ص 119). كان مقت شهاب لبيروت وتجارها وساستها «أسطوريًا». وبسبب تفضيله العيش في صربا، بجبل لبنان، كان يُلقَّب بـ **ناسك صربا**، انظر: Shehadi, *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cénacle libanais, 1946–54*, p. 11.

(24) عن المعتقدات الأساسيّة في الاقتصاد الإنسانوي، واعتناق شهاب إياها بتأثير لوبريه، انظر: ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 ـ 1975** (بيروت: مكتبة السائح، 2005)، ص 110. وفي موضوع إعجاب شهاب عمومًا بفرنسا وأمله أن يعود «دورها التاريخي» في لبنان، انظر: ناصيف، **جمهوريّة فؤاد شهاب**، ص 346 ـ 347.

(25) قبل ذلك بأقل من شهرين، أصدر مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي في وزارة التصميم العام التي أنشئت في عهد شمعون، والتي عمل فيها المؤسَّسِيّون من الجامعة الأميركية في بيروت، خطة خمسيّة للتنمية الاقتصاديّة؛ انظر: رعد، المصدر نفسه، ص 25.

اتّهم خصومُ شهاب أنصارُ عدم التدخُّل، الجنرالَ بـ«اشتراكيّة الفاتيكان» ووصفوا بعثة «إيرفد»، بمثل ما وصفوا به العسكر، بأنها دولة ضمن الدولة[26]. وبغض النظر عن احتجاجهم، لم يكن ثمة أدلة كثيرة على «اشتراكيّة» شهاب، في مجالي التجارة والمال؛ فشهاب لم يبذل كثيرًا من الجهد في «تقليص هيمنة القطاع التجاريّ»؛ وحتى أقل من هذا بُذِل في شأن تخفيف كثافة تركيز رأس المال الصناعيّ في بيروت[27]. كان شهاب ملتزمًا بعدم تقييد أسواق الصرف، وبالسريّة المصرفيّة، وبمزيد من تحصين القطاع المصرفي من تفتيش الدولة؛ فقانون الحساب المشترك الذي أُقر في عهده عام 1961، عزّز السريّة المصرفيّة، إذ سمح للمصارف بأن تفتح حسابًا واحدًا لعدة أشخاص معًا. فإذا مات أحد أصحاب الحساب، فإن شركاءه ضامنون لأنفسهم السلطة المطلقة على التصرّف بالحساب، ولم يكن عليهم أن يُبلِغوا ورثة المتوفّى أي معلومات عن الحساب[28]. على أن التزام شهاب تحديث القطاع المصرفي وتقليص طابعه الاستغلالي، رفَع عقيرة بارونات القطاع المصرفي الطليقي الأيدي. فنادى بيار إدّه، وجمعيّة مصارف لبنان، بـ«الأسس الحرّة» لاقتصاد لبنان من أجل مقاومة أي تنظيم ذي شأن لقطاع المصارف الخاصة، وفق المواد المتعلّقة بالأمر، في قانون النقد والتسليف.

كانت المواد القانونية الخاصة بنظام هيكل المصرف وسياسته الماليّة أقل إثارة للجدل، لكنها أثارت أيضًا اعتراضًا لدى الساسة والإداريّين الشهابيّين، والمصرفيين المنتسبين إلى جمعية مصارف لبنان، والتكنوقراط الذين تدرّبوا في بنك سوريا ولبنان. وافقت كل الأطراف على أن الاستقلال الإداري هو في المبدأ أفضل ضمانة ضد التدخُّل السياسيّ، وأن السياسة النقديّة المحافِظة هي السبيل المثاليّ لحماية أسبقيّة التجارة والمال على القطاعات الأخرى في الاقتصاد. لكن الشيطان برز في التفاصيل، وذلك حولَ أيّ من الهياكل الإداريّة والسياسات النقديّة التي تستطيع أن تضمن هذا الاستقلال وتلك السياسة المحافظة، على التوالي.

---

(26) كانت بعثة إيرفد إلى لبنان تابعة رسميًا لوزارة التخطيط، لكنها كانت ترجع مباشرة إلى الرئيس؛ انظر: Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, p. 314.

(27) في شأن الهيمنة المستمرة للقطاع التجاري، انظر: Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985*, p. 146.

وعن تركيز الصناعة في لبنان، انظر: الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 106.

(28) صدر قانون الحساب المشترك في 19 كانون الأول/ديسمبر 1961. انظر: جورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001)، 165.

1 ـ الاستقلال الإداري

حتى أواخر الخمسينيّات، كان الاستقلال الإداري في المصرف المركزيّ الوطني، في مجمل البلدان العربيّة، مسألة إجماع واسع بين سلطات الدول والمستشارين الماليّين، إذ كان على المصارف المركزيّة، كما قال الخبير المصرفي السوري محمد طعمة، أن تتعاون مع الدولة من أجل خير البلاد الاقتصاديّ، لكن عليها أيضًا ألا تصبح تابعة تمامًا، أو مجرّد أدوات سياسيّة. اتّخذ الاستقلال الإداري أنماطًا مختلفة من المصارف المركزيّة الحكوميّة، بحسب البلدان[29]. استند طعمة إلى تجربتَي العمل المصرفي المركزيّ في بريطانيا وفرنسا، ليحدّد ثلاثة نماذج مختلفة من السلطة المصرفيّة المركزيّة. **الأول**، أناط هذه السلطة بجهاز مؤلف من ممثلي الحكومة فقط. **والثاني** سعى إلى تمثيل كل جماعات المصالح المسهمة في الاقتصاد. إضافةً إلى ممثلي الحكومة، كان هذا النموذج يضم المَدينين وليس الدائنين فقط، وكذلك العاملين. أما **الثالث**، فقد أضاف تكنوقراطيين إلى أطراف النموذج الثاني[30]. وكان أفراد كل من النماذج الثلاثة، يعيَّنون بقرار من سلطة الدولة التنفيذيّة العليا، مثل الرئيس، أو مجلس الوزراء. واعتمدت معظم الدول العربيّة، بما فيها سورية والعراق والأردن والكويت، الاستراتيجية الثانية أو الثالثة، أو تنويعة من الاثنتين. حدّدت الترتيباتُ والآلياتُ الإداريّة ما إذا كانت السلطة الإدارية في المصرف المركزيّ ستكون في نهاية الأمر منحازة لمصلحة السلطة التنفيذية في الدولة، أو للمصالح الماليّة الخاصة، أو الأطراف التكنوقراطيّة. من هذه الترتيبات والآليات، نسبة ممثلي القطاعين العام والخاص في مجلس إدارة المصرف المركزيّ، وكذلك عمليّة تعيين حاكم المصرف، ومؤهلاته، وسلطاته التنفيذيّة وحصانته من إنهاء عمله، التي يتمتّع بها. وغالبًا ما كان ممثلو الحكومة يُستَدعَون من وزارات الاقتصاد الوطني، والصناعة، والتجارة، وأحيانًا الزراعة. لكن الطرف الأساسي هو وزير المالية. فعلاوة على دوره كصِلةَ وصلٍ بين المصرف المركزيّ والسلطة السياسيّة، كانت قدرته على تأخير قرارات مجالس المصارف المركزيّة، أو نقضها في آخر الأمر، تحدّد مدى ضمان استقلالها الإداري.

في لبنان، أجمع أعضاء مجلس النقد والتسليف، الذين استُدعوا عام 1961 لوضع مسوّدة قانون النقد والتسليف، على مبدأ استقلال مصرف لبنان من تدخل الدولة. لكنهم اختلفوا في تأويل الاستقلال؛ إذ طُرِحَت مسألة الاستقلال الإداري في إطار العلاقة بملكيّة

---

(29) جورج عشّي، النظام النقدي في سورية، ط 3 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1959)، ص 308 ـ 309.

(30) المصدر نفسه، ص 300.

المصرف، وهيكله التنظيمي. وقد حُلّت بسرعة مسألة الجدال حول ملكيّة المصرف، كما حدث في جميع البلدان العربيّة الأخرى. فاعترافًا بوضعه الخاص، رمزًا للسيادة الوطنيّة، وحارسًا للاستقلال الاقتصاديّ، كان لا بد للمصرف المركزيّ من أن يكون مِلكًا كاملاً للدولة. لكنه مُنِح وضعًا قانونيًا خاصًا، كونه هيئة ماليّة مستقلّة، وأُعفِيَ من الضرائب ومن القواعد الإداريّة العامة والنُّظُم التي تحكم المؤسَّسات العامة والشركات الخاصة الأخرى. كذلك أُعطِيَ مصرف لبنان امتيازات قضائيّة في مسائل تحصيل الديون، على أن تكون محاكم بيروت لها وحدها الصلاحيّة في القضايا المتعلّقة بالمصرف[31]. أما الخلافات في شأن مسائل الهيكل التنظيمي، فكان حلّها أصعب. وقد تركّزت على ثلاثة أمور أساسيّة: السلطة المنوطة بجهاز حاكمية المصرف وتكوينه، ومدى الإشراف المتاح للحكومة، ودور الأطراف غير الحكوميّة، مثل جمعيّة مصارف لبنان، والخبراء الماليّين المستقلين، في رسم سياسة المصرف المركزيّ وأعماله.

شدّد كلٌّ من جمعية مصارف لبنان، ومجلس التصميم والإنماء الاقتصادي المرتبط بالدولة، على أن حاكم مصرف لبنان يجب أن يكون جامعيًا، وتكون لديه خبرة سابقة في الإدارة الماليّة. وأضاف مجلس التخطيط أن الحاكم يمثل «السلطة الماليّة في البلاد»، وعليه، بهذه الصفة، هو ونوّابه، أن يتحلّوا بمستويات عالية من الخُلُق والوطنيّة. غير أن مجلس التخطيط والجمعيّة، كانا مؤيدَين لتحويل السلطة عن منصب الحاكم، إلى مجلس مركزيّ. وأما توصياتهما في موضوع اختيار المرشح ليكون عضوًا في هذا المجلس المركزيّ في المصرف، فعبّرت عن تباعُد مصالحهما ومقاربتيهما في الإدارة العامة؛ فمجلس التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، رأى أن المجلس المركزيّ في مصرف لبنان يحتاج إلى توازن بين سلطات الحكومة، ومديرِي المصرف المركزيّ، والخبرة الماليّة المستقلّة. واقترح أعضاء مجلس التخطيط صيغة مثاليّة، يضم المجلسُ المركزيّ بموجبها الحاكمَ ونوابَه، مع خمسة خبراء ماليّين ومصرفيين مشهود لهم، والمديرَ العام في وزارة المال ممثلاً للحكومة. ويمكن للأخير أن يعلّق قرارات المجلس المركزيّ مدّةً تصل إلى عشرة أيام، إذا ارتأى أنها ضارّة بالسياسة النقديّة، أو تنتهك التوجيهات العامة للمصرف، كما رسمتها الحكومة. أما جمعية المصارف، من جهة أخرى، فنادت بإلغاء تمثيل الحكومة، وبأن يحل مكان هذا التمثيل،

(31) قانون النقد والتسليف، المواد من 12 إلى 16، و120، انظر: موفق اليافي وعبد الفتّاح اليافي، محرران، مجموعة النقد والتسليف، 5 مج (بيروت: يافي إخوان وشركاهم، 1999)، مج 1، ص 7 ـ 8 و44.

مديرون من داخل المصرف المركزيّ. كذلك دعت الجمعيّة إلى تمثيل استشاري أوسع للقطاع الخاص في اللجنة الاستشاريّة[32].

إنّ الصيغة النهائيّة التي اعتمدها مجلس النقد والتسليف، وضعت المصرف المركزيّ تحت أربع سلطات متداخلة، **الحاكم**، و**المجلس المركزيّ**، و**اللجنة الاستشاريّة**، و**مفوض الحكومة**[33]. إنّ الحاكم، تعيّنه الدولة، لكنه أُعطي حصانة حيال النفوذ السياسيّ في حاكميّته القابلة للتجديد. ولم يكن يمكن إقالته، إلا في حالات محدّدة كالمرض الموهِن أو الاستغلال الخطير لسلطاته. وأُنشئت وسائل مراقبة لمنع أي تضارب في المصالح. وحُظِّر على الحاكم ونوابه أن يشغلوا أي وظيفة أخرى خلال عملهم في المصرف المركزيّ، أو بعد انقضائه بسنتين. الاستثناء الوحيد هو العضويّة في المنظمات الماليّة الدوليّة، كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. ووفقًا لتفاهم بريتون وودز، يؤدّي المصرف المركزيّ دور الوسيط المؤسَّسيّ بين الحكومة الوطنيّة والنظام الماليّ الدولي. وفي مجال السلطات التنفيذية اليوميّة، أناط قانون النقد والتسليف بالحاكم «أوسع الصلاحيّات لإدارة مصرف لبنان العامة وتسيير أعماله»، بما في ذلك سلطة التعيين، والإشراف، وصرف موظفي المصرف[34].

مُنح المجلس المركزيّ سلطة رسم سياسات المصرف في النقد، والتسليف، وإصدار العملة، وكذلك في كل النُّظُم الأخرى التنظيميّة والإدارية، ومنها تلك التي تحدّد واجبات الحاكم التنفيذيّة ومخصّصات الموازنة. تكوّن هذا المجلس بداية من الحاكم، ونوابه الثلاثة، والمديرين العامين لوزاتي المالية والاقتصاد الوطني. والأخيران، بموجب القانون، لا يعملان بوصفهما مفوَّضَين للحكومة. أما سلطة الحكومة من حيث صنع القرار، فكانت محصورة في سلطة الإشراف التي تجسدها الوحدة الإداريّة الثالثة في المصرف: أي مفوّض

(32) في شأن مواقف مجلس التخطيط وجمعية المصارف من سلطات الحاكم والمجلس المركزي، انظر: Abdul-Amir Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt* (Dover, NH: F. Pinter, 1984), pp. 48–50.

(33) انظر: Ibid., p. 65, fig. 4.1

لمراجعة جدول الأجهزة والأقسام المختلفة التي تشكّل المصرف المركزي، ومهماتها، والعلاقات الإدارية في ما بينها.

(34) عن حقوق الحاكم وواجباته، بما في ذلك التعيين في مجلس مديري صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات الرسميّة الدوليّة الأخرى، راجع المواد من 18 إلى 27، في: اليافي واليافي، محرران، المصدر نفسه، مج 1، ص 9 ـ 11. «عبارة أوسع السلطات في الإدارة العامة والتنظيم» مستمدّة من قانون النقد والتسليف، المادة 26؛ انظر: Badrud-Din, Ibid., p. 49.

الحكومة ، الذي يعمل بمنزلة وكالة تفتيش متاح لها الحصول على حسابات المصرف، إلا حسابات الأطراف الثالثة التي يحميها قانون سريّة المصارف. وكان محظورًا على المفوّض، الذي يعيّنه وزير المالية بعد مشاورات في المجلس المركزيّ، أن «يتدخّل بأي شكل في الإشراف [على العمليات] في المصرف المركزيّ»[35]. وتُبَلَّغ قرارات المجلس المركزيّ «فورًا» إلى المفوّض، الذي كانت لديه، في غضون يومين من تبليغه، سلطة أن يطلب تعليق أي قرار يرى أنه ينتهك القانون، والنظام الداخلي في المصرف، بانتظار التشاور مع وزير المالية. لكن إذا لم تُحَلّ المسألة في مدى خمسة أيام، فإن القرار يصبح نافذًا تلقائيًا[36].

الجانب الأخير في النقاش، كان اللجنة الاستشاريّة السداسيّة المعيّنة لتمثيل القطاع الخاص في وضع سياسة المصرف المركزيّ. كان على أربعة من أعضائها أن يكونوا خبراء في مجالات العمل المصرفي، والتجارة، والصناعة، والزراعة على التوالي؛ ويعيّنهم وزير المالية استنادًا إلى تسميتهم من جانب المؤسَّسات الخاصة التي تمثل كلًا من هذه القطاعات. أما العضو الخامس فيختاره مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، أما السادس، فيجب أن يكون أستاذًا جامعيًا لبنانيًّا في علم الاقتصاد[37].

هذا الترتيب الإداري للمصرف، وهو ترتيب مبتكر نوعًا ما، لكنه مُرهِق، لم يتحوّل إلى إعادة هيكلة أساسيّة لولايته بوصفه عاملًا للتنمية الاقتصاديّة. وإذا كان له من دور، فإن سياسة مصرف لبنان النقديّة من حيث علاقتها بالتنمية الاقتصاديّة، كانت محافِظة أكثر من سياسة سابِقِه بنك سوريا ولبنان، وأقل انخراطًا في التنمية من معظم نظرائه المصارف المركزيّة التي تأسست في ذلك الوقت، في العالم العربي.

2 ـ السياسة النقديّة والتنمية الاقتصاديّة

تشابهت الأهداف الأساسيّة في معظم المصارف المركزيّة العربيّة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، كإصدار العملة وتثبيت استقرارها نيابةً عن الدولة، وتأدية دورِ مصرفيِّ الدولة ومستشارِها الماليّ، لكن تكليفها النقديّ وأثرها في التنمية الاقتصاديّة، تباينا في مختلف البلدان، وفي البلد نفسه مع مرور الوقت، نتيجة اتجاهات اقتصاديّة اعتنقتها

---

(35) انظر: اليافي واليافي، محرران، المصدر نفسه، مج 1، ص 17، المادة 44. وفي شأن إشراف الحكومة على المصرف المركزي راجع المواد من 41 إلى 46 (مج 1، ص 17 ـ 18).

(36) انظر: المصدر نفسه، مج 1، ص 17، المادة 43.

(37) بشأن تشكيل اللجنة الاستشاريّة وصلاحياتها، انظر قانون النقد والتسليف، المواد من 35 إلى 40، في: المصدر نفسه، مج 1، ص 15 ـ 16.

الحكومات التي أسستها وتعاقبت على الحُكم[38]. كان تكليف المصارف يُرسَم من خلال مبادىء عامة يتضمنها النظام الأساسي للمصرف، تليها تنظيمات محدّدة تحكم سياسة المصرف الائتمانيّة تجاه الحكومة، مثل التسليف المباشر، والقطاع المصرفي الخاص، كنسب الحسم وشروط نسب الاحتياطي. وفي المبادئ العامة، كان أوضح تعبير عن العلاقة المباشرة بين السياسة النقديّة وتنمية الاقتصاد على الصعيد الوطني، هو مواثيق المصارف المركزيّة في البلاد التي اعتمدت على نحو كامل، التخطيط الاشتراكي أو الذي تقوده الدولة. في العراق، كانت أهداف المصرف المركزيّ الأساسيّة بعد التأميم عام 1964، بحسب حاكمه عبد الحسن زلزلة، هي الاستقرار الاقتصاديّ مع أعلى درجة ممكنة من التنمية في المدى القصير، وتوسيع القاعدة الإنتاجيّة لتقليص اتّكال اقتصاد العراق على مداخيل النفط في المدى البعيد. وكما قال زلزلة، كان تأميم المصارف في العراق قد حوّل المصرف المركزيّ من ضابطٍ لحركة التسليف، إلى مخطِّطٍ للنشاط الاقتصاديّ بمجمله[39]. وفي سورية، أدرج قانون النقد توسيع فرص التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجماليّ، على قائمة أهداف المصرف المركزيّ الأولى[40].

على النقيض من ذلك، أشير إلى التنمية الاقتصاديّة في الكويت، المتّجه اقتصادها نحو السوق، بعبارة عامة، هي «التقدم الاقتصاديّ والاجتماعي». ودور المصرف المركزيّ في هذا الخصوص هو توفير القروض المباشرة لتعزيز الدخل الوطني[41]. كذلك في لبنان، فمهمّة مصرف لبنان العامة، كما جاءت في قانون النقد والتسليف عام 1963، هي «حماية النقد، من أجل توفير أساس للتقدّم المستمر الاقتصاديّ والاجتماعي»[42]. وكما أشار عضو مجلس النقد والتسليف عبد الأمير بدر الدين، في دراسته عن مصرف لبنان، يعني «التقدّم» هنا مفهومًا من التغيير أعمّ من «النمو»؛ فهو يشمل «أي نوع من التحسّن الاجتماعي»[43]. يخفّف مثل هذا التعميم التزام مصرف لبنان، ولا يقوّيه، حيال التنمية الاقتصاديّة، مقارنة بسلفه بنك سوريا ولبنان. فعلى الرغم من أن بنك سوريا ولبنان

---

(38) انظر مثلًا: مصرف الكويت المركزي، «القانون رقم 32،» <https://www.cbk.gov.kw/en/images/CBK-Law-32-68-En-10-114233-2.pdf>.

(39) البنك المركزي العراقي، **البنك المركزي العراقي، 1947 ـ 1972** (بغداد: مطابع ثنيان، 1972)، ص 10 ـ 11.

(40) جورج عشّي، **النظام النقدي في سورية**، ط 3 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1959)، ص 262.

(41) مصرف الكويت المركزي، «القانون رقم 32،» المادة 15.

(42) انظر: اليافي واليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، مج 1، ص 23 هامش رقم 1 المادة 70.

(43) Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, p. 51.

كان مصرفًا يملكه قطاع خاص أجنبي، وأن نظامه الأساسي وُضِع عام 1924 حين كانت السياسة الماليّة المحافِظة هي القاعدة في معظم بلدان أوروبا والعالم الرأسماليّ، فإن «غرضه الأساسي هو تعزيز **التنمية الاقتصاديّة** [التشديد من عند المؤلّف] في سورية ولبنان الكبير»[44]. بعد أربعة عقود، كان التأييد الشعبي لنظريات التدخُّل في التنمية الاقتصاديّة في ذروته. وعلى الرغم من ذلك، أعتمد التكليف المُسيِّر لعمل مصرف لبنان الذي تملكه الدولة، على مفهوم غامض هو «التقدّم»، لا إلى «التنمية الاقتصاديّة». والأهم، لم يكن مثل هذا التقدم هدفًا مباشرًا لسياسة مصرف لبنان؛ فالهدف الأساسي هو حماية النقد، **أساسًا** للتقدم الاقتصاديّ والاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، كانت مراقبة حركة رأس المال، آلية مركزيّة مهمّة للتأثير في النمو الاقتصاديّ؛ ذلك أن المصرف المركزيّ بسياسة التسليف للحكومة، يمكنه أن يلجم أو ييسّر المشاريع الاستثماريّة الواسعة النطاق، بينما تضبط شروط نسبة احتياطي المصارف الخاصة الإلزامي ونسب الحسم التي يمنحها في سوق النقد، دفق القروض الخاصة عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة. في الدول ذات الاقتصاد الذي تتدخّل فيه الدولة بقوّة، مثل العراق وسورية، كانت القروض للقطاع العام محركًا قويًا للنمو. وكان التحوّل الاشتراكي في العراق يقتضي أن يراقب القطاع العام مصادر التمويل، ويعيد توزيع القروض. كان تأميم كل القطاع المصرفي يعني أن المصرف المركزيّ في وضع أفضل ليقرر حجم التسليف، ويحدّد فائدته وطريقة استخدامه[45]. في الوقت نفسه، كانت وكالات الاستثمار الحكوميّة معفاة من الإيداع لدى المصرف المركزيّ. وكان يمكنها أن تضع خطة عملها الخاصة من أجل التنمية[46]. في سورية، كان الحد الأعلى لقروض المصرف المركزيّ ستين مليون ليرة سوريّة. وفي وقت ما، وُضعَت قيود على القروض للنشاط الماليّ غير المنتِج[47]. لكن شروط اقتراض الحكومة كانت أشد صرامة في بلدان مثل الكويت ولبنان؛ ففي الكويت، كان إقراضُ المصرف المركزيّ الحكومةَ مرهونًا بتغطية العجز في الدخل، وحدّ الإقراض الأعلى هو 10 بالمئة من موازنة الحكومة، وهو خاضع لنسبة فائدة، تتقرّر بعد التشاور مع

(44) Article 3 of the BSL's Statutes, in: Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria* (Beirut: American Press, 1935), app. 3, p. 330.

(45) البنك المركزي العراقي، **البنك المركزي العراقي، 1947 ـ 1972**، ص 11.

(46) المصدر نفسه، ص 158.

(47) عن الحد الأعلى لإقراض الحكومة السوريّة، انظر: عشّي، **النظام النقدي في سورية**، ص 294. وعن قيود تسليف رأس المال غير المنتج (ص 264 ـ 265).

وزارة المالية. أما القروض غير المدفوعة، فكان ينبغي دفعها قبل انتهاء السنة الماليّة، قبل منح أي قروض أخرى[48].

في لبنان، استُخدِمَت أشد العبارات الممكنة، لاستبعاد احتمال منح القروض للسلطات العامة، وهي القروض التي تعدّ الأداة الأولى للتنمية؛ فوفق التكليف الذي أُنشئ على أساسه بنك سوريا ولبنان، تُعرب سياسة إقراض المصرف للحكومة الفرنسيّة الاستعماريّة بصراحة، مثلما رُسِمَت عام 1924، عن أنّ منحَ القروض لها، هو وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة، بغض النظر عن استغلال ذلك من جانب سلطات الاحتلال في سبيل تنمية الاقتصاد لمصلحة رأس المال الفرنسي لا الوطني[49]. أما نظام مصرف لبنان الأساسي، الذي وُضِع عام 1964، من جانب آخر، فلم يُقِم هذا الرابط حيال إقراضه حكومة لبنان المستقل. وحُصِرَ اقتراض الدولة بحالات «الضرورة القصوى»، و«الظروف الاستثنائية الخطرة». وحتى ذلك الوقت، كان الإقراض موضع شروط مقيِّدة كثيرًا، تتعلّق بمبلغ الاقتراض ووتيرته.

أما الإقراض بأجل بعيد، وهو سمة التنمية الاقتصاديّة المموَّلة بالاستدانة، فمحظور على الهيئات العامة والخاصة، على السواء[50]. وبينما يملك الكويت أن يحصر إقراض الحكومة في ضوء قدرتها على أن تسحب من مداخيل نفطها من أجل الاستثمار، فإن البلدان الفقيرة الموارد، مثل لبنان وسورية، ليس متاحًا لها هذا الأمر. فحوافز المصرف المركزيّ، بقروضه الميسّرة، حيويّة لأجل تشجيع مشاريع التنمية البعيدة المدى، في القطاعين الزراعيّ والصناعيّ.

كان هذا الأمر شائعًا فيما يسمى البلدان النامية. وقد سُمِح للمصارف المركزيّة المنشأة حديثًا في البلدان العربيّة أن تحسم الأوراق التجاريّة بأجل أطول من المعتاد، إذا كانت مسحوبة لتمويل تطوير صناعيّ. وفي المستعمرات أو بلدان الانتداب الفرنسيّة السابقة في شمال أفريقيا، مثل الجزائر وتونس والمغرب، كان يمكن للأوراق الصناعيّة ذات الأجل

---

(48) مصرف الكويت المركزي، «القانون رقم 32،» المادة 36.

(49) Article 3 of the BSL's Statutes, in: Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, app. 3, p. 330.

(50) في الظروف الاستثنائيّة، يمكن للمصرف المركزي أن ينظر في خيارات أخرى مع الحكومة، مثل اقتطاع النفقات، أو فرض ضرائب جديدة، قبل الموافقة على القرض (المادة 91). وسُمِح للحكومة أن تسحب على السلفات من المصرف، لكن حتى 10 بالمئة من متوسط دخل موازنتها السنويّة في السنوات الثلاث الماضية، ومثل هذه السلفات لا تتجاوز دخل أربعة أشهر (المادة 88). في شأن العمليات بين المصرف والقطاع العام، بما في ذلك الشروط المتشدّدة التي يُسمَح بموجبها أن تستلف من مصرف لبنان، انظر: اليافي واليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، مج 1، ص30 ـ 34، قانون النقد والتسليف، المواد من 84 إلى 97.

البالغ حتى خمس سنوات، أن تُحسَم لتشجيع نمو سوق الأوراق القابلة للتفاوض، من أجل تمويل التنمية الصناعيّة[51]. لقد حثّ تضاؤلُ مبالغ فائض رأس المال الذي تكوّن في الحرب العالمية الثانية، ومخاوفُ المخاطر السياسيّة المرتبطة بالاقتراض الأجنبي، الحكومةَ السوريّةَ على توسيع سلطات المصرف المركزيّ. وأتاح هذا التوسيع للمصرف أن يعزّز توجيهه القروض الخاصة المباشرة نحو الإنتاج الصناعيّ والزراعيّ الوطني، والمساعدة على زيادة الأموال الخاصة لمشاريع التنمية الحكوميّة[52].

بموجب هذه السلطات، استُخدِمَت ودائع الاستيراد، أي الأموال التي كان على المستوردين أن يودعوها موقتًا من أجل طلبات الاستيراد، في تثبيط استيراد الكماليّات الفاخرة. وتقرّرت نسب الحسم، بالتشاور مع وزير المالية[53]. وكان على المصرف المركزيّ أن يمتنع عن إعادة حسم أوراق الاستهلاك، وأن يقبل الأوراق الصناعيّة والزراعيّة والتجاريّة المتوسطة الأجل، التي تستحق في أربعة أشهر[54]. وصارت تقديرات الأوراق الماليّة المضمونة أكثر مرونة في تشجيع القروض الصناعيّة والزراعيّة. ويمكن لتوقيعين من التواقيع الثلاثة المطلوبة لنسب الحسم، أن يُستبدَل بهما توقيعٌ حكومي واحد، مثل توقيع المصرف الزراعيّ[55]. وأحيانًا، تدخّلت الحكومة مباشرة لتطلب إلى المصرف المركزيّ إصدار سنداتٍ بفائدة منخفضة لتمويل مشاريع معيّنة، مثل بناء مصافي نفط. في عام 1958 مثلاً كان الدينُ العام يموَّل جزئيًا بدعوة المصارف الخاصة إلى أن تستثمر في الدين 5 بالمئة على الأقل من موجوداتها، مقابل تقليص شروط نسبة احتياطيها، بمبلغ مساوٍ[56].

في المقابل، كانت أدوات مصرف لبنان للتأثير في التنمية الاقتصاديّة، ذات طبيعة مفرطة في المحافظة. كانت تتضمّن أدوات نموذجيّة، مثل تحديد نسبة فائدة مصرف ما، وعمليات السوق المفتوحة، وشراء الذهب والعملات الأجنبيّة وبيعها، وأدنى شروط الاحتياطي الإلزامي، والسُّلف لقاء سندات. منحت قواعدُ مصرف لبنان في شأن نسبة الفائدة وشروط الاحتياطي،

---

(51) George N. Sfeir, «The Central Bank and the Banking Law of Jordan». *Middle East Journal*, vol. 20, no. 3 (Summer 1966), pp. 353–354.

(52) أصدر تحذيرات حينذاك حيال تهاوي الموارد الرأسمالية، عزّت طرابلسي، الذي كان حاكمًا للمصرف المركزي السوري؛ انظر: عشّي، **النظام النقدي في سورية**، ص 292.

(53) المصدر نفسه، ص 287.

(54) حين كان عشّي يكتب هذا، كانت ودائع الاستيراد 15 بالمئة للسلع العاديّة، و40 بالمئة للسلع الكمالية الفاخرة. عن الامتناع عن إعادة الحسم للاستهلاك وودائع الاستيراد، انظر المصدر نفسه، ص 289. وعن عمليات السوق المفتوحة، انظر: المصدر نفسه، ص 288. وفي موضوع قبول أوراق إعادة الحسم لأربعة أشهر (ص 264 ـ 265).

(55) المصدر نفسه، ص 264 ـ 265.

(56) المصدر نفسه، ص 285.

المصرفَ المركزيّ قدرة تأثير أكبر مما كانت لبنك سوريا ولبنان، لكن مصرف لبنان لم يستفد من أي من الأمرين في أولى سنوات عمله. وفي هذه الأثناء، كانت عمليات السوق المفتوحة ومبادلات الذهب والعملات الأجنبيّة التي كان من صلاحيات المصرف المركزيّ أن يجريها، تقع تحت قيود شبيهة عمليًا بما كان يفرضها بنك سوريا ولبنان؛ فأوراق حسم مصرف لبنان كان ينبغي أن تكون ذات استحقاق قصير الأجل، وبذلك تحول دون إمكان تمويل مشاريع تنمية متوسطة وبعيدة المدى. وعلى أوراق الحسم أن تحمل ثلاثة تواقيع، ومن شأن هذا أن يحد حجم الأوراق القابلة للحسم. زاد عدم وجود سوق مالية متطوّرة من تقليص أثر مثل هذه العمليات في حجم التسليف؛ في حين كانت عمليّات الذهب والعملات الأجنبيّة تهتم، على الأخص، باستقرار أسعار التبادل، وتلبية شروط تغطية الذهب العالية لأوراق النقد. وهذه الشروط شبيهة بتلك التي كانت مفروضة على بنك سوريا ولبنان[57].

باختصار، وفّر الإطار القانوني لمصرف لبنان بعضَ القدرة له على التأثير في تنظيم العمل المصرفي، لم تكن متوافرة لبنك سوريا ولبنان. لكن تعزّزت الاستمرارية الاستعمارية بين بنك سوريا ولبنان ومصرف لبنان، في السياسة النقديّة، على المستوى الشخصي. ففي آذار/مارس عام 1963، وافقت الحكومة على نقل كل موظفي بنك سوريا ولبنان العاملين في قسم الإصدار، إلى مصرف لبنان[58]، الذي كان، كما اشتكى بعض المنتقدين، هو «بنك سوريا ولبنان ولكن باسم آخر». وكانت تلك الانتقادات موجّهة إلى شخص مستشار بنك سوريا ولبنان السابق، جوزف أوغورليان، الذي كان قد كتب «بمفرده تقريبًا» قانون النقد والتسليف، ثم عُيِّن نائبًا لحاكم مصرف لبنان[59].

3 ـ أوغورليان: الطُموح والدور

نظر بعضهم، ومنهم ليزلي تيهاني، السكرتير الأول للسفارة الأميركية في بيروت، إلى

---

(57) بصدد عمليات مصرف لبنان التي تؤثر في السيولة النقديّة وحجم التسليف، انظر: اليافي واليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، مج 1، ص 25 ـ 27، المواد من 76 إلى 79. وفي موضوع عمليات صرف العملات الأجنبية (انظر مج 1، ص 29 ـ 30، المواد 81 ـ 83). وعن العمليات مع المصارف الخاصة (انظر مج 1، ص 34 ـ 38، المواد من 98 إلى 109).

(58) مع نقل موظفي بنك سوريا ولبنان، قَلّت الحاجة إلى تدريب موظفين جدد في مصرف لبنان. وكان ذلك جزئيًا بفعل ضغط نقابة موظفي بنك سوريا ولبنان، بقيادة غبريال خوري، الذي كان أيضًا رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في لبنان؛ انظر: Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, p. 70.

(59) Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 224, September 27, 1963; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

حول ما زعمه في كتابة القانون «بمفرده»، انظر: Ibid., enclosure 1.

واستخدم شهاب وزير الاقتصاد النازي السابق هيلمار شاخت، في وضع مسوّدة قانون النقد والتسليف، حسبما قال ناصيف، انظر: ناصيف، **جمهوريّة فؤاد شهاب**، ص 419.

تعيين أوغورليان نائبًا أول لحاكم مصرف لبنان المؤسَّس حديثًا، على أنه دلالة قويّة على الاستمرارية بين بنك سوريا ولبنان ومصرف لبنان. كان أوغورليان، بوصفه مستشارًا ماليًّا لسلطات الاحتلال الفرنسيّة، وبنك سوريا ولبنان، وإدارة بشارة الخوري، لمدة طويلة «بلا منازع، أفضل المؤهَّلين والمتدرّبين بين المعيَّنين حديثًا [في مصرف لبنان]». وكان مقدَّرًا لآرائه الاقتصاديّة أن تؤثر كثيرًا في السياسة النقديّة. وأضاف تيهاني أن هذه الآراء الاقتصاديّة كانت قطعًا «محافِظة» و«معادية حتمًا للكينزيّة»: «[أوغورليان] يمقت التوسّع الجاري في الإنفاق الحكومي، ويشعر أنه قد يخرج عن السيطرة ويقود إلى وضع تضخمي. وهو معارض للتخطيط الاقتصاديّ، وينظر بعين التحامل إلى عمل بعثة «إيرفد» ومشروع بنك التنمية الذي تقترحه البعثة. إنه مدافع متحمّس عن تغطية الذهب العالية للأوراق الماليّة، وللاستقرار في سعر مبادلة الليرة اللبنانيّة»[60].

أدّى أوغورليان دورًا محوريًا في رسم السياسة المحافِظة لمصرف لبنان الجديد، وفي كبح النزعات الشهابيّة لاقتراض عام وحكومي أكبر. لكن هذا النجاح في ذلك الأمر، بفعل سلطته الشخصيّة، ينبغي ألا يبالَغ فيه؛ إذ كان سبب ذلك أيضًا الإصرار الواسع على سياسة تيارات عدم التدخُّل في محافل صنع القرار الشهابيّة، أكثر مما كان تعبيرًا عن فلسفة ماليّة لدى رجل واحد. حين كان أوغورليان عضوًا في مجلس النقد والتسليف، الذي كان منوطًا به كتابة مشروع قانون النقد والتسليف، عارض بشدة طلب جمعيّة المصارف أن تُخفي أسماء الزبائن عن أعين سلطات المصرف المركزيّ. غير أن رأي جمعية المصارف هو الذي فاز؛ فقد صوّت رشيد كرامي، وكان وزيرًا للمالية ورئيسًا لمجلس النقد والتسليف، مؤيدًا التعديلات التي أدخلها بول خلاط عضو المجلس الذي تدعمه جمعية المصارف. وكان كرامي وخلاط العضوين الوحيدين من مجلس النقد والتسليف، اللذين حضرا الاجتماع الأخير بين المجلس وجمعيّة مصارف لبنان، في 2 نيسان/أبريل 1963، حين اتُّخِذت قرارات مهمّة لمصلحة الجمعيّة[61]. وإذا كان معسكر كرامي ـ خلاط يبدي معارضة كافية لمقاربة أوغورليان المحافظة للسياسة النقديّة، فليس واضحًا سبب عدم تصويتهما أيضًا ضد هذه المواد المحافظة، ما يعني أن آراء أوغورليان المعارضة لتدخّل الدولة، لم تكن له وحده، أو محط معارضة الآخرين لولايته.

(60) Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 224, September 27, 1963; FN 6 LEB; 1963 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(61) في أثناء المناقشات، ناقض كرامي أوغورليان في عدد من النقاط؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 1025, April 17, 1963; FN 6 LEB; 1963 Subject Numeric File; RG 59; NAB. وعن أن كرامي وخلاط كانا الحاضرين الوحيدين في آخر اجتماع مع جمعية المصارف، انظر: Antoine Edouard Asseily, *Central Banking in Lebanon* (Beirut: Khayat Book and Publishing Co., 1967), p. 22.

كان عداء أوغورليان للمصالح المصرفيّة المحليّة وغير الفرنسيّة، أكثر من مقته للتنمية التي تقودها الدولة، هو الذي دق نواقيس الخطر في القطاع المصرفي الناشئ، لدى تعيينه؛ فهو كان يمثل رأس المال الفرنسيّ الذي جسّدته فصائل الحرس القديم القائل بمبدأ عدم التدخُّل، زمرة بشارة الخوري. كان أعضاء هذه الزمرة، مثل أول حاكم لمصرف لبنان، فيليب تقلا، حلفاء لشهاب. أما خصوم الخوري الألدّاء، والمعادون للشهابيّة، ومنهم آل إدّه وحلفاؤهم المصرفيون المحليون، فكانوا متفقين تمام الاتفاق مع أوغورليان في شأن السياسة النقديّة. لكن معارضتهم توجّهت إلى أوغورليان، حين كان عضوًا في مجلس النقد والتسليف، بسبب محاولاته لتنظيم القطاع الخاص الناشئ الذي كانوا يهيمنون عليه. تمكّن الأخوان إدّه، بإصرارهما على السريّة المصرفيّة، إلى حد بعيد، من شل محاولات أوغورليان للتشريع في هذا الموضوع، غير أنه أرهقهما لاحتفاظه ببعض النفوذ في كونه حارس مصالح الخصوم الماليّين، من خلال إدارته اليوميّة للمصرف. وكانت نقمتهما عليه بسبب احتفاظه بنشاطه ودوره، من قبيل الأسرار المعروفة؛ إذ انتشرت شائعات في صيف عام 1963، تزعم أن كبار المصرفيين عبّروا عن اعتراضهم على تعيين أوغورليان حاكمًا لمصرف لبنان، خوفًا من أنه سيكون إلى جانب مصلحة مشغّله السابق، بنك سوريا ولبنان الذي سرعان ما سيصبح مؤسَّسة خاصة. وبذلك يتمكّن أوغورليان من «أن يتفرّد بوضع مخططات التوجيه الماليّ في المستقبل، بما يتيح للمجموعة الفرنسيّة دون سواها من الشركات والمصارف أن تؤمن مصالحها»، كما قالوا[62].

طمح أوغورليان بقوة إلى منصب حاكم مصرف لبنان، لكن جمعيّة مصارف لبنان دعمت بول خلاط دعمًا غير رسمي لهذا المنصب، وفق ما ورد في برقيات السفارة الأميركية في بيروت[63]. واستنادًا إلى كفاءاته، كانت حظوظ أوغورليان في رئاسة المصرف الجديد، راجحة بوضوح على حظوظ خلاط، أو أي مرشح آخر. بحسب ليزلي تيهاني، كان أوغورليان يملك «خبرة، وعلمًا، وارتباطات، وشخصيّة طاغية». وكان قد بدأ يعمل للقسم الماليّ في مكتب الحاكم الفرنسيّ في لبنان منذ عام 1928، وهو يحمل شهادة دكتوراه من باريس في القانون والمالية، ويقال إن عمره المهني في الميدان الماليّ كان الأطول في

---

(62) كريم خليل، «القصّة الكاملة لتعيينات المصرف المركزي،» **المصارف** (تشرين الأول/أكتوبر 1963)، ص 16 ـ 19.

(63) عن دعم جمعيّة مصارف لبنان المزعوم لتعيين خلاط حاكمًا، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, dispatch 322, December 12, 1961; FN 883a.14/12-1261; 1960-63 Central Decimal File; RG 59; NAB.

تاريخ لبنان الحديث، حين تأسس مصرف لبنان. وفي عام 1943، أصبح المفتش الماليّ في شركات الامتياز الأجنبية ومساعدًا للمدير العام في وزارة المالية لشؤون النقد، وهذا منصب مكّنه من تمثيل لبنان عدة سنوات، في مجالس حكام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السواء. كذلك عمل مستشارًا ماليًّا للرئيس بشارة الخوري. وبدءًا من عام 1952، أصبح مستشارًا لقسم إصدار العملة في بنك سوريا ولبنان، وهو منصب ظل يشغله حتى تعيينه عام 1961 نائبَ رئيسٍ لمجلس النقد والتسليف. كانت تدعم علاقاتِ أوغورليان المهنية بالسلطات في الدولة، الروابطُ الشخصيّة التي نسجها مع النُّخب السياسيّة من خلال نسبه بالزواج من آل طراد، وهم أسرة بيروتيّة بارزة. وقد أدخلته زوجته أورور شقيقة زوجة مستشار شهاب وخلفه الرئاسي، شارل حلو، إلى الصالونات الاجتماعيّة الفرنسيّة واللبنانيّة «الراقية»[64].

كان أوغورليان «يعمل بجد، ودقيقًا جدًا في كل ما يفعله»، وله «شخصيّة قويّة تتجاوز عادةً كل معارضة»، على حدّ قول تيهاني. ومع ذلك، كانت معارضة تعيينه حاكمًا لمصرف لبنان «أكبر» من أن تُتَجاوَز[65]. لذلك، دعم أوغورليان فيليب تقلا، وزير الخارجية الذي كان محل ثقة شهاب، بدلاً منه. لم يكن تقلا مصرفيًا بالمهنة، ولم يكن تعيينه أمرًا مفروغًا منه؛ إذ كانت التكهنات حول تعيين كبار مسؤولي المصرف المركزيّ قد بلغت ذروتها في أواخر صيف عام 1963. فقد اقتضى قانون النقد والتسليف الذي أقرّه شهاب ونُشِر في الجريدة الرسميّة يوم 1 آب/ أغسطس، أن يُعَيَّن كبار مسؤولي المصرف المركزيّ في غضون شهرين. وكانت ثغرة في القانون، تتيح للحاكم أن يتولّى منصبًا آخر في المرحلة الانتقاليّة حتى انقضاء أجل امتياز بنك سوريا ولبنان، في 31 آذار/ مارس عام 1964، قد جعلت تعيين تقلا ممكنًا.

بحسب الصحف حينذاك، كان الدبلوماسي المخضرم، يعلّق آماله على أن يختم سيرته المهنيّة بتعيينه في المنصب المرموق، سفيرًا للبنان في فرنسا، لكن نزولاً عند إصرار شهاب، قبل بمنصب حاكم مصرف لبنان، شرط أن يكون أوغورليان نائبًا أول

(64) يستند هذا إلى وصف مشرق لأوغورليان، كتبه ليزلي تيهاني، السكرتير الأول للسفارة الأميركيّة في بيروت؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 224, September 27, 1963; FN 6 LEB; 1963 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(65) المصدر نفسه.

للحاكم[66]. وفي 7 أيلول/سبتمبر، أُقِر تعيين تقلا حاكمًا. لكن احتمال تعيين أوغورليان كان موضع سؤال في بعض المحافل. أما تعيين نواب الحاكم الثلاثة، فكان أقل وضوحًا. وكان بين المرشحين اقتصاديّو الجامعة الأميركيّة في بيروت، طلحة اليافي، وإلياس سابا، وعبد الأمير بدر الدين، ومحمد عطالله. غير أن شهاب الذي كانت علاقته أفضل بمعسكر الخوري، من علاقته بآل إدّه، بدا ميالاً إلى أن يحتفظ بعنصر فرانكوفيل (francophile) [محبّ لفرنسا] في قيادة إدارة المصرف، فأُقر تعيين أوغورليان نائبًا أول للحاكم. وحصل شفيق محرّم، وهو مستشار شهاب الفني، ومهندسٌ فرنسيّ الثقافة، ومستشارٌ في الأشغال العامة، على المنصب الثاني، وعُيِّن بدر الدين نائبًا ثالثًا، وهو بريطاني الثقافة، واقتصاديّ ماليّ من خرّيجِي الجامعة الأميركيّة في بيروت. أما جوزف برنس، مفوض الحكومة في بنك سوريا ولبنان، فاحتفظ بهذا المنصب في مصرف لبنان[67].

كان احتفاظ تقلا بوزارة الخارجيّة، مخالفًا كل ما جاء في شأن استقلال مصرف لبنان الإداري، المنصوص عليه في قانون النقد والتسليف، وإشارة إلى قابليّة شهاب لزعزعة إصلاحاته الشخصيّة، من أجل ضمان الهيمنة السياسيّة على إحدى مؤسَّسات الدولة الحيوية، مصرف لبنان. علاوة على هذا، كان انشغال تقلا بالسياسة العليا، وافتقاره إلى المعرفة المهنيّة بالإدارة النقدية والماليّة، والأُذن الصاغية التي كان يديرها لأوغورليان، جعلت الأخير فعلاً الحاكم الحقيقي لمصرف لبنان، وأتاحت له أن يؤدّي الدور المحوري في الانتقال من بنك سوريا ولبنان إلى مصرف لبنان. وقد أُقِرّ قانون النقد والتسليف في آب/أغسطس عام 1963، وأُنجز تعيين حكام المصرف المركزيّ في أيلول/سبتمبر[68].

---

(66) طمأن شهاب المسؤولين الأميركيّين إلى أنه سيعيّن حسين العويني وزيرًا للخارجيّة، إذا عُيِّن تقلا حاكمًا للمصرف المركزي، وهذا يعني «عدم تغيير السياسة، لأن العويني وتقلا يتفقان في كل شيء، داخلي وخارجي»؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram 206, September 16, 1963; FN 6 LEB; 1963 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(67) كما جاء في قانون النقد والتسليف، عُيِّن تلقائيًا المديران العامان في وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، أندريه توين وإحسان بيضون، عضوين في المجلس المركزي. للاطلاع على تقرير صحافي مفصّل عن قصة التعيين الطويلة والسِيَر الموجزة للمعيَّنين، انظر: خليل، «القصة الكاملة لتعيينات المصرف المركزي،» ص 16 ـ 19.

(68) عندما أُعيد تعيين تقلا بعد سنة تقريبًا، وزيراً للخارجيّة، في حكومة الرئيس شارل حلو، سُمّي أوغورليان رسميًا حاكمًا مناوبًا للمصرف المركزي.

ثالثًا: تسليم مصرف لبنان الدفة: السيادة الاقتصاديّة متخيّلًا وطنيًا

بدأ الاستعداد الجاد لتولّي مهمات المصرف المركزيّ في مصرف لبنان، في 1 نيسان/أبريل عام 1964، مع انتقال المسؤوليات والموجودات من بنك سوريا ولبنان، وتنظيم موظفي مصرف لبنان الإداريين، وبدء العمل في مقر المصرف الجديد. أصدرت الحكومة، وفق ما ينص عليه قانون النقد والتسليف، مراسيم تأمر بسحب الأرصدة الرسميّة من المصارف الخاصة، التي كان الإيداع فيها متاحًا طبقًا لامتياز بنك سوريا ولبنان، لكنه صار محظّرًا بالقانون الجديد، الذي قضى أن تودَع كل أرصدة الحكومة في مصرف لبنان. وتم تمويل رأس المال التأسيسي القانوني لمصرف لبنان، وافتُتحت فروع في طرابلس، وصيدا، وزحلة. وحُلّت النزاعات مع بنك سوريا ولبنان، في قضية احتيال نقدي، تعود إلى عام 1952، وفي مسألة الفوائد المترتبة على البنك للحكومة والفوائد المستحقّة لودائع عامة تملكها الحكومة[69]. في المرحلة الانتقاليّة، مارس بنك سوريا ولبنان حقه المربح الكامل في إصدار أوراق العملة، وأمر بطباعة 15 مليون ليرة جديدة، في المطابع البريطانيّة للأوراق الماليّة، في أواخر عام 1963، زاعمًا أن ذلك استجابة للطلب في السوق. فأكد تقلا الذي كان وقتذاك يعمل من مكتب موقت في بنك سوريا ولبنان، بانتظار إنجاز بناء مقر إدارة مصرف لبنان، أكد أن الأمر كان قانونيًا، مطمئنًا بذلك الرأي العام، وأنه لم يكن يقتضي موافقة المصرف المركزيّ الجديد[70].

عقد المجلس المركزيّ المؤلَّف حديثًا في مصرف لبنان، اجتماعات منتظمة لمناقشة التنظيم الداخلي والاستعداد التقني، إضافة إلى خطط التوظيف وتدريب الموظفين. وبعد التشاور مع خبراء بنك فرنسا، اقترح أوغورليان خططًا إداريّة لمختلف الأقسام في المصرف. وعرض صندوق النقد الدولي تدريبًا مجانيًا للموظفين. لكن الرؤية الفرنسيّةَ الميل لدى الشهابيّة، أمالت الكفّة نحو طلب نُصح أوروبا الفرنكفونيّة، ومن خلال بنك سوريا ولبنان، بدلاً من مؤسَّسات بريتون وودز في واشنطن.

---

(69) توصل الطرفان إلى عقد تحكيم بينهما في المسألتين، وكان يُتوقّع أن يصوّت مجلس النواب في هذا الشأن. لكن قانون النقد والتسليف، قضى بتعيين حاكم المصرف المركزي حَكَمًا جديدًا، وبذلك أصبحت المسألة بين مصرف لبنان وبنك سوريا ولبنان؛ انظر: «لبنان يبدأ عهد الاستقلال المصرفي،» **المصارف** (آذار/مارس 1964)، ص 46 ـ 49.

(70) «بدأ لبنان يعيش أيام البنك المركزي،» **المصارف** (كانون الثاني/يناير 1964)، ص 46 ـ 49.

في أثناء وضع مسوّدة قانون النقد والتسليف، زار أوغورليان، وكان وقتذاك نائبًا لرئيس مجلس النقد والتسليف، أوروبا في أيار/ مايو عام 1962، لدراسة أسلوب عمل المصارف المركزيّة الأوروبيّة. وبعد سنة، طلب تقلا التعاون الوثيق مع إدارة بنك سوريا ولبنان، والخبراء الأجانب، من أجل تنظيم قسم إصدار العملة الوليد في مصرف لبنان، وتدريب موظفيه. عقدت في بيروت سلسلة اجتماعات مع مسؤولي بنك سوريا ولبنان لوضع ترتيبات لإرسال موظفي القسم، ليتدربوا في باريس وبروكسيل. وخلال زيارة أوغورليان باريس مدة أسبوعين، ناقش أثر الانتقال من بنك سوريا ولبنان إلى مصرف لبنان، في العلاقات الماليّة بين البلدين، وعلاقة البنك بالقطاع المصرفي، مع خبراء فرنسيّين. ووافق بنك بلجيكا الوطني (NBB) على تدريب عدد كبير من كبار موظفي مصرف لبنان. وفي هذه الأثناء، جاءت بعثة من مصرف فرنسا المركزي إلى بيروت للمساعدة على إنشاء قسم في مصرف لبنان لإصدار العملة[71].

كان الجانب الأكثر إلحاحًا في الانتقال من بنك سوريا ولبنان إلى المصرف المركزيّ، هو بناء المقر الرئيسي لإدارة مصرف لبنان؛ إذ كان يتعيّن أن يكون الاستقلال النقدي والسيادة الاقتصاديّة الوطنيّة على الملأ، على نحو لا التباس فيه. وإذا كانت مهمة مصرف لبنان وسياسته وتدريب موظفيه علامات أكيدة على الاستمرار مع المصرفِ سلفِه، فإن الحيّز المكاني الذي يحتله، أعطى انطباعًا بالقطع مع مرحلة ما قبل الاستقلال، حتى لو بقي تصميم المقر خاضعًا للذوق الأوروبي. إن بناء المقر الجديد ضمن مهلة ثمانية عشر شهرًا لتصميم مشروع البناء وتنفيذه، بتكلفة ثمانية ملايين ليرة لبنانيّة، جاء ليشهد على قدرة الرئيس شهاب على تنفيذ مشاريع على نطاق واسع، من الأشغال العامة، في مواعيدها وبطريقة مسؤولة[72].

---

(71) عن مقترحات أوغورليان في موضوع إعادة التنظيم الداخلي في مصرف لبنان، انظر: «بدأ لبنان يعيش أيام البنك المركزي،» **المصارف** (كانون الثاني/يناير 1964)، ص 46 ـ 49. كان يُنظَر إلى عرض صندوق النقد الدولي تدريبًا مجانيًا لموظفي مصرف لبنان، على أنه فرصة لتقليص الاعتماد على الخبراء الأجانب؛ انظر: «لبنان يبدأ عهد الاستقلال المصرفي،» **المصارف** (آذار/مارس 1964)، ص 68 ـ 77، خاصة ص 72. وعن دور البعثة الفرنسيّة وجهود تقلا لتكليف خبراء فرنسيين وبلجيكيين في تأسيس قسم إصدار العملة وتدريب موظفيه، انظر: «5 قبل الظهر 10 قبل الظهر 25؟ هذه هي المسألة،» **المصارف** (آب/أغسطس 1963)، ص 6 ـ 9، وبخاصةٍ ص 8. وعن زيارات أوغورليان للمصارف المركزية الأوروبيّة، انظر: Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*, p. 44.

(72) أصدرت وزارة الأشغال العامة كتيب معلومات خاصًا عن المشروع، تضمن صورًا عن مراحل البناء المختلفة، ومعلومات عن مواد البناء والشركات العاملة فيه. وقد امتدح النص المعرّف بالكتيّب، نجاح مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، بإنجاز العمل في وقته، حين كان «الكثيرون يظنون أن ذلك سيكون معجزة غير ممكنة»؛ انظر الكتيّب الذي حصل المؤلف على نسخة منه من مكتبة مصرف لبنان: مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائيّة، «مصرف لبنان» =

رَسم مخطط المبنى الجديد المهيب شركةٌ سويسريّة، هي أدّور وجوليارد، بالتشاور مع المعماريَّين المشهورَين دوليًا، هـ. فيكاريو وموريس زوبير. وأوكلت مهمة التنفيذ على الأرض إلى المهندس اللبنانيّ فايز الأحدب، بوصفه رئيسًا لإحدى مديريات شهاب الجديدة المتعدّدة. كان الأحدب ملحقًا بمجلس تنفيذ مشاريع البناء في وزارة الأشغال العامة والنقل. وقد عمل سنوات كثيرة عضوًا في مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان.

بدأ البناء في ربيع عام 1963. وقد أشادت الصحافة بمبنى المصرف الجديد ذي الأدوار الاثني عشر (ثلاث منها تحت الأرض) في حي الصنائع في بيروت، على أنه تحفة من تحف العمارة الحديثة، والتكنولوجيا المتطوّرة. واستُخدم في بناء شبابيك الاستقبال الخرسانة المسلّحة والزجاج المقاوم للرصاص. وقيل إن الخزائن تحت الأرض التي تؤوي ودائع الذهب، شُيِّدت لتقاوم الزلازل والغارات الذريّة. وقد جُهِّزَت كـ«إحدى بوابات أكبر المصارف في العالم»، بحسّاسات كهربائيّة فائقة التطوّر المضادة للسرقة، و«أحدث تجهيزات الحماية والرقابة»[73]. وتضمّنت الأدوات الأخرى البالغة التطوّر، شبكات هاتف داخلي، وأجهزة إنذار آلي بالحريق، ومصاعد سريعة، وقنوات مطاط للبريد الداخلي، وأجهزة اتصال هاتفي. واجتهدت إدارة شهاب في استخدام اليد العاملة اللبنانيّة والمواد المصنوعة محليًا للتركيز على الطابع الوطني لمصرف لبنان[74]. وفي أواخر عام 1963، تباهى بيار الجميّل وزير الأشغال العامة بأن المشروع سيُنجَز في آخر آذار/مارس عام 1964، في «وقت قياسي»[75].

رابعًا: التنظيم ضمانة الحريّة الاقتصاديّة

أنجزت إدارة الرئيس فؤاد شهاب ما وعدت به، وفي 31 آذار/مارس عام 1964، دُشِّن

= (وزارة الأشغال العامة والنقل، 1964). وعن مجموع تكلفة المشروع، انظر: «بدأ لبنان يعيش أيام البنك المركزي،» **المصارف** (كانون الثاني/يناير 1964)، ص 46 ـ 49. ظهر اسم فايز الأحدب بوصفه عضواً في مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان في الأعوام 1959، 1960، 1962؛ انظر: Banque de Syrie et du Liban: *Exercice 1959* (Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1960); *Exercice 1960* (Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1961), and *Exercice 1962* (Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1963).

(73) المصدر نفسه.

(74) إضافة إلى لائحة التجهيزات التكنولوجيّة العالية والمميزة، أشار الكتيّب عن البناء، الذي أصدرته وزارة الأشغال العامة والنقل، إلى أن أبواب مواقف السيارات العاملة إلكترونيًا صُنعت في لبنان، وأن بلاط صالة الاستقبال الخارجية جاء من مقالع لبنانيّة؛ انظر: مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائيّة، «مصرف لبنان،» وزارة الأشغال العامة والنقل، 1964.

(75) «بدأ لبنان يعيش أيام البنك المركزي،» **المصارف** (كانون الثاني/يناير 1964)، ص 46 ـ 49.

مصرف لبنان الذي طال انتظاره، وسط صخب احتفالي رعته الدولة. وأعلن ذو الفقار قبيسي، رئيس تحرير مجلة **المصارف**، أن اللوحة التذكاريّة التي أُزيح الستار عنها عند مدخل مصرف لبنان في بيروت، لتلك المناسبة، لا تقل في مغزاها عن لوحة جلاء الجيوش الأجنبية التي ثُبّتت عام 1946 على الضفاف الصخريّة لنهر الكلب، في كسروان عام 1946[76]. فالاستقلال السياسيّ كان بلا معنى من دون الاستقلال النقدي، كما أشار قبيسي. وتأسيس مصرف لبنان هو الذي رسم «الحدود النهائية الناجزة لاستقلال لبنان»[77].

على النقيض من «الجماهير» التي لم تُعِر الحدث اهتمامًا كبيرًا، سارعت النُّخب الحاكمة إلى تلبية الدعوة إلى الاحتفال. وقد كان بين الحضور وزراء الحكومة، ورؤساء البعثات الدبلوماسيّة، وكبار موظفي الدولة، وكبار رجال الأعمال، وممثلو الجمعيات الاقتصاديّة. ومثّل الرئيس فؤاد شهاب رئيسُ الوزراء اللبنانيّ حسين العويني، ووزيرُ الخارجيّة فيليب تقلا المعيَّن حديثًا حاكمًا لمصرف لبنان، فألقيا خطابين وصفا فيهما مصرف لبنان بأحد «المنجزات الكبرى» لرئاسة شهاب. كذلك أشاد كلاهما ببنك سوريا ولبنان، لعلاقته المتعاونة مع الدولة والسياسة البناءة، وقالا إن حرية المبادرة مقدّسة، والسريّة المصرفيّة ستكون مصونة تمامًا، لكن المهم بالقدر ذاته دعم قوننة القطاع المصرفي وتنظيمه. فالتنظيم الذي هو ضمانة الحريّة، وتوازن الحقوق مع الواجبات والحرية الاقتصاديّة مع العدالة الاجتماعيّة، وهي سمات الشهابية الفارقة. تكلّم تقلا على الحاجة إلى تنظيم القطاع المصرفي السريع النمو. وشدّد العويني على أن «التعاون بين المصارف الخاصة والمصرف المركزيّ، بوجه خاص، والتعاون بين الأفراد والدولة بوجه عام» ضروري من أجل أن تستطيع الدولة «أن تُوفِّق بين مصلحة لبنان في أن يبقى بلد الحريّة والمبادرة الفردية، وبين مصلحة المواطنين في أن تقترن الحرية بالعدالة الاجتماعيّة»[78].

لم تشهد سنوات المصرف المركزيّ الجديد الأولى من العمل، الكثير في مجال إنجاز الاستقرار النقدي أو التعاون مع القطاع المصرفي. حاولت تقارير مصرف لبنان السنويّة أن تُظَهِّر الخصائص الجديدة في الفضاء النقدي اللبنانيّ الناشئ، لكن عمل المصرف كان بعيدًا من الاكتمال. أما بلوغ الاستقلال الاقتصاديّ، فكان بعيد الإنجاز. لقد اقتصرت قدرة مصرف لبنان على فرض سلطته على القطاع المصرفي خلال المرحلة التأسيسية بالمَونة

---

(76) عبارة تصدير الفصل: قبيسي، «نالت الليرة اللبنانيّة استقلالها،» ص 4 ـ 6، خاصة ص 5.

(77) المصدر نفسه، ص 4 ـ 6.

(78) تفاصيل احتفال التدشين، ومقتطفات من خطبتي تقلا والعويني، في: «تفاصيل الاحتفال بتدشين مصرف لبنان،» **المصارف** (نيسان/أبريل 1964)، ص 7 ـ 9.

على المصارف بدلاً من التنظيم الملزِم. ازدادت تلك القدرة تضعضعًا، حين هزّ تعاظم نقص السيولة الثقة العامة، وأعاد إشعال الجدل حول الحكمة من وجود مصرف مركزيّ. وقد كشفت الأزمة الماليّة الوطنيّة التي حدثت عام 1966، الضعف البنيوي للقطاع المصرفي، ودفعت إلى إعادة التفكير في دور مصرف لبنان ومهماته.

خامسًا: مصرف لبنان للمبتدئين: المَونة من دون إلزام

مثلما سعى تشييد مصرف لبنان، والاحتفال بتدشين مقره، إلى ترسيخ فكرة الاستقلال، حاولت تقاريره السنويّة في سنواته الباكرة من العمل، أن تزيد من تدعيم مفهوم الاقتصاد الوطني المستقل في المخيّلة الشعبيّة، فتبيّن أن المهمة ليست سهلة. ففي سنتيه الأولَيَين، كرّر مسؤولو المصرف الاشتكاء من نقص الإحصاءات المناسبة والضرورية لرسم صورة شاملة عن الاقتصاد، وهي إحصاءات كانت أحيانًا غير موجودة بتاتًا. والإحصاءات المنشورة كانت إما ناقصة، وإما كان غرضها واستبيانها يختلفان من عام إلى آخر. كانت تتناول كل قطاع اقتصاديّ على حدة، ولا توفر داتا للناتج المحلي الإجماليّ، وهو المؤشر الإحصائي الأول على الاقتصاد الوطني[79].

دعمت هذه التقاريرُ نظرية عدم التدخُّل في الاقتصاد، التي أشاد بها تقلا والعويني في مقابل امتداح رمزي لا أكثر لمُثُل التنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة التي روّجا لها في احتفال التدشين. لقد لحظ المصرف المركزيّ مرارًا الانحياز الطاغي لدى القطاع الخاص اللبنانيّ، لمصلحة الإقراض التجاريّ، بدلاً من الزراعيّ أو الصناعيّ. واعترف أيضًا باستمرار العجز في الميزان التجاريّ الذي ابتُلي به لبنان منذ استقلاله. لكن أول تقرير سنوي للمصرف أنذر بأن المهم حين نتناول هذا العجز «**تجنُّب المساس** بقواعد نظام الاقتصاد الحر وبمناعة النقد وعدم النيل من عنصر المداخيل غير المنظورة، الذي يظل العنصر الأساس في تكافؤ ميزان المدفوعات اللبناني»[80] (التشديد من المؤلف). ذُكِرَت هذه الأسس مرة أخرى، إضافةً إلى سياسة ضريبيّة «معتدلة»، بأنها الأسباب الأكثر أهميةً للنمو «المُرْضي» و«الازدهار المطّرد» اللذين شهدهما لبنان في السنة الأولى من عمل المصرف. تضمّنت أسباب الازدهار الأخرى «النظام الحر الذي يتيح للبنانيين أوسع

---

(79) عن شكوى مسؤولي مصرف لبنان المتكرّرة من الافتقار إلى إحصاءات مناسبة، انظر: مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1964**، ص 1، و**التقرير السنوي 1965**، ص 3.

(80) مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1964**، ص 4.

المجالات لاستغلال مواهبهم وميزاتهم، وأخيرًا الأمن والاستقرار، إضافة إلى «جودة الهواء وجمال الطبيعة طوال فصول السنة الأربعة»[81].

بدت سياسة مصرف لبنان لضمان حماية هذه الأسس، أكثر انسجامًا مع وصفات الجمهوريّة التجاريّة، من السياسات الشهابيّة المعلَنة؛ فقد أوصى المصرف بإلغاء الرقابة على الإيجارات، والرجوع عن الضريبة التصاعدية على العقارات، والإلغاء الكامل لضريبة الودائع المصرفيّة للمقيمين وغير المقيمين على السواء، لاجتذاب رأس المال الأجنبي وزيادة حجم نظيره المحلي[82]. كذلك ذُكِرَت المعالجات المستندة إلى مبدأ عدم التدخُّل في الأحيان القليلة التي كان الحديث عن التنمية الاقتصاديّة يطغى. واعترف المصرف بالحاجة إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل للتنمية الاقتصاديّة المستمرّة. غير أنه وصف إلغاء الضريبة على الودائع المصرفيّة بأنه الوسيلة لحفز الشركات الخاصة على استحداث مؤسَّسات الإقراض الضروري المتوسط والطويل الأجل. كما عزّز المصرف ميله إلى المبادرة الخاصة، بدلاً من مبادرة الدولة، بسياسته الإقراضيّة؛ إذ إن تسليفه للقطاع العام، كان على نحو مستمر وذي مغزى، أقل من تسليفه للمؤسَّسات الخاصة، على الرغم من قلة الأدلة على أن هذه المؤسَّسات الخاصة كانت تعمل لمشاريع تنمويّة[83]. وحتى اندفاع المصرف المركزيّ نحو تنظيم قطاع المصارف، ظل في سنة عمله الأولى، غير ملحوظ[84].

في أواخر عام 1965، كانت هالة التفاؤل التي أحاطت بتأسيس المصرف قد بهتت، عقب انهيار ثلاثة مصارف، وبروز خشيةٍ عامة من أزمة سيولة، ومشهدِ الوسطاء الغاضبين في بورصة بيروت المُنازِعة، وقطاعٍ مصرفي خاص يزداد شراسة، وجمهورٍ يتعاظم لديه الشك في حاكم المصرف ولمسته الصَّدِئة.

في الواقع، كانت مشكلات المصرف المركزيّ قد بدأت حتى قبل تدشينه الرسمي؛

---

(81) المصدر نفسه، ص 15. بدا امتداح مصرف لبنان للمواهب اللبنانيّة ملطّفًا مقابل تأكيد بنك سوريا ولبنان على سر النمو اللبناني. ففي عام 1959، أعلن بنك سوريا ولبنان أنه لا يمكن فهم الاقتصاد اللبناني إلا «بالاستناد إلى المواهب والعبقريات لدى اللبنانيين»؛ انظر: Banque de Syrie et du Liban, *Exercice 1959*, p. 25.

(82) مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1964**، ص 16.

(83) في عام 1964، بلغت السلف للقطاع العام نحو 60 مليون ليرة لبنانيّة؛ أما السلف للقطاع الخاص فبلغت 100 مليون ليرة تقريبًا؛ انظر: المصدر نفسه، ص 19. وفي عام 1965، هبطت السلف للقطاع العام إلى 54 مليونًا، بينما زادت سلف القطاع الخاص إلى نحو 105 ملايين؛ انظر: مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1956**، ص 23.

(84) خلافًا لتقرير 1965، الذي تناول مسألة تزايد المصارف والحاجة إلى تنظيمها، اكتفى تقرير 1964 السنوي في الواقع، بذكر عدد المصارف وانتشار مواقعها الجغرافيّة. أما الإحصاءات المصرفيّة الأخرى، فاكتفى التقرير بنشرها. انظر: مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1964**، و**التقرير السنوي 1965**.

ففي شباط/فبراير 1964، حين كانت المسؤوليات في طور الانتقال من بنك سوريا ولبنان إلى مصرف لبنان، أخفق البنك العقاري، المتوسط الحجم، في توفير سيولة كافية لتلبية الطلب، على الرغم من اعتماده على قرض كبير استدانه من مصرف آخر هو البنك التجاريّ. وكانت عملية انتقال المسؤوليات تخلق عوائق خطيرة أمام الحل السريع لهذه الأزمة، وهي كشفت الوضع غير المستقر الذي عجّل به نقل المهمات المطوّل، وإلى حد ما غير المنظّم. كذلك بيّنت عملية الانتقال، الميزان المتقلقل للاختصاص بين جمعية مصارف لبنان، وبنك سوريا ولبنان، والمصرف المركزيّ الجديد.

1 ـ الارتباك التنظيمي

مع الافتقار إلى أي خريطة طريق واضحة للتعامل مع الأزمات، رمى كل من المؤسَّسات المعنيّة الثلاث - الحكومة والمصرف المركزي وجمعية المصارف ـ المُشكِلَة في ما بينها، مثلما يترامون جمرة حارقة. في البدء، حادَثَ جورج دبّاس، المدير العام في البنك العقاري، القطاع المصرفي الخاص طلبًا للعون، قبل أن تتخذ المسألة أبعادًا وطنيّة. ففي 20 شباط/فبراير عام 1964 اتصل بجمعية مصارف لبنان وناشدها المساعدة. في اجتماع طارئ مطوّل في نهاية ذلك الأسبوع، وضع المسؤولون التنفيذيّون في الجمعية خطة من ثلاث خطوات[85]. **الأولى** هي تشكيل لجنة مشتركة من مجلس إدارة البنك العقاري، ومجموعة مختارة من مديري المصارف. **والثانية** هي طلب سُلَف، من خلال اللجنة، من مصرف الإصدار في ذلك الوقت، أي بنك سوريا ولبنان. أما **الثالثة**، فهي الحصول على ضمانة من مجلس إدارة البنك العقاري لهذه السُّلَف. عند ذلك، بدأ مسلسل تقاذُف المسؤوليات؛ فحين راجعت جمعية المصارف بنك سوريا ولبنان طلبًا لسُلَف ماليّة، حوّل البنك المسألة إلى حاكم مصرف لبنان فيليب تقلا، بوصفه صاحب السلطة المعني بالأمر، وهو بدوره تحادث مع بنك سوريا ولبنان، بما أن الأخير هو في وضع أفضل لتوفير الأموال المطلوبة. تمكّن تقلا من جلب بنك سوريا ولبنان إلى القضيّة، لكن هذا البنك اشترط أن يقدم مصرفيو جمعيّة المصارف الضمانات المناسبة للقرض. فأعرب المصرفيّون عن رغبتهم في أخذ المسألة على عاتقهم، لكن شرط أن يرهن أعضاء مجلس إدارة البنك العقاري كل ممتلكاتهم بلا قيد ولا شرط، ضمانة لهذا القرض.

(85) عن تواريخ الاجتماعات، انظر: ذو الفقار قبيسي، «أزمة ثقة أزمة بنوك: القصة الكاملة لأزمة شارع البنوك،» **المصارف** (آذار/مارس 1964)، ص 4 ـ 13.

بعد عدة اجتماعات وبيانات، شاعت أخبارها كثيرًا في الإعلام، أصدرها الرسميون في القطاع العام، وحملة الأسهم في القطاع الخاص، فشلت الأطراف المعنيّة في الوصول إلى اتفاق مُرْضٍ. وقد طُلِب أن يعلن المصرفان: البنك العقاري، والبنك التجاريّ إفلاسهما وتوقفهما عن الدفع. وأعرب عضو مجلس إدارة البنك العقاري والتاجر البيروتي الثري والوجيه أحمد الداعوق، بدعم من أسرته، عن رغبته في توفير بعض الضمانات، لكنه رفض أن يأتي بتعهّد شامل. عند ذلك الأمر، نفض كل من جمعية المصارف وبنك سوريا ولبنان والمصرف المركزيّ أيديهم من المسألة، وتركوا للقضاء أن يحكم في القضيّة[86].

في غضون أسابيع، أصدرت المحكمة حكمها؛ ففي 12 آذار/ مارس عام 1964، أُعلن قانونيًّا إفلاس البنك العقاري لتخلّفه عن التزام الممارسة المصرفية السليمة. استند الحكم إلى القانون التجاريّ، نظرًا إلى أن قانون النقد والتسليف لم يكن بعدُ قد صار نافذًا. أما البنك التجاريّ، فكان الحُكم عليه أخف؛ إذ عُدَّ ضحيّة لتصرف البنك العقاري غير المسؤول، ومُنِح وضعًا وقائيًا لتسوية ديونه[87]. وأُقفِلَت القضيّة، لكن سياسة مصرف لبنان وبقاءه تأثرا بشدّة. وكانت تلوح في الأفق أزمة مصرفيّة أكبر.

في أثناء أزمة البنك العقاري، سارع تقلا وبيار إدّه إلى عدّ الأزمة حالة عابرة. طمأن إدّه الصحف بأن إشهار المصارف المعنية إفلاسها لا يؤثر في الاقتصاد اللبناني. وأعلن تقلا أن هذه الأزمات يمكن أن تحدث أينما كان في العالم. وأشار إلى أن الحجم القليل للسندات المحسومة لدى بنك سوريا ولبنان، دليل على أن القطاع المصرفي في مجمله، لا يواجه أي أزمة سيولة. كذلك أصدرت وزارة الأنباء والإرشاد إعلانًا يؤكد للمواطنين أن هذه كانت أزمة عابرة، ولا يمكن أن تقارَن بأزمتي 1956 و1958[88]. غير أن تأكيدات الحكومة وجمعية مصارف لبنان لم تُفلِح في صد موجة التكهنات بين الناس، في شأن متانة القطاع الماليّ، وقدرة المصرف المركزيّ الجديد على إدارته بجدوى وبسرعة. لم تتبدد الشائعات طوال ما بقي من السنة عن أزمة سيولة خطيرة، على الرغم من التنبؤات المتفائلة التي صدرت عن الصحافة الفرنسيّة. وعندما أشارت التقارير إلى أن هناك حركة خروج رؤوس أموال من المصارف المحليّة لتودَع في المصارف الأجنبيّة، اتّخذت الأزمة نبرة وطنيّة. وتحوّل

(86) في شأن تفاصيل الاجتماعات الثلاثيّة بين جمعية مصارف لبنان، وبنك سوريا ولبنان، ومصرف لبنان، انظر: المصدر نفسه، ص 4 ـ 13.

(87) حُمِّل أعضاء مجلس إدارة البنك مسؤولية تصفية ديونه، مع توجيه أكبر اللوم إلى دبّاس. لمطالعة النص الكامل لقرار المحكمة، انظر: «البنك العقاري والبنك التجاري،» **المصارف** (1964)، ص 84 ـ 90.

(88) مقتطفات من تصريحي تقلا وإدّه في: قبيسي، «أزمة ثقة أزمة بنوك: القصة الكاملة لأزمة شارع البنوك،» ص 4 ـ 13، وبخاصة ص 12. لقراءة مقتطفات من بيان الوزارة (انظر ص 10).

القطاع الماليّ بأجمعه إلى هدف للجدال العام والنقد، بما فيه المصارف، وبورصة بيروت المُنازِعة، والمصرف المركزيّ"[89].

2 ـ نذائر تسبق العاصفة

تصاعدت الشكوك في الاستقرار الماليّ، في أشهر صيف عام 1964، مع اقتراب عهد شهاب من نهايته. كانت المصارف تواجه عدمَ يقينٍ سياسي، وانهيار مصرفين، والتشريع الجديد ـ مع أنه لم يكن نافذًا بعد ـ الذي يمنح المصرفَ المركزيّ حق فرض شروط احتياطي إلزامي، وهو أمر قد يزيد الضغط على القدرة الائتمانيّة لدى المصارف. اعتمد كثير من هذه المصارف سياسة إقراض متشدّدة، وركدت السوق الماليّة. ودافع الخبراء علنًا، مثل سليم الحص، الذي كان قد أصبح رئيس قسم إدارة الأعمال في الجامعة الأميركيّة في بيروت، عن فرض شروط الاحتياطي في وجه اعتراضات القطاع الخاص، لكنه دعا المصرف المركزيّ إلى الإسراع في إعلان نسبة هذا الاحتياطي التي يودّ اعتمادها، حتى لا تظل المصارف في حالة من التكهّن. وأرسل عدد من النواب استجوابًا رسميًّا يسأل الحكومة عن الإجراءات التي ستتخذها من أجل حل الأزمة الماليّة، ويسأل ما إذا كانت الأزمة في حجم أزمة عام 1958[90].

استبعد مصرفيون كبار كثيرًا ما يقال عن أزمة شاملة، لكنهم اعترفوا بوضع القطاع الهش، وعرضوا طيفًا من الحلول، كانت إما في اتجاه القطاع الخاص، وإما بإدارة الدولة، وإما مزيجًا من الحالين. وطمأن نائب الرئيس السابق في جمعية مصارف لبنان، أنيس البيبي، الجمهور بأن المصارف اللبنانيّة تستطيع أن تواجه الصدمات بفضل قانون السريّة المصرفيّة، والدور الوطني الخاص الذي أدّته المصارف المحليّة، مقارنة بالمصارف الأجنبيّة. وأشادت الصحف بالمصارف المحليّة قائلاً إنه «يكفي هذه الأموال المودعة في مصارف لبنان أنها مُطمئنّة إلى أنها تُستثمر في مجالات وطنية يعود خيرها على العرب أجمعين» على نقيض رأس المال المودَع في المصارف الأجنبيّة، والمستثمَر في المصالح الخارجيّة، ناهيك بالمصالح الإسرائيليّة[91].

---

(89) ناقض أحد تحليلات مجلة **المصارف** تقارير الصحيفة الفرنسيّة **لوموند**، التي تؤكد الوضع المالي اللبناني الجيد، واستندت المجلة إلى شهادة الخبير الأجنبي لدى مصرف لبنان رودولف مانسترسكي، بأن أسواق لبنان الماليّة تشهد أزمة سيولة؛ انظر: «نقص السيولة النقديّة،» **المصارف** (حزيران/يونيو 1964)، ص 6 ـ 7.

(90) النواب الذين قدّموا الاستجواب هم غالب شاهين، وعبد اللطيف الزين، وأنور الصبّاح؛ انظر: «حاكم البنك المركزي يعترف،» **المصارف** (تموز/يوليو 1964)، ص 6 ـ 9.

(91) انظر مقابلة مع أنيس البيبي، في: «مصرف لبنان صمد في وجه الأزمات،» **المصارف** (أيلول/سبتمبر 1964)، 10 ـ 13.

ووجّه مصرفيون آخرون سهامهم إلى المصرف المركزيّ؛ فقال المصرفي المخضرم سامي شقير إن الدعوات إلى تقليص عدد المصارف العاملة في غير محلها. وأوضح شقير بقوله إن المشكلة لم تكن في نقص السيولة، بل نقص الثقة. فالمستثمرون توقفوا عن إيداع مدّخراتهم لأنهم يحتاجون إلى تأكيدات من المصرف المركزيّ. واعترف شقير بأن مصرف لبنان ضرورة، لكنه وبّخه لأنه، كما قال، كان يعمل مجرّدَ وكالة تفتيش. وصرّح لمجلة **المصارف** في تموز/ يوليو عام 1964 بالقول: المصرف [المركزيّ] «ليس وزارة المالية، بل هو بنك البنوك، والضابط الرسمي والفعلي للحياة الاقتصاديّة والماليّة. وعليه أن يتحرك بمبادئ الاندفاع الذاتي الحُرّ، وليس فقط بأصول التفتيش الإداري»[92]. لكن المصرفي المبتدئ جورج جبور أعلن أن لبنان لم يعد يسمح بإنشاء مزيد من المصارف، واقترح حلاً بدمجها[93]. ودعا رجل الأعمال ميشال صعب، الذي كان ينادي بمصرف مركزيّ عام 1953، إلى إقامة صندوق تأمين ودائع لبنانيًّا، يكون مؤسسة مشتركة عامة وخاصة، تديرها الحكومة[94].

وكان الصرافون في بيروت، من جهتهم، أعلى صوتًا في انتقاد المصرف المركزيّ، وطالبوا بدور استشاري أوسع للجمعيات الماليّة والاقتصاديّة، في إدارته. وفي مذكرة علنيّة أرسلوها إلى مجلس الوزراء، حذّر الوسطاء من أن «النوايا الحسنة لا تكفي». وتوقّعوا أن تظل الأسواق الماليّة تهتز «إذا ما استمرت أوضاع المصرف المركزيّ على حالها» وما دامت الخبرة مفتَقَدَة. واشتكوا من أن مصرف لبنان أخفق في أن يوفر لهم مبالغ مناسبة من النقود المعدنيّة، واستبدال أوراق المال «القذرة»، التي لا تعبّر عن وجه لبنان «المتحضّر» والتي يرفض السيّاح قبولها[95].

أما في الصحافة، فكان الجدال مع المصرف المركزيّ أو ضده، يتم في أطار أوسع ومعهود، أي حول اعتماد الاقتصاد الموجّه في مقابل سياسة عدم التدخُّل. وتحسّرت

---

(92) انظر مقابلة مع سامي شقير في: «مجموعة شقير قادة للازدهار والاستقرار،» **المصارف** (تموز/يوليو 1964)، ص 10 ـ 13.

(93) انظر مقابلة مع جبّور في: «دمج البنوك في لبنان أمر لا مفر منه،» **المصارف** (آب/أغسطس 1964)، ص 16 ـ 19.

(94) تضمن القانون الذي اقترحه صعب أكثر من خمسين مادة. لمراجعة نص مشروع القانون، انظر: «مشروع قانون بإنشاء مصلحة تأمين الودائع،» **المصارف** (أيلول/سبتمبر 1964)، ص 86 ـ 91.

(95) أعيد نشر المقتطَف في المصارف، لكن الصحيفة التي نشر فيها أولًا لم تُذكَر؛ انظر: «الصفقة المصرفيّة التي طوت صفحة قديمة،» **المصارف** (آب/أغسطس 1964)، ص 8 ـ 9، المقالة التي تتكلم على صحف مختلفة، لكنها لم تذكر أسماءها.

افتتاحيّة انتقاديّة على أيام «الفوضى... التي لم تؤذِ أحدًا،» لكنها كانت مقرونة بـ«روح مغامرة أصيلة ممزوجة بالطموح الوطني» كان سبب ازدهار البلاد. وردًا على تأكيدات ترى أن بلدانًا كثيرة لديها مصرف مركزيّ يمتلك سلطات مثل مصرف لبنان، أشارت الافتتاحيّة إلى الاستثنائيّة اللبنانيّة، إلى درجة ادعاء أن لبنان من دون مصرف مركزيّ كان أفضل حالاً ماليًّا واقتصاديًّا من بلدان فيها مصارف مركزيّة ليس لها «وضع لبنان ولا نفسيّة أهله ولا سر نجاحه... كنا أغنى، كنا أسعد، كان مستقبلنا أوضح... كنا نجتذب مال الدنيا، فلماذا قلّدناهم، بدل أن يقلّدونا هم؟... لماذا نلوح بإشراف الدولة على الأفراد وكل ازدهارنا ناتج من استقلال الأفراد في العمل... وقدرتهم على تخطي عراقيل الدولة؟»[96].

دافعت صحف أخرى عن مصرف لبنان، وقلبت الجدال رأسًا على عقب. فعدم وجود مصرف مركزيّ في الماضي، كما جاء في إحدى الصحف، هو الذي «جعل الأجنبي يمدّ أصابعه في بلادنا لأنه المسيطر على اقتصادنا والتوجيه المالي في بلادنا». وأكدت صحيفة أخرى أن المصرف المركزيّ هو «مؤسسة وطنيّة ترعى المصارف وتوجهها الوجهة الصحيحة وضامنة لحق المودعين»[97]. وحين تولّى تقلا مهماته، حاول في البدء أن يبقى بعيدًا من الأضواء. وفي ربيع عام 1964، قال للصحافيّين إن علاقته بالصحافة بوصفه حاكمًا للمصرف المركزيّ، تختلف تمامًا عنها حين كان وزيرًا للخارجيّة. فعمل الحاكم يقتضي قليلاً من الكلام وكثيرًا من العمل[98]. لكن مع قدوم الصيف، أقرّ تقلا أن ثمة «حالة غير اعتيادية» في السوق المالية، لكنه أضاف أنه «حالة وقتية طارئة ستزول في وقت قريب جدًا»؛ فاقتصاد لبنان هو «بخير وألف خير»[99].

بدا أن خريف عام 1964 يثبت تقدير تقلا؛ ففي الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر، ضخّ مصرف لبنان 24 مليون ليرة لبنانيّة في السوق المالية[100]. وكان انتخاب شارل حلو رئيسًا للجمهوريّة، قبل ذلك في أيلول/سبتمبر، أعاد بعض الثقة في تلك السوق، ولجم تدفق رأس المال من الحسابات بالليرة اللبنانيّة، إلى حسابات بالعملات الأجنبيّة. وشنّت

(96) المصدر نفسه، ص 8 ـ 9.

(97) احتفظت المصارف بأسماء هذه الصحف؛ انظر: المصدر نفسه.

(98) حثّ تقلا الصحافيّين على أن يلتزموا معايير الدقة، والموضوعيّة، والإيجابيّة عند الكلام عن المصرف المركزي؛ انظر: «حاكم البنك المركزي يقول للمصارف،» **المصارف** (أيار/مايو 1964)، ص 44 ـ 45.

(99) «حاكم البنك المركزي يعترف...،» **المصارف** (تموز/يوليو 1964)، ص 6 ـ 9.

(100) «وضع مصرف لبنان 24 مليون في الأسواق خلال نصف شهر تشرين الأول/أكتوبر،» **المصارف** (تشرين الثاني/نوفمبر 1964)، ص 8 ـ 9.

جمعية مصارف لبنان، التي يبدو أنها تشجّعت بانتخاب رئيس من يمين الوسط الشهابي، حملتها الخاصة في الصحافة، وهددت برفع دعوى قضائيّة ضد نشرات هاجمت المصارف، فقد رأت الجمعيّة أن هذه الهجمات تُشَن على «النظام المصرفي كله» وأنها تهدّد سلامة لبنان الاقتصادية[101]. لكن في تشرين الأول/أكتوبر، توصّلت جمعيّة المصارف ونقابة الصحافة إلى اتفاق على وقف الأمرين معًا: الحملة الصحافيّة ضد المصارف والدعوى القضائية، من أجل حل النزاع بين «الجبّارين اللبنانيّين»، بحسب وصف الصحافي بدري يونس[102]. بحسب الاتفاق، بات على التقارير الصحافية في المستقبل، التي تنطوي على انتقاد للمصارف، أن تُعرَض على نقابة الصحافة التي يمكنها أن تطلب ردًا إلزاميًا من جمعيّة المصارف، قبل النشر. أما الصحف التي تخالف هذه الإجراءات، فتُعلَن أنها أهداف مشروعة للمقاضاة، وتعهدت النقابة ألا تسارع إلى مساعدتها[103]. تعززت قبضة المصرفيّين على خناق الصحافة في الشهر التالي، حين جُرِّم نشر أخبار كاذبة عن المصارف، وراوحت عقوبة كاتبها السجن بين ثلاثة أشهر وسنتين[104].

غير أن إسكات الصحافة لم يجلب نهاية سريعة للأزمة. ففي كانون الثاني/ يناير عام 1965، تهاوت مزاعم جمعيّة المصارف، القائلة إن الأزمة كانت، إلى حد بعيد، نتيجة تخمينات صحافيّة، حين انهار مصرف آخر: سوجكس. وخلافًا لما حدث مع البنك العقاري، تمكن المصرف المركزيّ من إقناع عشرة مصارف بأن تتولّى تصفية المؤسسة المنهارة. لكن، كما جاء في إنذار مصرف لبنان، في تقريره السنوي عام 1965، كان ذلك علاج المرة الواحدة، ولا يمكن الاعتماد عليه في المدى البعيد[105]. كان المطلوب حلاً أكثر استدامة. وقد فشل انهيار ثلاثة مصارف في إبطاء توسُّع القطاع. ففي عام 1964، ردّ المصرف المركزيّ اثنين وعشرين طلبًا لتأسيس مصارف جديدة، إضافة إلى الموافقة على إنشاء أربعة فروع جديدة

---

(101) بيان جمعيّة مصارف لبنان إلى الصحافة، «جمعيّة مصارف لبنان تعتبر الحملة الصحافيّة على المصارف تهديدًا لسلامة لبنان الاقتصاديّة،» **المصارف** (تشرين الأول/أكتوبر 1964).

(102) عن أن الصحافة والمصارف هما الجباران في الاقتصاد اللبناني، انظر: بدري يونس، «سيرة الجبابرة: بين الصحافة والمصارف،» **المصارف** (تشرين الأول/أكتوبر 1964)، ص 98.

(103) في بادرة لإظهار أن كل شيء على ما يرام بين الصحافة والمصارف والمصرف المركزي، توقيع الاتفاق، أقامت جمعيّة المصارف حفلة رسميّة اعترافًا بحاكم المصرف المركزي فيليب تقلا، ودعت إليها نقيب الصحافة، عفيف الطيبي، بلفتة تشريف؛ انظر: «وضع مصرف لبنان 24 مليون في الأسواق خلال نصف شهر تشرين الأول/أكتوبر،» **المصارف** (تشرين الثاني/نوفمبر 1964)، ص 8 ـ 9.

(104) عن تفاصيل القانون وأحكامه، انظر: «أصبح حاكم مصرف لبنان وزيرًا للخارجيّة،» **المصارف** (كانون الأول/ديسمبر 1964)، ص 8 ـ 11.

(105) مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1965**، ص 14.

لمصارف أجنبيّة[106]. وفي عام 1965، أنشئت أربعة مصارف إضافيّة، حتى بلغ مجموع عدد المؤسَّسات المصرفيّة ستًا وثمانين، مع مجموع فروع دائمة يبلغ 206 فروع[107]. قلِق مصرف لبنان حيال الوفرة الزائدة للمصارف عام 1965. وبعد مسح القطاع، طلب مصرف لبنان علنًا من مجلس الوزراء الذي كان قد ضيّق شروط تأسيس مصارف جديدة في تموز/يوليو عام 1965، أن يتوقّف عن إصدار أي تصاريح، إلا للمؤسَّسات المخصّصة للإقراض المتوسط والطويل الأجل. وحتى الفروع الجديدة كان ينبغي أن تحصل على تصريح خاص.

في 5 كانون الثاني/يناير عام 1966، أقر مجلس الوزراء هذه التوصيات وغيرها، وقد تضمنت حوافز للمصارف كي تندمج، وتصفّى، أو تتحوّل إلى مؤسَّسات أعمال غير مصرفيّة[108]. لكن الإجراءات جاءت ضعيفة وفي وقت متأخر. هي حالت دون تزايد عدد المصارف، لكنها لم تفرض أي نظم جديدة على المصارف القائمة التي كان عددها أكثر من اللازم. وفي المختصر، لم تكن هذه الإجراءات تشكّل سياسة متجانسة غرضها معالجة جذور الأزمة. ولا هي أدت إلى تغيير جذري في العلاقة بين المصرف المركزيّ والقطاع المصرفي. ومع تطويق أجنحة مصرف لبنان، وجهود مجموعة الضغط المصرفية المنظّمة والمشدودة حول يديه الإداريتين، لاقت دعواته إلى الحذر الماليّ عمومًا آذانًا صمّاء في السنتين الأوليَين من عمله؛ إذ إن فشلين مصرفيَين، وهلعًا عامًا أمام أزمة سيولة تنذر بالحدوث، أخفقت في إنهاك المصرفيّين البالغي النشاط الزائد على حده، أو في تغيير دينامية القوى بين قطاعهم والمصرف المركزيّ. وأدت إعادة تعيين فيليب تقلا وزيرًا للخارجيّة في عهد حلو، إضافة إلى كونه حاكمًا لمصرف لبنان، في انتهاك لنظام مصرف لبنان نفسه، إلى إضعاف سلطة المصرف وفاعليّته[109]. واحتاج الأمر إلى عاصفة عاتية لهز أركان المؤسسة المصرفيّة. وهو ما حدث في خريف عام 1966، عندما انهار أكبر مصرف في البلاد، إنترا، وكان على الإداريين الشهابيّين وبارونات القطاع المصرفي أن يعودوا إلى المربّع الأول، لإعادة التفاوض في شأن التوازن بين مقاربتي المَونة والإلزام، الذي تجادلوا فيه، أثناء وضع قانون النقد والتسليف.

(106) لم يُشِر **التقرير السنوي 1965**، لمصرف لبنان، إلى عدد الطلبات التي ووفق عليها، من الاثنين والعشرين طلبًا؛ انظر: المصدر نفسه، ص 18.

(107) انظر الإحصاءات كما وردت في: المصدر نفسه، ص 12.

(108) المصدر نفسه، ص 13.

(109) عُيّن نائب تقلا الأول، جوزف أوغورليان، حاكمًا مناويًا؛ انظر: **المصارف** (كانون الأول/ديسمبر 1964)، ص 8 ـ 9.

الفصل الخامس

أشباح وظلال
قضيّة إنترا

كان اختيارنا الامتناع عن دعم إنترا ودعم سائر المصارف
في لبنان أهون الشرّين، لا بل أفضل الحلول وأنجعها.

الرئيس اللبنانيّ شارل حلو

في 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967، شكّت الشرطة في مدينة لوسيرن السويسريّة في سيارة مشبوهة تحمل لوحة أمريكيّة، وقد رُكِنَت بالقرب من مكتب البريد المركزي عدة ساعات[1]. وعند مساءلتها للسائق، عرّف عن نفسه، وهو رجل أنيق يرتدي معطفًا أسود، بأنه تاجر برازيلي تجارته جلود الحيوانات البريّة، وأنه وصل للتو إلى سويسرا. لكن لسوء حظه كان ضابط الشرطة يتكلّم البرتغاليّة، وكان الرجل غير قادر على الرد بتلك اللغة. وتبيّن في ما بعد أنه يوسف بيدس، مؤسس بنك إنترا، وهو مطلوب لدى الشرطة الدوليّة «الإنتربول»[2]. لقد تحوّل بيدس من أبرز رجال المال العرب إلى رجل ملاحَق دوليًّا، بعدما انهار إنترا، أكبر

---

(1) عبارة تصدير الفصل: شارل حلو، **حياة في ذكريات** (بيروت: دار النهار، 1995)، ص 239.

(2) انظر: رياض نجيب الريّس، «خمسة شهود يروون قصة يوسف بيدس،» **النهار**، 1967/12/9، وU.S. embassy Bern to Department of State, telegram 1558, December 7, 1967; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

كان بيدس قد لجأ أول مرة إلى البرازيل، انظر: George de Carvalho, «Fall of the «Genius from Jerusalem»». *Life* (27 January 1967), pp. 87–89.

مصارف لبنان في ذلك الوقت، في خريف عام 1966، ورفض مؤسِّسه أن يعود إلى بيروت ليواجه النقمة.

بعد عام من توقيفه في لوسيرن، مرض بيدس، ومات في السادسة والخمسين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1968، مهموم الفؤاد ومكسور الجناحين[3]. لم يكن مصير مصرفه قد سُوِّي بعد. كان مصير إنترا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمصير الاقتصاد في لبنان والمنطقة، نظرًا إلى حجم مصرفه وإمساكه بمفاصل حيويّة من الاقتصاد اللبنانيّ، وكذلك توسّعه الرائد في الخارج، وكان انهياره تهديدًا لمُجمل القطاع المصرفيّ اللبنانيّ بالإفلاس، فهو زعزع استقرارَ المؤسسة السياسيّة اللبنانيّة، وهزّ الثقةَ لدى المستثمرين العرب والدوليّين، في قدرة لبنان على العمل مخزنًا ومحركًا ماليًا للشرق الأوسط.

قصة صعود إنترا وتعاقب الحوادث التي أدت إلى الانهيار، والتي تُروى بإيجاز هنا أدناه، تناولها عدة باحثين آخرين[4]. لكن أسباب انهيار البنك وعواقبه، بما في ذلك الدور الكبير الذي أدّاه مصرف لبنان في الكارثة، ما زالت تخضع لنظريات المؤامرة، وهي لا تزال تثير الخلاف[5]. ففي أعقاب انهيار إنترا، تكهّنت الصحافة المحليّة على نحو محموم في شأن أسبابه. وبرزت نظريات المؤامرة تتّهم الولايات المتحدة والحكومات العربيّة. واتهمت بعض التقارير بأن إفلاس البنك كان موضع جهود متعمَّدة. ولامت تقارير أخرى سوء إدارة بيدس، مقرونة بسياسة المصرف المركزي غير الفاعلة. ولامست التكهنات عوامل إقليميّة ومحليّة. فإقليميًا، ارتؤي أن إنترا كان ضحيّة تصاعد التوتر بين المعسكرين العربيّين المتنافسَين، اللذين يتزعم أحدهما الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ويتزعم الآخر الملك السعوديّ فيصل بن عبد العزيز. أما محليًا، فكان إفلاس بيدس يُعزى بدرجة كبيرة، إلى الخصوم الماليّين المحليين الذين لم يعجبهم أن يروا فلسطينيًّا وقد أصبح رجل المال الأول في البلاد. وأغلبية هذه الدراسات، قديمها وجديدها، غير موثقة جيدًا، وتعتمد أسلوب التعميم والتشويق، بدلًا من التحليل والتدقيق.

---

(3) انظر: جوزف فرح، «مروان بيدس للديار» **الديار**، 2001/12/27، وحنّا عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر** (جدة: [د. ن.]، 1969)، ص 37.

(4) لمطالعة أفضل رواية، انظر: عصفور، المصدر نفسه. والنصوص الأخرى التي استُخدمت في هذه الدراسة تضم: يوسف سلامة، **حدّثني ي. س. قال** (بيروت: دار نلسن، 2001)، ص 111 ـ 152، و Najib Alamuddin, *The Flying Sheikh* (London: Quartet Books, 1987), pp. 135 - 169.

وثمة نصوص معاصرة لكنها فقيرة الإسناد، ومنها قبيسي، يوسف بيدس، وسماك، انظر: فيصل سمّاك، **نهاية إمبراطوريّة بيدس** (بيروت: [د. ن.]، 1967).

(5) لمطالعة دراسة أحدث مؤامراتية، لكن غير موثقة وتهتم بصناعة أبطال لا صناعة تاريخ، انظر: كمال ديب، **إمبراطوريّة إنترا وحيتان المال في لبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، 2014).

إن وثائق الأرشيف الأمريكي التي باتت متوافرة اليوم وتسنى لهذا الكاتب الإطلاع عليها، إضافة إلى تقارير الصحف، والمذكرات المنشورة لشخصيات كان لها علاقة بالموضوع، تتحدّى هذه السرديّات المسيطرة التي تحيل كل قضيّة إنترا إلى مؤامرة محليّة أو عالميّة. لا شك في أن الأطراف المحليّة والأجنبيّة تآمرت في مراحل مختلفة من قصة إنترا الطويلة، ولأغراض متنوّعة، لكن انهيار إنترا كان بالقدر ذاته نتاج قوى وعوامل اقتصاديّة لا يمكن التغاضي عنها. إقليميًّا، كانت إعادة توجيه تدفق رؤوس الأموال العربيّة إلى خارج بيروت، قد حدثت من جراء تعمّد الولايات المتحدة رفع نسب الفوائد. وقد تضافرت هجرة رؤوس الأموال هذه مع الخصومات السياسيّة في ما يُسمّى الحرب العربيّة الباردة، بين الرياض والقاهرة، التي دارت بدورها في سياق الخصومة الأمريكيّة ـ السوفياتيّة. محليًّا، ازدادت القيود الهيكليّة للنظام المصرفيّ المركزي المُقام حديثًا، بفعل حساسيّته الشديدة حيال التدخُّل السياسيّ من جانب بارونات المصارف.

ربما كان هؤلاء البارونات يمقتون أصول بيدس الفلسطينيّة، لكنهم مقتوا تعاظم احتكاره المال أكثر بكثير. ولعلّهم لم يبادروا إلى تفليس إنترا، لكنهم اختاروا أن يتركوه يغرق، من أجل أن يُنقذوا حصتهم من القطاع، ونظام عدم التدخُّل الذي يحفظها. وخلال علاجهم الأزمة، ذكروا الحاجة إلى حماية رأس المال «الوطني» من التدخُّل الأجنبيّ. لكن تصرّفهم كان يستدعي المزيد من التدخُّل الأجنبيّ في تصميم الإصلاحات البنيويّة في القطاع وتنفيذها؛ إذ كان اتساع الخلافات بين القطاعين العام والخاص في شأن الحل المناسب، أكبر من أن يعالجها نفوذُهم السياسيّ ومواردُهم الماليّة. فاحتاج الأمر إلى تحريك شبكات سياسيّة دوليّة تدعمها الولايات المتحدة، من المستشارين الماليّين، والدبلوماسيّين، وكبار المسؤولين الحكوميّين، لفكفكة عُقد الدعاوى المتضاربة المطالِبة بموجودات حَمَلة أسهم إنترا. وقد وُضع حلّ من خارج السوق، لتسوية ما قيل إنه مشكلة سوق.

أعلنت حادثة إنترا نهاية مصرف وُصِف بأنه «معجزة نقديّة» كان صعوده مدينًا لأكثر من مجرّد لمسة سحرية لرجل واحد. فبيدس، مثل نظرائه من رجال الأعمال الفلسطينيّين الذين برزوا في ميدان دنيا الأعمال العربيّة بعد طردهم على يد الصهاينة عام 1948 من فلسطين، كان مدينًا بنجاحه لطبعه الدينامي بالقدر نفسه الذي كان مدينًا لتضافر قوى معاصرة سياسيّة واقتصاديّة[6]. فالطموح والجد في العمل لدى هذا المقدسي، أكسباه خبرته

---

(6) من هؤلاء النظراء حسيب صبّاغ، وسعيد خوري، وزهير العلمي، وبدر الفاهوم، وعبد الحميد شومان؛ انظر: صقر أبو فخر، «الفلسطينيّون في لبنان: دور ثقافي مميّز وإسهام مشهود في العمران،» ص 149 ـ 156، في: **أوراق فلسطينيّة وعربيّة: تكريما لرفعت صدقي النمر في الذكرى الأولى لرحيله**، إشراف وتحرير أنيس صايغ (بيروت: الدار =

الماليّة في فلسطين، في بنك باركليز، وفي ما بعد، في عمله مديرًا لفرع البنك العربيّ في القدس. وفي إثر النكبة، استقر بيدس في بيروت عام 1948، حيث أنشأ مؤسَّسة تجاريّة تُدعى «إنترناشونال ترايدرز» بمشاركة فلسطينيَّيْن آخرَيْن من رجال الأعمال. وانضمّ إليهم حموه منير أبو فاضل، وهو سياسيّ لبنانيّ بارز، وضابط شرطة سابق في فلسطين[7]. جنت إنترناشونال ترايدرز أرباحًا طيّبة في سوق الصرف الأجنبيّة، بتلبية حاجات الفلسطينيّين اللاجئين. كذلك وفّرت الشركة وسائل النقل وخدمات صرف العملة لمنظمات المعونات الدوليّة، مثل الصليب الأحمر والوكالة الدوليّة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأوسط (الأونروا)، ووقّعت عقود خدمات مع العملاق الأمريكيّ بِكتِل (Bechtel)، وشركات أخرى لتكرير النفط، كانت تكسب من سوق النفط الناشئة في الخليج. وفي عام 1951، جمع بيدس وشركاؤه ما يكفي من رأسمال لتأسيس مصرفهم الخاص. فسمّوه إنترا، وهي أحرف مشتقة من اسم الشركة الأم.

في العقد التالي من السنين، برز إنترا ليصبح المصرف الأول في لبنان. وزاد رأسماله عشرة أضعاف، من 6.4 ملايين ليرة لبنانيّة عام 1951، إلى 60 مليونًا عام 1962. كانت حصة أعماله المصرفيّة تساوي 15 بالمئة من مجموع أعمال مصارف بيروت، ونافست موجوداته عام 1965 بحجمها، موجودات مصرف لبنان[8]. لم يكن نفوذ إنترا في الاقتصاد اللبنانيّ محصورًا في حجم الائتمان الذي كان يملكه؛ فقد اتّبع بيدس سياسة إقدام لامتلاك حصص كبيرة من أسهم بعض المؤسسات التجاريّة الحيويّة في لبنان، في قطاعات النقل الجويّ والبحريّ، والسياحة، والإعلام، والبناء. وكان معظم هذه القطاعات في أيدي رأس المال الأجنبيّ نتيجة امتيازات مُنِحَت في زمن الاستعمار المباشر[9].

= العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2008)، و Abdulhameed Shoman, *The Indomitable Arab: The Life and Times of Abdulhameed Shoman (1890–1974), Founder of the Arab Bank* (London: Third World Centre, 1984).

(7) شريكا بيدس الآخران هما منير حداد وفريتز مروم. في شأن تأسيس ونشاط «إنترناشونال ترايدرز»، انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 10 ـ 12. وعن ترقيته إلى مدير في البنك العربي، انظر: سلامة، **حدّثني ي. س. قال**، ص 114.

(8) رأس مال إنترا التأسيسي البالغ 6.4 ملايين ليرة لبنانيّة، زيد إلى 12 مليونًا عام 1953، و30 مليونًا عام 1959، ثم أخيرًا إلى 60 مليونًا عام 1962؛ انظر: عصفور، المصدر نفسه، ص 15. يرى ذو الفقار قبيسي أن إنترا كان يهيمن على 60 بالمئة من سوق المال في لبنان، بينما يذكر حنا عصفور تقديرًا أكثر تحفظًا، يزيد على 15 بالمئة، من أعماله المصرفيّة (ص 16)، وذو الفقار قبيسي، يوسف بيدس: **فلسطيني حلم بمجد لبنان** (بيروت: [د. ن.]، 1978)، ص 27. بلغ مجموع موجودات إنترا المعلنة عام 1965، 925 مليون ليرة لبنانيّة. أما موجودات مصرف لبنان، فزادت قليلًا على مليار ليرة؛ انظر: بنك إنترا، **التقرير السنوي 1965**، ومصرف لبنان، **التقرير السنوي 1965**.

(9) امتلك إنترا أسهمًا في شركات، مثل طيران الشرق الأوسط، وشركة مرفأ وأرصفة وحواصل بيروت، وراديو أوريان، وكازينو لبنان، وفندق فينيسيا، وشركة الإسمنت اللبنانيّة، واستوديو بعلبك؛ انظر: عصفور، المصدر نفسه، =

في وجه تقلّص الفُرص في السوق المحليّة، أدار بيدس نظره صوب الخارج؛ فشملت مشاريعه شراء عقارات من الطراز الأول في نيويورك وجنيف وباريس، وكذلك امتلاك حصص مسيطرة في حوض بناء السفن الفرنسيّ الكبير، لا سيوتا (Chantier naval de La Ciotat). وفي عام 1965، وهي سنة وصفها مجلس إدارة إنترا بأنها «من أكثر السنوات نجاحًا»، كانت فروع إنترا الأربعة والعشرون في العالم، تنتشر في أربع قارات. وقارب مجموع قيمة موجودات البنك المعلنة نحو مليار ليرة لبنانيّة. أما أرباحه الصافية المعلنة فبلغت 6 ملايين ليرة، ومع ذلك كان مجلس إدارته ينظر في زيادة حصة رأسماله، إلى 120 مليون ليرة لبنانيّة. وكان ثمة تخطيط لافتتاح ثلاثة فروع جديدة في السنة المقبلة[10]. لكن المزاج البهيج الغالب عام 1965 على مسؤولي إنترا كان خادعًا. ففي صيف 1966، مع انتشار شائعات عن نقص سيولة وسحوب كبيرة، بدأ إنترا يواجه فعلاً مشكلة سيولة. وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، تعاظمت أعمال السحب كتدحرج كرة ثلج، حتى هبّ الناس مسارعين نحو البنك. وسحب المودعون ما يقرب من 51 مليون ليرة، بين 3 و14 تشرين الأول/أكتوبر. وحيال عدم تحرّك مصرف لبنان، وتعاظم عمليات السحب، التي بلغت 12 مليون ليرة في يوم واحد هو 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن إنترا التوقف عن الدفع في اليوم التالي، وأقفل أبوابه حتى إشعار آخر[11]. بثّ إقفال إنترا موجات صادمة في سوق بيروت الماليّة، واحتل عناوين الصفحات الأولى في الصحف عدة أسابيع. كذلك أحدث أزمة سياسيّة أدّت في النهاية إلى استقالة حكومة عبد الله اليافي رئيس الوزراء، وأطلق موجة تكهنات عن دور المخططات الأمريكيّة والخصومات البينيّة العربيّة في تسريع الأزمة[12].

= ص203. وبيدس نفسه كان رئيسًا و/أو عضوًا في مجلس إدارة أكثر من دزّينة شركات ومصارف. لمطالعة القائمة، انظر Abdul-Amir Badrud-Din, *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt* (Dover, NH: F. Pinter, 1984), app. 3.

(10) إضافة إلى أحد عشر فرعًا في لبنان، فتح إنترا فروعًا أو مكاتب في الخارج في الأردن، وقطر، والبحرين، وفرنسا، وألمانيا الغربيّة، وإيطاليا، والولايات المتّحدة، وسيرا ليون، وغامبيا. وعند انهياره، كان يملك مصارف تابعة له، في لبنان، وسويسرا، والمغرب (في طور الإنشاء) ومصارف شقيقة في نيجيريا، وليبيريا، والبرازيل، واليونان؛ انظر: بنك إنترا، **التقرير السنوي 1965**.

(11) عصفور، المصدر نفسه، ص 38. وعن سحب 12 مليون ليرة لبنانيّة في يوم واحد، انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3292, October 14, 1966; FN 6 LEB; 1963–1966 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(12) اليافي استقال في 6 كانون الأول/ديسمبر 1966. عن دور إنترا في الاستقالات، انظر: ماجد ماجد، **تاريخ الحكومات اللبنانيّة 1926 ـ 1996: التأليف – الثقة – الاستقالة** (بيروت: مؤسسة «كلمات» كومبيوتر، 1997)، ص 160 ـ 162.

أولًا: حرب رؤوس الأموال العربيّة الباردة

شهد منتصف الستينيّات تدهورًا خطيرًا في العلاقة بين القاهرة والرياض. ونشب النزاع في شأن حرب اليمن، والمسألة الكبرى حول الوحدة القوميّة العربيّة، والأحلاف العالميّة في إطار الحرب الباردة؛ فانتقدت القوى الناصريّة محاولات الملك السعوديّ فيصل بن عبد العزيز تكوين حلفٍ إسلامي لتثبيط الجهود المعادية للإمبرياليّة، وإحداث شقاق في الوحدة العربيّة، والعملَ على قيام جبهةٍ مؤيّدةٍ للمخطط الأمريكيّ في المنطقة. رسميًا، احتفظ الرئيس اللبنانيّ شارل حلو بموقف محايد في هذا النزاع. لكن في خريف عام 1966، تعاظم ضيق فيصل حيال ميلٍ متزايدٍ للصحافة اللبنانيّة وبعض المسؤولين الحكوميّين إلى تأييد عبد الناصر؛ حتى إن الشائعات جرت تقول إنّ فيصل شجّع على سحب رؤوس الأموال السعوديّة والخليجيّة الأخرى من لبنان. ومع كون إنترا يحتوي على الأموال الكويتيّة التي تمثّل أكبر حصة في لبنان من رؤوس أموال الخليج، فإنه تلقّى القسط الأكبر من الهجمات بسبب المخطط المزعوم. وسارعت القوى الناصريّة في لبنان إلى توجيه إصبع الاتهام نحو القوى الرجعيّة؛ فأعلنت الصحيفة اليومية الشيوعيّة في بيروت، **النداء** بلا مواربة، في صدر صفحتها الأولى: «وراء أزمة إنترا مخطط أمريكي سعودي للتآمر على لبنان». وجاء في تقارير صحافيّة غير موثّقة أن بيدس أقرض الرئيس عبد الناصر سرًا 250 مليون ليرة لبنانيّة لتمويل حرب اليمن، وبذلك تعزّزت مزاعم تلك المؤامرة[13].

كان إنترا قد عانى فعلا سحوبًا كبيرة لأموال خليجية، في الشهرين اللذين سبقا انهياره. لكن الصحف المؤيدة للسعوديّة، عزت ذلك إلى عوامل اقتصاديّة لا سياسيّة. ونقلت **الحياة** عن مصدر «موثوق» زعمه أن أزمة إنترا بدأت في آخر آب/أغسطس عام 1966، حين سحب مستثمرون عرب، اجتذبتهم نسب فائدة أعلى في الخارج، ما يقدّر بـ 70 مليون ليرة من البنك[14]. والجديز ذكره، أنه قبل إقفال إنترا بيوم واحد، أسرّ مستشار إنترا، بول باركر، وهو ممثلٌ سابق لوزارة المالية الأمريكيّة في الشرق الأدنى، وعمل لبنك أوف أمريكا، إلى مسؤولين في السفارة الأمريكية في بيروت، أن مبالغ كبيرة من الودائع الكويتيّة بدأت تُسحَب

(13) الزعم أن بيدس أقرض سرًا عبد الناصر ظهر أولًا في المجلة الألمانيّة در شبيغل وأعيد نشره في صحيفة **الحياة** اليوميّة المؤيدة للسعوديّة. وقالت در شبيغل إن مبلغ القرض 320 مليون مارك، وحسبته **الحياة** بما يوازي 250 مليون ليرة. انظر: «Intra Bank: Geheimer Kredit». *Der Spiegel*, 24/10/1966, pp. 139-140. انظر أيضًا: «قرض سري من بيدس للمتّحدة،» **الحياة**، 1966/10/27.

(14) «رواية عن أسباب أزمة إنترا،» **الحياة**، 1966/10/16.

تقريبًا من منتصف أيلول. كان ذلك قبل هجمة المودعين على البنك بثلاثة أسابيع[15].

أنكر القادة السعوديّون والكويتيّون علنًا أي تورّط مسيء من جانبهم في الكارثة. وفي الجانب السعوديّ، أخذ فيصل على لبنان «الإساءة» تكرارًا للسعوديّة، لكنه نفى تهمًا أن نظامه كان وراء الأزمة المصرفيّة. دعا فيصل الحكومة اللبنانيّة إلى أن تلتزم السياسة الخارجيّة المحايدة في الشؤون العربيّة. وأضاف قائلاً: «لم نعاقب لبنان، ولا نريد أن نعاقب لبنان». وعندما سألت مجلة **السياسة** الكويتيّة الأسبوعية عن إنترا بالتحديد، رد الملك: «ما علاقتنا بعجز المصرف عن الدفع؟ [...] إن أمرًا كهذا يحدث في أي بلد من بلدان العالم العالم عندما تتخلّف إحدى مؤسَّساته المالية عن التقيد بالأصول العلمية المتبعة». ونشرت **الحياة** صيغة مختلفة قليلاً لتصريح فيصل، قال فيها «مثل هذا يحدث في كل بلد إذا ما اختلّت الموازين التي درجت عليها علوم الاقتصاد في إدارة البنوك». ولكن فيصل وجّه تهديدًا مبطّنًا إذ قال، «لا نريد للبنان إلا كل خير ـ إلا إذا كان، كما يقول المثل، «أريد حياته ويريد موتي». فإنني هنا سيكون لي نظرة أخرى [...] تحمّلنا من لبنان إساءات كثيرة [...] إننا نحب أن يكون للبنان حياده وأصالته العربيّة»[16].

على النقيض من تصريح فيصل العلني، توحي البرقيات الأمريكيّة الدبلوماسيّة التي رُفِعَت عنها السريّة، في شأن أزمة إنترا، بأن للنظام السعوديّ يدًا، ولو غير مباشرة، في الحض على سحب الأموال من لبنان عمومًا، وإنترا خصوصًا. بعض هذه الأخبار، صدرت عن دبلوماسيّين أمريكيّين بعد أيام من إقفال إنترا، من مستوى الدرجة الثانية أو الثالثة، ويصعب تأكيدها، وقد تكون مبالغًا فيها. ومنها على سبيل المثال، ملاحظات نُقِلَت عن عبد الله بن فيصل، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أدلى بها إلى مسؤول أمريكيّ. بحسب ما قال عبد الله، أن فيصل كان «غاضبًا جدًا» من «الموقف غير الودّي» للحكومة اللبنانيّة حيال السعوديّة، و«كان ينوي اتخاذ إجراء عملي لتغيير الموقف»، بمساعدة بطريرك لبنان المارونيّ بولس المعوشي، من دون أن يحدّد نوع الإجراء المنوي اتخاذه[17]. لكن أخبارًا

(15) U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3292, October 14, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(16) «فيصل: لا يد لنا في أزمة لبنان،» **النهار**، 1966/11/3. انظر أيضًا: **الحياة**، 1966/11/3، صفحة الغلاف.

(17) قيل إن المعوشي تبلّغ من مسؤول في السفارة السعوديّة في بيروت، أن «أموالًا سعوديّة سُحِبَت بأوامر من فيصل تبلغ 100 مليون دولار [300 مليون ليرة لبنانيّة] من إنترا ومصارف أخرى». كذلك قيل إن تصريحات عبد الله صدرت أثناء مقابلة أجراها مع موظف في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، هو كميل نوفل، فنقلها هذا إلى السفارة الأمريكيّة. وفي اتصال آخر، نقل مراسل كريستيان ساينس مونيتور جون كولي محادثته مع المعوشي إلى السفارة الأمريكيّة، التي ادّعى فيها كولي أن المعوشي ذكر مسؤولًا لم يُسَمّه من السفارة السعوديّة تحدّث عن أوامر فيصل لسحب الأموال. =

أجدر بالثقة، عن بعض التواطؤ السعوديّ، صدرت مباشرة عن مسؤولَيْن سعوديّيْن كبيرَيْن: **الأول**، هو إبن فيصل، الأمير محمّد. في ذلك الوقت، كان محمّد يشغل منصب مدير المكتب السعوديّ لتحلية المياه. ففي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد إقفال إنترا بخمسة أيام، أبلغ محمّد مسؤولي السفارة الأمريكيّة في جدّة أنه نصح أصدقاءه بتحويل ودائعهم خارج لبنان، حتى قبل أزمة إنترا[18].

لم يولِ محمد ابن فيصل إنترا بالذات اهتمامًا خاصًا، لكنه اشتكى من ارتفاع الأسعار في لبنان، وزعم غياب الأمن والأمان الشخصيين. وقال إنه لدى اللبنانيّين ميل للاستفادة على حساب الآخرين، وإنه قد آن الأوان لتتصرّف حكومة لبنان بمسؤوليّة أكبر. وقال للمسؤولين الأمريكيّين إنه ما عاد ينوي «العيش» هناك. أما **الثاني**، فهو نائب وزير الخارجيّة السعوديّ المناوب، محمد إبراهيم مسعود. حين كان الدبلوماسي السعوديّ المخضرم يناقش إقفال إنترا مع المسؤولين الأمريكيّين في جدّة، «اعترف بأن سحوبًا سعوديّة قد أُجريت، وأنها ربما أسهمت في الإقفال». إلا أن المسؤولين الأمريكيّين لم يكونوا قادرين في الحالتين، على أن يؤكدوا ما إذا كان الملك فيصل قد أصدر تعليمات صريحة لسحب الأموال، أم أنه فقط كان يعلم مسبقًا بالأمر، فأعطى الضوء الأخضر ضمنًا[19].

حاولت واشنطن، على العكس من نظرية المؤامرة التي تداولتها بعض الصحف الأمريكية، أن تُقنِع الرياض بعدم استخدام أموال الاستثمار وسيلةً لمعاقبة لبنان. وحذّرت الإدارة الأمريكيّة بأن انهيار المصارف اللبنانيّة قد تكون له «آثار انكماشيّة [جدّية] في مجمل

= وطبقًا لأقوال كولي، أعرب البطريرك عن نيّته فعل كل ما في استطاعته لإسقاط حكومة اليافي وإجبار الرئيس حلو على اتّباع سياسة أكثر ميلًا للسعوديّة والولايات المتّحدة وأقل ميلًا لعبد الناصر والجمهوريّة العربيّة المتّحدة؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3446, October 20, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(18) U.S. embassy Jeddah to Department of State, airgram A-135, October 24, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(19) انتشرت تقارير في جدّة، ونقلتها السفارة الأمريكيّة، عن حجم الأموال السعوديّة المسحوبة، وفيها أن المبلغ هو تقريبًا 22 مليون دولار، أي ما يساوي أكثر من 60 مليون ليرة في ذلك الوقت. وطلب موظفو السفارة الأمريكيّة في جدّة أن يوضَع مسعود، الذي كان موفدًا من لدن عدّة ملوك سعوديّين، تحت الحماية بوصفه مصدرًا، وقالوا إنه لم يكن يعمل بتعليمات من آل سعود؛ انظر: U.S. embassy Jeddah to Department of State, telegram 1460, October 18, 1966; FN 6 LEB; 1963-66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

كان مسعود موفَدًا خاصًا للملوك السعوديّين، وواحدًا من مؤسسي دبلوماسيّة المملكة؛ انظر: محمد سمان، «السعوديّة: وفاة الموفد الخاص لملوكها وأحد مؤسسي دبلوماسيتها،» **الشرق الأوسط**، 2000/12/31، <https://bit.ly/3bvGHem>.

الاقتصاد اللبنانيّ»، وهو أمر لم يكن ضمن المصالح الجيوسياسيّة لدى الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. أصدرت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تعليمات لسفارتها في جدّة لتقنع المسؤولين السعوديّين بأن «نظام المبادرة الحرّة اللبنانيّ كان دحضًا حيًا لتعاليم الاشتراكيّة العربيّة. والعناصر الذين يؤيدون الاشتراكيّة العربيّة في المنطقة، ويعادون الولايات المتحدة والسعوديّة، سيتشجّعون كثيرًا بأي خلل خطير في الاقتصاد اللبنانيّ، وقد بدأوا فعلاً باستغلال قضيّة إنترا في دعايتهم»[20]. قد يكون ذلك أدى إلى حرص الرياض في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، على تبديد الشكوك الأمريكيّة في أن سحب الأموال السعوديّة هو الملوم، أو أن هذا السحب كانت حوافزه اعتبارات سياسيّة. وأبلغ كبير الموظفين الماليّين السعوديّين، أنور علي، السفارة الأمريكيّة في جدة أن لوم فيصل كان أمرًا «خبيثًا ولا أساس له مطلقًا». فمعظم السحوب، كما قال، كانت كويتيّة[21].

كان رأس المال الكويتيّ المودَع في إنترا يفوق الاستثمارات العربيّة الأخرى في لبنان، وبالتالي فهو كان عاملاً أكبر في تحديد مصير البنك. ويُبيّن سحب الأموال الكويتيّة، أكان بتواطؤ مع السعوديّة أم لم يكن، أن إقفال إنترا كان، جزئيًا على الأقل، نتيجة سياسات ماليّة عالميّة، أكثر منه نتيجة عمليّة سياسيّة خبيثة فقط. حينذاك، صرّح للصحافة جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، الذي كان يومذاك رئيسًا للوزراء، بأن حكومته لم يكن لها أي شأن في الأزمة. فالحكومة الكويتيّة لها أكثر من 200 مليون ليرة لبنانيّة مستثمَرة في لبنان، منها 30 مليونًا كانت في إنترا. وسلّم الصباح بأن اقتصاد لبنان سيعاني لو سُحِبَت هذه الأموال، لكن لم تصدر أوامر لهذا الغرض، من الحكومة الكويتيّة، كما أكد[22]. إلا أنه يُحتَمَل أن السلطات الكويتيّة كانت تعمل بالوكالة أو بتعاون وثيق مع المسؤولين السعوديّين، ولم تَطْفُ إلى السطح أدلة في السجلات المحفوظة في شأن هذه النوايا. الأمر الأبلغ دلالةً، وما قد يعزز نظرية الحافز المالي بدلاً من السياسي للسحوبات، هو أن مستشار إنترا بول باركر، الذي لم تكن لديه دوافع ظاهرة لتبرئة الحكومة الكويتيّة، عزا في مجلس خاص، السحب المبكر

---

(20) Department of State to U.S. embassy Jeddah, telegram 69262, October 19, 1966; FN 6 LEB; 1963-66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(21) اتصل علي فيما بعد بالسفارة الأمريكيّة في جدّة ليكرّر أن الأموال السعودية المسحوبة «غير ذات شأن» وأنها أموال خاصة كلها، ولم تُسحَب بأوامر حكوميّة. وأضاف أن الأموال الكويتيّة المسحوبة، التي جاء بها، كانت أقل من التقديرات السابقة التي بلغت 53 مليون دولار، لكنها كانت مع ذلك تساوي 20 مليون ليرة لبنانيّة؛ انظر: U.S. embassy Jeddah, telegram 1499, October 20, and airgram A-143, October 31, 1966, to Department of State; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(22) «الكويت: لا علاقة لنا بأزمة إنترا،» **الحياة**، 1966/10/26، تقرير الصفحة الأولى.

للأموال الكويتيّة إلى نسب الفائدة العالية في أوروبا. وبحسب أقوال عبد الله الغانم، الذي كان نائبًا لرئيس غرفة التجارة الكويتيّة آنذاك، زار بيدس وباركر الكويت سرًا قبل الانهيار في محاولة فاشلة لوقف السحوبات الكويتيّة الواسعة النطاق، ولطلب قروض قصيرة الأجل من حكومة الكويت. وقد أخبر عبد الله الغانم مسؤولين أمريكيين عن زيارة بيدس وباركر في عشاء داخل السفارة البريطانيّة، وكان بين الحضور نائب الوزير خالد الخرافي، من وزارة التجارة الكويتيّة [23].

والحقيقة هي أن هجرة رؤوس الأموال العربيّة من المصارف اللبنانيّة والإقليميّة إلى المصارف الغربيّة، سبقت انهيار إنترا بعدة أشهر. كان قطاع المصارف في بيروت شديد الاعتماد على رؤوس الأموال العربيّة، وهي أموال استمر تدفقها طول الخمسينيّات وأوائل الستينيّات، بفعل عدم وجود قوانين لبنانيّة تضع قيودًا على حركة رأس المال (Capital Controls) وممارسة السريّة المصرفيّة. لكن في منتصف الستينيّات، أخذ دور لبنان الذي كاد في ذلك الوقت يحتكر الوساطة بين اقتصاد النفط في الخليج والمراكز الماليّة الغربيّة، يتآكل. وضربت أزمةُ ائتمان، رافقها عدمُ استقرار في أسعار تبادل العملات الأجنبيّة، ومسارَعةٌ إلى طلب الذهب، أسواقَ المال العالميّة[24]. وصار البترودولار مطلوبًا بقوّة، فحدثت حينذاك حرب مالية باردة، للاستحواذ على رؤوس الأموال العربيّة. وحاولت المصارف الأوروبيّة والأمريكيّة أن تتجاوز بيروت، بينما سارعت العواصم العربيّة الأخرى إلى اللحاق بتلك المصارف.

في أوائل عام 1966، بدأ خبراء المال والمصرفيّون الأمريكيّون والأوروبيّون، ومنهم دايفيد روكفلر (تشايس مانهاتن)، يتوافدون شخصيًّا على الشرق الأوسط، لضمان الحصول على الأموال من مشايخ الخليج وحكامه، بعرض نسب فوائد عالية[25]. لم يقتصر التنافس

---

(23) في شأن دور نسب الفائدة المرتفعة في اجتذاب رأس المال الكويتي، انظر U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3292, October 14, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وفي شأن زيارة بيدس وباركر للكويت انظر: Kuwait embassy to U.S. Department of State, telegram 351, October 18, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(24) في صدد أزمة النقد العالميّة والهجمة على الذهب في ذلك الوقت، انظر: Harry G. Johnson, «The Sterling Crisis of 1967 and the Gold Rush of 1968». *Nebraska Journal of Economics and Business*, vol. 7, no. 2 (October 1968), pp. 3–17.

(25) Kamal Dib, *Warlords and Merchants: The Lebanese Business and Political Establishment* (Reading, England: Ithaca Press, 2004), pp. 112–113.

طلبًا لفوائض المال العربيّ على مبادرات وكلاء رؤوس الأموال الخاصة الأوروبيّة والأمريكيّة. ففي العالم العربيّ، اتخذت حكومتا العراق ومصر إجراءات استباقية لتسهيل الاستثمارات العربيّة الخارجيّة في بلديهما. وفي شباط/فبراير عام 1966، وقّعت حكومتا مصر والكويت بيانًا مشتركًا لـ«التعاون الاقتصاديّ الكامل» من أجل تشجيع استثمار رؤوس الأموال الكويتيّة في مصر. نصّ الاتفاق على أن تقدم المصارف الوطنيّة الكويتيّة تسهيلات ائتمانيّة بضمانة حكوميّة، بمبلغ 15 مليون دينار كويتيّ، إلى المصرف المركزي المصري[26]. وبعد شهرين، أعلن العراق اتخاذ إجراءات ليبرالية لاجتذاب رأس المال العربيّ. وصدرت أيضًا عروض لوقف هجرة الأموال العربيّة إلى الغرب، عن القطاع المصرفي العربيّ الخاص، خارج لبنان. ففي الأردن، كشف البنك العربيّ عن خطته في حزيران/يونيو من ذلك العام، لإنشاء شركة استثمار من شأنها أن «تُبقي الأموال العربيّة للعرب»[27].

مع سيل رؤوس الأموال عبر قنوات جديدة، عالميّة وإقليميّة على السواء، كانت بيروت تخسر وضع امتيازها، وصارت معرّضة بقوة لهروب رؤوس الأموال. لم تبذل المؤسَّسة المصرفيّة اللبنانيّة أو الحكومة الجهد الكافي، للتكيّف مع الحقائق الجديدة، ما عدا استحضار ممجوج لقانون السريّة المصرفيّة، لكن هذه المرة تم وضعه في سياق العادات العربية، بدلًا من سياق الثقافة اللبنانيّة. فأخذ أنصار عدم التدخُّل، مثل جوزف مغيزل، يديرون الأسطوانة المشروخة، بأن قانون السريّة المصرفيّة هو سر ضمان دور لبنان بوصفه «خزنة العرب»، إذ إنّ كتم الأسرار كان سمة عربيّة متوارثة[28]. إلا أن حرية نقل الأموال التي هي من صلب عقيدة عدم التدخل، هي سيف ذو حدّين؛ ففي ظروف معيّنة، تخرج رؤوس الأموال من السوق، بالسرعة التي تدخل بها. وفي عام 1966 تحقّقت هذه الظروف، فأصيبت السوق المالية في بيروت بشدّة. وفي شباط/فبراير وحده، هبطت موجودات المصارف اللبنانيّة 224 مليون ليرة، أي 18بالمئة، وفي الشهر التالي، خسرت مبلغًا مساويًا تقريبًا (209 ملايين، أي 20 بالمئة). وظلت السيولة، بما فيها تلك التي لدى

---

(26) وُقّع البيان المشترك في الكويت، في 2 شباط/ فبراير 1966؛ انظر: «بيان مشترك لتشجيع انتقال رؤوس الأموال،» **المصارف**، 15 شباط/ فبراير 1966، 6 ـ 7.

(27) سُمِحَ في العراق للمستثمرين العرب غير العراقيين، أفرادًا كانوا أو شركات، بأن يحوّلوا كل أرباحهم الصافية، بدلًا من استثمارها في العراق، كما كان مفروضًا من قبل؛ انظر: «تسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبيّة،» **المصارف** (15 نيسان/أبريل 1966)، ص 13. وعن خطط البنك العربي في الأردن، انظر: مصطفى الجنيدي، «عبد المجيد شومان يتحدّث إلى المصارف،» **المصارف** (15 حزيران/يونيو 1966)، ص 10 ـ 13.

(28) انظر: جوزف مغيزل، «حتى يكون لبنان خزانة العرب،» **المصارف** (31 أيار/مايو 1966)، ص 34 ـ 41.

إنترا، شحيحة طوال الصيف[29]. وقد عرّض عجزُ القطاع المصرفيّ عن لجم خروج الأموال هذا، الأسسَ التنظيميّة الهشّة في السوق المالية اللبنانيّة، وصار إنترا كبش فدائها.

ثانيًا: إغراق إنترا، إنقاذ القطاع

كان يوسف بيدس يعي جيدًا أثر الأزمة الماليّة العالميّة تلك في مستويات السيولة في لبنان؛ ففي رسالته المفتوحة إلى الشعب اللبنانيّ، التي نُشرت بعد أسبوعين من إقفال إنترا، قال بيدس إنه في الأشهر الثمانية التي سبقت انهيار مصرفه، كان يخشى أن أزمة الائتمان العالميّة وارتفاع نسب الفوائد، مصيرها أن تؤثّر في بيروت، وإنه أعرب عن مخاوفه إلى السلطات المعنيّة في لبنان. وعلى الرغم من خشيته هذه، أصر بيدس على أنه ظل، حتى أيلول/سبتمبر عام 1966، حين غادر إلى نيويورك لحضور الاجتماعات السنويّة للبنك الدولي، واثقًا من أن إنترا يتمتع بمستوى مناسب من السيولة لمواجهة أزمة دوليّة. وكتب في بيانه بحسب ما نشرت صحيفة **الحياة** أن ما لم يتوقّعه، هو أن إنترا سيواجه، إضافة إلى ذلك، «أزمة مفتعلة تهدف إلى التسلط على شركات ومرافق حيويّة في بلدنا، ويشترك في مخططاتها أشخاص وراء كل منهم غاية شخصية أو مأرب خاص». وبذلك وجّه بيدس الملامة الأساسيّة بالسقوط النهائي لإمبراطوريته الماليّة إلى القوى السياسيّة المحليّة لا القوى الاقتصاديّة العالميّة. ووضع الأزمة في إطار تآمر للسيطرة على رؤوس الأموال والموارد الوطنيّة، مشفوعًا بفشل سلطات المصرف المركزي في العمل طبقًا للمصلحة الوطنيّة. وذكر بيدس خشيته أن كشف هؤلاء الأفراد وألاعيبهم قد يعرّض البنك للخطر، وعزّى نفسه بأنه لامَ مصرف لبنان لامتناعه عن المسارعة إلى مساعدة إنترا. وفي الوقت نفسه، شكر الرئيس شارل حلو على جهوده من أجل الوصول إلى حل للأزمة متفق عليه[30].

1 ـ المؤامرة والمؤامرة المضادة

لكن في المحافل الخاصة، وضع بيدس إدارة حلو في وسط المؤامرة المزعومة لتدمير

(29) عرض يوسف صايغ تقديرات لهبوط موجودات المصارف ومستويات السيولة المنخفضة، في ندوة مناقشة بعد أزمة إنترا. وكان بين المشاركين رئيس جمعيّة مصارف لبنان بيار إدّه؛ والحاكم السابق لمصرف سوريا المركزي ومستشار إنترا عزّت طرابلسي؛ واقتصاديان من الجامعة الأميركية في بيروت، هما إلياس سابا ومحمّد عطالله. انظر: «الأزمة المصرفيّة على مشرحة،» **المصارف** (15 كانون الأول/ديسمبر 1966)، ص 12 ـ 17.

(30) رسالة بيدس المفتوحة، بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1966، نُشِرَت في الصحف الكبرى في 30 تشرين الأول/أكتوبر؛ انظر: «بيدس: أزمة إنترا مفتعلة تهدف إلى التسلط على شركات ومرافق حيويّة في لبنان،» **الحياة**، 1966/10/30، و«يوسف بيدس في بيان رسمي،» **النهار**، 1966/10/30.

مصرفه. في هذا الأمر، تُدرَج وقائع اجتماع مصيري بين الرجلين، في 23 آب/أغسطس عام 1966. روى بيدس وحلو روايتين متناقضتين عما رَشَح من اجتماعهما. فأبلغ بيدس روايته عن الاجتماع، مطوّلاً، لنجيب علم الدين، رئيس شركة طيران الشرق الأوسط، وهو عضو في مجلس إدارة إنترا. بحسب هذه الرواية، دعا حلو بيدس إلى السعي ليكون إنترا، لا الشركات الأجنبيّة، هو الذي يستثمر في مشاريع التنمية التي تسهم في ازدهار لبنان. وزعم بيدس أنه اعترض بأن إنترا أساسًا «بالغ في الاستثمار» في لبنان، ولا يريد أن يربط المزيد من رأس المال في البلد، بسبب مشاريعه للتوسّع في الخارج. واقترح حلو، على ما قال بيدس، أن يودِع الأخير موجودات كبيرة من إنترا مستثمرة في شركات لبنانيّة، لدى مصرف لبنان، ضمانة في مقابل قرض من مصرف لبنان يبلغ 150 مليون ليرة، تُستثمَر عندئذ في مشاريع تنمويّة. وقال حلو لبيدس، بحسب رواية الأخير: إذهب وقابل جوزف أوغورليان [نائب حاكم مصرف لبنان]». وحين ناقش بيدس توجيه الرئيس مع أوغورليان، في اجتماع البنك الدوليّ في نيويورك في أيلول/سبتمبر، انفجر أوغورليان في وجهه قائلاً: «أنت لست لبنانيًّا، ولبنان لا يريد هيمنتك على اقتصاده». وبعد أيام قليلة، سرت شائعات مفادها أن إنترا يطلب مساعدة مصرف لبنان لمواجهة أزمة سيولة خطيرة، فأطلقت هذه الشائعات حينذاك مسارعة المودعين نحو البنك[31].

في المقابل، جاء في مذكرات حلو، التي نُشِرت بعد ثلاثة عقود، قوله إن بيدس طلب عقد اجتماع في آب/أغسطس، وتبرّع بوضع «إمكانيات ضخمة» في تصرف الاقتصاد الوطنيّ اللبنانيّ ومشاريع التنمية. وقال حلو إن بيدس عرض ذلك بشرط أن يمدّ مصرفُ لبنان إنترا بالأموال الضروريّة في مقابل إيداع أسهم في مصرف لبنان ضمانةً. وقال حلو إنه أبلغ بيدس أن مثل هذا الطلب لا يدخل ضمن صلاحيات الرئيس، ما دامت «حاكميّة مصرف لبنان، وفق القانون اللبنانيّ والأعراف الدوليّة، تتمتع باستقلال ذاتي تجاه الحكومة في تعاملها مع المصارف». وعندما سأل حلو، بعد إلحاح بيدس، عن إمكان اتخاذ مثل هذا الإجراء، قيل للرئيس، بحسب حلو، إن مديري مصرف لبنان قالوا له إنهم أخيرًا قرروا أن

---

(31) ذُكِر أن أوغورليان كان يخاطب بيدس بالفرنسيّة، مع أن بيدس ما كان يتكلّم سوى العربيّة والإنكليزيّة؛ انظر: سلامة، حدّثني ي. س. قال، ص 71. في البدء شكّ علم الدين، الذي كان وزيرًا في عهد حلو، في قول بيدس عن اجتماعه مع حلو، لكنه عاد وآمن بالمؤامرة بعدئذ. وبحسب علم الدين، روى بيدس رد فعل أوغورليان في نيويورك، في مذكراته التي لم تُنشر. وكان بيدس غاضبًا من ملاحظات أوغورليان، الذي كان في النهاية «أرمنيًا»! أي ليس لبنانيًا أصيلًا. انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, pp. 136–137.
المذكرات التي يبدو أن علم الدين قرأها، لم تُنشَر يومًا، لأن بيدس وأولاده، كما قيل، هُدِّدوا بالقتل لو نُشِرَت (ص 139).

يخففوا من مَنح القروض في مقابل ضمانات الأسهم، من أجل الاحتياط حيال ضعف الليرة اللبنانيّة. كذلك ادعى حلو، في مذكراته، أن إلياس سركيس المدير العام لغرفة الرئاسة، أبلغه في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، أن مبعوثًا خاصًا جاء من عند بيدس ليطلب فورًا معونة سريّة من الحكومة والمصرف المركزي. وبعد أسبوعين، في اجتماعات البنك الدوليّ، قيل إن بيدس فاتح أوغورليان وطلب أن يعطي مصرفُ لبنان بنكَ إنترا مساعدة في مقابل خدمات البنك للاقتصاد اللبنانيّ. وقيل إن أوغورليان، في رده، ذكر القواعد الصارمة التي كان يعمل وفقها مصرف لبنان، لكنه أعرب عن استعداده للتشاور مع حاكمية مصرف لبنان، في شأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لمعاونة إنترا[32].

إلا أنّ حلو كان قد روى رواية مغايرة بعض الشيء في كانون الأول/ديسمبر 1966، للسفير الأمريكيّ دوايت ج. بورتر. بحسب برقية موجودة في الأرشيف، قال حلو، كما ذكر في مذكراته، إن بيدس نفسه اقترح أن إنترا يمكنه المساعدة على تمويل المشاريع التي توافق عليها الحكومة، بوضع حقيبته الماليّة في تصرف مصرف لبنان. لكن حلو أضاف أنه كان «مغتبطًا» بسماع ذلك (وهذا يصعُب أن يتفق مع القول إنه وعظ بيدس في شأن استقلال المصرف المركزي، كما ادّعى في مذكراته). لكنه، بعد مدة قصيرة، أخبر بورتر أن «برقيّة مشبوهة» من بيدس، تطلب «مساعدة ماليّة عاجلة» جعلته يدرك أن حديث بيدس عن أنه سيعمل شيئًا ما للبلد لم يكن سوى «حكاية مخادعة»[33].

ثمة رواية تخالف كلتا الروايتين، تفترض أن الاجتماع السيئ السمعة بين بيدس وحلو، كان مؤامرة أعد لها الشهابيّون وبيدس؛ فقد ادّعى يوسف سلامة في مذكراته، وهو شقيق زوجة بيدس، وكاتم أسراره، وكان مديرًا عامًا لفرع بنك إنترا في نيويورك في وقت انهياره، وبالتالي ليس له مصلحة ظاهرة في توريط بيدس، أن الأخير أخبره عن اتفاق سري عقده مع صاحب الطموح الرئاسي إلياس سركيس، مدير عام غرفة الرئيس شارل حلو، من أجل ضمان الحكم الشهابي سنوات طويلة بعد انتهاء ولاية حلو، ومنح إنترا سيطرة سياسيّة وماليّة لا سابق لها، على لبنان. بحسب هذه الصفقة، كان يُفترَض أنَ يَمنح مصرفُ لبنان بنك إنترا قرضًا بفائدة متدنية، يبلغ 100 مليون ليرة لبنانيّة، توضَع في الأسواق بفوائد أعلى،

---

(32) لمطالعة رواية حلو لما حدث، انظر: حلو، حياة في ذكريات، ص 232 ـ 234.

(33) كان حلو، حسبما قال بورتر، في «مزاج متوتّر وكئيب» طول محادثتهما، التي أجريت في 24 كانون الأول/ديسمبر، وكان يريد أن يُخبر بورتر «القصة الحقيقيّة» عن جذور أزمة إنترا، وموقف الحكومة اللبنانيّة منها؛ انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, airgram A _ 558, December 30, 1966; FN 6 LEB; Subject-Numeric File; RG 59; NAB.

ثم توظَّف الأرباح في تمويل حملة سركيس الرئاسيّة. غير أنه كان على بيدس أن يحظى بموافقة حلو على ذلك، وهكذا رُتِّبَ لاجتماع بيدس ـ حلو. وكان يؤمَل من الرئيس أن يُقنِع نسيبَه جوزف أوغورليان، نائب حاكم مصرف لبنان، بالموافقة على القرض[34].

لو كانت هذه المؤامرة الماليّة المتهوّرة حقيقيّة، فلماذا فشل الاتفاق، ولا سيّما أن الجانبين، بيدس والمؤسسة الشهابيّة، كانا الطرفين فيها، وكانت تَعِدُهما بالربح؟ هناك نظريتان معقولتان: **الأولى**، أن سركيس أوقع ببيدس من أجل التعجيل في فَزْعَة المودعين نحو البنك. لكن ليس واضحًا سبب وقوع بيدس بهذه السذاجة في فخ كهذا، نظرًا لمقدار النقمة التي قال في ما بعد، إن النخبة اللبنانيّة الحاكمة كانت تُضمرها تجاه مؤسَّسته. علاوة على هذا، لو كان بيدس لا يشعر بنقص السيولة، لكان يمكنه بسهولة أن يموّل حملة سركيس السياسيّة من غير أن يلجأ إلى هذه الطريق الملتوية. فقد كان متوقعًا أن تتسرب أخبار حصول إنترا على قرض ضخم من مصرف لبنان، وأن تُحدث ربما مسارعة المودعين للسحب من البنك، مثلما حدث في النهاية، بالنظر إلى أزمة السيولة الدوليّة في ذلك الوقت. أما **الثانية**، وهي الأكثر احتمالاً، فهي أن بيدس، أو طرفًا ثالثًا مثل إدوارد بارودي، الوسيط بين بيدس وسركيس، والمقرب من بيدس، دبّر الخطة من أجل توفير سيولة كان البنك بحاجة ماسّة إليها من مصرف لبنان، من دون قرع أجراس الإنذار، مع كسب نفوذ سياسيّ سارٍ غير متوقَّع[35].

2 ـ تغاضي مصرف لبنان وتواطؤ جمعيّة المصارف

في الوقت الذي تبرّئ هذه النظريّة الثانية إدارة حلو من تدبير مؤامرة دنيئة لتدمير إنترا فهي لا تُعفي هذه الإدارة من المساعدة والمشاركة في حدوثها. لو كان إنترا يواجه أزمة نقص سيولة خطيرة، ويسعى في طلب معونة من الحكومة ومصرف لبنان، كما أصر حلو على القول، فإن الطرفين، أي الحكومة ومصرف لبنان، فاقما الأزمة ولم يُخففا وطأتها. في وسط مخاوف الجمهور من انهيار إنترا، امتنعت حكومة حلو عن إصدار تطمينات علنيّة

---

(34) قال بيدس لسلامة مفتخرًا إنه «يُحضّر لصفقة مالية سياسية ضخمة»، سيدور من بَعدها «مستقبل الحُكم والسياسة في لبنان في فلك البنك». وسيجري الأمر على النحو التالي، كما قال إدوارد بارودي، وسيط بيدس وصلة اتصاله بسركيس: يُقرِض المصرف المركزي إنترا 100 مليون ليرة بفائدة 3 بالمئة، وإنترا بدوره يُقرِض سُلَفًا كبيرة بفائدة 6 بالمئة أو أكثر، والفارق المُجمّع في سنوات عهد حلو الأربع الباقية، يموّل حملة سركيس الرئاسيّة؛ انظر: سلامة، **حدّثني ي. س. قال**، ص 121 و140 ـ 144.

(35) كان بارودي مثل ظل لبيدس، رفيقًا ونديمًا. وقد أكد لبيدس أن الفائدة التي يفرضها مصرف لبنان على قرض الـ 100 مليون ليرة، تحوم حول 3 بالمئة، وأخبر سيّده أن نفقات الحملة الرئاسية المقبلة لن تتجاوز 10 ملايين ليرة؛ انظر: المصدر نفسه، ص 141 ـ 142.

لتهدئة السوق المالية، واتُّهِمَت بصب الزيت على النار بتسريب أنباء عن مشكلات إنترا. وفي الوقت نفسه، كانت أعمال مصرف لبنان تشبه سلوك حوت مالي، لا سلوك مصرف المصارف؛ فحين حادثَ رئيسُ إنترا المناوب نجيب صالحة أوغورليان في 6 تشرين الأول/أكتوبر، من أجل طلب معونة سيولة عاجلة، فرَضَ الأخير شروطًا صارمة، يقدّم وفقها مصرف لبنان السيولة الماليّة. وبحسب شروط الاتفاق الذي وُقِّع في اليوم نفسه، أُعطي للمصرف المركزي حق الانفراد في تقدير قيمة الأسهم التي رهنها إنترا ضمانة، لقاء قرض المصرف المركزي الذي لم يتجاوز 15 مليون ليرة لبنانيّة، بفائدة 7 بالمئة. وكانت الفائدة قابلة للتعديل بقرار للمصرف المركزي منفردًا. وفشل المصرف أيضًا في أن ينفّذ هذه الإجراءات على نحو سريّ، لتجنّب هلعٍ آخر في السوق. فبحسب قول صالحة، كانت الأسهم المرهونة، ستُجلَب إلى المصرف المركزي في ساعة باكرة من الصباح، وتدخل من باب خلفي. لكن في اليوم المنتظر، لم تُفتَح أبواب المصرف المركزي إلا في ساعات الدوام المعتادة، وطُلِب من الشاحنات التي كانت تحمل الأسهم، أن تُفرِغ حمولتها عند رواق المصرف الأمامي، على نحو تسبّب بهياج مثير بين موظفي مصرف لبنان، ونشرِ أخبارٍ عن انهيار وشيك لإنترا[36].

في غضون عشرة أيام بعد الاتفاق كان القرض قد استُنفِد، وبدأت شيكات مسحوبة على المصرف المركزي تُرَدّ (لعدم وجود تغطية لها)، وفي يوم الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر، تجمّع جمهور غاضب من المودعين لدى بنك إنترا، أمام فرعه في بيروت، واستُدعيَت الشرطة. حاول مجلس إدارة البنك محاولة أخيرة يائسة لإنقاذه. فاجتمع مستشار إنترا، رفيق نجا، وزير الاقتصاد السابق، شخصيًّا مع الرئيس حلو طلبًا للمساعدة. وفي اجتماع مع حلو، حضره أوغورليان، وسركيس، ورئيس الوزراء عبد الله اليافي، نصح نجا بأن تُصدر الحكومة بيانًا لتهدئة الأسواق، وإقراض إنترا 50 مليون ليرة أخرى، لقاء ضمانات تُجمَع. أحس حلو بخطورة الموقف، فدعا إلى اجتماع طارئ لمجلس الوزراء، استمر من بعد ظهر الجمعة حتى ساعات الصباح الباكرة من يوم السبت. وكان صالحة، إلى جانب نجا، يَحضُر في بعض الأثناء، هذا الاجتماع. وعلى الرغم من طلبات مسؤولي إنترا، قررت الحكومة عدم تقديم أي مساعدة أخرى. وعاد صالحة ونجا صفر الأيدي للاجتماع بمجلس إدارة البنك. وبعد قليل أعلن إنترا توقّفه عن الدفع[37].

---

(36) عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 39 ـ 41.

(37) لمطالعة رواية مفصّلة للأحداث يوم الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر، التي أدت إلى التوقّف عن الدفع، بما في ذلك الاجتماع الطارئ الماراتوني لمجلس الوزراء بعد ظهر ذلك اليوم، انظر: المصدر نفسه، ص 51 ـ 54، وحلو، **حياة في ذكريات**، ص 236.

وجدت حكومة حلو نفسها في مأزق شديد الخطورة، حين أخذت مسارعة المودعين تتجه نحو الاتساع إلى السحب من مصارف أخرى. ودعت جمعية مصارف لبنان إلى اجتماع استثنائي للهيئة العامة. خشي المسؤولون الحكوميّون انهيارًا كاملاً للقطاع المصرفيّ، يفضي في النهاية إلى تداعي مجمل الاقتصاد اللبنانيّ المرتبط بالمال، فتسابقوا من أجل اتخاذ إجراء عملي. ويوم الأحد، دعا حلو إلى اجتماع على مدار الساعة لمجلس الوزراء، بحضور رئيس جمعيّة مصارف لبنان، بيار إدّه. وبدلاً من رفع اليد الذي ترك إنترا تحت رحمة قوى السوق، حَلت سياسة التدخُّل الوازن (Heavy ـ handed)، بناء على طلب بارونات المصارف أنصار عدم التدخُّل. هدّدت الجمعيّة بأن المصارف ستعلن «الإضراب» يوم الإثنين صباحًا، احتجاجًا، إذا لم تبادر الحكومة إلى التدخُّل، وامتنع مصرف لبنان عن توفير سيولة النقد المناسبة للمصارف، لقاء ضمانات؛ ففرضت الحكومة، بناء على «توصيات» الجمعيّة، كما سمّاها حلو في مذكراته، «عطلة» في المصارف تستمر ثلاثة أيام، وتبدأ في اليوم التالي، ووعد مصرف لبنان بأن المصارف حين تفتح أبوابها للعمل في يوم الخميس، سيوفّر السيولة الضروريّة لها جميعًا، باستثناء إنترا[38].

سَوّغ حلو قرار استثناء إنترا بذكر سوء إدارته، وميّز وضعه القانوني والمالي من وضع المصارف الأخرى. ومع أن الثقة بالمصارف الأخرى كانت قد اهتزّت، غير أن حلو قال إنها لم تكن قد فُقِدت تمامًا، ما دامت تلك المصارف لم تتوقّف عن الدفع. وإن إنترا بفعله ذلك خلق أزمة ثقة؛ ولو عَرضت الحكومةُ ضمانتها، لطالب مودعو إنترا حتمًا بكل أرصدتهم. نبّه الرئيس إلى أن فروع إنترا ومطلوباته منتشرة في العالم، وهذا قد يعني دفع مئات ملايين الليرات اللبنانيّة. وكان عدم اليقين حيال مقدار السيولة اللازمة سببًا آخر ذكره حلو لاستثناء إنترا من الخطة. وفي أثناء الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء عشية الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر، رفض نجيب صالحة، رئيس البنك المناوب، أن يوقّع موازنته، وأخفق في إعطاء تقدير مقارَب لمبلغ السيولة المطلوب. وكان غياب بيدس مؤسِّس إنترا، والجهل الظاهر لدى معظم المسؤولين الكبار في البنك لوضعه المالي، قد أقنعا حلو

---

(38) عن الاجتماعات التي عقدتها جمعية مصارف لبنان، ومجلس الوزراء والقرارات التي اتخذها، انظر: جمعية مصارف لبنان، **التقرير السنوي 1966**، ص 11 ـ 12. وفي صدد تهديد الجمعيّة بالإضراب إذا لم يوفّر المصرف المركزي ما يكفي من سيولة، انظر: Beirut embassy to U.S. Department of State, telegram 3307, October 17, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وفي شأن «توصية» جمعية مصارف لبنان بأن تُغلق المصارف بضعة أيام، انظر: حلو، المصدر نفسه، ص 239. وبحسب قول حنا عصفور، لم يعترض إدّه على إشراك إنترا مع المصارف التي تستفيد من ضمانات الحكومة. لكن فيليب تقلا، وإلياس سركيس، وجوزف أوغورليان عارضوا ذلك؛ انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 57 ـ 58.

بأن مدّ يد المساعدة لإنترا يعرّض الليرة اللبنانيّة للمضاربة عالميًّا ويكافئ المسؤولين[39].

3 ـ رأس المال الاجتماعيّ والهويّة الوطنيّة

اعتبر منتقدو قرار الحكومة استثناء إنترا من رزمة المساعدة على أنه دليل آخر على التآمر. فأصل بيدس الفلسطينيّ عُدّ السبب الرئيس لهذا التمييز. وجاء في هذه الحجّة، أن المؤسسة الحاكمة اللبنانيّة شعرت بأن فلسطينيًّا تمكّن من أن يصبح أقوى الوجوه الماليّة في البلاد. فالصهاينة اللبنانيّون، بالتعاون مع صهاينة الخارج، اتفقوا، كما قيل، على التآمر[40]. وقد يكون في هذه المشاعر بعض الحقيقة. غير أن ربط بيدس فقط بالهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، تحريف لنظرة بيدس نفسه تجاه فلسطين. وهو يخفق أيضًا في رؤية الديناميات الطبقيّة والعابرة للحدود الوطنيّة في مشروع بيدس، والإطار الطائفي الذي كانت النُّخب اللبنانيّة تتحرّك ضمنه في ذلك الوقت. فولاء بيدس الأول كان الكسب، لا فلسطين. ولم يتمخض عن حبه لفلسطين، من دون التقليل من ذلك، إسهاما مباشرًا في المشروع السياسيّ لتحريرها أو ما يهدّد المشروع السياسيّ الصهيوني الدوليّ، أو عناصر الجناح اليمينيّ في المؤسَّسة اللبنانيّة. وأسوةً بالأعضاء الآخرين في البورجوازيّة الفلسطينيّة الكبرى، مثل حسيب صبّاغ، كان بيدس على علاقة جيّدة بالصهيونيّين النافذين الدوليّين في عالم المال، مثل ديفيد روكفلر[41]. كان بيدس كذلك على اتصال بالسفارة الأمريكيّة، منذ عام 1958، وأمدّها بتقارير مُجَدَّدة عن مبادلات العملات الأجنبيّة في سوق مال بيروت[42].

---

(39) يقول حلو إن كلًّا من نجيب علم الدين ورفيق نجا كانا على غير علم مطلقًا بوضع إنترا المالي، وهذا زاد شكوك الرئيس حيال موثوقيّة موازنة البنك المعلَنة. عن تفكير حلو في استثناء إنترا، انظر: حلو، المصدر نفسه، ص 236 ـ 239.

(40) كلام علم الدين عن «حلفٍ غير مقدّس» بين الصهاينة اللبنانيّين ومصالح دوليّة تعمَّدَ تدمير إنترا؛ انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, 145.

وتساءل يوسف سلامة، ما إذا كان استثناء إنترا من ضمانات السيولة التي قدّمتها الحكومة اللبنانيّة للمصارف الأخرى سببه هويّة إنترا الفلسطينيّة؛ انظر: سلامة، حدّثني ي. س. قال، ص 133. انظر أيضًا: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 23، وقبيسي، **يوسف بيدس: فلسطيني حلم بمجد لبنان.**

(41) حين عيّن بيدس شقيق زوجته يوسف سلامة لفتح فرع لإنترا في نيويورك، طلب مساعدة «صديقه» دايفيد روكفلر، رئيس بنك تشايس مانهاتن، الذي كان شقيقه نلسون حاكمًا لولاية نيويورك في ذلك الوقت. وقال بيدس لسلامة، إن لإنترا علاقات متينة مع عدّة مصارف أمريكيّة، ولا سيّما تشايس مانهاتن، وبنك أوف أمريكا؛ انظر: سلامة، المصدر نفسه، ص 122. وعن الصداقة بين حسيب الصبّاغ ودايفيد روكفلر، انظر Mary ـ Jane Deeb and Mary E. King, eds. *Hasib Sabbagh: From Palestinian Refugee to Citizen of the World* (Lanham, MD: Middle East Institute, University Press of America, 1996).

(42) U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 2678, February 7, 1958; FN 883A.131/2-758; 1955-1959 Central Decimal File; NAB.

مع تعاظم أعمال بيدس في الخارج، عقد اتفاقات ماليّة دوليّة، بدا أنها تفيد جداول أعمال سياسيّة مختلفة، وأحيانًا متضادّة؛ فحين كانت واشنطن وباريس على خلاف في شأن قواعد العملات العالميّة، موّل إنترا استيراد قمح أمريكيّ للبنان، بينما كان يستثمر في مشاريع فرنسيّة كبيرة استحقّت له إشاداتٍ من الحكومة الفرنسيّة. وطبقًا لرسائل بيدس التي بعثها من منفاه في سويسرا إلى الزعيم اللبنانيّ كمال جنبلاط، اقترح مؤسِّس إنترا خطّة نقديّة عالميّة لإصدار عملة بديلة من الدولار، تُسَمّى بترودينار، لشراء النفط وبيعه. وأخبر بيدس جنبلاط أن المقتَرَح لقي استقبالاً حماسيًّا لدى الرئيس الفرنسيّ شارل ديغول، والرئيس المصريّ جمال عبد الناصر. وذكر بيدس الخطة بأنها كانت سبب مؤامرة عالميّة لتدمير بنكه. وثمة خطة أخرى مثيرة للجدل حاولت، كما قيل، تسهيل تمويل شراء كميات كبيرة من الذهب، خارج القنوات القائمة للتجارة الدوليّة، وإنشاء مصاهر تنقية ذهب في بيروت، بمباركة فرنسيّة. وخطة البترودينار هذه رواها محسن دلّول، وهو مساعد مقرّب من جنبلاط، وردت بحسب دلول في رسائل تلقّاها جنبلاط في ذلك الوقت[43].

من حيث الحصص في رأس مال إنترا، كان البنك لبنانيًّا إلى حد بعيد، أكثر مما كان مؤسَّسة فلسطينيّة. فنحو 80 بالمئة من مساهميه كانوا لبنانيّين، بينما كان معظم الباقين من عرب الخليج. وبيدس نفسه كان نصف لبنانيّ، ومتزوّج من لبنانيّة، وكان يحرص كثيرًا على تأكيد هويّته اللبنانيّة، قبل الأزمة وبعدها، وبحسب وثيقة تحتفظ بها العائلة، تم تجنيسه[44]. أما في سياق النظام السياسي الطائفي اللبنانيّ، فكانت خلفيته المسيحيّة بمثل أهميّة أصله الفلسطينيّ في عيون النُّخب الحاكمة اللبنانيّة، إن لم تكن أهم، وكان من أشرس معارضيه،

---

(43) في شباط/ فبراير 1965، موّل إنترا استيراد قمح أمريكي، وحبوبًا غذائيّةً بواسطة وكالة للحكومة الأمريكيّة بمبلغ 21 مليون دولار؛ انظر: Thomas Brady, «Intra Bank in Debt to Agency of U.S.; Chairman Replaced». *New York Times*, 27/10/1966.

في فرنسا قُلِّد بيدس وسامًا رسميًّا لاستثماره عدة ملايين من الدولارات، ساهمت في تعزيز قيمة الفرنك الفرنسي؛ انظر: عصفور، بنك إنترا: **قضيّة وعِبَر**، ص 24. عن خطة البترودينار التي رواها محسن دلّول، انظر: محسن دلول، **الطريق إلى الوطن: ربع قرن برفقة كمال جنبلاط** (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2010)، ص 109 ـ 112. وفي صدد الأقوال عن دخول أسواق تجارة الذهب العالميّة وإنشاء مؤسسة لتكرير الذهب في بيروت، انظر: رشيد شهاب الدين، **ضياع العرب بين النفط والذهب** (بيروت: وكالة الإنماء الوطنيّة، مكتب الأبحاث والدراسات، 1980)، ص 195 ـ 202.

(44) عن قائمة مالكي أسهم في إنترا، انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 141.

رفع بيدس علمًا لبنانيًّا في أعلى ناطحة السحاب التي اشتراها إنترا في الجادّة الخامسة في نيويورك؛ انظر: سلامة، **حدّثني ي. س. قال**، ص 118.

مثل عبد الله اليافي وصائب سلام، يعلنون انتماءهم للقوميّة العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة[45].

لكن ما وَضَع بيدس على حَيدة من أثرياء لبنان وأقويائه، هو ارتباطه الضعيف بأُسَر الطبقة الحاكمة في البلاد، أكانت من ملاّكي الأراضي، أم من البرجوازيّة المالية. وكان نفوذه مدينًا في معظمه لثروته، وقد بدأ يكسف بريق النُّخب القويّة جدًا التي يموّلها، وهي كانت تغار من نجاحه، وتأنف ما تزعم أنه سلوكه «النوفوريش» (الثري الجديد)، وتخشى تعدّيه على امتيازاتها الاقتصاديّة[46]. اشترى بيدس الولاء السياسيّ بإعطاء بعض الوجوه القويّة مناصب في إدارة عمله المصرفيّ، وتلبية حاجاتهم الاقتراضيّة، أو منحهم بعضًا من نجاحه بإغرائهم بشراء أسهم في مشاريعه. لكن لم تكن له قاعدة اجتماعيّة خاصة به ليستند إليها، من أجل حماية مصالحه الماليّة حين كانت السوق تُخفق في ذلك، فينقلب عليه المستفيدون منه. امتنع بيدس المنافِس عن الانضمام إلى «العصبة المصرفيّة» في ذروة قوة طبقة الجمهوريّة التجاريّة، التي كان يمكن أن تقف إلى جانبه. غير أنه وافق على مضض، على تسجيل عضويّة إنترا في جمعيّة مصارف لبنان، وتنافَر مع رئيسها القوي، بيار إدّه[47].

وكما تكهّن حلو، لعل بيدس ومسؤولي إنترا راهنوا على إدراك الحكومة أن البنك أكبر من أن ينهار. وكان رفض مساعدة البنك يعني وضع كل الاقتصاد اللبنانيّ في خانة الخطر. في المقابل، بدلاً من مراهنة الزمرة الحاكمة المحيطة بحلو، على معالجة أزمة وطنيّة كما يجدر بمن تقع على عاتقه إدارة البلاد، راهنت على تمكّنها من أن تزيح خصمًا.

---

(45) في 14 تشرين الأول/أكتوبر، حين كان انهيار إنترا وشيكًا، قيل إن اليافي أخبر نجيب علم الدين أن بيدس كان «محتالًا» وأنه، أي اليافي، يملك «تقريرًا سريًا» يُظهِر أن إنترا في حالة سيئة ولا يمكن إنقاذه. ورفض اليافي أن يعطي علم الدين التقرير المذكور؛ انظر: Alamuddin, ibid., p. 138.

في أثناء النقاش النيابي، أنحى صائب سلام بالملامة في أزمة المصارف، على إنترا وسوء إدارته المزعومة. ثم وزّع خطابه في كتيّب؛ انظر: «خطاب الرئيس صائب سلام الذي ارتجله في المجلس النيابي بصدد أزمة بنك إنترا» (مجموعة خاصة، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1966). وقيل إن بيدس رفض طلبًا من سلام لتمويل مشروع تطوير عقاري له في منطقة الدوحة (جنوب بيروت)؛ انظر: سلامة، المصدر نفسه، ص 152. ورفض بيدس كذلك منح قروض مهمّة لعبد الله اليافي؛ انظر: Carvalho, «Fall of the «Genius from Jerusalem»».

(46) في نظر المؤسسة المصرفيّة اللبنانيّة، أبدى بيدس «سلوك الحديث النعمة البغيض» ـ وكان «جلفًا ومغرورًا ومُختالًا للغاية». انظر: Carvalho, Ibid.

(47) بيار إدّه «لا يطيق أن يراني... حتى إنه علّم ببغاءه أن يكرر «يسقط بيدس» «[كذا]»، هذا ما قاله بيدس إلى كاتب في مجلة لايف، حين كان في البرازيل (Ibid.). وقيل إن بيدس رفض الانضمام إلى جمعيّة مصارف لبنان عام 1959 إلا إذا ضُمِن له منصب الرئيس. وبحسب حنا عصفور، الذي أصبح في ما بعد ممثل إنترا في الجمعيّة، بُذِل الكثير من الجهد حتى اقتنع بيدس بتغيير رأيه، والانضمام إلى الجمعية عام 1962؛ انظر: عصفور، بنك إنترا: قضيّة وعِبَر، ص 44 ـ 45.

لهذا الغرض سعت إلى تدخّلٍ كامل من الدولة، من خلال أداة قويّة هي المصرف المركزي، على نحو تَناقض تمامًا مع إعلانهم بأعلى صوت الانتماء إلى نظريّة عدم التدخُّل. وضمنت مكائد جمعية مصارف لبنان، التي دفعت حلو إلى إعلان إجازة مصرفيّة، وضمانة مصرف لبنان للودائع المصرفيّة، أن ينجو القطاع المصرفيّ، ما عدا إنترا، من أذىً فوري. ونجحوا بذلك في منع هروب جماعي لرأس المال يومَ عادت المصارف إلى فتح أبوابها. أما حل أزمة إنترا على ما يُرضي جميع حمَلة الأسهم، فكان مسألة أعقد كثيرًا؛ إذ تحوّل الأمر إلى قضيّة مُسيّسة تسييسًا عاليًا، وإلى مسألة عابرة للحدود الوطنيّة أشعلت جدالاً حول حماية رأس المال الوطنيّ، وأثبتت كم أن لبنان ذليل ماليًّا أمام النفوذ الأمريكيّ والعربيّ الخليجي.

ثالثًا: إعادة تعويم إنترا، والتنازل عن السيادة

اتسمت إعادة تعويم إنترا بالفوضى؛ إذ حال قرار الحكومة اللبنانيّة استبعاد البنك عن رزمة مساعدتها، إضافة إلى عوامل معقّدة متعددة، دون حل المسألة حلاً منظمًا ومُجْمَعًا عليه. محليًا، كان يعني حجم أعمال إنترا، وهيمنته على شركات لبنانيّة كبيرة، مثل شركة الخطوط الجوية الوطنيّة ـ طيران الشرق الأوسط، وإنقاذ موجودات إنترا، أن القضيّة قضيّة مصلحة وطنيّة. وقد أصرّ من يعلنون أنهم اشتراكيّون، مثل كمال جنبلاط، الذي كان بينه وبين بيدس خلافات أيديولوجيّة كبيرة، على دعم النظام المصرفيّ وكفالة إنترا أو تأميمه من أجل السيطرة، أو الإبقاء على السيطرة، على هذه الموجودات الحيويّة[48]. وصادفت الأزمة أيضًا وأجّجت سلسلة من الإضرابات وأنشطة نقابية احتجاجيّة أخرى، هدّدت بشل كل الاقتصاد وزعزعة استقرار البلاد[49]. وفي العالم، أحدث الطابع الدوليّ لدائني المصارف الكثير من الدعاوى القضائية والدعاوى المضادة، في صدد الموجودات في ما وراء البحار. كان بعض هؤلاء المودعين الكبار، مرتبطين رسميًا أو على نحو غير رسمي بحكومات أجنبيّة، وبالتحديد، حكومات الولايات المتّحدة والكويت وقطر. وهذا الأمر سيّس العمليّة أكثر فأكثر. وللإمعان في مأزق أصحاب العلاقة، لم يكن من سابقة في لبنان لانهيار مصرفيّ بهذا الحجم، ولم يكن قانون النقد والتسليف يذكر شيئًا في مسألة الإفلاس.

---

(48) فوجئ بيدس بدفاع جنبلاط عن إنترا. وفي إحدى الرسائل التي كتبها إلى جنبلاط في ما بعد من سويسرا، أعرب المصرفي المنفي عن ندمه لأنه موّل خصومه، وشكر جنبلاط على دعمه؛ انظر: دلول، **الطريق إلى الوطن: ربع قرن برفقة كمال جنبلاط**، ص 110.

(49) عن خطط إعلان الإضراب العام في كل لبنان في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1966، انظر: «الاتحاد العمالي العام يبحث تقريب موعد الإضراب». **النهار**، 1966/9/29.

وفي غياب مصرف مركزي طويل الخبرة، وحكومة وطنيّة ذات سيادة تامة، ومناعة حيال النفوذ الخارجي، كانت مهمة تفكيك كل العُقَد الماليّة والقضائيّة والسياسيّة مشحونة بجوٍ من عدم اليقين، وعرضة للمنازعة مع حشد من الجمهور والقوى الخاصة المتحرّكة في بيئة دوليّة مفتوحة الحدود.

1 ـ ارتهان للخارج وحلول خارج السوق

أدّى فقدان أي سلطة، أكانت وطنيّة أم دوليّة، راغبة في إملاء الحل النهائي للأزمة، أو قادرة على ذلك، إلى تفاعل القضيّة في ثلاثة مسارات مختلفة لكن متداخلة: **الأول**، هو المبادرات في القطاع الخاص، وبالتحديد مبادرات مسؤولي إنترا، للسعي إلى حلول من داخل السوق، مثل العثور على مشترٍ يكفل البنك. فمع استبعاد الحكومة إنترا من المعونة الحكومية المالية، كان عليه أن يحصل على أموال ليبقى في العمل، أو مواجهة التصفية المفروضة. لذلك سارع مسؤولو البنك الجدد بقيادة رئيسه الجديد نجيب صالحة، إلى البحث عن دعم، في طيف المحسنين المحتملين. **والثاني** الموازي، كان بيد النظام القضائي اللبنانيّ؛ فبعد إقفال البنك بيومين، كان إنترا إما مقتنعًا وإما مضغوطًا عليه ليطلب الحماية من الإفلاس من خلال تسوية مع الدائنين[50]. وتحوّلت محكمة بيروت التجاريّة إلى مسرح لمحاكمة القرن الماليّة. أما **الثالث**، فتكشّف في دهاليز السلطة في الحكومة اللبنانيّة. ذلك أن مصير إنترا كان وثيق الارتباط بمصير اقتصاد البلاد، والعلاقات الخارجيّة، والاستقرار الداخلي، أكثر مما يمكّن إدارة حلو من أن تترك القضاء يتحوّل إلى الحَكَم الوحيد في القضيّة. لذلك، أقدمت الحكومة على سلسلة من الإجراءات التشريعيّة والدبلوماسيّة.

في **المسار الأول**، وهو البحث في القطاع الخاص عن كُفلاء، كانت أولى المبادرات تقضي استخدام مبلغ من المال الكوبي بعملة البيزوس يساوي 200 مليون دولار، من مخلفات عهد باتيستا، في حوزة مجموعة أمريكيّة ـ فرنسيّة ـ عربيّة، من أجل إعادة تعويم البنك. لكنها افتقرت إلى الجدية فوُلِدَت ميتة[51]. بذل نجيب صالحة، الذي ترأس إنترا بالوكالة ما بعد الأزمة، جهودًا أكثر جديّة؛ فما إن استُبعِد إنترا من ضمانات السيولة من

---

(50) ذُكِرَ أن رئيس الوزراء اليافي ضغط على محامي إنترا ليطلبوا تسوية الديون، قبل نهاية يوم الإثنين 17 تشرين الأول/أكتوبر، وإلا فإن الحكومة ستعلن إفلاس إنترا؛ انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 59.

(51) رفضت الحكومة الأمريكيّة أن تحوّل البيزوس، وأعلنتها باطلة. انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 7730, February 28, 1967, and Department of State to Beirut embassy, November 18, 1966; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

الحكومة اللبنانيّة، حتى كان أول ما تبادر لصالحة يدفعه نحو الحكومة الأمريكيّة طلبًا للعون. وفي يوم الإثنين 17 تشرين الأول/أكتوبر، اليوم الأول من «إجازة» البنك، اتصل صالحة بالسفارة الأمريكيّة في بيروت، ولعب ورقة الحرب الباردة. فتكلّم على عرض مساعدة من الاتحاد السوفياتي، «قد يؤلمه أن يقبلها»، وأعرب عن أمله بأن يدخل في الموضوع بنك تشايس مانهاتن، لشراء 50 بالمئة أو أكثر من أسهم إنترا[52]. وفي اليوم التالي، «أكّد» رئيس طيران الشرق الأوسط، نجيب علم الدين، وهو أيضًا عضو في مجلس إدارة إنترا، لمسؤولي السفارة الأمريكيّة في بيروت، عرض السوفيات 200 مليون دولار، لإعادة تعويم البنك. إلا أن علم الدين أعرب للسفارة عن أنه «سيبذل قصارى جهده» لدعم اتفاق يشتري بموجبه قطب عالم الأعمال الأمريكيّ دانيال لودفيغ، بالاشتراك مع بنك تشايس مانهاتن، حصة غالبة في إنترا، وبالتالي في طيران الشرق الأوسط. واشتكى علم الدين أن بيع البنك للودفيغ كبيعه «للشيطان»، لكن ذلك قد ينقذ إنترا والاقتصاد اللبنانيّ، ويكون حتمًا حلاً أفضل من صفقةمع «الشيطان الشيوعي»[53].

غير أن الجهود التي بذلها مسؤولو إنترا طلبًا للمعونة الأمريكيّة، لم تثمر. فبدلاً من المسارعة إلى مساعدة إنترا، رفضت المصارف الأمريكيّة، مثل تشايس مانهاتن، أن تُفرِج عن أموال إنترا التي كانت لديها في نيويورك. وفي هذه الأثناء، ضغطت الحكومة الأمريكيّة على الحكومة اللبنانيّة لضمان المدفوعات المفضّلة التي تترتّب على إنترا لمصلحة الشركة الأمريكيّة سي سي سي (Commodity Credit Corporation)، وهي وكالة «أنشئت لتثبيت مداخيل المَزارع وأسعارها، ودعمها وحمايتها». ضغطت واشنطن من أجل تعليق

---

(52) حاول صالحة أن يؤثر في السفارة الأمريكيّة، بقوله إن لانهيار إنترا عواقب سياسيّة واقتصادية خطيرة. وفي حملة تبدو منسّقة، اتصل فكتور موسى، وهو مساهم في إنترا، ووسيط أيضًا للبنك في تمويل استيراد القمح من الولايات المتحدة، بالسفارة الأمريكيّة «مباشرة بعد صالحة» وردّد القصة ذاتها؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3349, October 17, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(53) اشترط علم الدين أن يضمن مالكو طيران الشرق الأوسط الجدد معيشة موظفي الشركة، وأن تُعاد الحصة الغالبة للبنان، لأن حقوق النقل لن يكون ممكنًا الحصول عليها في المستقبل، إذا صارت الحصة الغالبة من الأسهم غير وطنيّة؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3388, October 18, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وبعد أكثر من شهر، أبلغ علم الدين بإصرار السفارة الأمريكيّة والصحافة اللبنانيّة أن طيران الشرق الأوسط ليس للبيع؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 4875, November 30, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB,

انظر أيضًا: «علم الدين: طيران الشرق الأوسط ليس للبيع،» **النهار**، 1966/11/29.

العمل بقانون السريّة المصرفيّة، لكشف قدرة البنك على الدفع[54]. وإزاء الصد الذي لقيه صالحة من واشنطن، استدار صوب رأس المال الكويتيّ لطلب مدّ البنك بحبل نجاة يُحْييه. خابر صالحة أيضًا الحكومة القطريّة وتمكن من توقيع اتفاق مع حاكمها أحمد بن علي آل ثاني، وافق بموجبه الأخير على تجميد 2.8 مليون دولار من الأموال القطريّة (1.9 بالمئة من ودائع إنترا) سنتين وفق شروط معيّنة. كذلك كسب صالحة اتفاقًا مع قطب السفن اليوناني ستافروس نياركوس على قرض يبلغ 10 ملايين دولار، مقابل بيع أسهم طيران الشرق الأوسط [55]. وقبل تواصله مع الكويت، كانت الحكومة الكويتيّة قد رفضت عرض الحكومة اللبنانيّة التي اقترحت أن تشتريا إنترا معًا، لقاء خفض ضرائب وضمانات للقروض المعدومة[56]. أحرزت مبادرة صالحة الشخصيّة تقدمًا أفضل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مندوبو إنترا، ومنهم صالحة، وعلي عرب، ورفيق نجا، رحلات مكوكيّة بين بيروت والكويت، من أجل عقد اتفاق مع الحكومة الكويتيّة لإعادة تعويم البنك[57]. واعترف صالحة بالدور الحيوي الذي أدّته الحكومة اللبنانيّة في دعم جهوده؛ ففي آخر تشرين الثاني/نوفمبر، حين انتشرت أنباء اتفاق وشيك، طلب رسالةَ دعم من حلو، وحصل عليها. وبالنظر إلى مقدار رأس المال الكويتيّ المستثمَر في إنترا، أكان بالودائع أم بالأسهم (وتقدَّر قيمتها بـ 150مليون ليرة لبنانيّة)، بدا أن رئيس الحكومة الكويتيّة جابر الصباح، كان حريصًا على وضع ترتيب ما مع صالحة. لكن بسبب وضع إنترا المالي المهتز، لقي الصباح صعوبة في إقناع المصارف الكويتيّة الخاصّة ورجال الأعمال الكويتيّين بتقديم المال[58]، فتحوّل

---

(54) زعم تشايس أن فرع إنترا في نيويورك لم يكن لديه رصيد دائن مع تشايس، ما دامت مكاتب إنترا الأخرى كانت مدينة لتشايس «كثيرًا» بمبالغ ماليّة أكبر. وقد رفع المشرف على المصارف في نيويورك، فرانك ويلي، دعوى في المحكمة الأمريكيّة العليا ضد تشايس والمصرفَين الأمريكيَّين الأكبرين الآخرين، فيرست ناشونال سيتي بنك، وبنك أوف أمريكا، من أجل الإفراج عن أموال إنترا. وأعربت المصارف الأجنبيّة التي لها فروع في الولايات المتّحدة عن قلقها لتصرّف تشايس؛ انظر في هذا: Robert Walker, «3 U.S. Banks Sued in Beirut Crisis». *New York Times*, 20/10/1966.

(55) انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 73 ـ 74.

(56) طبقًا للاتفاق، تحصل الحكومة الكويتيّة على إعفاء مدته عشر سنوات، من ضريبة الدخل على أرباح أسهمها. وتضمن الحكومة اللبنانيّة أيضًا ما يصل إلى 25 مليون ليرة من الديون المعدومة؛ انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 359, October 20, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(57) كان الرئيس قد أرسل موفَده الخاص، إلياس سركيس، إلى الكويت، لجس النبض. في شأن رسالة حلو الداعمة، انظر: «رسالة من حلو إلى حكيم الكويت،» **الحياة**، 1966/11/25. وعن زيارة سركيس، انظر: «عاد رسول الرئيس حلو من الكويت متفائلًا،» **الحياة**، 1966/11/20.

(58) قدّر المسؤولون الأمريكيّون الأموال الكويتيّة المودعة لدى إنترا بنحو 140 مليون ليرة لبنانيّة، منها 30 مليونًا لآل الصباح، والباقي من مودعين كويتيين؛ انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, = telegram 560, December 2, 1966; FN 6 LEB; 1963–66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

إلى المصارف الأمريكيّة، واتصل ببنك تشايس مانهاتن ليدعوَه إلى أن يشارك الكويت في الاستحواذ بإسهام نسبته 10 بالمئة. وفي الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، عُقِدَت عدة اجتماعات بين كبار رسميّي الكويت، وإنترا، وتشايس مانهاتن، لكن لم يُحرَز اتفاق نهائيّ[59]. وبدلاً من الاستحواذ، اختار الصباح حلاً محافِظًا من الناحية التجاريّة، وهو حلٌّ موقت من خلال الدولة، يقضي أن تُقرِض شركة كويتية شبه حكومية، هي الشركة الكويتيّة للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجيّة (KFTCI)، بنك إنترا 50 مليون ليرة لبنانيّة، لقاء رهن أسهم، بينما تُجَمَّد موجودات آل الصباح الحكوميّة لدى إنترا (30 مليون ليرة لبنانيّة) بضع سنوات. وُقِّعَت رسالة تفاهم في هذا الخصوص بين الشركة الكويتيّة المذكورة وإنترا في 1 كانون الأول/ديسمبر، لكن السياسة وقفت في الطريق، وفشل إنترا في الحصول على الإفراج عن أسهمه المرهونة لدى مصرف لبنان. وبعد شهر، انسحبت الشركة الكويتيّة للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجيّة من العرض[60]. وهكذا انهار أهم عرض لحل الأزمة أمام سوء العمل الدبلوماسي وتصلُّب مصرف لبنان[61].

تسارع تضاؤلُ احتمالات حلٍ يرعاه إنترا، بينما كانت الأمور تتطوّر على **المسار الثاني**،

= انظر أيضًا: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 70 ـ 71. ونشرت **الحياة** أن الاتفاق نص على تجميد الموجودات الكويتية البالغة 170 مليون ليرة لبنانيّة؛ انظر: «50 مليونًا من الكويت لتعويم إنترا وتجميد ودائع كويتيّة قيمتها 170 مليونًا،» **الحياة**، 1966/12/2.

(59) عُقِد اجتماع مهم، في هذا الخصوص، حضره رئيس الوزراء الكويتي جابر الصباح، ورئيس إنترا نجيب صالحة، وثلاثة من كبار تنفيذيي تشايس مانهاتن، بينهم نائب رئيس البنك جاكوبسون، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1966؛ انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 546, November 29, 1966; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

(60) لمزيد من التفاصيل عن الاتفاق الموقّع بين إنترا والشركة الكويتيّة للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجيّة، انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 560, December 2, 1966; FN 6 LEB; 1963-66 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وعن سحب العرض، انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 697, January 5, 1967; FN 6 LEB; 1967-69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وفي موضوع تقارير رويترز أن إنترا فشل في سحب الأسهم المرهونة من مصرف لبنان، لإتمام الاتفاق مع الشركة الكويتيّة المذكورة، انظر: Department of State to Beirut embassy, telegram 111633, January 3, 1967; FN 6 LEB; 1967-69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(61) أخبر حلو الشيخ الأمريكي إدوارد كينيدي حين كان يزور بيروت، أن العرض الكويتي كان أفضل العروض حتى الآن؛ انظر: Department of State to U.S. embassy Beirut, telegram 111633, January 3, 1967; FN 6 LEB; 1967-69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

لمطالعة التغطية الصحافيّة لزيارة كينيدي لبيروت واجتماعه مع حلو، انظر: «إدوارد كينيدي وزوجته في لبنان،» **الحياة**، 1966/11/27.

المسار القضائي. بدأت وقائع المحاكمة الجديّة في يوم إعلان إنترا طلب تسوية الدين. وأفتت لجنتان من الخبراء المحلَّفين، أُلِّفتا للنظر في القضيّة، أن الضمانات التي قدّمها إنترا لم تكن كافية للوفاء بمطلوباته. كان إنترا، بحسب أحد التقديرات، مفلسًا بمبلغ 43 مليون ليرة لبنانيّة[62]. غير أن مسألة قدرة إنترا على الإيفاء بديونه لم يكن ممكنًا للمحكمة أن تقطع في أمرها. ذلك أن الكثير من موجودات البنك كانت خارج لبنان، ونظرًا إلى طابع التكهُّن في تقدير ممتلكاته قبل إصدار قرار البيع، فقد كانت التقديرات المتسرّعة التي وضعتها لجنة المحكمة، موضع نزاع من جانب مسؤولي إنترا والمودعين العرب. فكُلِّفت شركة برايس ووترهاوس (Price Waterhouse)، مدقّق الحسابات المعتمَد لدى البنك الدوليّ، بإجراء تقدير مستقل موازٍ، لتهدئة مخاوف المستثمرين الأجانب، وإصدار دعم آخر لقرار المحكمة. لكن الحكومةَ اللبنانيّة أوقفت عمل شركة التدقيق، بعدما كتب الصحافي البريطاني باتريك سيل في **الأوبزيرفر**، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1966، أن شريكها الأكبر، إريك ماكميلان، أخبره أن إنترا ربما كان قادرًا على الوفاء بديونه. أشعل صرف شركة التدقيق المزيدَ من المزاعم عن تواطؤ الحكومة في إسقاط إنترا. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، كُلّفت شركة دوليّة شهيرة أخرى للتدقيق المالي، هي الشركة البريطانيّة كوبر براذرز، من جانب الحكومة اللبنانيّة، لوضع تقدير آخر، خَلُص إلى أن انترا يعاني عجزًا صافيًا تقريبيًا بقيمة 50 مليون ليرة[63]. لكن المحكمة لم تنتظر تقرير الشركة البريطانيّة. ففي 4 كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس الأول في المحكمة، القاضي عبد الباسط غندور، إفلاس إنترا رسميًا.

هدّد قرارُ المحكمة بإفشال الجهود الموازية التي كانت تقودها إدارة حلو من أجل السيطرة الكاملة على عمليّة إعادة التعويم، من خلال تشريع خاص. فحين صدر الحكم بالإفلاس، كان مجلس النواب في خضم مناقشة مشروع القانون 2/67، الذي يمنع إفلاس

(62) كانت مهمة اللجنة **الأولى**، المؤلّفة من ستة محاسبين وقاضٍ متقاعد، هو شوكت المنلا، تدقيق دفاتر إنترا، وإصدار موازنة ملزِمة قانونيًا، وتفحّص عملياته المصرفيّة لكشف أي إساءة. أما اللجنة **الثانية**، فكانت مكلّفة أن تقدّر موجودات إنترا. أما المحاسبون الستة فهم جوزف طاسو، وعلي عواضه، وجورج بارودي، وميشال سرياني، وأديب خوري، وغازي شمّا. أما لجنة التقدير فتشكّلت من جورج جرداق، ومحمد خير طبّارة، وجان طعمة، وسعد الله أسد؛ انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 62 ـ 64.

(63) عن صرف برايس ووترهاوس، وتعيين كوبر براذرز، انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, pp. 148–149.

عن تخمين كوبر براذرز للخسارة، انظر تقريرها: *The Affairs of Intra Bank* بتاريخ 3 شباط/فبراير 1967، ص 134.

المصارف. وقد عُرِف باسم «قانون إنترا». وبعد إقراره، تحوّلت المصارف التي كان يقدَّر أنها غير قادرة على سداد ديونها، تحت إدارة لجنة عيّنتها المحكمة التجاريّة بطلب من مصرف لبنان. وفي غضون ستة أشهر، كان منتظرًا أن تقرر اللجنة، المؤلفة من ممثلي الدائنين وحمَلة الأسهم، وكذلك من مسؤولين من الدولة وخبراء مستقلين، ما إذا كان البنك قابلاً للإنقاذ وينبغي أن يعوَّم، أو يجب تصفيته. ومن أجل نقض حكم غندور وتجنُّب فرض تصفية لإنترا، جُعل القانون الذي أقرّ في 16 كانون الثاني/يناير عام 1967، بمفعول رجعي، حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 1966[64]. كان تأليف لجنة الإدارة، وصلاحيتها، وأعمالها، مثل كل ما يتعلق من مظاهر بأزمة إنترا، يغوص في وحول الخلافات[65]. فشلت اللجنة في تقديم تقرير رسمي في مهلة الأشهر الستة التي نص عليها القانون، فكان إنترا معرّضًا للتصفية، لولا أن الحكومة تدخّلت مجددًا في اللحظة الأخيرة في 5 آب/أغسطس، لتعديل القانون، وإتاحة تأليف لجنة أخرى، تتابع مهمّة اللجنة الأولى شهرين آخرين. كانت اللجنة الثانية، المكوّنة كلها من إداريّين وخبراء، برئاسة حاكم مصرف لبنان، بحكم منصبه. ووُسّعت سلطة اللجنة لتشمل سلطة الهيئة العامة الاستثنائيّة لإنترا، وكُلِّفت أن «تجد حلولاً تنقذ مصالح المالكين وحقوقهم على أكمل وجه»[66]. هكذا تدبّرت إدارة حلو الأمور لنزع القضيّة من صلاحية المحاكم، ولوضعها في أيدي المصرف المركزي.

كان قانون إنترا ذروة سلسلة خطوات تشريعيّة ودبلوماسيّة سارت بها الحكومة في المسار الموازي لوقائع المحكمة التجاريّة. وهي خطوات تشمل ما سُمّي قانون الـ 50

(64) كان للدائنين وحملة الأسهم حصة غالبة في هذه اللجنة الأولى. لمطالعة النص الكامل لقانون إنترا، انظر: موفق اليافي وعبد الفتّاح اليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، 5 مج (بيروت: يافي إخوان وشركاهم، 1999)، مج 2، ص 28 ـ 35.

(65) عزا رئيس طيران الشرق الأوسط نجيب علم الدين تعيين القاضي المتقاعد شوكت المنلا رئيسًا للّجنة، إلى صداقة الأخير مع رئيس الوزراء عبد الله اليافي، الذي هو عدو لدود لبيدس؛ انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 148.

انسحب عدة أعضاء من اللجنة، ومنهم الاقتصادي في الجامعة الأميركية في بيروت إلياس سابا. واتُّهم المنلا بأنه خرّب أعمال اللجنة، حين رَشَحَ أن معظم أعضائها كانوا ميّالين إلى التوصية بإعادة تعويم إنترا. ويزعم حنا عصفور كذلك أن المنلا، من أجل أن يصبح مرشحًا للعمل في اللجنة، أصبح مودِعًا في إنترا بواسطة تحويل غير قانوني للدَين من مودع فعلي. وأُلفت اللجنة الثانية في 2 شباط/فبراير 1967؛ انظر: عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**، ص 96 ـ 100.

(66) كانت اللجنة الثانيّة التي أُلفت بالمرسوم 44، تتكوّن من حاكم مصرف لبنان رئيسًا، وأربعة أعضاء آخرين: رئيس مجلس شورى الدولة (أعلى سلطة قضائيّة)، والمدير العام لوزارة المال، وخبير قانوني، وخبير مالي تقترح اسمه وزارة المالية. لمطالعة نص المرسوم كاملًا، انظر: اليافي واليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، مج 2، ص 80 ـ 82.

مليون ليرة لبنانيّة. فلاتّقاء احتمال أن يحرّك حمَلةُ أسهم إنترا الذين أغضبهم الاستبعاد، أصحاب الودائع الصغيرة، سمحت الحكومة بدفع مبلغ أقصاه 50 مليون ليرة للمودعين أصحاب الحسابات البالغة 15,000 ليرة أو أقل، مع أفضليّة لذوي الحسابات التي تساوي 5,000 ليرة أو تقل عنها. وفي مقابل الدفع لأصحاب الودائع الصغيرة، منح القانون الحكومة اللبنانيّة كل حقوق المودعين الذين استردّوا أموالهم، وامتيازاتهم[67]. بعبارة أخرى، لم تكن الـ 50 مليون ليرة قرضًا من مصرف لبنان لإنترا حتى يدفع لدائنيه، بل تحويلاً لحقوق الدائنين من أيدٍ خاصة إلى الأيدي العامة، من غير اتفاق، وبفرضٍ قانوني. نتيجة لذلك، صارت الحكومة اللبنانيّة مساهمًا كبيرًا في إنترا. ولدى تأليف اللجنة الثانية في آب/أغسطس 1967، كانت إدارة حلو قد أصبحت الحَكَم الأساسي في مصير البنك. ولما كان الدائنون الكبار الثلاثة الآخرون هم الكويت، وقطر، والحكومة الأمريكيّة التي تمثلها شركة سي سي سي، فإن إعادة تعويم إنترا أصبحت كلها مسألةً بين حكومات.

2 ـ روجيه تمرَز وشبكات السياسة الفوق السيادية

أثبت التسلسلُ الهرمي لعلاقة القوى بين الحكومات المعنيّة بإعادة تعويم إنترا، وبين الدوائر الماليّة المرتبطة بكل من هذه الحكومات، أنه أكثر حسمًا من منطق السوق في تحديد أيٍ من مشاريع إعادة التعويم لاقى النجاح. فاستنادًا إلى مبالغ الائتمان التي تترتب على إنترا لكل حكومة، وإلى هويّة البنك المعني بالأمر، كان المفروض أن حكومتي الكويت (الدائن الأكبر) ولبنان (الحكومة الوطنيّة) تملكان الكفّة الراجحة. لكن كليهما أبديا مراعاةً لرأي الولايات المتحدة ومصالحها. لم يَتّخذ نفوذ واشنطن كثيرًا شكل الضغط السياسيّ المباشر، بل كان الأمر يُعزى إلى وضع الحكومة الأمريكيّة التفاوضي الأكثر تفوقًا، بفعل ما قد يُسَمّى شبكات السياسات الفوق السيادية (Supranational Policy Networks) التي تنامت في المنطقة لتكون أداةً مهمّة للهيمنة الأمريكيّة. كانت هذه الشبكات منتظمة على شكل دوائر مُركّزة أو عُقَد لتَراكُم المعرفة التكنوقراطية وتوزيع السلطة، تتوسط هذه الشبكات أو الدوائر السفارات الأمريكيّة، وتتفرع منها عبر قنوات واتصالات مباشرة أو غير مباشرة الأطراف المعنيّة في القطاعين الخاص والرسمي.

كانت هذه الشبكات على نوعين: **الأول**، مكوّن من شبكات كثيفة من المُخبرين المحليّين والمحاورين، طوّرتها السفارات الأمريكيّة، فتغلغلت بعمق في إدارة الدولة،

(67) حلو، حياة في ذكريات، ص 239.

ومحافل رجال الأعمال، ومجتمع الأبحاث، في لبنان، وبدرجة أقل في الكويت. ولم يردع كونُ الحكومة الأمريكيّة مساهمًا كبيرًا له مصلحة مباشرة في النتيجة، كثيرًا من الخبراء ـ الذين كان منهم مندوب لبنان إلى الكويت طلحة اليافي، ابن أخ رئيس الوزراء عبد الله اليافي؛ والمدير العام في وزارة المالية اللبنانيّة خليل سالم؛ والرئيس المعيَّن للجنة إدارة إنترا شوكت المنلا ـ عن تزويد واشنطن مباشرة بالمعلومات التي قد تؤذي عمليّة التفاوض، لمصلحة سي سي سي[68]. ففي مرة، أدى نقل معلومات إلى الأمريكيّين عن اتفاق وشيك بين فرع إنترا في بيروت، والبنك الشقيق في جنيف، إلى اتخاذ تشايس مانهاتن إجراءً مباشرًا يصب في مصلحته، على حساب إنترا. وكان المُخبر في شأن المعلومات عن جنيف، هو روجيه تَمرَز، جندي الصف الأول لدى شركة الاستشارة الماليّة في نيويورك، كيدر بيبودي (Kidder Peabody)، التي قدّمت واحدًا من أكبر ثلاثة عروض لإعادة تعويم إنترا، وربحت المنافسة في النهاية.

كان تَمرَز يمثّل النوع الثاني، أي العابر من الشبكات السياسيّة العاملة للمصالح الأمريكية. هذه الشبكات تكوّنت في أثناء الأزمة، بفعل التنسيق الوثيق للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، بين حكومة واشنطن والعملاء الأقوياء لرأس المال المالي الأمريكيّ، وبالتحديد المصارف وشركات الاستثمار. وقد أدت سمعة الخبرة الأمريكيّة المالية، ونفوذ المؤسسات الماليّة الأمريكيّة في أسواق المال العالميّة، إلى مزيد من تعزيز هذه الشبكات في عيون الحكومات الإقليميّة والأطراف في القطاع الخاص. كان لهذا النوع الثاني من الشبكات، مثل تَمرَز، وبول باركر، ويوجين بلاك، ميزة على الآخرين، منافسيهم الأوروبيّين. فقد قدّمت الحكومة الأمريكيّة تَمرَز «بتكتّم» إلى محافل السلطة العليا في الكويت، لتمثيل مصالح القطاع الخاص الأمريكيّ، وبعد ذلك لم يكن مسؤولو الحكومة الأمريكيّة بحاجة إلى كثير من التدخُّل المباشر، حتى يتجنّبوا «الانطباع الخاطئ [بأن للحكومة الأمريكيّة] دورًا تؤديه في مستقبل إنترا». من جهة أخرى، كان كبار المسؤولين الكويتيّين حرصاء على سؤال تَمرَز، الذي كان حينها يعمل بصفته الخاصة ممثلاً لكيدر بيبودي، إذا كانت مقترحاته تلقى موافقة الحكومة الأمريكيّة[69].

---

(68) الاقتصادي في الجامعة الأميركية في بيروت طلحة اليافي أمدّ واشنطن بتفاصيل اقتراح الحكومة اللبنانيّة لاستحواذ مشترك على إنترا، لحساب نظيره الكويتي؛ انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 359, October 20, 1967.

وحول ما يبدو أنه اجتماعات منتظمة بين شوكت المنلا ومندوب السفارة المراسل من بيروت، انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A-4, June 19, 1967; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

(69) عن تمرز وكونه ممثلًا سريًّا للمصالح الأمريكيّة الخاصة، انظر: Department of State to Kuwait embassy, telegram 174798, April 13, 1967.

كذلك أدار الكويتيّون آذانًا صاغية إلى يوجين بلاك، المستشار الأمريكيّ في شؤون المال والسياسة الخارجيّة؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قبل تأليف لجنة الإدارة التي عيّنتها المحكمة، امتنع رئيس الوزراء جابر الصباح عن الموافقة على عرض صالحة، بانتظار مزيد من التشاور مع بلاك، الذي تم تعزيز دوره أكثر من تمرز، بوصفه ممثلاً للحكومة والمصالح الخاصة الأمريكيّة، من خلال موقعه، أي بلاك، كمستشار «مستقل» للكويتيّين، إذ كان بلاك رئيسًا سابقًا للبنك الدوليّ وعضوًا في مجلس إدارة تشايس مانهاتن. في الوقت نفسه، كان عضوًا في المجلس الاستثماري الاستشاري الكويتيّ، الذي كان رئيس الوزراء الكويتيّ يستشيره[70]. أما ولاءات مدير إنترا المناوب، بول باركر، فكانت حتى أكثر توزُّعًا بين حمَلة الأسهم الثلاثة. فباركر الذي وظّفه بيدس، انتقل إلى إنترا من بنك أوف أميركا قبيل الانهيار من أجل ترتيب الأوضاع في البنك، وكان قد عمل ممثلاً في الشرق الأدنى لوزارة المالية الأمريكيّة. وعلى الرغم من تضارب المصالح كونه يعمل لمصلحة إنترا، لم يتردد باركر في إخبار السفارة الأمريكيّة بانتظام عن وضع إنترا وجهود إعادة تعويمه[71].

مكّنت السمعة الماليّة باركر من أن يسعى إلى ترتيب واحد من أكبر العروض من أجل شراء إنترا، ثم إلى صرف النظر عنه، وهو عرض فيدس (Fides)، التي تتفرّع من كريدي سويس. كان هذا العرض قد طرحه بنك الاقتصاد العربيّ (BEA) ـ ومقرّه بيروت ـ الذي استخدم باركر مستشارًا. وفي آخر حزيران/يونيو عام 1967، عُقد اتفاق أولي يمتلك بموجبه

وحول طلب تمرز الصريح من السفارة الأمريكيّة في الكويت بأن «تدبّر له وسائل ليقدّم اقتراحًا في جلسة خاصة إلى [وزير المالية الكويتي] العتيقي»، انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 1040, April 12, 1967; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(70) عن المعنى الذي نسبه جابر الصباح لنصيحة يوجين بلاك، وأدوار الأخير المتعدّدة، انظر: U.S. embassy Kuwait to Department of State, telegram 546, November 29, 1966; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

كذلك مرّر المدير الأمريكي للشركة الكويتيّة للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجيّة سرًا معلوماتٍ إلى السفارة الأمريكيّة عن رئيسه، الرئيس عبد العزيز البحر. وذكرت برقية السفارة اسمه، وهو بولدنغ، وطلبت من واشنطن أن تحميه بوصفه مصدرًا؛ انظر: Kuwait to Department of State, telegram 725, January 18, 1967.

(71) نقل باركر معلومات حساسة عن سحب الأموال الكويتيّة إلى المسؤولين الأمريكيّين في يوم توقّف إنترا عن الدفع؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3292, October 14, 1966; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

بنك الاقتصاد العربيّ قروض إنترا، ليصبح بالفعل بنك إنترا معادًا تأسيسه[72]. في الأسبوع الأول من آب/أغسطس، كُتِب نص عقد، لكن خلافات نشبت في اللحظات الأخيرة مع الحكومة اللبنانيّة، جمّدت الاتفاق[73]. وظل عرض كريدي سويس مطروحًا وناقشه المسؤولون الأمريكيّون والفرنسيّون حتى 20 أيلول/سبتمبر. غير أن الأمور ما عادت في مصلحة البنك السويسري[74].

كان العرض السويسري في الأساس يقف على أرض مهتزّة بعدما أثارت السفارة الأمريكيّة الرِّيَب في شأن النزاهة المالية لدى بنك الاقتصاد العربيّ[75]؛ فدفع ذلك باركر إلى قطع علاقته بالبنك هذا، والإسهام في إعادة كيدر بيبودي من جديد إلى الصورة، بالعمل على نحو أوثق مع تَمرَز من أجل عرض بديل. وبدلاً من عملية استحواذ تقليديّة يتعهّد بموجبها المالك الجديد التزام ديون البنك المقفَل، اقترحت كيدر بيبودي إعادة تنظيم إنترا على طريقة تشبه ما يعرف اليوم بالبايل إن (Bail in) أي من خلال خسارة أصحاب الأسهم حصتهم مقابل تحويل الدائنين الكبار إلى مالكي أسهم، في شركة قابضة جديدة، ومصرف جانبي برأسمال متواضع؛ وبذلك «تُزال» مطلوبات إنترا بعد تحويلها إلى أسهم. وبإخضاع حمَلة أسهم إنترا الأصليّين لدائنين كبار من رأس المال الكويتيّ وسي سي سي، كان تَمرَز

(72) يُعطى أصحاب الودائع الصغيرة شهادات سيولة للمطالبة بالقيمة التي تُرَد في تاريخ لاحق، أما أصحاب الودائع الكبيرة، فيُعطَون أسهمًا في شركات الاستثمار التي تُحصِّل من موجودات إنترا الأساسيّة. عن تفاصيل عرض كريدي سويس، انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 836, August 2, 1967; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

(73) سعت إدارة الرئيس حلو إلى الحصول على تحويل سريع للمطلوبات إلى كريدي سويس، قبل أن تنقضي مدة ولاية لجنة الإدارة الأولى في 8 آب/أغسطس. إلا أن توقيع كريدي سويس النهائي كان مشروطًا بمزيد من التدقيق المحاسبي، وبالتفاوض مع كبار الدائنين؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 1011, August 8, 1967; FN 6 LEB; RG 59; NAB.

(74) بحسب قول باركر، ذُكر أن عرض فيدس انهار في أيلول/سبتمبر، بعدما رفضت الحكومة اللبنانيّة إعطاء ضمانات مؤكدة لوجود موجودات إنترا وقيمتها. عن النقاش الفرنكو ـ أمريكي في موضوع عرض كريدي سويس، وعرض فرنسي آخر من رجل المال جول بيكيه، انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A ـ 250, September 20, 1967; FN 6 LEB; 1967-69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

وعن سبب فشل اتفاق كريدي سويس، بحسب ما قال بول باركر، في البرقيّة 1848، 7 أيلول/سبتمبر 1967؛ انظر: المصدر نفسه.

(75) سألت السفارة الأمريكيّة في بيروت عن «السمعة المريبة» لأنطوان مغرديش، المصرفي المحلي الذي يمثل كريدي سويس، الذي ازدادت سمعته «تلطّخًا» بمصادقته المصرفي البريطاني المشبوه فرانسس ريتشارد كرادوك؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A ـ 250, September 20, 1967; FN 6 LEB; 1967-69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

يرى أن هذا العرض يكسب دعم الأطراف السياسيّة القويّة. وهذا ما حصل[76].

في أواخر أيلول/سبتمبر، كان تَمرَز قد رسم تفاصيل اتفاق مع المسؤولين اللبنانيّين الماليّين والاقتصاديّين. كذلك حظي بدعم مصرف لبنان. إلا أنه حاول أن يَحُول دون أن تصبح الحكومة اللبنانيّة حاملة أسهم، باقتراحه أن تحوَّل الأموال المستحقة لمصرف لبنان إلى دين طويل الأجل، بدلاً من أسهم. وبعد أيام، حظي تَمرَز بموافقة الدائنين الآخرين الثلاثة الكبار، أي الحكومتين الكويتيّة والقطريّة وشركة سي سي سي. وفي 11 تشرين الأول/اكتوبر، تم توقيع بروتوكول بين لجنة الإدارة التي عيّنتها المحكمة، وممثلي الدائنين الأربعة الكبار (الكويت، لبنان، سي سي سي، وقطر). رسم البروتوكول الشروط التي بموجبها تتشكّل الشركة القابضة والمصرف الجديد[77]. هكذا أمكن تجنّب تصفية إنترا، لكن البنك لم يُنقَذ، وأُلغيت كل استثماراته العالميّة وشبكة تمدّده. والواقع أنه تحوّل إلى تجمّع (Consortium) دوليّ سُمّي شركة الاستثمار المالي. ونقل البروتوكول الموقَّع سندات الملكيّة، والحقوق والمصالح من حمَلة الأسهم السابقين إلى الدائنين. وفي الوقت نفسه، أُعلنَت الأسهم الأصليّة لاغية نتيجة لإعلان إفلاس إنترا. وهكذا عُوِّض الدائنون والمودعون تمامًا من حساب حاملي أسهم إنترا الأصليّين[78].

كانت تسوية كيدر بيبودي موضع خلاف، كجميع الوقائع الأخرى في أزمة إنترا. فصرّح

(76) كان تمرز يجمع هذا الدعم منذ الربيع السابق. وفي أول أسبوع من أيلول/سبتمبر، تمكن من كسب موافقة الحكومة اللبنانيّة، التي تعهّدت بقبولها الاتفاق سلفًا، من أجل مساعدة تمرز في اجتذاب دائنين آخرين في العمليّة. كذلك، وعد رئيس الوزراء رشيد كرامي بأن تسهيلات الحسم الطارئة في مصرف لبنان التي أُعطِيَت للمصارف الأخرى، ستُطَبّق أيضًا على المؤسسة المُنشأة حديثًا. وسهّلَ هاني سلام، ابن أخ الرئيس صائب سلام، وهو من حمَلة أسهم إنترا، التعاون بين باركر وتمرز؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 1848, September 7, 1967; FN 6 LEB; RG 59, NAB.

وفي شأن قطع باركر العلاقات مع بنك الاقتصاد العربي. وفي موضوع دور باركر «المساعد جدًا» في إحياء عرض كيدر بيبودي، انظر: Beirut embassy to Department of State, airgram A _ 265, enclosure 1, «Memorandum of Conversation, Subject Intra Bank». September 26, 1967, Ibid.

(77) U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 327, October 11, 1967; FN 6 LEB; 1967–69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(78) امتلك كل من الدائنين الأربعة الكبار أسهمًا تساوي المبلغ الذي كان إنترا مدينًا به لهم، وصاروا ممثّلين في مجلس الإدارة. وحُوِّل نصف الودائع، المقدّرة بـ250,000 ليرة أو أقل، إلى أسهم. ورأى تمرز أن مطالب حملة الأسهم الأصليين «مُقنِعة على الصعيدين الإنساني والسياسي». لكن رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي، الذي كان أيضًا وزيرًا للمالية، اشترط أن تكون «كل الإسهم السابقة تساوي صفرًا»؛ انظر U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 265, enclosure 2, September 26, 1967; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

مختلف حملة الأسهم بتقديرات مختلفة عن عدالة الاتفاق ومكسبّيته. ودان المتقدون إعادة التنظيم بوصفها مجرّد مصادرة لاستثمارات رابحة. وبحسب عبارة نجيب علم الدين، كان تحويل الدائنين إلى حمَلة أسهم بقوّة القانون «خزعبلة قانونيّة»[79]. كان حمَلة أسهم إنترا في فرنسا، ومنهم موظفون في البنك، بين أشرس المعارضين للاتفاق، ورأوا أنه يُدرَج في إطار التنافس بين المصالح الماليّة الفرنسيّة والأمريكيّة. وشنّوا حملة صحافيّة انتقدت وزير المالية الفرنسيّ ميشال دوبريه، لإخفاقه في «رفع إصبع واحدة» لضمان أن يكافأَ القطاعُ المصرفيّ في فرنسا، لا أمريكا، بتعويم الحقوق. وقالوا إن دور إنترا كان سحب رؤوس الأموال الكويتيّة إلى خارج «وصاية الدولار ـ الاسترليني»[80].

خلافًا لمريدي إنترا في فرنسا ولبنان، كان مزاج واشنطن وكيدر بيبودي، مزاجًا احتفاليًا؛ فتَمرَز الذي تقاضى أجورًا عالية لتعويم البنك، وفي ما بعد، لإدارته عندما أُعيدَت هيكلته، رأى في الخطة خطوة نحو دخول كيدر بيبودي في السوق المالية للشرق الأوسط، بوصفها رائدة تقنيات الاكتتاب الحديثة[81]. في هذه الأثناء، وبينما كانت الحكومة الأمريكيّة تسعى إلى تكذيب الاعتراضات الفرنسيّة و«تنبيه» سركيس، بعدما أصبح وقتذاك حاكمًا لمصرف لبنان، إلى «المحتالين» الواقفين خلف المجموعة الفرنسيّة، أصبحت الحكومة الأمريكيّة أكبر حمَلة الأسهم في الشركة القابضة الجديدة، من خلال حصص شركة سي سي سي. حتى إن البروتوكول حفظ لهذه الشركة حقوق الأفضليّة في موجودات إنترا في الولايات المتّحدة[82].

---

(79) ارتأى حنا عصفور أن إلغاء الأسهم الأصليّة كان غير دستوري، نظرًا إلى أن أي بيع لم يحدث. لمطالعة حجج قانونيّة مفصّلة ضد خطة كيدر بيبودي، انظر: عصفور، بنك إنترا: قضيّة وعِبَر، ص 113 ـ 129. سخر يوسف سلامة من خطة كيدر بيبودي، التي كانت، في نظره، ستثير الضحك في المحافل الماليّة الأمريكيّة. انظر سلامة، حدّثني ي.س. قال، ص 138. وفي شأن تعقيب علم الدين، انظر: Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 160.

(80) نُشِرَت هذه المقالات في لوفيغارو ولوكانار أنشينيه. كذلك وُصف وضع كيدر بيبودي اليد، بأنه محاولة للسيطرة على أحواض بناء السفن التي تملكها «لاسيوتا» (Chantier naval de La Ciotat)، حيث كان إنترا يملك حصة غالبة. وكان يُنتظَر أن تزيد قيمة «لاسيوتا» بعد الانتهاء من بناء حوض فيها، يمكنه أن يتّسع لبناء ناقلات حمولتها 300,000 طن. انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 412, November 7, 1967; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(81) كان تمرز يأمل أيضًا أن يحقق «حلمـ[ـه] الخاص» بأن يضع اليد على الشركة المسجّلة في بورصة نيويورك، من خلال تبادل أسهم؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 265,enclosure 2, September 26, 1967; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

(82) U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 327, October 11, 1967; FN 6 LEB; 1967–69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

من جهة أخرى، رأى مسؤولو السفارة الأمريكيّة في الاتفاق خطوة مهمّة نحو إقامة علاقات بنّاءة أمريكيّة ـ عربيّة أوسع. و«أخيرًا» صار يُنظَر إلى الولايات المتّحدة، بحسب برقية أرسلتها السفارة في بيروت على أنها «قوة تنمية اقتصاديّة وإحلال النظام في الشرق الأوسط»[83]. غير أن الأقوال عن تغيّر المشاعر المعادية للأمريكيّين في العالم العربيّ، عقب اتفاق لتعويم مصرف، كان مجرد أمان دبلوماسية. لكن، في ما خصّ كارثة إنترا، أصاب هؤلاء المسؤولون حين أشاروا إلى أنّ «الحصة المالية [للحكومة الأمريكيّة] كانت محميّة على نحو مُرْضٍ جدًا». ولا يمكن قول الشيء نفسه في شأن المصالح الماليّة اللبنانيّة، ومصالح رجال المال الأوليغارشيّين الذين كانوا معارضين للتنظيم المالي. فقد كانت إعادة الثقة الطويلة الأجل في القطاع المصرفيّ اللبنانيّ تقتضي إصلاحات كاسحة لمهمات المصرف المركزي. لطالما حارب هذا التوجه بارونات مصارف بيروت، لكنه بات ضروريًا من أجل بقائهم هم أنفسهم، عقب قضيّة إنترا. وهكذا، صار تنظيم القطاع المصرفي برعاية الدولة، الملجأ الأخير لأصحاب نظريّة عدم التدخُّل.

(83) U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3084, October 13, 1967; FN 6 LEB; 1967–69 Subject Numeric File; RG 59; NAB.

الفصل السادس

تغيير النظام المالي:
الملجأ الأخير لسياسة عدم التدخُّل

لا يوجد شخص واحد من المسؤولين في البنك المركزيّ درس علم المصارف.

ذو الفقار قبيسي

رئيس تحرير مجلة «المصارف»

صفّت كيدر بيبودي قضيّة إنترا[1]، لكنها لم تعالج الجذرَين الأعمقَين والأعقدَين لأزمة العمل المصرفيّ الأوسع نطاقًا. **الأول**، هو الممارسات المصرفيّة غير السليمة، وهذا يشمل هياكل الإدارة غير الخاضعة للمحاسبة، والشديدة التركيز، والسياسة الائتمانيّة المنطوية على المخاطرة، والافتقار إلى التخصّص في التسليف الطويل الأجل في مقابل القصير الأجل. أما **الثاني**، فهو عدم كفاية النُّظُم المصرفيّة، في المستويَين التشريعيّ والتنفيذيّ على السواء، وهي النُّظُم التي كان يمكن أن تراقب هذه الممارسات غير السليمة. نوقش جذرا الخلل في أثناء قضيّة إنترا. فركّز منتقدو مؤسّس البنك على الممارسات المصرفيّة غير السليمة، وبخاصة أسلوب بيدس غير التقليدي في الإدارة، واستثمار الودائع القصيرة الأجل في أصول غير قابلة للتسييل، وبعوائد طويلة الأجل. أما منتقدو الحكومة، في الجانب الآخر، فقد عزَوا انهيار إنترا إلى الافتقار إلى تنظيم القطاع، وإلى تراخي المصرف المركزيّ.

في الحقيقة، كان ثمة كثير من اللوم في الاتجاهين، إذ كانت قلّة الكفاءة الإدارية

---

(1) عبارة تصدير الفصل: ذو الفقار قبيسي، «بعد إنترا إلى أين،» **المصارف** (15 تشرين الأول/أكتوبر 1966)، ص 6 ـ 7.

للمصارف الخاصة، ومواطن الخلل في التنظيم العام للقطاع، تغذي إحداهما الأخرى. وفي خضم المطالب الداعية إلى إعادة نظر واسعة في ممارسات المصرف المركزيّ، لم يعد ممكنًا الاكتفاء بالحلول الترقيعيّة. وعليه، في السنة التي تلت انهيار إنترا، سَنّت إدارة الرئيس حلو عددًا من التشريعات الكبرى للعمل المصرفيّ. فإضافة إلى قانون إنترا، الذي رسم خطوط مسار واضحة لمعالجة المصارف التي تعاني مشكلات، تم إنشاء ثلاث مؤسَّسات خاصّة بالقطاع المصرفيّ: المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع (NDIC)، والهيئة المصرفيّة العليا (HBC)، ولجنة الرقابة على المصارف (BCC). مثّلت هذه القوانين والمؤسَّسات معًا قواعد قانونيّة تنظيميّة جديدة، تُطَبّق على القطاع المصرفيّ كله. وكان الهيكل الإداري والمهمّة الماليّة لهذه القواعد التنظيميّة الجديدة، هما نتاج الجدال العلني والمساومات بين المسؤولين الحكوميّين في لبنان والخارج، والمصارف اللبنانية، ومثيلاتها الأجنبيّة.

كانت المنافسة بين المصارف اللبنانية وتلك الأجنبيّة قد تعاظمت إلى حد العداء عقب أزمة إنترا. اتخذ التنافس بُعدًا وطنيًا في الإعلام، فقد شجبت بعض القوى الاشتراكيّة والقوميّة العربيّة في لبنان هيمنة المصارف الأجنبية وألاعيبها، ولا سيّما الأوروبيّة والأمريكيّة، فور نشوب الأزمة. غير أن الأمر احتاج إلى اتساع الأزمة خارج إطار إنترا، لتنضم جماعة نظريّة عدم التدخُّل إلى الرّكب. فسقوط إنترا عجّل في حصول تدفّقٍ كبير لرؤوس الأموال خارج المصارف المحليّة في اتجاه المصارف الدوليّة. وتعاظمت مرارةُ المصرفيّين المحليّين، ومنهم أصدقاء الولايات المتّحدة، مثل بيار إدّه وسامي شقير، وهم يرون فروع المصارف الأجنبيّة تتجاوز الأزمة سالمة، بينما كانت المصارف المحليّة تترنّح، وهي تتجه نحو مستقبل غامض. وحين فشلت المحاولات غير الرسميّة التي بذلتها جمعيّة مصارف لبنان للحصول على موافقة المصارف الأجنبيّة على خطّة ضمان وطنيّة، رص المصرفيّون اللبنانيّون صفوفهم مع الحكومة اللبنانية لإلزام المصارف الأجنبية بتنفيذ القانون. دعم خبراء المال هذه الخطّة؛ فخاطب مؤسِّسو الجامعة الأميركيّة في بيروت، مثل سليم الحص وطلحة اليافي، الرأي العام والنُّخب الماليّة، مشددين على فائدة وضع خطّة لضمان الودائع. واقترح اليافي مسوّدة قانون على جمعيّة المصارف، بينما حدّد الحص في الصحافة فوائد اعتماد النموذج الأمريكي لضمان الودائع[2]. كذلك نشط الحص في المشاورات التي أجريت في وزارة المالية. واقترح إنشاء الهيئة المصرفيّة العليا، ولجنة الرقابة

(2) اقترح سليم الحص أن يشمل الضمان كل العملات، بما فيها الدولار؛ انظر: سليم الحص، «ضمان الودائع المصرفيّة في لبنان». **المصارف** (15 شباط/فبراير 1967)، ص 10 ـ 17.

على المصارف، وقد عُيِّن في النهاية رئيسًا للّجنة الأخيرة[3]. ثم كُلِّفت هاتان المؤسَّستان معًا بإعادة هيكلة القطاع المصرفيّ والإشراف على أعماله.

في المدى القصير، أمدّت هذه الإصلاحات الدولة بسلطات واسعة، زعزعت أسس سياسة عدم التدخُّل؛ فبفضل قانون إنترا صارت الدولة الحَكَم الإلزامي في المقام الأخير، لكل حالات الإفلاس المصرفيّة. في هذه الأثناء، أنيطت بالهيئة المصرفيّة العليا ولجنة الرقابة على المصارف، سلطات استثنائية للإشراف على تصفية المصارف، أو الاستحواذ عليها، أو اندماجها، انسجامًا مع القواعد التي وضعتها الدولة.

لكن في المدى البعيد، حصّنت عمليّة إعادة الهيكلة دولة المصارف لأنها طوّرت الإطار القانوني والممارسات الإدارية في تنظيم العمل المصرفيّ، من أجل مقاومة الصدمات التي يتعرض لها نظام الاقتصاد الحر مقاومة أفضل في المستقبل. وعليه، حظيت سياسة عدم التدخُّل بفرصة إحياء جديدة مع المصرف المركزيّ المعاد تجديده ـ تحت إدارة جديدة من الخبراء الماليّين ـ ليقف حارسًا على أبواب السوق. ففي عام 1975، حين نشبت الحرب الأهليّة، كان المصرف المركزيّ قد تحوّل من موضع للشك المحلي والانتقاد الدوليّ عقب أزمة إنترا، إلى أداة بيروقراطيّة لا غنى عنها للسلطة المصرفية وهيبتها.

أولًا: لوم مصرف لبنان

ليس من شك في أن بيدس اعتمد مقاربة تنطوي على المخاطرة في إدارة إنترا، واحتكاره المتزايد لصنع القرار في بضع السنوات التي سبقت انهيار البنك[4]. وقد وجدت المحكمة التي نظرت في قضيّة إنترا أدلة على ذلك؛ إذ كانت بعض ممارسات بيدس المصرفيّة غير محسوبة وشخصانية، بينها منح قروض لأعضاء مجلس الإدارة تتجاوز الحصص المنصوص عليها، والتصريح بأرباح وهميّة، وتحويل رؤوس أموال إلى شركات عقاريّة مزيّفة، وكذلك إبقاء السيولة شحيحة بسبب مستوى الاستثمارات المرتفع في العقارات[5]. لكن هناك أدلة

---

(3) استدعى خليل سالم صديقه سليم الحص بوصفه مستشارًا، حين كان سالم مديرًا عامًا لوزارة المالية؛ انظر: زهير المارديني، **سليم الحص: قصّة حياته** (بيروت: مؤسسة الإنماء الصحافي والطباعي، 1989)، ص 55.

(4) عن بيدس وتأكيد من جانب واحد لقضيّة ضمان القرض بمبلغ 3 ملايين دولار، من دون التشاور مع مجلس الإدارة؛ انظر: يوسف سلامة، **حدّثني ي. س. قال** (بيروت: دار نلسن، 2001)، ص 125 ـ 126. وبحسب حنا عصفور، أن الشخصين الوحيدين في البنك اللذين كانا على علم وثيق بوضعه المالي هما بيدس ومدير فرع بيروت اسكندر أيوب. انظر: حنّا عصفور، **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر** (جدة: [د. ن.]، 1969)، ص 50.

(5) عصفور، المصدر نفسه، ص 245 ـ 247.

تدين أيضًا فشل المصرف المركزيّ. فبحسب ما قال مسؤول إنترا حنا عصفور، لم تجد المحكمة أي دليل على مراسلات بين مصرف لبنان وإنترا يحثّ فيها مصرفُ لبنان بنك إنترا على أن يرتّب أوضاعه[6]. وكان قانون النقد والتسليف قد مَنح عام 1963 المصارفَ مهلةَ خمس سنوات لتلتزم القوانين الماليّة الجديدة. فكان لدى إنترا، تقنيًّا، سنتان قبل أن يصبح ملومًا بانتهاك القانون[7]. كذلك كان نقص السيولة لدى إنترا، واحتمال عدم ملاءته، نتيجة رخاوة قواعد المصرف المركزيّ. وبفعل ضغوط المصارف الخاصة، لم يكن قانون النقد والتسليف نفسه يفرض شروط احتياطي، حتى يكون على إنترا أن يلتزمها. وكما ذُكر آنفا، استُبعِدَت بسرعة محاولات لجنة وضع مسودة قانون النقد والتسليف، لتصنيف المصارف استنادًا إلى سياستها، أهي سياسة قروض قصيرة الأجل، أم طويلة الأجل. فمثل هذه الإجراءات كان من شأنها أن تلجم استثمار ودائع الأجل القصير في مشاريع طويلة الأجل، وأن تضمن بذلك توافر نسبة سيولة عالية، وتتيح إمكان الوفاء بالمطلوبات، بسرعة. وهكذا دفعت هذه المعطيات بأشد المتحمّسين لمصرف لبنان، إلى شجب تقصير مصرف لبنان في أداء واجبه. فلام ذو الفقار قبيسي، رئيس تحرير **المصارف**، الذي احتفى بتأسيس مصرف لبنان عام 1964، المصرف في ما يخص معالجته أزمةَ إنترا. ففي يوم إقفال إنترا، وجّه قبيسي كلامًا قاسيًا لسياسة مصرف لبنان، وافتقاره إلى الخبرة العلميّة كاتبًا ما يلي:

لبنان مصرف كبير. وقد توقف أكبر فرع في هذا المصرف (بنك انترا) عن الدفع... فمن هو المسؤول؟ الدولة؟ لا. إن الدولة لا تفهم بعلم المصارف... البنك المركزيّ؟ من سواه؟... منذ أن تأسس المصرف المركزيّ وهو يكتفي بالتفرج... ولم يتصرّف... لا قبل حادثة إنترا، ولا خلال حادثة انترا، ولا بعدها، ولن يتصرّف. وقد يتساءل الكثيرون عن السبب؟... هل هو ينتظر الوقت المناسب؟ الجواب هو باختصار لا. البنك المركزيّ لا يعرف كيف يتصرّف؟ لا يعرف ما يعمل؟ والسبب بسيط هو انعدام الخبرة. نعم نقولها صراحة للبنانيّين... ونتحمّل مسؤولية ما نقول. لا يوجد شخص واحد من المسؤولين في البنك المركزيّ درس علم المصارف[8].

إلا أن تمييز الحكومة من المصرف المركزيّ مبالغ فيه؛ فمنذ إنشاء مصرف لبنان عام 1964، ظل العمل فيه إلى حد بعيد، تحت هيمنة تحالفٍ معقودٍ بين كبار المصرفيّين

---

(6) المصدر نفسه، ص 30.

(7) استدعى بيدس مستشاريه الماليّين، وبينهم حاكم مصرف سورية المركزي السابق عزّت طرابلسي، ووزير الاقتصاد اللبناني السابق رفيق نجا، للمساعدة على ترتيب دفاتر حسابات البنك؛ انظر: المصدر نفسه، ص 35 ـ 36.

(8) ذو الفقار قبيسي، «بعد إنترا إلى أين،» **المصارف** (1966).

والشهابيّين. كان مصرف لبنان يفتقر إلى الاستقلال تجاه الحكومة، وتجاه أروقة الضغط في المصارف؛ فوزير الخارجيّة الشهابي فيليب تقلا عُيِّن حاكمًا، في انتهاك فاضح لقانون النقد والتسليف. وأذعن كبير تكنوقراطيّي مصرف لبنان، جوزف أوغورليان، للحكومة عندما واجه تهديد إنترا بالإغلاق، ولو أنه لم يتعاطف مع بيدس. والحكومة بدورها لم تتصرّف قبل أن تتشاور مع جمعيّة مصارف لبنان. في ذلك الوقت، قرّر مسؤولو الحكومة والجمعيّة معًا منح مساعدة مالية فوريّة، وضمانات نقديّة للمصارف، إلا لإنترا، عقب «إجازة» مصرفيّة من ثلاثة أيام. كان غرض هذه الإجراءات التي أدارها مصرف لبنان، إعادةَ الثقة بالسوق المالية، من أجل تجنُّب هروب رؤوس أموال على نطاق واسع. لكن، كما كانت الحال لدى توقيع الاتفاق النقدي الفرنكو ـ لبنانيّ قبل عقدين من السنين، لم تكن النخبة اللبنانيّة الحاكمة تثق بقدرتها الذاتيّة على أن تدير بنفسها الأزمات النقديّة من دون مساعدة خارجيّة. فسعى الرئيس حلو والحاكم تقلا، إلى مساعدةٍ من حكومات أجنبيّة. واتصلوا على الفور بالدولة المستعمِرة الأم، فرنسا، والقوة العالميّة العظمى، الولايات المتّحدة.

1 ـ الانتقاد الدوليّ

ردّت باريس وواشنطن ردًا فاترًا على التماس حلو؛ فعلى الرغم من نشر تقارير صحافيّة لبنانيّة تقول إن فرنسا ستساعد لبنان، تشير السجلات الدبلوماسيّة إلى أن الحكومة الفرنسيّة وبنك فرنسا اختارا أن ينأيا بنفسيهما عمّا ارتأيا أنه مستنقع مالي محلي، وأحالا المسؤولين اللبنانيّين على المؤسَّسات المالية الدوليّة. وقال برنار كلابييه، نائب حاكم بنك فرنسا في ذلك الوقت، إن السلطات الفرنسيّة ترى أن بنك التسويات الدوليّة (BIS) أقدر على توفير «تغطية دوليّة مجرّدة من الغرض» للمساعدة، وإذا لزم الأمر، استحضار «تجمّع من المصارف المركزيّة لتشارك في العمليّات». ردّ بنك التسويات الدوليّة بحماسة على الطلبات الفرنسيّة وأرسل كبار مديريه إلى بيروت. لكن الحكومة اللبنانيّة واصلت طلب المعونة التقنيّة من بنك فرنسا، من أجل كشف أسباب الأزمة وتقديم توصيات للمعالجة. ولما كان النُّصح التكنوقراطي لا يقتضي تكاليف ماليّة، وافق بنك فرنسا في النهاية. وكان التحرّك مجرد عرض رمزي للمساعدة، هدفه إعادة الثقة بالليرة اللبنانيّة في المحافل الماليّة الدوليّة[9].

---

(9) وافق بنك فرنسا أخيرًا على إرسال مدير قسم الحسم لديه، إلى بيروت، تبعه فريق تقنيّين. فلما تبيّن أن عمليات السحب، بعد «إجازة» المصارف، أقل من المتوقّع، ولم تدفع إلى هروب رؤوس أموال، وهنت الاندفاعة إلى تدخّل رئيسي؛ انظر: U.S. embassy Paris to Department of State, airgram A _ 659, October 26, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric Files 1963-66; RG 59; NAB.

كذلك، كانت واشنطن مُحجِمةً عن تقديم أي عون مالي مباشر. وبدلاً من ذلك، تابعت وزارة الخارجيّة الأمريكية بعزم استعادة الأموال التي كان إنترا يدين بها إلى سي سي سي (Commodity Credit_Corporation). وقررت واشنطن أن «تُقنع المصارف الأمريكية [بالامتناع] عن شراء حصص في بنك إنترا أو تقديم أموال بأي طريقة أخرى لمعالجة الأزمة الحاليّة». ومثل باريس، فضّلت واشنطن الآليات الدوليّة، لا الثنائيّة، للمساعدة. وبينما اتصلت باريس ببنك التسويات الدوليّة ومقره في بازل، سعت واشنطن إلى تدخّل صندوق النقد الدوليّ. وبعد أيام من بدء الأزمة، أعرب صندوق النقد عن استعداده لتقديم نصح الخبراء، إذا طلبت الحكومة اللبنانيّة ذلك، لكن حتى ذلك الوقت لم تكن قد فعلت[10]. بعد عدة أسابيع، ذُكِر أن حلو اتفق مع جون غونتر، رئيس قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدوليّ، على أن الأخير، بالنظر إلى أن حصة لبنان صغيرة جدًا في الصندوق (6.57 مليون دولار) كان لا يملك إلا «القليل جدًا» من وسائل المساعدة لمعالجة الأزمة المصرفيّة في لبنان[11].

لكن مع القليل من الدعم الدوليّ المادي، جاء الكثير من النُّصح المُسيَّس؛ فحثّ إيان ميتشي، نائب رئيس شؤون الشرق الأوسط في بنك تشايس مانهاتن، القائم بأعمال حاكم مصرف لبنان جوزف أوغورليان، على أن يشمل إنترا في ضمانات السيولة الشاملة التي أُعطِيَت للمصارف الأخرى قبل ظهور نتائج التدقيق في إنترا وبغض النظر عن تلك النتائج. عندئذ فقط يمكن استعادة الثقة الخارجيّة في النظام المصرفيّ، ولجم هروب رؤوس الأموال[12]. في هذه الأثناء، اشتكى غونتر، مسؤول صندوق النقد الدوليّ، أن قلّة من موظفي مصرف لبنان يملكون خلفيّات في العمل المصرفيّ المركزيّ. وأضاف غونتر أن أوغورليان يُجيد العمل المصرفيّ المركزيّ، إلا أن علاقته السيئة بالمصرفيّين التجاريّين هي عائق خطير يعرقل العمل المجدي، ما دام المصرفيّ المركزيّ الناجح يحتاج إلى أن يكون المصرفيّون التجاريّون إلى جانبه في العمل. ورأى غونتر أن تقلا قد يقوم بهذا الدور. لكنه أشار أن أعضاء المجتمع المصرفي انخرطوا في ممارسات مصرفيّة خطرة، كانت في رأيه عاملاً أساسيًا في نماء لبنان الاقتصادي السريع. استمرت استشارة غونتر في شأن العمل

---

(10) U.S. Department of State to Beirut embassy, telegram 68394, October 18, 1966; Ibid.

(11) التقى حلو وغونتر يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1966. انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 405, November 15, 1966; Ibid.

(12) U.S. Department of State, «Memorandum of Conversation, Lebanese Banking Crisis». November 15, 1966; Ibid.

المصرفي المركزي في السنة التالية. وفي آب/أغسطس عام 1967، أخبر السفارة الأمريكية أن على الحكومة اللبنانيّة أن «تتعلّم الاستخدام السليم للمصرف المركزي»، لكنه اعترف بأن حاكم مصرف لبنان المركزي الجديد إلياس سركيس، والمدير العام في وزارة المال خليل سالم، موهوبان وقد بدآ يمتلكان زمام الأمور[13].

كذلك، كان تعامل مصرف لبنان مع فروع إنترا الخارجيّة، موضع انتقاد أيضًا؛ فخليل السالم، حاكم المصرف المركزيّ الأردني، وصف إحجام الحكومة اللبنانيّة عن المسارعة إلى تحويل أموال لإنقاذ فروع إنترا الخارجيّة بأنه «مغالاة في التقيّد بالقانون» (too «legalistic»). فبحسب قانون إنترا الجديد، كان ينبغي أن تكون أي تحويلات، بموافقة لجنة الإدارة التي عيّنتها المحكمة. وقال السفير الأمريكيّ في بيروت دوايت بورتر، إن معارضة بعض وزراء حكومة كرامي، مثل ريمون إدّه، بأنها «ضيّقة» الذهنيّة، ولاحظ «امتناعهم الغريب عن فهم فكرة أن [تحويل أموال إلى الخارج] لا يعني «دفع مال للأجانب»... بل هو حماية موجودات أساسيّة من أجل إعادة تعويم البنك لمصلحة الجميع، بمن فيهم اللبنانيّين»[14].

2 ـ غياب المحاسبة المحلية

كان أكبر مسؤولَيْن في مصرف لبنان، أوغورليان وتقلا، غير متقبّلَيْن لسيل الانتقادات الذي انهال عليهما، بحسب وثائق الدبلوماسية الأمريكية. فكان ردّ فعل أوغورليان على توصية ميتشي بأن تشمل ضمانات السيولة بنك إنترا، ردًا «فاترًا». وحين عرض أوغورليان على السفارة الأمريكيّة وضع المصارف التجاريّة بعد الأزمة بعشرة أيام، كان يبدو ساخرًا، لا نادمًا. فأبلغ المسؤولين الأمريكيّين بأنه لو وافق على مدّ إنترا بالمال، وهو أمر قال إنه يتجاوز كثيرًا ما تسمح به قوانين العمل المصرفيّ النافذة، لكان انتهى به الأمر في السجن[15]. كذلك

---

(13) عن الممارسات المصرفيّة الخطرة؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A - 405, November 15, 1966; Ibid.

حول شهادة غونتر فيما يخص سركيس والحص، انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 1382, August 21, 1967; Ibid

(14) على قول بورتر، كان بشارة فرنسيس، المدير الموقت للجنة الإدارة الذي عينته محكمة إنترا، يشارك إدّه الهواجس، ويرى أن جهود سلفه لإنقاذ فروع إنترا الخارجيّة «غير قانونيّة»؛ U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 682, February 1, 1967; Ibid.

(15) U.S. Department of State, «Memorandum of Conversation, Lebanese Banking Crisis». November 15, 1966, and Beirut embassy to Department of State, telegram 3782, October 28, 1966; Ibid.

تقلا، لم يكن ناقدًا لدوره أو لسياسة مصرف لبنان أو لكل أدائه الاقتصاديّ. ففي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد أسبوعين على توقف إنترا عن الدفع، أكد تقلا لمحاوريه في السفارة الأمريكيّة، إن سياسة لبنان الاقتصاديّة تعمل جيدًا، إلا في مسألة إنترا. ورأى تقلا أن انترا قد يكون كبيرًا جدًا وواسع الانتشار في العالم، بما يفوق حجم بلد صغير كلبنان. وتصوَّرَ المشكلة بأنها أشبه بأن تكون عبارة عن ضرورة الإمساك «بلصوص» وأولئك الساعين إلى زعزعة الاستقرار. أما عن أداء مصرف لبنان، وما عدّه قبيسي أنه «اكتفاء بالتفرج»، فوصف تقلا ذلك بأنه «سياسة مرونة» ضروريّة لمرحلة التحوّل من نظام عدم التدخُّل المطلق، إلى نظام الإشراف المحدود والمراقبة. وفي هذا الخصوص، أقر تقلا بأن إصلاح مصرف لبنان يجب أن يحدث، لكن بطريقة لا تؤثر، أو تُحدِث أي تغيير في مبادئ «التبادل الحر، والتجارة الحرّة، والمبادرة الحرّة».

نظر تقلا في إمكان تعديل تشريع العمل المصرفيّ، لكنه حدّد الإصلاح في المصرف المركزيّ، بأنه يقتصر إلى حد بعيد، على تعزيز الكفاءة التقنيّة لدى موظفيه، من أجل كشف الممارسات المصرفيّة غير النزيهة. لكن تقلا لم يطرح مسألة كفاءته المالية هو نفسه. وكان واضحًا أنه أبلغ غونتر أنه يريد البقاء على رأس مصرف لبنان. وبدلاً من أن يترك تقلا وظيفته المالية، ويبقى في وظيفته الدبلوماسيّة، فعل العكس من ذلك؛ ففي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، استقال من وزارة الخارجيّة من أجل أن يصرف اهتمامه إلى إصلاح العمل المصرفيّ المركزيّ[16]. لكن الإصلاحات التي تلت، كانت أبعد من أن يقدر تقلا على تصوّرها، أو على تنفيذها.

ثانيًا: نظام تنظيميّ جديد

في الأشهر التي تلت انهيار إنترا، استمرت الضغوط المتصاعدة من أجل تدَخُّل الدولة، لضبط القطاع المصرفيّ وتنظيمه، إلى ما يتجاوز التغييرات المحدودة التي اقترحها تقلا. وتحوّل رثاء قبيسي نقصَ الخبرة «العلميّة» في مصرف لبنان، إلى نفير يدعو إلى الإصلاح. وعاد الخبراء الماليّون والتكنوقراط إلى البروز، كما حدث في مرحلة تأسيس مصرف لبنان، بوصفهم أصحاب القول الموثوق في شأن الإصلاح. تعززت سلطة التكنوقراط، بفعل

(16) وكان تقلا أيضًا قد تولّى حقيبة العدل في حكومة اليافي. واستقال من ذلك المنصب في 7 أيلول/سبتمبر؛ انظر: ماجد ماجد، **تاريخ الحكومات اللبنانيّة 1926 ـ 1996: التأليف - الثقة - الاستقالة** (بيروت: مؤسسة «كلما». كومبيوتر، 1997)، ص 161.

النداءات الداعية إلى إدخال الخبرة في المصرف المركزيّ. وكان في طليعة هذه الجهود، المؤَسَّسِيّون من الجيل الثالث، مثل إلياس سابا، وطلحة اليافي، وسليم الحص[17]. كانت جمعيّة مصارف لبنان كذلك حريصة على تأدية دور محوري لتضمن ألا تتعرّض المصالح الثابتة لأعضائها لضرر شديد من جرّاء أي تشريع جديد. وهكذا، طوال عام 1967، أُقِرّ أكثر من دزّينة تشريعات مصرفيّة (بقوانين أصدرها مجلس النواب، وبمراسيم رئاسيّة)[18].

شكّلت ثلاثة من هذه القوانين، وتعديلاتها، أعمدة الهيكل التنظيمي الجديد، الذي حكم القطاع المصرفيّ والعلاقة المؤسَّسيّة التي كانت تتطور باستمرار، بين المصارف الخاصة، وسلطة المصرف المركزيّ. فرسم مشروع القانون 22/67، الذي أُقِرَ في 24 نيسان/أبريل، لأول مرة تصنيف المصارف على أساس سياستها التسليفيّة. وجُعِلَت المصارف في فئات، على أنها إما تجاريّة، وإما متخصّصة في التسليف المتوسط، والطويل الأجل. وتَعيَّن على المصارف الملتزمة التسليف المتوسط، والطويل الأجل أن يكون الحد الأدنى من قيمة أسهم رأسمالها المصدّر 15 مليون ليرة لبنانيّة، أي خمسة أضعاف المصارف التجاريّة. وقد حُظِر عليها أن تقبل إيداعات يقل استحقاق دفعها عن أقل من سنتين، لكنها مُنِحَت إعفاءَ سبعَ سنوات من الضريبة، وإمكان أن تُصدِر سندات دين لا تلتزم الترتيبات التي تحكم المصارف التجاريّة. وعلى الرغم من هذه الحوافز، للتشجيع على إنشاء مثل هذه المصارف، والكثير من التعديلات اللاحقة، فشل قانون 1967 الجديد في إنهاء سيطرة العمل المصرفيّ التجاريّ في لبنان[19]. أما القانونان الآخران، قانون إنترا، والقانون 28/67، فكانا أكثر نجاحًا في إقامة مكابح لتفريغ المصارف خبطَ عشواء، وإنشاء شبكة أمان لتجنّب الأزمات في المستقبل. وكانت جمعيّة مصارف لبنان قد نجحت في معارضة هذه الإجراءات، حين وُضِعت مسوّدة قانون النقد والتسليف.

1 ـ قانون إنترا

في المدى القصير، سُنّ قانون إنترا (القانون 2/67) من أجل تجنُّب التصفية التامّة لإنترا،

(17) دعا يوسف صايغ، الاقتصادي في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى ندوة غطتها الصحف بكثافة، لتشريح أزمة إنترا، وقد ضمت الندوة إلياس سابا؛ انظر: «الأزمة المصرفيّة على المشرحة،» **المصارف** (15 كانون الأول/ديسمبر 1966)، ص 12 ـ 17.

(18) لمطالعة قائمة القوانين والمراسيم الأساسيّة، انظر: مصرف لبنان، **التقرير السنوي 1967**، ص 16. ولمطالعة نصوص كاملة، انظر: موفق اليافي وعبد الفتّاح اليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، 5 مج (بيروت: يافي إخوان وشركاهم، 1999).

(19) جورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001)، ص 215.

والإتاحة لإدارة حلو أن تسيطر على موجودات البنك. وفي المدى البعيد، أنشأ القانونُ كمؤسَّسة، الإجراءاتِ التي تُمَكّن الدولة، بواسطة المصرف المركزيّ والقضاء، من وضع اليد مباشرة على أي مصرف يُضطر إلى التوقف عن الدفع. ووُضِعَت المعايير التي يُعَدّ المصرف وفقها، متوقفًا عن الدفع، مع مفعول رجعي لأجل تطبيقها على إنترا. شملت هذه المعايير، إعلان المصرف نفسه التوقّف، أو العجز عن دفع دين يترتب عليه لمصرف لبنان في موعد استحقاقه، أو إصدار شيك مسحوب على مصرف لبنان من دون تغطية، أو عدم توفير ما يكفي لتغطية دين نتج من عمليّات مقاصّة. وحالما يتحقّق أيٌّ من هذه المعايير، يبادر المصرف المركزيّ إلى البدء التلقائي بإجراءات وضع الدولة يدها. وتتولّى لجنة إدارة، من أعضاء تعيّنهم الدولة، ومن ممثلين للدائنين وحمَلة أسهم المصرف، المسؤولية الكاملة التي للجمعيّة العامة للمصرف ومجلس إدارته. وتُعطَى اللجنة مهلة ستة أشهر لوضع تقرير إلى المحكمة، يوصي بأن يعاود المصرف عمله، أو بالمضي في التصفية. أما التخلّف عن تقديم التقرير، فيؤدي تلقائيًا إلى التصفية تحت إدارة لجنة تصفية جديدة تُعَيَّن لهذا الغرض[20].

عندما أخفقت اللجنة الإداريّة الأولى التي عُيِّنَت للنظر في قضيّة إنترا في تقديم مثل هذا التقرير، تدخّلت إدارة الرئيس حلو مرة أخرى لتجنّب التصفية. وعدّلت قانون إنترا في 5 آب/أغسطس عام 1967 (المرسوم 44). وبحسب التشريع المعدَّل، إذا أخفقت اللجنة الأولى في وضع تقريرها في المهلة، يمكن لمجلس الوزراء أن يؤلّف لجنة إدارية ثانية، تُعطى مهلة شهرين إضافيّين. وقد مثّلت كلتا اللجنتين نمط المقاربة الشهابيّة للشراكة بين العام والخاص في إدارة الهيئات المُنظِمة. وغيّر التعديل القانوني طبيعة تدخّل الدولة. ونقل التعديل في تأليف اللجنة، سلطة القرار إلى مسؤولي الدولة؛ فبينما كان الدائنون وحمَلة الأسهم الكثرة الغالبة في التصويت، في اللجنة الأولى، صارت اللجنة الثانية التي تأخذ زمام الأمر بعد ستة أشهر، مؤلّفة من رسميّين فقط، لديهم خلفيات قانونيّة وماليّة. علاوة على هذا كان رئيس اللجنة الأولى بالضرورة دائنًا، بينما رئيس اللجنة الثانيّة، بحُكم منصبه، هو حاكم مصرف لبنان. وأخيرًا، اللجنة الثانية تعيّنها الحكومة الموجودة في السلطة، لا المحكمة التجاريّة. في الواقع، وبفعل ما أفضت إليه قضيّة إنترا، بات المصرف المركزيّ وإدارة الدولة، هما الحَكَم الإلزامي في المقام الأخير، لكل حالات الإفلاس في المصارف[21].

(20) اليافي واليافي، محرران، المصدر نفسه، مج 2، ص 28، المادة 2 من قانون إنترا.

(21) أعضاء لجنة الإدارة الأولى، وعددهم بين 6 و10، يعيَّنون على النحو التالي: عضو يعيّنه وزير المالية، وعضو يعيّنه حاكم مصرف لبنان، واحد أو أكثر من خبراء المال أو العمل المصرفي يعيّنهم المجلس المركزي في مصرف لبنان، وعضو أو أكثر من الدائنين، وعضو أو أكثر من حمَلة الأسهم. أما رئاسة اللجنة، فتؤول إلى أحد الدائنين =

لقد عالج قانون إنترا آخر المراحل فقط في أي أزمة مصرفيّة ـ أي انهيار المصرف ـ لا جذورها. ولمواجهة الأزمات على نحو أعمق، في المدى الطويل، وضعت إدارة حلو قانونًا جامعًا للعمل المصرفيّ، صار حجر الزاوية في «الإصلاح» المصرفيّ، لعقود آتية من السنين. فمشروع القانون 28/67، الذي أقرّه مجلس النواب في 5 أيار/مايو عام 1967، أنشأ ثلاث هيئات مؤسَّسيّة. وشكّلت هذه المؤسَّسات، مع المصرف المركزيّ، جهازًا بيروقراطيًا مترابطًا ومُعقّدًا، كفل العمل المصرفيّ، وأشرف عليه، ونظّمه. أُولى هذه الهيئات المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع (NDIC)، التي غرضها تأمين الودائع الخاصة في لبنان من الخسارة. وقد أثارت الخطّة لضمان الودائع الخلاف بين المصارف المحليّة وتلك الأجنبيّة، وهو ما حدا بالحكومة اللبنانية أن تتدخّل لمصلحة المصارف المحليّة[22].

2 ـ رأس المال الدوليّ والتأمين الوطنيّ

في أوائل عام 1967، وعقب قضيّة إنترا، تحوّلت معارضة المصارف الأجنبيّة في المحافل الماليّة اللبنانية، إلى حملة صحافيّة، ذات نبرة وطنيّة. فهاجم العضو البارز في جمعيّة مصارف لبنان سامي شقير، الذي كان واشيًا لدى السفارة الأمريكيّة في أيام عزّ الجمهوريّة التجاريّة، المصارفَ الأجنبيّة، لامتيازاتها غير العادلة في السوق، نظرًا إلى قدرتها غير المحدودة نسبيًا، على سحب سيولة مالية من الخارج. واحتجّ بأن مقارّها المركزيّة في الخارج كانت تعمل مصرفًا للمصارف، وتتجنّب أي قيود تنظيميّة. ظهرت حملة شقير الصحافيّة في صحيفة **لو كومرس دو لوفان** (*Le Commerce du Levant*). واتخذت الحملة منحىً مؤسَّسيًا حين دفعت جمعيّة مصارف لبنان التي هي صاحبة نظريّة عدم التدخُّل، نحو تدخل الدولة لتنظيم المصارف «الأجنبيّة» من خلال قنوات خاصة. وبعد إقفال إنترا بأيام، حثّ إدّه السفارة الأمريكيّة على معالجة «الموقف السلبي» الذي اعتمدته المصارف الأجنبيّة المثيلة، التي قال إدّه إنها تؤخر المعاملات في المصارف اللبنانيّة. في الوقت نفسه، نقل العضو الأمريكي في مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان، مشاعر مماثلة إلى مديري الفروع وممثلي المصارف الأمريكية في بيروت[23]. وسعى إدّه

= أو المساهمين. ووفق القانون المعدّل، كانت لجنة الإدارة الثانية مكوّنة من: حاكم مصرف لبنان (رئيسًا)، ورئيس مجلس شورى الدولة، أعلى سلطة قضائيّة لبنانيّة، المدير العام في وزارة المال، وخبير مالي أو اقتصادي يعيّنه وزير المالية. لمطالعة النص الكامل والقانون المعدّل، انظر: المصدر نفسه، مج 2، ص 28 ـ 35.

(22) انظر نص القانون 28/67 كاملًا في: المصدر نفسه، مج 2، ص 36 ـ 58.

(23) بحسب مسؤولي السفارة الأمريكية، تعرّض إدّه نفسه لعمليات تأخير؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3484, October 20, 1966; FN 6 LEB; Subject Numeric File; RG 59; NAB.

نفسه، في «اتفاق جنتلمان» مع فروع المصارف الأجنبيّة لتنظيم عملياتها. اقترح شقير سلسلة إجراءات ضمن «اتفاق الجنتلمان»، بينها الدعوة إلى أن تنشر الفروع الأجنبيّة موازناتها، وأن تكفّ عن دفع نسب فوائد على ودائع غير مستثمرة في لبنان، واحتمال رفض إيداع أموال اللبنانيّين فيها[24]. تجاهل مديرو فروع المصارف الأجنبية العاملة في بيروت مطالب جمعيّة المصارف. ورأى المصرفيّون الأمريكيّون أنهم محكومون بالقانون الأمريكيّ، وقال مدير مصرف بريطاني لإدّه إن ودائع المصارف الأجنبيّة في لبنان هي في مصلحة البلد، وإن أموال زبائنه الخليجيّين يمكن تحويلها مباشرة إلى الخارج «من دون أن تحط في بيروت مطلقًا». ونظرًا إلى عدم وجود قانون حكومي في هذا الشأن، فلن يكون هناك التزام لمطالب جمعيّة المصارف[25].

رأى الرسميّون الأمريكيّون بحسب المراسلات الدبلوماسية، أن المصرفيّ البريطاني الآنف الذكر راهن في رفضه مطالب جمعية المصارف على أن الدولة اللبنانية لن تفرض أي قانون[26]. لكن الرهان كان في غير محلّه. ففي أواخر شباط/فبراير، وجدت فروع المصارف الأجنبيّة نفسها في خلاف مع مصرف لبنان وحاكمه فيليب تقلا؛ ومن أعقد القضايا في هذا الخلاف إلزام المصارف الأجنبيّة بالإسهام ماليًا في صندوق التأمين لدعم المصارف المُعسرة. كانت المصارف المحليّة الصغيرة هشّة على الخصوص، لأن المال المقدَّم من مصرف لبنان سرعان ما كان يتوجّه نحو المصارف الكبيرة، من خلال تحويل الزبائن مدّخراتهم من المصارف الصغيرة إلى الكبيرة، وتلك الأكثر أمانًا[27]. في البدء، فكّر تقلا في طرح نظام تأمين اختياري، مع إسهام المصارف الخاصة (المحليّة والأجنبيّة على السواء) بـ 60 بالمئة، على أن يموّل الباقيَ المصرفُ المركزيُّ. واستنادًا إلى تقارير السفارة الأمريكيّة، تفاوتت درجة المعارضة لهذه الخطّة لدى المصارف الأجنبيّة؛ فبين المصارف

---

(24) من المفارقات أن بعض هذه القواعد كانت أشد صرامة من تلك التي فرضها مصرف لبنان على المصارف المحليّة، وهي القواعد التي قاومتها جمعيّة مصارف لبنان بشراسة؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram A _ 694, February 6, 1967; Ibid.

(25) عهدت جمعية مصارف لبنان إلى إدّه أن يفاوض على الاتفاق «الجنتلمان» في 13 كانون الثاني/يناير 1967. عندئذ «استجوب» رئيس الجمعيّة مديري فروع المصارف الأجنبيّة في اجتماعات معهم، واحدًا واحدًا، في شأن المسائل المطروحة؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram A _ 694, February 6, 1967; Ibid.

(26) Ibid.

(27) بل إن بعض أصحاب المصارف الصغيرة كانوا يدعون إلى تأميم مصارفهم، كما قال نائب رئيس جمعية المصارف أنيس البيبي؛ انظر: U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 764, February 23, 1967; Ibid.

«الأجنبيّة ـ الأجنبيّة»، أي الأمريكيّة والأوروبيّة، كانت الفروع الأنكلوساكسونيّة هي الأشد شراسة في معارضتها، بينما كانت المصارف الإيطاليّة والفرنسيّة أقل اعتراضًا، على الرغم التحفظ. إلا أن المصارف «الأجنبيّة ـ العربيّة»، ومنها البنك العربي، كانت مؤيدة اقتراح تقلا[28]. ولما عجز مصرف لبنان عن أن يحظى بإجماع المصارف الأجنبيّة، سعى حاكمه إلى التشريع لفرض هذه الخطّة، فكان تأسيس المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع (NDIC).

كان من أوائل أغراض المؤسَّسة أن تدفع تعويضات مالية للمودعين في المصارف التي ينظر مسؤولو المصرف المركزيّ في إقفالها. وكان ينظر في تصفية هذه المصارف، المؤسَّستان الحديثتا التأسيس، لجنة الرقابة على المصارف (BCC) والهيئة المصرفيّة العليا (HBC). اعترض المصرفيّون الأجانب لدى تقلا، لأن عليهم أن يساهموا قبل تقدير قسط التأمين، بينما الخسائر معروفة سلفًا. ووصفوا الخطّة بأنها «لاتأمين». فرد تقلا بأن المؤسَّسة الأمريكية الفدرالية لتأمين الودائع (FDIC) تأسست في ظروف مشابهة في أثناء أزمة الركود الكبرى في الثلاثينيات[29]. لم تكن إشارة تقلا السريعة إلى القواعد المصرفيّة الأمريكية مجرد مصادفة. فبعد أقل من أسبوعين من انهيار إنترا، سألت الحكومة اللبنانيّة ومصرف لبنان السفارة الأمريكية عن تفاصيل في شأن الأسلوب الذي تعمل به المؤسَّسة الاتحاديّة لتأمين الودائع، من أجل وضع قوانين لبنانيّة مشابهة غرضها التأمين المصرفيّ[30].

بينما كانت آلية التأمين والمهمة الماليّة للمؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع، مستوحاةً من ممارسات تنظيم العمل المصرفيّ الأمريكي، عُدِّل تنظيمها الإداري ليلائم علاقات القوى القائمة في ذلك الوقت بين بارونات المصارف اللبنانيّة والشهابيّين. وبعد ضغوط من جمعيّة مصارف لبنان، وافقت الدولة على أن تقدّم مساهمة سنويّة تعادل كل مساهمات القطاع المصرفيّ، مع أن مقاعد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع كانت أقل من مقاعد المصرفيّين فيه. بعبارة أخرى، بدلاً من أن تعاقب الدولة السلوك المصرفيّ الشديد المخاطرة، صارت مشارِكة في ضمان الخسارة في القطاع المصرفيّ الخاص. بل إن المصارف المحليّة الصغيرة والعملة الوطنيّة أُعطِيت معاملة تفضيليّة؛ إذ نصت مادة موقتة في قانون المؤسَّسة الوطنية لضمان الودائع، على تغطية شاملة لحماية كل الودائع من الخسارة، بغض النظر عن قيمتها وهويّة عملتها، من أجل تهدئة المخاوف التي

(28) U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 764, February 23, 1967; Ibid.

(29) U.S. embassy Beirut to Department of State, airgram A _ 859, March 20, 1967; Ibid.

(30) U.S. embassy Beirut to Department of State, telegram 3723, October 27, 1966; Ibid.

كانت لا تزال تنتاب المودعين بعد أزمة إنترا. لكن بدءًا من عام 1969، لم يَعُد التأمين يشمل سوى الودائع اللبنانيّة، وإلى حد أقصى يبلغ 15 ألف ليرة لبنانيّة للمودع الواحد في المصرف الواحد. أما الأقساط السنويّة للتأمين، فتدفعها كل الودائع، أيًا كانت عملتها[31]. واعتُمِدَت أيضًا هيكليّة إداريّة مختلطة من القطاعين العام والخاص، لمراقبة المصارف ووضع قواعد عملها؛ إذ وُضعَت لجنة الرقابة على المصارف، والهيئة المصرفيّة العليا، تحت إدارة هيكلية مختلطة من القطاعين العام والخاص، في تنظيم هذين الجهازين الآخرين اللذين أُنشِئا بالقانون 28/76، الذي كان مخصّصًا لمراقبة المصارف وتنظيم عملها. وأدار اللجنة والهيئة معًا ممثلون أو معيَّنون من جانب المصرف المركزيّ، ووزارة المالية، وجمعيّة مصارف لبنان. كان هؤلاء بدورهم مرتبطين إداريًا بالمؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع، من خلال ترؤس أعضاء لجنة الإدارة الذين كانوا أعضاء في أكثر من مجلس للإدارة[32]. وصار مستوى جديد من الكفاءة البيروقراطيّة والمعرفة التكنوقراطيّة، ضروريًا لكل من الدولة والقطاع المصرفيّ الخاص، من أجل إدارة النظام التنظيمي الجديد والتكيّف معه.

3 ـ البيروقراطي المصرفيّ، والتكنوقراطي المصرفيّ

لم يُدرِج تأسيس لجنة الرقابة والهيئة العليا التي يُقسِم أعضاؤها على السريّة المصرفيّة، آليات مبتكرة في الممارسات المصرفيّة في لبنان، كما فعلت المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع؛ فقد أنيط بهاتين اللجنتين إسداء نصائح عن القوانين القائمة، أو تطبيقها. وعليه أنيط بلجنة الرقابة أن تراقب المصارف وتضمن حسن تطبيق قانون النقد والتسليف الذي نص على تأسيس «قسم مراقبة» يكون، مثل لجنة الرقابة على المصارف، مسؤولاً مباشرة أمام الحاكم[33]. غير أن هذا القسم لم يُؤَسَّس. كذلك عملت لجنة الرقابة المنشأة حديثًا، بوصفها هيئة استشاريّة، فأوصت المصارف بأفضل الممارسات، ووضع تقارير محدّثة عن أوضاعها، لتقديمها إلى الهيئة المصرفيّة العليا، التي كان ضمن سلطتها أن تفرض إجراءً تأديبيًا على المصارف، لكن في إطار البنود الجزائيّة القائمة أصلاً، وفق قانون النقد والتسليف[34].

كان الإبقاء على سطوة قوى الأمر الواقع يتطلّب توسيعًا إضافيًا وتجميعًا لنظام الكوابح

(31) عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 211.

(32) انظر تحليلًا مقارنًا لوظائف وتكوين كل من الأجهزة الثلاثة، في: المصدر نفسه، ص 210 ـ 212.

(33) اليافي واليافي، محرران، **مجموعة النقد والتسليف**، مج 1، ص 60، المادة 148 في قانون النقد والتسليف.

(34) عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 210 ـ 212

والموازين التي تضمن سير الأمور. كانت الهيئات الجديدة الثلاث (المؤسَّسة الوطنيّة لضمان الودائع، ولجنة الرقابة على المصارف، والهيئة المصرفيّة العليا) مرتبطة بمصرف لبنان، لكن على بعض مسافة منه. وكان الإفراط في التمسّك بنص القانون، في هذه المؤسسات الجديدة يعني أن إدارة النظام، من ناحية الدولة، ومشاركتها والالتزام بها، من ناحية المصارف الخاصة، تتطلب خبرة قانونيّة ومعرفة متخصّصة في علم العمل المصرفيّ. وصار البيروقراطي المصرفيّ القادر على فك شيفرة الوفرة المفرطة من النُّظُم، والتكنوقراطي المصرفيّ القادر على تصميم سياسة مالية شاملة، لا يمكن الاستغناء عنهما في الحياة اللبنانيّة الاقتصاديّة والماليّة. وفي سبيل تطوير رأس المال البشري في القطاع المصرفيّ، تشاركت جمعيّة مصارف لبنان مع جامعة القديس يوسف في بيروت، من أجل تأسيس معهد للدراسات المصرفيّة. وبعد بضع سنوات، وُقِّع اتفاق جماعي ـ هو الأول في نوعه في لبنان ـ بين جمعيّة المصارف وموظفي القطاع بعد سلسلة إضرابات[35]. وعلى صعيد الدولة، جسّد إلياس سركيس وسليم الحص، اللذان صار كل منهما على التوالي حاكمًا لمصرف لبنان، ورئيسًا للجنة الرقابة على المصارف في منتصف عام 1967، النمط الجديد من المُنَظِّم العالي الكفاءة. كان سركيس قاضيًا متمرّسًا وبيروقراطيًّا إداريًا من أعلى صنف، وقد عمل مستشارًا رئاسيًا لشهاب وحلو. كانت كفاءاته الإداريّة العالية تتناقض مع الدبلوماسي المتنقّل تقلا، الذي طالما اتهمه مجتمع المصرفيّين بعدم الكفاءة في الأمور الماليّة. أما الحص، فكان اقتصاديًّا عالي التعليم وخبيرًا في إصلاح العمل المصرفيّ المركزيّ. ولطالما قاوم مجتمعُ المصارف أفكارَه وأفكارَ زملائه المؤسَّسِيّين في الجامعة الأمريكية، في أثناء النزاع حول تأسيس المصرف المركزيّ. وجاءت أزمة إنترا لتضيّق المجال أمام المعاندة.

كان أول لقاء بين سركيس والحص، في أثناء حفلة قَسَم يمين الأعضاء الجدد المعيّنين في لجنة الرقابة على المصارف، في 5 حزيران/يونيو عام 1967. كان سركيس حاضرًا بوصفه رئيس الموظفين، ولم يكن بعدُ قد عُيِّن حاكمًا لمصرف لبنان، وكان الحص حاضرًا ليُقسم اليمين، بوصفه رئيسًا للجنة الرقابة على المصارف. دخل الرئيس حلو، كما روى الحص من الذاكرة بعد عدة سنوات، بوجه متجهّم، وأدار العمليّة على عجل. وقبل أن يغادر، أوصى الرئيس المضطرب كما يبدو، كلا الرَجُلين بأن لا يقسوَا على المصارف عند تقويمها. وقال حلو للحاضرين، إن المصارف قد تواجه أزمة أخرى، ويتعيّن عليها أن تعمل في ظروف

---

(35) المصدر نفسه، ص 218 ـ 221.

حسّاسة[36]. في ذلك اليوم، قبل القَسَم، كانت حرب الأيام الستة العربيّة ـ الإسرائيليّة قد اندلعت. لم يشارك لبنان رسميًا بها، لكنه شعر فورًا بعواقبها الماليّة. ففي اليوم الأول من القتال، شهدت المصارف مسارعة المودعين إلى سحب المال. ولما كانت أزمة إنترا لا تزال حديثة في الأذهان، سارعت إدارة حلو إلى إقفال المصارف ثلاثة أيام، ومُدِّد الإقفال في ما بعد حتى 12 حزيران/يونيو، أي بعد يومين من انتهاء الحرب. استفادت الحكومة من السلطات الاستثنائيّة التي أقرّها لها مجلس النوّاب وأصدرت مرسومًا يحدّ مبالغ السحب الشخصي، بينما يتيح للمصارف التحويلات للأعمال التجاريّة. ثم ألغيت هذه الإجراءات في 24 حزيران/يونيو، من دون أن يسجَّل هروب كبير لأي رأس مال[37].

هكذا، بعد تجنُّب أزمة طارئة أخرى، تمكّن الطاقم الجديد من الخبراء في المصرف المركزيّ، أن يعيدوا توجيه اهتمامهم إلى المشكلات البنيويّة الطويلة المدى، التي نالوا ثقة السلطات من أجل حلّها. وفي السنتين التاليتين من تعيينهما، انصرف سركيس والحص إلى العمل. اعتُمِدت شروط نسبة الاحتياطي التي طالما قاومها المجتمع المصرفيّ، ولو كانت النسبة متواضعة، تبلغ 5 بالمئة. ومُنِحت الهيئة المصرفيّة العليا ولجنة الرقابة على المصارف سلطات استثنائية، لكن موقتة، لتنظيف القطاع المصرفيّ بتولّي أمر المصارف التي لم يكن مقدَّرًا لها الاستمرار ماليًا[38]. صَفَّت الدولة عشرة مصارف، واختارت خمسةٌ أخرى التصفية الذاتيّة. كان لبنانيّون يملكون جميع هذه المصارف. وصدر قرار بوقف منح أي تصريح لإنشاء مصارف جديدة، مدة خمس سنوات، مُدِّدَت في ما بعد خمس سنوات أخرى. عَزّزت هذه الإجراءات ونظَّمَت القطاع المصرفيّ المحلي، بعد عقدين من التوسع المتفلّت. وبفضل ارتفاع أسعار النفط العالميّة، سرعان ما بشَّرَ تزايدٌ جديد في تدفق رؤوس الأموال الخليجيّة، بـ«عهد ذهبي» آخر للقطاع المصرفيّ اللبنانيّ، ما لبث أن قطعته الحرب الأهليّة الوحشيّة[39].

ثالثًا: رأس المال المتحرّك

في السبعينيّات، شهد القطاع المصرفيّ العربيّ توسّعًا لم يسبق له مثيل، مع تزايد

(36) عن وقائع الاحتفال كما رواها الحص، انظر: المارديني، **سليم الحص: قصّة حياته**، ص 55 ـ 56.

(37) عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 202 ـ 203.

(38) لمطالعة قائمة المصارف التي وضعت الهيئة المصرفيّة العليا اليد عليها، انظر: المصدر نفسه، ص 213.

(39) في شأن تسمية هذه المرحلة «عصرًا ذهبيًا» انظر: المصدر نفسه، ص 217.

التمايز في الاقتصاد العربيّ، بين اقتصاد الدول الغنيّة بالنفط التي تملك فائضًا رأسماليًا من جهة، وبين اقتصاد الدول الفقيرة بالنفط التي تواجه تعاظم الدين العام، من جهة أخرى. لم تتطابق السياسات المصرفيّة بين الدول ذات الاقتصاد النفطي في مقابل تلك غير النفطية. كانت الأيديولوجيا عاملاً أكثر حسمًا؛ فالبلاد الميالة إلى الاشتراكيّة، مثل العراق والجزائر الغنيَّين بالنفط، وكذلك الفقيرة بالنفط، مثل جنوب اليمن، زادت من سياستها المركزيّة على صعيد النظم الماليّة. فالعراق أمّم كل القطاع المصرفيّ. أما الدول الفقيرة بالنفط، مثل سورية ومصر، فقد أعادت تنظيم قوانينها المصرفيّة، فاعتمدت مصر «سياسة الباب المفتوح» التي شهدت تحولاً ليبراليًّا في اقتصادها. وصادفت هذه التحوّلات التنظيميّة خروجًا صافيًا لرأس المال من بلدان الخليج، إلى الأسواق الإقليميّة الدوليّة. وبفضل الصعود الصاروخي لأسعار النفط عقب الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة عام 1973، امتلكت دول الخليج أكبر فوائض رؤوس أموال. امتصت أسواق المال الدوليّة معظم هذه الفوائض، مثل الولايات المتّحدة واليابان[40]. أما الباقي، فاستُثمِر في مشاريع تنمويّة في بلدان العالم العربيّ، أو شقَّ طريقه إلى خزائن المصارف الخاصة المتنامية في المنطقة. أنشأت دول الخليج عددًا من المصارف التنمويّة على اتساع المنطقة العربية، في شكل وكالات حكوميّة مع بعض المشاركة من القطاع الخاص، كما في الصندوقين في الكويت وأبو ظبي، للتنمية الاقتصاديّة العربيّة. كذلك تأسست شراكات بين الحكومات، مثل الشركة العربيّة للاستثمار، والمصرف العربيّ للتنمية الاقتصاديّة في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية. ومعًا، شكّلت هذه الصناديق حجر الأساس لسوق ماليّة عربيّة ناشئة، كان المصرفيّون اللبنانيّون توّاقين للاستفادة منها[41].

1 ـ فيض رأس المال

في بيروت، لم تكن السوق المالية تفتقر إلى رأس المال «الحار» (Hot Capital)، وهو رأس المال المتنقل بين الأسواق سعيًا وراء الكسب السريع حيثما يجده. فبين عامَي 1970 و1974، حقق نمو الودائع المصرفيّة نسبة مذهلة بلغت 240 بالمئة، بدفق شهري قُدّر بمعدل

---

(40) انظر: عبد المنعم السيّد علي، **التطور التاريخي للأنظمة النقديّة في الأقطار العربيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1983)، ص 233. وفي عام 1974 راوحت تقديرات مداخيل النفط العربي بين 60 مليار دولار و75 مليارًا، وكان يُتَوَقَّع أن تبلغ عام 1980 بين 100 و130 مليار دولار؛ انظر: Salim Hoss, «The Development of Lebanon's Financial Market». (Conference paper Société Technopresse moderne, Beirut, 1974).

(41) انظر قائمة لهذه الصناديق في: Hoss, Ibid., p. 12.

120 مليون ليرة[42]. كان هذا الدفق يفوق طاقة السوق المالية في بيروت على إدارته. فاستدار المصرفيّون نحو الدولة لاستثمار فائض السيولة لديهم. زار وفد من جمعيّة مصارف لبنان الرئيس سليمان فرنجيّة، وأعرب له عن رغبة القطاع في تمويل مشاريع التنمية التي تقوم بها الدولة، بشراء سندات خزينة. فأبلغ فرنجيّة زواره أن الدولة لم تكن جاهزة لتجاوز إمكاناتها من أجل الاستثمار في مشاريع، لا ترى أنها أولوية في الوقت الحاضر. حينذاك، بحثت المصارف عن مساعدة في الأسواق الخارجيّة، مستندة إلى سمعة استقرار الليرة اللبنانيّة. واشترت بعض المصارف سندات خزينة في أسواق صاعدة، مثل الجزائر والهند، وأصدر البنك الدوليّ سندات بالليرة اللبنانيّة. كما أصدرت شركة صنع السيارات الفرنسيّة رينو سندات طويلة الأجل بالليرة اللبنانيّة، بمبادرة من بنك عودة اللبنانيّ[43]. حاولت سلطات النقد في لبنان أن تَثْنيَ المصارف عن مثل هذه المساعي، للحؤول دون بروز سوق دوليّة بالليرة اللبنانيّة، وما يمكن أن ينتج من نشاطٍ مُضارِبٍ فيها[44]. وفي النتيجة، ركدت مبالغ كبيرة في المصارف اللبنانيّة، فزادت في إشعال الأسواق الماليّة المحليّة. عند ذلك، دفعت ضغوط التضخّم المتصاعدة مصرف لبنان إلى اعتماد إجراءات مهدّئة، مثل رفع نسبة الفوائد، ووضع حدود قصوى للتسليف. وكان قانون النقد والتسليف أيضًا، قد فوّض إلى مصرف لبنان سلطة أن يضع حدًّا أعلى لفوائد الودائع، من أجل لجم المزيد من حركة الادّخار، ومعاقبة المصارف التي تخالف التعليمات. فصدر مرسوم في هذا الخصوص، لكن من دون آلية للتنفيذ. وقاومت المصارف نسب الفوائد التي فرضتها الدولة. كذلك، فشلت محاولات جمعيّة مصارف لبنان لإنشاء نظام ضبط ذاتي من خلال اتفاق متبادل بين المصارف[45].

وفي عام 1972 ضغطت جمعيّة مصارف لبنان من أجل تعديل قانون النقد والتسليف، لتوسيع آفاق العمليات المصرفيّة وتعزيز موقع الجمعيّة الاستشاري لدى الدولة. وفي العام التالي، أُجريت تعديلات طبقًا لتوصيات الجمعيّة. وصار مصرف لبنان مصدر التسليف الأول، لا الأخير. وأتيح للمصارف أن تسحب قروضًا سنويّة قابلة للتجديد من مصرف

(42) عشّي وعيّاش، تاريخ المصارف في لبنان، ص 225.

(43) بلغ القرض الجزائريّ، وقرض بنك الدولة في الهند، وقرض البنك الدولي 55 مليون ليرة لبنانيّة، و15 مليونًا، و75 مليونًا على التوالي؛ انظر: Hoss, Ibid., p. 40.

وفي شأن إقراض المصارف الدوليّة بالليرة اللبنانيّة، وسندات رينو، وتعقيب فرنجيّة؛ انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 227.

(44) عن معارضة السلطات النقديّة لتدويل الليرة اللبنانيّة، انظر: Hoss, Ibid., p. 43.

(45) لقراءة قائمة التعديلات، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 228.

لبنان، في مقابل إيداع أوراق تجاريّة، إذا ما استُثمِرَت هذه القروض في الزراعة، أو الصناعة، أو الأشغال العامّة، أو في تمويل الصادرات اللبنانيّة. علاوة على ذلك، أصبحت السندات الحكوميّة تُعَدّ في عداد الاحتياطي بموجب شروط نِسَبه. وكان هذا يعني أن المصارف تستطيع أن تستثمر فائض سيولتها في سندات الخزينة، ثم تودِع هذه السندات لدى مصرف لبنان، لتلبية شروط نسبة احتياطيها. كان من شأن هذه المناورة الماليّة أن تحرّر موجودات سيولة أكبر للإقراض في القطاع الخاص. وسُهّلَت أسقف التسليف، ويَسَّر كبار مسؤولي المصارف الحدود والقيود على الاقتراض. وأخيرًا، طالب القانون المعدَّل مصرف لبنان صراحةً بالتشاور مع جمعيّة مصارف لبنان في خصوص النُّظُم التي تحكم علاقة المصارف الخاصة بالمودعين والعملاء. هكذا تسلّل عائدًا منطقُ عدم التدخُّل المنفلت، في النظام المالي. لكنه لُطِّف بالدعوة إلى استثمار فائض رأس المال في القطاعين الثاني والثالث، أي الزراعة والصناعة، على نحو يشبه ما رافق جهود إلغاء القيود في الخمسينيّات. إلا أن الجهود الفعليّة في تأسيس مصارف استثمار لهذا الغرض عانت نقصًا مماثلاً لتلك المحاولات التي أجريت في الخمسينيّات. ففي السبعينيّات، وُصِف المشروع الرائد، وهو البنك الوطنيّ للتنمية الصناعيّة والسياحيّة، بأنه محاولة لإنجاز أولويات الاقتصاد الوطنيّ. لكنه ظل هامشيًّا، ولم يَستثنِ قطاع الخدمات، وبالتحديد السياحة، من الاستفادة. كان يمكن لمثل هذا الاستثناء أن يضمن توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر إنتاجًا فقط. وكان مسؤولو المصارف الخاصة أيضًا متردّدين في تمويل البنك الوطنيّ للتنمية هذا، إلا إذا كانت لهم كلمة في إدارته، وإذا ضمنوا تعيين خبير تثق به جمعيّة المصارف؛ فكان اختيار رئيس لجنة الرقابة على المصارف سليم الحص، لترؤّس البنك الجديد[46].

2 ـ فقّاعة سوق بيروت الماليّة

كانت الاندفاعة إلى تحرير السوق المالية اللبنانية من جديد أكثر عزمًا من المحاولات الخجولة للاستثمار في مشاريع تنمويّة. وحتى عام 1974، كان مجتمع المصارف لا يزال يأمل بقوّة أن تستعيد بيروت وضعها كبيت إقليمي للمال. وكان المموّلون متشوّقين لتحقيق حلمهم الكبير بمنطقة مصرفيّة حرّة. في ذلك الوقت، رسم أهم خبراء البلاد الماليّين، سليم

---

(46) بحسب أقوال المصرفي المخضرم جورج عشّي، الأهداف المعلَنة للبنك الوطني للتنمية الصناعية والسياحية، هي خفض عجز الميزان التجاري، وتشجيع تأسيس شركات صناعيّة وسياحيّة يمكنها أن تنمي الدخل الوطني، وتوفير مجال مناسب لاستثمار فائض رأس المال، وخلق وظائف جديدة لتلبية حاجة الزيادة السكانيّة؛ انظر: المصدر نفسه، ص 229.

الحص، خططًا لتكون بيروت سوقًا ماليّة دوليّة. وفي منتدى نظّمته جمعيّة مصارف لبنان، قال للحضور إنه على الرغم من تحوّلٍ ملموسٍ نحو التصنيع بين عامَي 1967 و1973، إلا أن قطاع الخدمات اللبنانيّ يؤكّد ذاته، مع كون قطاع المصارف والمال ينطوي على «الوعد الأكبر». استند الحص إلى السرديّة الشيحاويّة التقليديّة لتفسير تنمية التصنيع، فقال إن العوامل السلبيّة التي تُذكَر عادةً لعدم وجود صناعة، مثل صغر حجم السوق المحليّة، وشح رؤوس الأموال للاستثمار الطويل الأجل، والروح اللبنانيّة التجاريّة، إنما «تتفوّق عليها العوامل الإيجابيّة مثل قرب لبنان الجغرافي من الأسواق العربيّة؛ وروح المبادرة الواضحة والإقدام لدى رجل الأعمال اللبناني؛ والتزام لبنان الدائم لنظم العملة والتجارة الحرّة، وعدم وجود نظام ضريبي معيق؛ [و] توافر عمالة قابلة جدًا للتكيّف ورخيصة نسبيًا»[47].

لكن ذلك لم يكن يعني أن لبنان سيصبح السوق المالية الكبرى في المنطقة؛ فقد كان عدد من البلدان العربيّة، في مقدّمها الكويت، قد بدأت تطوير سوقها الماليّة الذاتيّة، وكان يمكن لهذه الأسواق أن تواصل نموها دوليًا. وفي الوقت نفسه، نبّه الحص، إلى أن السوق المالية اللبنانيّة لا تزال متخلفة. إذ إن الأدوات الماليّة، مثل السندات التجاريّة، وشهادات الإيداع، وسندات الخزينة، إما أنها عمليًا غير موجودة، وإما أنها تُتَداوَل على نحو بدائي[48]. وهذا لا يُفسح حيّزًا واسعًا لعمليات سوق واسعة من خلال مصرف لبنان أو الأطراف في القطاع الخاص الذين يمكنهم أن يعمّقوا السوق أكثر. واشتكى الحص أن بورصة بيروت (BSE) تبدو كأنها «تتحدّى كل الجهود لتطويرها منذ افتتاحها عام 1920»، بوجود 43 سهمًا فقط، متداوَلة فيها. والعقبة الأساسيّة التي تحول دون تطوير البورصة، كما قال، هي عدم وجود شركات من الحجم المتوسط أو الكبير، عازيًا ذلك إلى ضريبة الشركات التصاعديّة، لا إلى النمو غير المتوازن في القطاع التجاريّ على حساب استثمارات المشاريع الكبيرة الحجم[49].

كان الحص حريصًا بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر، على وعي التحدّي الذي يطرحه تطوير العمل المصرفيّ والسوق المالية المحليّيْن، بفعل المصارف الدوليّة و«غزو[ها] المحقق» للمنطقة[50]. فالمصارف الدوليّة، بالموارد الهائلة التي تحت تصرّفها، تتفوّق

---

(47) انظر: Hoss, Ibid., pp. 6 - 7.

(48) عن ندرة أدوات مالية للسوق المفتوحة، انظر: Ibid., pp. 26 - 32.

(49) بلغ مجموع حركة بورصة بيروت ذروة 81 مليون ليرة عام 1964، وحضيض 8 ملايين ليرة، ثم قفز من جديد إلى 52 مليونًا عام 1973؛ انظر: Ibid., pp. 38 - 39.

(50) Ibid., p. 16.

في المنافسة على مثيلاتها المحليّة، بتوسيع عملياتها في بيروت لاجتذاب رأس المال الخليجي. هذه المصارف الدوليّة، العاجزة عن فتح فروع جديدة لها، بسبب حظر إنشاء مصارف إضافيّة، اشترت رخص مصارف موجودة بأسعار فاحشة، ووسّعت موجوداتها[51]. وهكذا حدثت إعادة هيكلة لملكيّة المصارف؛ ففي عام 1970، تمكّنت المصارف المصنّفة أجنبيّة من السيطرة على 77 بالمئة من مجموع الودائع، إما مباشرةً، وإما من خلال حصص جديدة اشترتها في مصارف محليّة. وصارت الملكيّة مركّزة، إذ استحوذت عشرة مصارف فقط على أكثر من 50 بالمئة من الودائع[52].

حاول الحص أن يوازن بين الحاجة إلى خدمات العمل المصرفيّ الأجنبي العالي الكفاءة، والواسع النطاق، للتمكّن من إدارة دفق رؤوس الأموال الكبير، وبين أمنيّة حماية السوق المحليّة من أن تُبتَلَع، فاقترح فتح منطقة مصرفيّة حرّة، استلهامًا مما ارتأى أنه ممارسات خلّاقة في سنغافورة. طالب الحص بعدم تقييد إنشاء المصارف ضمن هذه المنطقة، في مقابل إخضاع التصاريح الجديدة لشروط «متشدّدة وصارمة»، على غرار تلك التي في سنغافورة. فينشأ «صنف جديد من المصارف»، تنسجم مع أسلوب عمل مصارف ما وراء البحار (Offshore) في سنغافورة، على أن تكون هذه المصارف متخصّصة حصرًا في الأعمال الخارجيّة، وتمتنع عن التعامل مع مقيمين. وقال الحص، إنه يظن أن هذه المنطقة الحرّة قد تغري أيضًا المصارف المحليّة الصغيرة. ولمنع المصارف الأجنبيّة من أن تكون لها أي أفضلية، سيكون منتظرًا منها أن تكفل فروعها والمصارف التابعة لها، في حال حدوث أزمة[53].

كانت سلسلة من التطورات في السوق، ومبادرات خارجة عن إطار السوق، عزّزت الآمال بتحويل رؤية بيروت بعدما أصبحت مركزًا ماليًّا دوليًّا، إلى حقيقة. فقد أنشأت جمعيّة مصارف لبنان، من جهتها، وبالتعاون مع جامعة الدول العربيّة، اتحادَ المصارف العربيّة، ومقر رئاسته في بيروت. كذلك أثمرت مشاريع التشارك (Joint Ventures) في القطاع الخاص،

---

(51) لمطالعة قائمة المشتريات، انظر: عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 223. وبيعت الرخص بأسعار راوحت بين 6 ملايين و8 ملايين ليرة لبنانيّة؛ انظر: Hoss, Ibid., p. 21.

(52) عشّي وعيّاش، المصدر نفسه، ص 219. وكان قطاع التأمين أيضًا تحت سيطرة الشركات الدوليّة ـ فاثنتان وسبعون من سبع وثمانين شركة تأمين عاملة في ذلك الوقت في لبنان، كانت مقراتها الأساسية في الخارج؛ انظر: Hoss, Ibid., p. 37.

(53) عن اقتراح الحص إنشاء منطقة مصرفيّة حرّة، انظر: Ibid., pp. 23–26.

بين المصارف المحليّة والدوليّة، ومنها بلجيكيّة وفرنسيّة ويابانيّة[54]. وصارت المصارف أكبر وأقوى، بعدما تعاظمت موازناتها لتبلغ 110 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[55].

لكن على الرغم من هذه التحوّلات الواعدة، لم تتحقق خطّة إنشاء منطقة مصرفيّة حرّة إلا عام 1977. كان يصعب التوفيق بين الطموح إلى إحياء دور بيروت الشهير مستودَعًا لأسواق رؤوس الأموال الدوليّة، وبين الظروف الماليّة على أرض الواقع. فقد كان القطاع المصرفيّ اللبنانيّ كبيرًا قياسًا على اقتصاد البلاد كله، لكنه متواضع قياسًا على المراكز الماليّة الأخرى. فالسوق المالية اللبنانيّة لا تكاد تساوي عُشر سوق سويسرا، التي يرى فيها المصرفيّون اللبنانيّون نموذجًا يُحتَذى في العمل المصرفيّ. وأيًا كانت إمكانات مثل هذا الدور الدوليّ الذي كان يمكن للمصارف اللبنانيّة أن تؤديه، فإنها أُجهضَت بنشوب الحرب الأهليّة عام 1975، التي كانت جبهاتها الأماميّة في وسط مركز بيروت التجاريّ والمالي[56]. وفي نظر كثير من عموم اللبنانيّين، كان شارع المصارف في بيروت يرمز إلى عدم المساواة المختبئ وراء واجهة الازدهار النخبويّة. فنُهِب بعض المصارف، ودُمر بعضها الآخر بالقصف. نقلت المصارف مقارّ رئاستها خارج وسط المدينة التجاريّ، وعُلِّقَت اجتماعات جمعيّة مصارف لبنان. وبعد عام، أتى موعد الانتخاب الرئاسي، فوجدت الفصائل المتقاتلة في سركيس المعتدل احتمال حل وسط، بعدما حظي بالإشادة على عمله في القطاع العام[57]. دعا سركيس بعد انتخابه، شريكه السابق في الإصلاح المصرفيّ سليم الحص، لينضم إليه رئيسًا للحكومة، وعَيّن مصرفيًّا بارزًا، هو فريد روفايل، وزيرًا للمالية. استفادت الحكومة الجديدة المطعّمة بالتكنوقراط، من توقف القتال عام 1977، وأصدرت سلسلة من المراسيم من أجل «ضمان سلامة القطاع المصرفي» وخلق بيئة ملائمة لإعادة البناء. غير أن القوات الإسرائيلية احتلت جنوب لبنان عام 1978، واستؤنِف التقاتل المحلي. وهكذا، لم يعد لسركيس والحص، وفريقهما من التكنوقراط، أي وزن مؤثر، مع صعود متزايد لوجود

---

(54) كانت اللجنة التي ألفتها جمعية مصارف لبنان لتأسيس اتحاد المصارف العربيّة مكوّنة من الأعضاء التالية أسماؤهم: أنور الخليل، نعمان الأزهري، هشام البساط، وجورج عشّي؛ انظر: عشّي وعيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، ص 229.

(55) من هذه المصارف بنك عودة، وإنفيبنك، ويونيون بنك؛ انظر: المصدر نفسه، ص 230 ـ 231.

(56) لمراجعة تاريخ موجز للمرحلة الأولى من الحرب في منتصف السبعينيّات، انظر: Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East* (Cambridge MA: Center for International Affairs; Harvard University, 1979).

(57) لمطالعة رواية شخصيّة عن عهد سركيس في الرئاسة، رواها مستشاره المقرّب، انظر: كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، 1982 ـ 1986**، ط 4 (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1984).

الميليشيات المسلّحة والجيوش الأجنبيّة التي تقاتلت في جولات وصولات متعاقبة في السنوات الاثنتي عشرة التالية.

3 ـ نزاع رؤوس الأموال

أنتجت الحرب الأهليّة مجموعة جديدة من النزاعات، والتحديات، والفرص لقوة المصرفيّين. فاقتصاد الحرب جلب معه كل ما كان أنصار سياسة عدم التدخُّل يندّدون به: عدم الاستقرار، الأسعار التضخميّة، عجز كبير في الموازنات، وميزان مدفوعات سلبي. غير أن سلطة المصرفيّين لم تكن دومًا في الجانب الخاسر من المعادلة المضطربة. فقد اتُّهِمَت المصارف الخاصة بأنها تضارب بالعملة على نحو أشعل المعارك وملأ الخزائن. وكما قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في ما بعد: «جزء من المعارك خلال الحرب الأهليّة كانت تدور في سوق القطع»[58]. تنافست شبكات المصالح المالية المتصارعة للسيطرة على مجموع تدفق الأموال الآتية إلى لبنان. وكانت الحرب، بعبارات نجيب حوراني، «نزاعًا بين رأسماليين»، ما دام رجال مثل الملياردير السعودي ـ اللبناني رفيق الحريري، وروجيه تمرز وكيل كيدر بيبودي، قد تحوّلوا إلى أمراء حرب ماليّين بتمويلهما الفصائل المتحاربة[59].

مع سير الحرب، واجه مصرف لبنان المهمّة المزدوجة لمقاومة التعدّي على السلطة المركزيّة التي صارت الآن خاضعة لنفوذ قادة الميليشيات، ولكبح قطاعٍ مصرفيّ بات متزايد الهشاشة لكنه مع هذا طليق اليد. وتبيّن أن الاستقلال الإداري الذي أُقِرّ للهيكل الإداري في مصرف لبنان أيام عهد شهاب، أساسيٌّ في أداء المهمّة الأولى، وهي مقاومة إساءة الحكومة لسلطات المصرف المركزيّ. عملت جمعيّة مصارف لبنان كذلك، في ظروف لوجستيّة صعبة، لكنها احتفظت بمرونتها المؤسَّسيّة واتصالها بدوائر صنع القرار. واهتزت علاقة مصرف لبنان بجمعيّة مصارف لبنان، والمصارف الخاصّة، عند مفاصل متعددة. وأُجريت عدة جولات من المساومة والتفاوض خلال الثمانينيّات بين الجانبين. وأدّى التآكل المتدرّج في استقرار العملة إلى أسوأ العواقب[60]. في النصف الثاني من الثمانينيّات، أفضى الهبوط

---

(58) **50 عامًا: مصرف لبنان** (بيروت: السفير، 2015)، ص 42.

(59) كان تمرز المموّل الأساسي لحزب الرئيس اللبناني أمين الجميّل، حزب الكتائب اللبنانية اليميني؛ انظر: Najib Hourani, «Capitalists in Conflict: The Lebanese Civil War Reconsidered». *Middle East Critique*, vol. 24, no. 2 (2015), pp. 137–160.

(60) عن اقتصاديّات هذه الأزمة ورد فعل مصرف لبنان عليها، انظر Ghassan Dibeh, «The Political Economy of Inflation and Currency Depreciation in Lebanon, 1984–92». *Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 1 (January 2002), pp. 33–52.

المستمر لقيمة الليرة اللبنانيّة إلى دولرة الاقتصاد اللبنانيّ المتواصلة حتى اليوم. ورافق الانهيار المالي عام 1988 أزمة شرعيّة سياسيّة، حين عجز كل من المعسكرين الكبيرين المتقاتلين عن انتخاب خلف لأمين الجميّل، وقرّر كل منهما أن يؤلّف حكومة. فتحوّل مصرف لبنان إلى هدف لضغوط سياسيّة متواصلة، انقلبت في بعض الأحيان إلى هجمات عسكريّة صريحة؛ ففي 6 كانون الأول/ديسمبر 1988، سقطت قذيفة أر. بي. جي. في داخل الطابق الثالث من مقر رئاسة مصرف لبنان. وفي اليوم السابق، كانت سيارة مفخخة قد انفجرت في الجوار، فقتلت شخصًا وجرحت سبعة[61]. هكذا حاولت كل حكومة أن تحرم حكومة خصمها من الخدمات المالية التي كان يقدّمها مصرف لبنان، ومنها دفع رواتب موظفي الحكومة ودعم السلع الأساسيّة، مثل الوقود. فوقع مصرف لبنان بين حكومتين متخاصمتين تحكمان بلدًا مزقته الحرب.

(61) انظر: Ihsan Hijazi, «Bank of Lebanon Now a War Target». New York Times, 7/12/1988.

الخلاصة

دَيْن سياديّ، مصارف سياديّة

قد تستعين الدولة أحيانًا بالمصرف المركزيّ، لكنّه
اليوم يحلّ محلّ الدولة

رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان، 2015

أثناء النصف الثاني من الحرب الأهليّة اللبنانيّة، كان إدمون نعيم حاكم مصرف لبنان يعمل كأنه «الحكومة الاقتصاديّة» الفعلية للبلاد، فيقاوم الضغوط من كلا الطرفين، ليفرض أولوياته السياسيّة، حتى إنه تحصّن داخل مقر رئاسة مصرف لبنان، فاكتسب لنفسه لقب «المصرفيّ المُحصّن» (The banker in the bunker). لقد كان المصرف المركزيّ هو «السلطة الحكوميّة الوحيدة التي تحول بين لبنان والإفلاس»، كما ذكر إحسان حجازي في تقرير نشرته **نيويورك تايمز**[1].

مع أفول الحرب الأهليّة، بات لبنان في العُرف الدُولي مرادفًا للدولة الفاشلة، والعنف الطائفيّ المزمن. وبدت مؤسّسات الدولة، بما فيها الجيش والقضاء والرئاسة ومجلس النوّاب والتعليم الرسمي، ضعيفة وفاسدة وحزبيّة، أو عاجزة. على النقيض من ذلك، ظل

---

(1) عبارة تصدير الخلاصة: **50 عامًا: مصرف لبنان** (بيروت: السفير، 2015)، ص 48. وُصف نعيم بأنه «المصرفي داخل الحصن» (The Banker in the Bunker) على غلاف عدد كانون الثاني/يناير 1990 من المستثمر المؤسّسي (Institutional Investor)؛ انظر: جورج عشّي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان** (بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001)، ص 298. وعن دور مصرف لبنان «حكومةً اقتصاديّة،» انظر: عبد الأمير سلّوم، **السياسة الماليّة والنقديّة والمصرفيّة في لبنان: أزمة وحلول** (بيروت: أصدقاء الحرف، 1991)، ص 376، و Ihsan Hijazi, «Bank of Lebanon Now a War Target». *New York Times,* 7/12/1988.

المصرف المركزيّ إلى حد بعيد، صامدًا في وجه الحرب، ومستقلاً إلى درجة يُعتَدّ بها، عن تدخّل الحكومة، ومنيعًا نسبيًا حيال التلاعب الطائفيّ. فحافظ على فكرة لبنان قابلٍ للعيش ومستقر ومستقل في المخيّلة الوطنيّة. وبقي قطاع المصارف الخاصّة، الذي ظلّ ينمو حجمًا، وسط اقتصاد سائب، يحتل مكانة ثانية، لكن مُهابة كذلك في المخيّلة الوطنيّة. هذه السرديّة المثاليّة اكتسبت انتشارًا إضافيًا، بعدما انزلقت البلاد إلى حقبة أخرى من الاضطراب السياسيّ، في إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005.

قبل اغتياله، هيمن الحريري، وهو الذي كسب ثروته في السعوديّة بعد التخمة النفطيّة في السبعينيّات، على السياسة اللبنانيّة الاقتصادية والمالية في حقبة ما بعد الطائف، نتيجة توافق سوري ـ سعودي ـ أمريكي. واعتنق، تناغمًا مع الاتجاهات العالميّة الغالبة في ذلك الوقت، سياسة نيوليبراليّة بلا تحفّظ[2]. وقد أفضت توجهاته نحو الخصخصة، وبناء العقارات في وسط بيروت، ومشاريع الأشغال العامة غير الإنتاجيّة، إلى تجفيف خزينة الدولة، وإثراء المساهمين من القطاع الخاص. فكان من العواقب الاقتصاديّة الكبرى، تعاظُم الاقتصاد الريعي، وتضخّم أسعار العقارات، ومزيد من هجرة العمالة الماهرة، وتفاقُم عدم المساواة الطبقيّة، نتيجة تراخي السياسة الضريبيّة، وخلْق أنماط جديدة من الملكيّة الرأسماليّة في الشركات القابضة، وتزايُد العجز التجاري، وإعادة رسملة أساسيّة للقطاع المصرفيّ[3]. والأكثر دلالة، هو أن الحريري اعتمد على الدَين العام بدلاً من الضريبة، ليموّل مشروعه لإعادة البناء، والإنفاق العام. فتحوّل لبنان دولةً مزمنة الاستدانة، حيث تعاظم الدَين السياديّ إلى نسبة 120 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، من 3.3 مليار دولار عام 1993، إلى 70 مليار دولار عام 2015[4]. وأُعيد تشكيل سلطة المصرفيّين من خلال إعادة الهيكلة هذه، حيث بات جزء كبير من الدَين العام اللبنانيّ بحوزة المصارف المحليّة. وهكذا شُدّت الأواصر الوثيقة مؤسَّسيًا بين المصرفيّين والدولة.

كانت المصارف اللبنانيّة قادرة على تأمين مستوى عالٍ باستمرار، من الكسب، من خلال الإقراض السياديّ، بفضل نسب الفائدة السخيّة، وسياسة الهندسات المالية التي

---

(2) في شأن مشروع الحريري النيوليبرالي لإعادة البناء، انظر: Hannes Baumann, *Citizen Hariri: Lebanon's Neo - Liberal Reconstruction* (Oxford: Oxford University Press, 2017).

(3) Fawwaz Traboulsi, «Social Classes and Political Power in Lebanon». (Research Paper, Heinrich Böll Stiftung, 2014), pp. 28–30.

(4) محمّد وهبة، «"رئيس الجمهوريّة ليس حَكَمًا": إقرار الموازنة بداية مخرج من المأزق،» **الأخبار**، (بيروت) 2016/11/2.

وضعها مصرف لبنان. وعلى مدى عهد الحريري، ظل المصرف المركزيّ صانعًا أساسيًّا للقرار في إدارة الدَين والنقد والسوق المالية. ولهذا الغرض، استقدم الحريري رياض سلامة من ميريل لنش، شركة الاستثمار العالمية، ليصبح حاكمًا عام 1993. وأصبح سلامة، الذي كان في الثانية والأربعين آنذاك، صاحب أطول ولاية بين حكام المصرف المركزيّ. فبعد أكثر من ربع قرن على رأس الهرم، أصبح واحدًا من أكثر الوجوه العامة شهرة في البلاد. ازداد بريق سلامة عقب حرب تموز 2006 الإسرائيليّة على لبنان، والأزمة الماليّة العالميّة عام 2008. ففي أثناء حرب تموز 2006، وبحسب سلامة، أدّى اتصاله بالسفير الأمريكيّ في لبنان جفري فلتمان، إلى تسهيل النقل الآمن لنقدٍ كان لبنان بأمس الحاجة إليه، من قبرص القريبة، بواسطة طوّافة. اختار فلتمان، كما كشف سلامة بعد عقد من السنين، أن يقيم موقتًا في المصرف المركزيّ، لمنع الإسرائيليّين من قصفه[5]. وبعد مرور عامين على الحرب الإسرائيلية، عندما وقعت الأزمة الماليّة العالمية، اتخذ سلامة إجراءات ماليّة، منها منع المتاجرة المؤجّلة الاستحقاق (Derivative Trading) [عقود شراء بأسعار متفَق عليها، مثلاً لسلع لم تُنتَج بعد]، والرهونات المخفَّضة الرسوم (Subprime Mortgages). لم تؤدِّ هذه الإجراءات فقط إلى حماية القطاع المصرفيّ من ذيول الأزمة، بل أمّنت أيضًا ودائع جديدة تبلغ مليارات الدولارات. هكذا قفز احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبيّة، من 3.3 مليار دولار عام 2008، إلى 30 مليار دولار عام 2016 [6].

مع تنامي نفوذ مصرف لبنان وجمعيّة مصارف لبنان، سعى الطرفان إلى تعزيز صورتهما في المخيّلة اللبنانيّة الجماعيّة. في عام 2009 نشرت الجمعيّة كتاب **اليوبيل الذهبي، 1959 ـ 2009**، احتفالاً بمرور خمسين عامًا على تأسيسها، وحين حلّت السنة الخمسون على تأسيس مصرف لبنان، عام 2014، عُرِضَ على ركاب طيران الشرق الأوسط فيلمٌ وثائقي خاص، عنوانه: **حاكم بأمر الليرة**، كان الراوي فيه هو مذيع الأخبار البارز جورج غانم. أشاد الفيلم بمصرف لبنان على أنه عمود الاستقلال الوطني، والازدهار الاقتصاديّ. كذلك، أوكل مصرف لبنان إلى الصحيفة اللبنانيّة الأولى حينذاك، **السفير**، أن تنشر مجلّدًا تذكاريًّا، صدر عام 2015. فوصف رئيس تحرير السفير طلال سلمان، في افتتاحية هذا الكتاب، الإحساس بالهيبة حين يدخل المصرف، وامتدح «مهمته الوطنيّة الخطيرة» لحماية العملة الوطنيّة والدفاع عن الخزينة العامة في وجه الساسة المغامرين. ووصف سلمان سلامة بـ

---

(5) **50 عامًا: مصرف لبنان** (بيروت: السفير، 2015)، ص 43 ـ 45.

(6) انظر: وهبة، المصدر نفسه.

«الضمانة الذهبيّة» لذلك الاستقرار[7]. كال المديح أيضًا للمصرف المركزيّ وحاكمه، كبار المصرفيّين اللبنانيّين وأعلام جمعية المصارف، مثل فرنسوا باسيل وريمون عودة وعدنان القصار، وخبراء المال مثل غازي وزني، الذين شكّلوا أغلبية المساهمين في هذا المجلّد التذكاري.

كان لدى كلٍ من مصرف لبنان وجمعيّة المصارف، الكثير من أسباب الابتهاج؛ فالعلاقة التعاونيّة بينهما، والتي نشأت في منتصف القرن العشرين، أدّت إلى وضع أسسِ أوليغارشيا ماليّة ما انفكّت تتعاظم، ونجت من أزمات ماليّة، وانكماشات اقتصاديّة، واضطرابات سياسيّة، واحتلالات أجنبيّة، وحرب أهليّة مستطيلة (1975 ـ 1990). وفي عام 2015، وبينما كان الاقتصاد المحلي يكافح، والطبقة الوسطى تترنّح، كانت موجودات المصارف الخاصة تعادل أربعة أضعاف الدخل المحلي الإجمالي. وبفضل هندسات مصرف لبنان الماليّة، واصل المصرفيّون إقراض الدولة، وجني أرباح وفيرة في المقابل[8]. ملكت المصارف المحليّة أكثر من 50 بالمئة من الدَين السياديّ اللبنانيّ المتضخّم. وحصتها هذه من الدَين غير معهودة في حوليّات الدَين السياديّ في البلدان النامية، التي تقع رهينة في كثير من الأحيان، للدائنين الخارجيّين[9]. فالدَين السياديّ، ولا سيّما من دائنين أجانب، كان على مدى قرون ـ وظل أيضًا ـ وسيلة لتقويض الاستقلال المالي، واستحضار التدخّل الخارجي. وقد راوحت الآليات المستخدَمة لذلك، بين «الاستعمار من خلال الإقراض» (Colonizing by lending)، في الأزمنة الاستعماريّة، إلى «المشروطية» (Conditionality) في القرن العشرين في المؤسّسات الماليّة الدوليّة[10]. وفي حالة لبنان، اعتمدت السياسة النقديّة الحكوميّة المغالية في المحافَظَة

---

(7) **50 عامًا: مصرف لبنان**، ص 9 ـ 12.

(8) عن واحدة من كبرى عمليّات خلق النقد وتحويله من الخزانة العامة إلى الخزائن الخاصة؛ انظر: محمّد زبيب، «بالأسماء والأرقام،» **الأخبار**، 2017/1/13.

(9) في شأن حصة موجودات المصرف مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، انظر: **50 عامًا: مصرف لبنان**، ص 145. وعن حصة المصارف من الدين العام (انظر ص 133).

(10) في موضوع قصة اقتراض الحكومة كوسيلة لتقويض سيادة الدولة، انظر: Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 127–151.

وفي شأن مفهوم «الاستعمار من خلال الإقراض»، انظر: Murat Birdal, *The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*, Library of Ottoman Studies; 18 (New York: Tauris Academic Studies, 2010), p. 1.

المشروطية هي «ممارسة ربط متطلبات تغيير السياسات بالقروض» من قبل المؤسسات المالية الدولية، انظر: Madhura Shashwati Mitu Sengupta, «The Politics of Market Reform in India: The Fragile Basis of Paradigm Shift,» (Ph.D. Dissertation, University of Toronto, 2004), p. 38.

(Ultraconservative)، في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، توازن الموازنات، وتجنّبت اقتراض الدولة، حتى لغرض التنمية الاقتصاديّة. فجعلت الدولة في مأمن من التعرّض لشروط المؤسّسات الماليّة الدوليّة (IFI)، لكن ذلك لم ينطوِ على أي ضمان للاستقلال من التدخّل الخارجي، أو الألاعيب المحليّة.

لقد تنوّعت عوامل التأثير الأجنبي في رسم النظام المالي في لبنان، بين بعثات من صندوق النقد الدوليّ في الخمسينيّات دفعت نحو ترتيب الأوضاع القانونيّة للعمل المصرفيّ، وبين رسم اتجاه الجدل العلني العام، والسياسة شبه الحكوميّة، من خلال الإسهام الفكري لمؤسِّسيّي الجامعة الأميركيّة في بيروت، من أجل توجيه تدخّل الولايات المتحّدة وحكومات أخرى، في حل الأزمات المصرفيّة، مثل قضيّة إنترا. كان هذا النوع «الناعم» من التدخّل، نتيجةً للتوجّه السياسيّ لدى النُّخَب اللبنانيّة الحاكمة. وعلى العموم، ارتأت الطبقة الماليّة اللبنانيّة وحلفاؤها في الحكومة، أن مصالحهم تصطفّ مع مصالح معسكر أولئك الرأسماليّين الغربيّين، والنيوليبراليّة. وبعد الحرب العالميّة الثانية، وهي الحقبة التي أُركّز عليها في هذا الكتاب، كانت سياسة لبنان الاقتصاديّة أكثر معاداة للشيوعيّة وللاشتراكيّة مما كان يمكن للولايات المتحدّة أن تأمله في عالمٍ عربي، يزخر بالتيارات السياسيّة القوميّة والاشتراكيّة. نتيجة ذلك، غالبًا ما كانت مصالح كبار مصرفيّي لبنان مصطفّة مع مصالح رأس المال الدوليّ. وكان البترودولار في صميم ازدهار المصرفيّين، فلم يكن على جدولهم يومًا اتّباع سياسة اقتصاد موجَّه. وحين كان يحدث افتراق في المصالح بين المصرفيّين المحليّين وأولئك الدوليّين، كما في قضية إنترا عام 1966، كان الأولون يحاولون بعناء شديد، أن يوازنوا بين مصالحهم الضيّقة، ومطالب القوى العالميّة. فسعوا، لأجل منفعتهم، إلى تدخّل الدولة من أجل الحؤول دون أن تتّخذ المصارف الأجنبيّة موطئ قدم ثابتًا تمامًا لها في السوق المالية المحليّة.

واليوم، بعد نصف قرن، أصبح التداخل المؤسسي بين البنوك والدولة أقوى من أي وقت مضى. فكبار المساهمين في ثمانية عشر مصرفًا بين أكبر ثلاثين مصرفًا، مرتبطون بنُخَب سياسيّة، وما يُقَدَّر بـ 43 بالمئة من مجموع موجودات القطاع المصرفيّ، يملكها أفراد مرتبطون ارتباطًا وثيقًا بسياسيّين[11]. والإقراض السياديّ الذي يمارسه المصرف المركزيّ بهندساته الماليّة، يؤدّي دور ملاطٍ يشدّ بقوّة مصير المصرفيّين إلى مصير الدولة، والعكس

(11) في شأن الروابط بين مصارف لبنان التجاريّة وطبقته السياسيّة، انظر: Jad Chaaban, «I've Got the Power: Mapping Connections between Lebanon's Banking Sector and the Ruling Class,» (Economic Research Forum (Egypt) working paper, 2016).

صحيح. القطاع المصرفيّ اللبنانيّ ليس فقط الأكبر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل إنه أحد أكبر القطاعات المصرفيّة في العالم، قياسًا على الناتج المحلي الإجمالي[12]. فهو يشكّل 97 بالمئة من القطاع المالي اللبنانيّ، وأكثر من نصف مجموع موجوداته، هي في شكل سندات حكوميّة، وودائع لدى مصرف لبنان[13].

من دون اقتصاد قويّ ومتنوّع لضمان نظام ماليّ مستقر، واصل مصرف لبنان والمصرفيّون، الصراخ بأعلى صوت، بأن استقرار سعر الصرف هو العِجل المذهّب في السياسة النقديّة السليمة. وفي رأيهما، أن حجر الزاوية في هذا الاستقرار كان ربط سعر صرف الليرة اللبنانيّة بالدولار. وقد أشاد المشاركون بالمجلد التذكاري احتفالاً بعيد مصرف لبنان الخمسين، بهذا السعر الثابت، وقالوا إنه «ضمانة الاقتصاد الوطني»[14]. وإن تجنَّب خبراء مثل سليم الحص وجورج قرم الثناء على سلامة، فقد تغنوا بدور المصرف حيث عدّه الحص «مؤسسة رائدة» والوضع النقدي «مثالاً يُحتذى»؛ وأشاد قرم بسياسة المصرف لحث المصارف الخاصة على الاكتتاب بسندات الخزينة. كان الصوت الوحيد بين المشاركين الذي غرّد خارج السرب، هو صوت إلياس سابا. فالمؤَسِّسي السابق في الجامعة الأميركيّة في بيروت، الذي كان أيضًا وزيرًا للمال في أوائل السبعينيّات، انتقد سياسة ربط الليرة بالدولار، على أنها مصادَرَة من مصرف لبنان لآلية نقدية مهمّة، للتكيف مع التنمية الاقتصادية[15]. وذكّر سابا بقصة معركة تأسيس المصرف المركزيّ المنسيّة، قبل ذلك بنصف قرن، التي شارك فيها كخبير. وقال إنها كانت «كباشًا غير متكافئ» بين مجموعتين. **الأولى** كانت قلّة، وهو كان منها، وكانت تتمنّى أن يُمنَحَ مصرف لبنان صلاحيات واسعة ليكون مصرفًا مركزيًّا عصريًّا. أما الثانية، وتضمّ كثرةً، فكانوا ببساطة يريدون أن يُجاروا «الاتجاه» الغالب المنادي بتأسيس مصرف مركزيّ، لكن أن يَحُولوا دون منحه سلطة فاعلة. وقد كسب الفريق الثاني. وذكّر سابا قرّاءه بأن الخلاف كان أساسًا، أيديولوجيًّا؛ فجذوره كانت تضرب

---

(12) International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Dept., «Lebanon: Staff Report for the 2015 Article IV Consultation,» (Country Report no. 15/190, July 2015), p.10.

(13) International Monetary Fund, «Lebanon: Financial System Stability Assessment,» (Country Report no. 17/21, January 2017), p. 4.

(14) **50 عامًا: مصرف لبنان**، ص 235.

(15) فرض مرسوم سابا الرقم 1943 ضريبة استيراد على كل المستوردات. وقد أدى إضراب التجار عقب القرار، إلى شلل اقتصاد بيروت. وأعلن كميل شمعون أن المرسوم انحراف عن الاقتصاد اللبناني. انظر: Traboulsi, «Social Classes and Political Power in Lebanon,» pp. 43-44.

في تربة الفلسفة الاقتصاديّة التي يعتنقها كل فريق. وهو كان، ويبقى، كينزيًّا، بينما كان صانعو القرار اللبنانيّون، ولا يزالون، أنصارًا لعدم التدخُّل[16].

وفي السنوات الأخيرة، أعرب رسميّو صندوق النقد الدوليّ أيضًا عن قلقهم في شأن الاستقرار الشامل في النظام المالي اللبنانيّ؛ فبينما ساعدت سياسة المصرف المركزيّ، بحسب رأيهم، على إبقاء الثقة، غير أن عددًا من مكامن الضعف الماكرو ـ اقتصاديّة، تراكَم مع الوقت؛ وفي مقدّمها تمويل الدَين العام الجامح إلى التضخّم، وهو تمويلٌ يتطلّب، في ضوء النمو الاقتصاديّ الراكد، تدفقًا متواصلاً للودائع والتحويلات من الخارج. وقد كانت بعض المذكّرات غير الرسميّة من صندوق النقد الدوليّ أكثر صراحة في التعبير عن المخاوف حيال تزايد مخاطر الإفلاس السياديّ، وتدحرُج وضع الودائع، وعدم الاستقرار النقدي. فبحسب ما جاء في هذه المذكّرات التي حصلت عليها صحيفة **الأخبار** اليوميّة، كانت هذه المخاطر نتيجةً للدَين العام الضخم، ومواصلة الاعتماد على تدفق ودائع الأجل القصير، والدولرة العالية النسبة[17]. وعلى الرغم من أن هذه المخاطر التي تكشف مشكلات هيكليّة عميقة في الاقتصاد السياسيّ اللبنانيّ استمرّت منذ الاستقلال، فإن توصيات صندوق النقد الدوليّ استندت إلى صيغة التقشُّف النيوليبراليّة التقليديّة. ففي تقرير صندوق النقد الدوليّ، ركّز خبراء الصندوق على الإصلاح الضريبي، بما فيه من إجراءات مثل زيادة الضريبة على الوقود، وإعادة هيكلة نظام التقاعد، بدلاً من إصلاح عمل المصرف المركزيّ، من أجل معالجة هذه المشكلات الماليّة[18].

لكن كما يتبيّن من تاريخ لبنان المالي، فإن التركيز على السياسة الضريبيّة من دون السياسة النقدية، والعلاقة الطفيلية بين المصارف والمصرف المركزي، في غير محله. فبنية لبنان الاقتصاديّة غير المتوازنة ـ على الخصوص بسبب قواعد عمل المصرف المركزيّ، والمصالح الخاصة التجاريّة ـ الماليّة التي يخدمها ـ هي أساس الهشاشة المتجدّدة أمام المخاطر الماليّة. وسيكون أَخْذُ هذه الأسس بالكامل في الحسبان، لا بكونها حدثًا

---

(16) **50 عامًا: مصرف لبنان**، ص 79 ـ 83.

(17) سُرِّبَت هذه المذكرات إلى صحيفة **الأخبار**، التي كان محرّرها الاقتصادي النشيط والواسع المعرفة محمّد زبيب، وفريق مندوبيه، ومنهم حسن شقراني، يتابع مسائلًا بدأب، سياسة مصرف لبنان، في تناقض حاد مع التغطية المُطْرِيَة في مؤسسات الإعلام اللبنانيّة الأخرى؛ انظر: حسن شقراني، «صندوق النقد الدولي: ارتباط الدولة والمصارف مصدر الخطر الأول،» **الأخبار**، 2015/7/30.

(18) International Monetary Fund, «Lebanon: Financial System Stability Assessment,» Executive Summary.

وقع مرة واحدة، كما حصل في الماضي، بل بوصفها عمليّة مستمرّة لبناء نظم قانونيّة في صلب جهاز الدولة، سيكون خطوة كبيرة نحو سيادة مالية ومستقبل اقتصاديّ قوي ومستقر، لا هي عُرضة لإملاءات المؤسّسات الماليّة الدوليّة، ولا خاضعة لسلطة القطاع المصرفيّ الخاص.

المراجع

1 ـ العربية

كتب

50 عامًا: مصرف لبنان. بيروت: السفير، 2015.

الأزهري، نعمان. **نصف قرن من العمل المصرفي: هذه تجربتي.** بيروت: دار النهار، 2008.

أوراق فلسطينيّة وعربيّة: تكريما لرفعت صدقي النمر في الذكرى الأولى لرحيله. إشراف وتحرير أنيس صايغ. بيروت: الدار العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2008.

بقرادوني، كريم. **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، 1982 ـ 1986.** ط 4. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1984.

البنك المركزي العراقي. **البنك المركزي العراقي، 1947 ـ 1972.** بغداد: مطابع ثنيان، 1972.

الجسر، باسم. **فؤاد شهاب.** بيروت: مؤسّسة فؤاد شهاب، 1998.

جمعية المصارف في لبنان. **التقرير السنوي 1960.** بيروت: جمعية المصارف في لبنان، 1960.

جهشان، روجر. **حسين عويني: خمسون عامًا من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (1920 ـ 1970).** تعريب جورج أبي صالح؛ [مقدمة أندريه فونتين]. بيروت: دار ملف العالم العربي FMA، 2000.

حلو، شارل. **حياة في ذكريات.** بيروت: دار النهار، 1995.

الخوري، بشارة. **حقائق لبنانيّة.** بيروت: الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، 1983. 4 ج.

دلول، محسن. **الطريق إلى الوطن: ربع قرن برفقة كمال جنبلاط.** بيروت: الدار العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2010.

ديب، كمال. **إمبراطوريّة إنترا وحيتان المال في لبنان.** بيروت: دار النهار للنشر، 2014.

رعد، ليلى. **تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 ـ 1975.** بيروت: مكتبة السائح، 2005.

سعد، أنطوان. **فؤاد بطرس: المذكرات**. بيروت: دار النهار، 2009.

سلامة، يوسف. **حدّثني ي. س. قال**. بيروت: دار نلسن، 2001.

سلّوم، عبد الأمير. **السياسة الماليّة والنقديّة والمصرفيّة في لبنان: أزمة وحلول**. بيروت: أصدقاء الحرف، 1991.

سمّاك، فيصل. **نهاية إمبراطوريّة بيدس**. بيروت: [د. ن.]، 1967.

السيّد علي، عبد المنعم. **التطور التاريخي للأنظمة النقديّة في الأقطار العربيّة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1983.

شهاب الدين، رشيد. **ضياع العرب بين النفط والذهب**. بيروت: وكالة الإنماء الوطنيّة، مكتب الأبحاث والدراسات، 1980.

شوفالييه، دومينيك. **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعيّة الأوروبيّة**. بيروت: دار الحقيقة، 1993.

صايغ، يوسف. **يوسف صايغ: سيرة غير مكتملة**. ترجمة مجيد برغوثي. بيروت: رياض الريس، 2009.

صقر، يوسف صقر. **عائلات حكمت لبنان**. بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2008.

طرابلسي، فواز. **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة**. بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 1999.

عشّي، جورج. **النظام النقدي في سورية**. ط 3. دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1959.

______ وغسان عيّاش. **تاريخ المصارف في لبنان**. بيروت: بنك عودة ش.م. ل. 2001.

عصفور، حنّا. **بنك إنترا: قضيّة وعِبَر**. جدة: [د. ن.]، 1969.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتّحدة للنشر، 1973. 3 ج.

فرنجيّة، نبيل وزينة فرنجيّة. **حميد فرنجيّة: لبنان الآخر**. بيروت: دار الأرز، 1993.

قبيسي، ذو الفقار. **يوسف بيدس: فلسطيني حلم بمجد لبنان**. بيروت: [د. ن.]، 1978.

كفوري، توفيق. **الشهابيّة وسياسة الموقف**. بيروت: مؤسسة فؤاد شهاب، 1980.

ماجد، ماجد. **تاريخ الحكومات اللبنانيّة 1926 ـ 1996: التأليف - الثقة - الاستقالة**. بيروت: مؤسسة «كلمات» كومبيوتر، 1997.

المارديني، زهير. **سليم الحص: قصّة حياته**. بيروت: مؤسسة الإنماء الصحافي والطباعي، 1989.

مجموعة من المفكرين. **عهد الندوة اللبنانيّة**. بيروت: دار النهار، 1997.

مهدي عامل. **مقدّمة نظريّة لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرّر الوطني**. بيروت: دار الفارابي، 2013.

ناصيف، نقولا. **جمهوريّة فؤاد شهاب**. بيروت: دار النهار، 2008.

______. **المكتب الثاني: حاكم في الظل**. بيروت: مختارات، 2006.

نصر، سليم وكلود دوبار. **الطبقات الاجتماعيّة في لبنان: مقاربة سوسيولوجيّة تطبيقيّة.** تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1982.

اليافي، موفق وعبد الفتّاح اليافي (محرران). **مجموعة النقد والتسليف.** بيروت: يافي إخوان وشركاهم، 1999. 5 مج.

دوريات

«5 قبل الظهر 10 قبل الظهر؟ هذه هي المسألة». **المصارف:** آب/أغسطس 1963.

«إدوارد كينيدي وزوجته في لبنان». **الحياة:** 1966/11/27.

«الأزمة المصرفيّة على مشرحة». **المصارف:** 15 كانون الأول/ديسمبر 1966.

«أصبح حاكم مصرف لبنان وزيرًا للخارجيّة». **المصارف:** كانون الأول/ديسمبر 1964.

«أول تعليمات من المصرف المركزي». **المصارف:** كانون الأول/ديسمبر 1963.

«الحمرا الشارع الذي أصبح منطقة البنوك في بيروت». **المصارف:** تشرين الثاني/نوفمبر 1963.

«بدأ لبنان يعيش أيام البنك المركزي». **المصارف:** كانون الثاني/يناير 1964.

«بورصة بيروت». **المصارف:** كانون الأول/ديسمبر 1963.

«بيدس: أزمة إنترا مفتعلة تهدف إلى التسلط على شركات ومرافق حيويّة في لبنان». **الحياة:** 1966/10/30.

«تفاصيل الاحتفال بتدشين مصرف لبنان». **المصارف:** نيسان/أبريل 1964.

«جمعيّة مصارف لبنان تعتبر الحملة الصحافيّة على المصارف تهديدًا لسلامة لبنان الاقتصاديّة». **المصارف:** تشرين الأول/أكتوبر 1964.

«حاكم البنك المركزي يعترف». **المصارف:** تموز/يوليو 1964.

«دمج البنوك في لبنان أمر لا مفر منه». **المصارف:** آب/أغسطس 1964.

«رواية عن أسباب أزمة إنترا». **الحياة:** 1966/10/16.

«الصفقة المصرفيّة التي طوت صفحة قديمة». **المصارف:** آب/أغسطس 1964.

«ظاهرة ازدياد عدد المصارف في لبنان». **المصارف:** شباط/فبراير 1964

«علم الدين: طيران الشرق الأوسط ليس للبيع». **النهار:** 1966/11/29.

«فيصل: لا بد لنا في أزمة لبنان». **النهار:** 1966/11/3.

«قرض سري من بيدس للمتّحدة». **الحياة:** 1966/10/27.

«لبنان يبدأ عهد الاستقلال المصرفي». **المصارف:** آذار/مارس 1964.

«مجموعة شقير قادة للازدهار والاستقرار». **المصارف:** تموز/يوليو 1964.

«مشروع قانون بإنشاء مصلحة تأمين الودائع». **المصارف:** أيلول/سبتمبر 1964.

«مصرف لبنان صمد في وجه الأزمات». **المصارف:** أيلول/سبتمبر 1964

«نقص السيولة النقديّة». **المصارف**: حزيران/يونيو 1964.

«وضع مصرف لبنان 24 مليون في الأسواق خلال نصف شهر تشرين الأول/أكتوبر». **المصارف**: تشرين الثاني/نوفمبر 1964.

الجندي، حسن. «6 فتيات موظفات في البنوك». **المصارف**: نيسان/أبريل 1964.

الجنيدي، مصطفى. «عبد المجيد شومان يتحدّث إلى المصارف». **المصارف**: 15 حزيران/يونيو 1966.

حريق، إيليا. **من يحكم لبنان**. بيروت: دار النهار، 1972.

الحص، سليم. «ضمان الودائع المصرفيّة في لبنان». **المصارف**: 15 شباط/فبراير 1967.

خليل، كريم. «القصّة الكاملة لتعيينات المصرف المركزي». **المصارف**: تشرين الأول/أكتوبر 1963.

الريّس، رياض نجيب. «خمسة شهود يروون قصة يوسف بيدس». **النهار**: 1967/12/9.

زبيب، محمّد. «بالأسماء والأرقام». **الأخبار**: 2017/1/13.

سمان، محمد. «السعوديّة: وفاة الموفد الخاص لملوكها وأحد مؤسسي دبلوماسيتها». **الشرق الأوسط**: 2000/12/31.

شقراني، حسن. «صندوق النقد الدولي: ارتباط الدولة والمصارف مصدر الخطر الأول». **الأخبار**: 2015/7/30.

فرح، جوزف. «مروان بيدس للديار». **الديار**: 2001/12/27.

قبيسي، ذو الفقار. «أزمة ثقة أزمة بنوك: القصة الكاملة لأزمة شارع البنوك». **المصارف**: آذار/مارس 1964.

________. «بعد إنترا إلى أين». **المصارف**: 15 تشرين الأول/أكتوبر 1966.

________. «نالت الليرة اللبنانيّة استقلالها». **المصارف**: نيسان/أبريل 1964.

«الكويت: لا علاقة لنا بأزمة إنترا». **الحياة**: 1966/10/26.

لوجور: العدد 3، تموز/يوليو 1937.

المصارف لجنة العلاقات العامة. «أول معهد مصرفي في لبنان». **المصارف**: آب/أغسطس 1963.

مغيزل، جوزف. «حتى يكون لبنان خزانة العرب». **المصارف**: 31 أيار/مايو 1966.

نصر، موريس. «السريّة المصرفيّة». **المصارف**: أيلول/سبتمبر 1964.

وهبة، محمّد. ««رئيس الجمهوريّة ليس حَكَمًا»: إقرار الموازنة بداية مخرج من المأزق». **الأخبار**: 2016/11/2.

«يوسف بيدس في بيان رسمي». **النهار**: 1966/10/30.

يونس، بدري. «أفريقيا طريق جديد تشقّه المصارف اللبنانيّة». **المصارف**: تشرين الثاني/نوفمبر 1963.

________. «سيرة الجبابرة: بين الصحافة والمصارف». **المصارف**: تشرين الأول/أكتوبر 1964.

________. «صراع الجبابرة: بين الصحافة والمصارف». **المصارف**: تشرين الأول/أكتوبر 1964.

2 ـ الأجنبية

Archives

U.S. National Archives, National Archives Building [NAB], *Washington, DC*

General Records of the Department of State, Record Group (RG) 59

Central decimal files: Lebanon, 1950–1954, 1955–1959, 1960–1963

Subject numeric files: 1963–1966, 1967–1969

International Monetary Fund Online Archives

Executive board documents (EBD) collection

By country: Lebanon, 1946–1954

Banque du Liban, Library Collection, Beirut

Banque du Liban (BDL) annual reports, 1964–1969 Intra Bank, executive board annual reports, 1962, 1965

Banque du Syrie et du Liban (BSL) annual reports, 1959–62.

American University of Beirut

Intra Bank special collection

Association of Banks in Lebanon, Library Collection, Beirut

Executive board annual reports, 1960–1967

Centre des Archives diplomatiques de Nantes (CAN), Nantes, France

Mandat Syrie - Liban Files

Rockefeller Archive Center, Sleepy Hollow, New York [RAC]

Ford Foundation records, grants, 732A

Rockefeller Foundation collection

Books

Abisaab, Malek. *Militant Women of a Fragile Nation*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2009.

Alamuddin, Najib. *The Flying Sheikh*. London: Quartet Books, 1987.

Asfour, Edmond Y. *Syria: Development and Monetary Policy.* Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies of Harvard University, 1959.

Asseily, Antoine Edouard. *Central Banking in Lebanon*. Beirut: Khayat Book and Publishing Co., 1967.

Autheman, André. *La Banque impériale ottomane*. Paris: Ministère de l'économie et des finances, Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 1996.

Badre, Albert Y. and Simon G. Siksek. *Manpower and Oil in Arab Countries.* Westport, CT: Hyperion Press, 1981.

Badrud - Din, Abdul - Amir. *The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt*. Dover, NH: F. Pinter, 1984.

Balakian, Peter. *The Burning Tigris: The Armenian Genocide and America's Response*. New York: HarperCollins, 2003.

Banque de Syrie et du Liban. *Exercice 1959*. Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1960).

Banque de Syrie et du Liban. *Exercice 1960*. Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1961.

Banque de Syrie et du Liban. *Exercice 1962*. Beirut: Banque de Syrie et du Liban, 1963.

Baumann, Hannes. *Citizen Hariri: Lebanon's Neo - Liberal Reconstruction*. Oxford: Oxford University Press, 2017.

Beinin, Joel and Zachary Lockman. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Birdal, Murat. *The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*. New York: Tauris Academic Studies, 2010. (Library of Ottoman Studies; 18)

Calomiris, Charles W. and Stephen H. Haber. *Fragile by Design: The Political Origins of Banking Crises and Scarce Credit*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014.

Cassis, Youssef. *Crises and Opportunities: The Shaping of Modern Finance*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

Chaitani, Youssef. *Post - Colonial Syria and Lebanon the Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*. New York: I. B. Tauris, 2007.

Chiha, Michel. *Propos d'économie libanaise*. Beirut: Éditions du Trident, 1965.

Citino, Nathan. *Envisioning the Arab Future: Modernization in US - Arab Relations, 1945–1967*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2017.

Clay, Christopher. *Gold for the Sultan: Western Bankers and Ottoman Finance, 1856–1881: A Contribution to Ottoman and to International Financial History*. New York: I.B. Tauris, 2000.

Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920–1941*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Deeb Mary - Jane and Mary E. King (eds.). *Hasib Sabbagh: From Palestinian Refugee to Citizen of the World*. Lanham, MD: Middle East Institute, University Press of America, 1996.

Dib, Kamal. *Warlords and Merchants: The Lebanese Business and Political Establishment*. Reading, England: Ithaca Press, 2004.

Flandreau, Marc (ed.), *Money Doctors: The Experience of International Financial Advising 1850–2000*. New York: Routledge, 2003.

Gaspard, Toufic K. *A Political Economy of Lebanon, 1948–2002: The Limits of Laissez - faire*. Boston, MA: Brill, 2004.

Gates, Carolyn. *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*. New York: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1998.

Gendzier, Irene L. *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945–1958*. New York: Columbia University Press, 2006.

Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Hakim, Carol. *The Origins of the Lebanese National Idea, 1840–1920*. Berkeley, CA: University of California Press, 2013.

Hall, Peter A. *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989.

Hanieh, Adam. *Money Markets and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Contemporary Political Economy of the Middle East.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018.

Hanssen, Jens. *Fin de Siècle Beirut: The Making of an Ottoman Provincial Capital*. New York: Oxford University Press, 2005.

Heydemann, Steven (ed.). *War, Institutions, and Social Change in the Middle East*. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Himadeh, Said. *Economic Organization of Syria*. Beirut: American Press, 1936.

________. *Monetary and Banking System of Syria.* Beirut: American Press, 1935.

Hourani, Albert. *Syria and Lebanon: A Political Essay.* London: Oxford University Press, 1946.

Hudson, Michael C. *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*. Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Izz al - Arab, Abd al - Aziz. *European Control and Egypt's Traditional Elites: A Case Study in Elite Economic Nationalism*. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2002.

Johnson, Michael. *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985*. Atlantic Highlands, NJ: Ithaca Press, 1986.

Khalaf, Samir. *Lebanon's Predicament*. New York: Columbia University Press, 1987.

Khalidi, Walid. *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*. Cambridge MA: Center for International Affairs; Harvard University, 1979.

El - Khazen, Farid. *The Communal Pact of National Identities: The Making and Politics of the 1943 National Pact*. Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991.

Khoury, Philip S. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Krasner, Stephen D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Lesch, David W. (ed.). *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment.* 3rd ed. Boulder, CO: Westview Press, 2003.

Makdisi, Samir A. *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development*. New York: I. B. Tauris, 2004.

Massad, Joseph Andoni. *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*. New York: Columbia University Press, 2001.

Menassa, Gabriel. *Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'État.* Beirut: Éditions de la Société libanaise d'Économie politique, 1948.

Méouchy, Nadine and Peter Sluglett (eds.). *The British and French Mandates in Comparative Perspective*. Leiden: Brill, 2004.

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt.* Berkeley, CA: University of California Press, 1988.

________. *Rule of Experts: Egypt, Techno - Politics, Modernity*. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Nagano, Yoshiko. *State and Finance in the Philippines, 1898–1941: The Mismanagement of an American Colony*. Singapore: NUS Press, 2015.

Nasr, Joe and Mercedes Volait (eds.). *Urbanism Imported or Exported? Native Aspirations and Foreign Plans*. London: Wiley - Academy, 2003.

Oughourlian, Joseph. *Histoire de la monnaie libanaise: Une monnaie, un État*. Toulouse: Éditions Érès, 1982.

Owen, Roger (ed.). *State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 2nd ed. London; New York: Routledge, 2000.

Pauly, Louis W. *Who Elected the Bankers? Surveillance and Control in the World Economy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Pauly, Louis W. *Who Elected the Bankers?: Surveillance and Control in the World Economy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Plumptre, Arthur FitzWalter. *Central Banking in the British Dominions*. Toronto: University of Toronto Press, 1940.

Al - Rasheed, Madawi (ed.). *Kingdom without Borders: Saudi Political, Religious and Media Frontiers*. New York: Columbia University Press, 2008.

Rogan, Eugene. *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

Rosenberg, Emily. *Financial Missionaries to the World: The Politics and Culture of Dollar Diplomacy 1900–1930*. Durham, NC: Duke University Press, 2003.

Rutherford, Malcolm. *The Institutionalist Movement in American Economics, 1918–1947: Science and Social Control*. New York: Cambridge University Press, 2011.

Salem, Elie Adib. *Modernization without Revolution: Lebanon's Experience*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1973.

Sayigh, Yusif Abdallah. *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962.

Seikaly, Samir M. (ed.). *Configuring Identity in the Modern Arab East*. Beirut: American University of Beirut Press, 2009.

Seikaly, Sherene. *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.

Sen, S. N. *Central Banking in Undeveloped Money Markets*. Calcutta: Bookland, 1952.

Shehadi, Nadim. *The Idea of Lebanon: Economy and State in the Cénacle libanais, 1946–54*. Oxford, UK: Centre for Lebanese Studies, 1987.

Shoman, Abdulhameed. *The Indomitable Arab: The Life and Times of Abdulhameed Shoman (1890–1974), Founder of the Arab Bank*. London: Third World Centre, 1984.

Thompson, Elizabeth. *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon*. New York: Columbia University Press, 2000.

Vitalis, Robert. *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Periodicals

Carvalho, George de. «Fall of the «Genius from Jerusalem».» *Life*: 27 January 1967.

Baroudi, Sami E. «Conflict and Co - operation within Lebanon's Business Community: Relations between Merchants' and Industrialists' Associations.» *Middle Eastern Studies*: vol. 37, no. 4, 2001.

Brady, Thomas. «Intra Bank in Debt to Agency of U.S.; Chairman Replaced.» *New York Times*: 27/10/1966.

Chaaban, Jad. ««I've Got the Power: Mapping Connections between Lebanon's Banking Sector and the Ruling Class.» (Economic Research Forum (Egypt) working paper, 2016).

Dibeh, Ghassan. «The Political Economy of Inflation and Currency Depreciation in Lebanon, 1984–92.» *Middle Eastern Studies*: vol. 38, no. 1, January 2002.

Franck, Peter G. «Economic Nationalism in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 6, no. 4, October 1952.

Hijazi, Ihsan. «Bank of Lebanon Now a War Target.» *New York Times*: 7/12/1988.

Hourani, Najib. «Capitalists in Conflict: The Lebanese Civil War Reconsidered.» *Middle East Critique*: vol. 24, no. 2, 2015.

«Intra Bank: Geheimer Kredit.» *Der Spiegel*: 24/10/1966.

Johnson, Harry G. «The Sterling Crisis of 1967 and the Gold Rush of 1968.» *Nebraska Journal of Economics and Business*: vol. 7, no. 2, October 1968.

Khoury, Philip S. «The Syrian Independence Movement and the Growth of Economic Nationalism in Damascus.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 14, no. 1, 1987.

Meyer, Albert J. «Economic Thought and Its Application and Methodology in the Middle East.» *Middle East Economic Papers*: no. 2, 1955.

Middle East Economic Papers: no. 1, 1955.

Olsaretti, Alessandro and Michelle Hartman. ««The First Boat and the First Oar»: Inventions of Lebanon in the Writings of Michel Chiha.» *Radical History Review:* vol. 86, no. 1, 2003.

Sayigh, Yusif. «The Place of Agriculture in Economic Development.» *Land Economics*: November 1959.

Sfeir, George N. «The Central Bank and the Banking Law of Jordan.» *Middle East Journal*: vol. 20, no. 3, Summer 1966.

Walker, Robert. «3 U.S. Banks Sued in Beirut Crisis.» *New York Times*: 20/10/1966.

Theses

Abu - Rish, Ziad Munif. «Conflict and Institution Building in Lebanon, 1946–1955.» (PhD Diss. University of California, Los Angeles, 2014).

Badre, Albert Y. «The Economic Development of Lebanon with Special Emphasis on Finance.» (PhD Dissertation, University of Iowa, 1950).

Hoss, Salim. «The Roles of Central Banking in Lebanon.» (PhD Dissertation, Indiana University, 1962).

Mahmasani, Yahya. «A Central Bank for Lebanon.» (MA Thesis, American University of Beirut, 1961).

Medawar, George. «Monetary Policy in Lebanon.» (PhD Dissertation, Cornell University, 1963).

Sengupta, Madhura Shashwati Mitu. «The Politics of Market Reform in India: The Fragile Basis of Paradigm Shift.» (Ph.D. Dissertation, University of Toronto, 2004).

Yaffi, Talha. «The Monetary and Banking System of Lebanon with Special Reference to Monetary Reform.» (PhD Diss., University of Wisconsin, 1959).

Conferences

Hoss, Salim. «The Development of Lebanon's Financial Market.» (Conference paper Société Technopresse moderne, Beirut, 1974).

فهرس

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -